



11	12	13	14	15
16	17	18	19	20
21	22	23	24	25
26	27	28	29	30
31	32	33	34	35
36	37	38	39	40
41	42	43	44	45
46	47	48	49	50
51	52	53	54	55
56	57	58	59	60
61	62	63	64	65
66	67	68	69	70
71	72	73	74	75
76	77	78	79	80
81	82	83	84	85
86	87	88	89	90
91	92	93	94	95
96	97	98	99	100

تبر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة	١١	تعريف الفصاحة	١٢	تعريف البلاغة	١٣	تعريف البلاغة	١٤	تعريف البلاغة	١٥
الفن الأول	٢٦	تعريف علم المعاني	٢٩	احوال اسناد	٣٣	الحجاز العقلي	٤١	افهم الحجاز	٤٤
احوال المسند اليه	٤٨	ذكر المسند اليه	٤٩	تعريف المسند اليه	٥٠	تعريف المسند اليه	٥٥	تعريف المسند اليه	٦١
تشكيك المسند اليه	٦١	وصف المسند اليه	٦٣	توكيد المسند اليه	٦٥	بيان المسند اليه	٦٦	ابواب المسند اليه	٦٧
المعطف على المسند اليه	٦٨	فضل المسند اليه	٧٠	تقديم المسند اليه	٧١	تأخير المسند اليه	٨٥	الاتفات	٨٨
احوال المسند	٩٤	ترك المسند	٩٤	ذكر المسند	٩٧	كون المسند مفصلاً	١٠٠	كون المسند سائماً	١٠٠
افراد المسند	٩٨	تقديم الفعل بالشرط	١٠١	والتعقيب	١٠٥	تنكير المسند	١١٤	تحقيق المسند بالاضافة	١١٥

تعريف

تعريف المسند	١١٥	كون المسند جملة	١١٨	تأخير المسند	١٢٠	تقديم المسند	١٢٠	احوال متعلقات الفعل	١٢٥
حذف الفعل	١٣٨	تقديم المفعول على الفعل	١٣٨	تقديم بعض معمولات الفعل	١٤٥	القصر	١٣٣	قصر قلب	١٣٨
قصر تعيين	١٣٦	الانشاء	١٤٨	الفصل والوصل	١٤٣	الايجاز والاطن	١٨٩	الايجاز	١٨٩
ايجاز القصر	١٩٢	ايجاز الحذف	١٩٣	الاطن ب	١٩٦	الاطن ب	١٩٨	الاطن ب	١٩٩
الاطن ب	٢٠٠	الاطن ب	٢٠٠	الفن الثاني	٢٠٣	مجاز وكنية	٢٠٨	التشبيه	٢٠٩
مشبه ومشبه به	٢١٠	مشبه ومشبه به	٢١٠	مشبه ومشبه به	٢٠١	الواحد للثنى	٢٢١	الواحد للعقل	٢٢١
وجه التشبيه	٢٢٤	المركب من وجه التشبيه	٢٢٤	وينزل التفاضل منزلة التشابه	٢٢١	اواة تشبيه	٢٢١	تشبيه القلوب	٢٢١
اظهار المطلوب	٢١٧	تشبيه مفرد	٢١٧	تشبيه مركب	٢١٧	تشبيه مفرد	٢١٨	تشبيه مركب	٢٢١

تشبيه ملفوف	تشبيه معروف	تشبيه تنوي	تشبيه جمع	تشبيه
٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٣٠
غير تشبيه	تشبيه مجمل	تشبيه حفي	تشبيه قريب	تشبيه بعيد
٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	١٣١	٢٣٢
تشبيه مرسل	تشبيه مشروط	تشبيه مؤكّد	خاتمة في نظم التشبيه	المبالغة
٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٥
للمتقنة و البحار	البحار المرسل	الاستعارة	الاستعارة باعتبار الطرفين	الاستعارة باعتبار
٢٣٤	٢٤١	٢٤١	٢٤٨	٢٤٩
الاستعارة مطلقاً	الاستعارة مجردة	الاستعارة مركبة	البحار المركب	فصل في الاستعارة
٢٥٦	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩
فصل في مباحث الحقيقة والبحار	فصل في شرط الاستعارة	الاستعارة	الكنية	البحار والكنية
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٦	٢٨٠
الفن الثالث علم البديع	المطابقة	طباق الأيجاب	طباق السلب	أبراهام السفاو
٢٨١	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٣
مراعات النظر	تشابه الألفاظ	أبراهام الشاب	الأرصاء	المساكنة
٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦

المزاوجة

المزاوجة	العكس والتبديل	المرجوع	التورية	الاستخدام
٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٩
والشعر على اللف	الجمع	التقسيم	الجمع مع التعريف	التحريك
٢٨٩	٢٩١	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٤
التحريك بالمبالغة	المذهب الكلامي	حسن التعليل	التفريع	تأكيد المدح بما يشبه الإيذاء
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٩	٢٩٩
الاستدراك	تأكيد الذم بما يشبه المدح	الاستنباع	الادحاج	التوجيه
٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠٢
منشآت من العرائن	الرهزل	تجاهل العارف	القول بالموجب	الاطراد
٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٣
الاجناس	التجنيس التام	التجنيس المحرف	التجنيس الناقص	التجنيس المضارع
٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٦
تجنيس القلب	تجنيس المزوج	الاستعارة	رد الوجه على الصدر	السمع
٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٦	٣٠٩
التشطير	الموازنة	القلب	النسريع	لزوم حالاً يلزم
٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٣	٣١٤

الاستثناء
٣١٠

عنده ذكرنا لكن الاخر المقصود الاصلى من هذا البضلع الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية مستند على العكس من على عن عن عن عن عن عن

الحمد لله الذي ألهنا حقايق المعاني ودقايق البيان • و
 خصنا ببدايع الآيادي وروايع الاحسان • أنقح بحكمة
 نظام العالم على وقوم اقتضه الحال • وأورد برفاهة فرق
 الأنام في طرق الانعام والافصال • والصلوة على نبينا محمد
 خير من ينفع من فضلي الكرم والسماحة • وأشرق من ينفع من
 روضة السنن والفصاحة • وعلى اله واصحابه الذين بهم تلاقوا
 غرة الحق وأشرق وجه الدين • واضمحل دجى الباطل ولع نور
 اليقين • **وبعد** فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استجابة
 التعظيم • هو الصلوة بحقايق العلوم والمعارف • والتصدى للاحاطة
 بما في الصناعات من النكت والطايف • لا سيما علم البيان
 المطالع • **علو نكت نظم القرآن** • فانه كشاف عن حقايق ^{التنزيل}
 الربيق مفتاح لدقايق آيات ويل فائق ميثان لدلائل
 الاعجاز • واسرار البلاغة • ايضا ^{العلم} لمعالم البيان •
 وآثار الفصاحة • تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومغني
 تقرب للقوس على قرأيد جملة ومقتصد قواعد كافية في منزه
 المصباح الخانوار النأ ويل موارد شافية عن النهاية
 الكبار **الحاسر التنزيل** • ^بظهر لياياتنا وتراكبه وضعا •

[illegible]

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢

ارفقت من سطوح علم مقدر ايزلت مرها فترت بقا استرازه اى رفيع واجيد الاجتراف فى الامور بقدر ما جازى الامور بحجة وحيى كبر العيون وضل واجد
 ابد وساق اجمى كينيتية والتخيلية وشربت ترشيع وقيل اراد اى المصباح كنه نفسه على منظر رجل عدول والى اقتضاه مستغلق فبشرت بتضخيم معنى الجبل اى
 شربت ثم ساق اجدال الاقتضا وتعلق بكى جازا ايم بضمين المبل والاقتضا اى الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهى ما يدخول فى كاهنه واصنافها الى
 العلوم بيانية والاقتضاه الا لفظا والى اناسهم انسان النعم وهو المثل الذى يفتخ به سواده واصلا وان سيق فثبت الفناء على خلاف
 اقتضا سوء صفة اى بدلت والسطح النصف من جاسط وقوله لم فى كاهنه بقدر شطرها على علم حكمة السعق شطرا ثم سيق فى الكلام كذا فى الرموز
 وفى اواخر اشارة الى ان الرجع عن الطريق وقصده عما قبله لكن كالباقى قيل اراد ان يشروع فاصلا من التريدى وعليه فى الكلام فى الشفاقة
 براء الذين الكواكب والخور ايم والمصير جميع النفس والسبق القدم والمصدا والمصدا وكانت عادة العرب فى تساقى الزمان ان يزلوا النفس
 فى اخر الميدان فى اخره بعد وفده بعد تساقى وكان له العنصر والفعل فاستعمل كناية عن الكمال فى من الفنون والحدائق هم حادق وصف
 الماهر فى صنعتهم ونيز انما حسب على الظنفة وما فتاكيد معنى الترفيع والاعمال عليه واسم كان حيدر الشان واجمل خبره واعلم المصدر اى كماله حينا

[illegible]

卷之四

[illegible][illegible]

فیه

2

[illegible][illegible]

أما الحاد المحمي بالحدود فظاهر إمرال شخص كونه المصاب حقيقة هذا الفلك في اختياره لأطراف الصابن التي اذن يتحقق وقوع المعصية واختياره سرام على سرام
فأما الوزن ولباسه الواقع ولا فاعلم المصاحفة في الكمال في الخلق والنصا مع فصل وهي جديدة السهم والسيف والسكن والريح وذكر كل من المذكور والكل والناقب
وتقام الأربعة واللباس يجمع عشرة وهي القيد واللام تزلج المضاق الذي على يدي وإخوانه ويلازمه سراج الضيق من بعض بعضا والتمه التوقيف في غنى
الشيء الملائكة وحملها في ثوبه كرامة عزاقته إلى وقت الشافى والأول نقص الآخر فاصل أوه أعز أقبل هو الأول وسط فقلت الفرح الواو وأودع محمد على
هذا قوله هذا الأول منكر جمع على أويل وقال قوم أصله وقيل على من قلبت الواو الألف حرة وتام ثم على أوأ ولا استغنى لهم الواو من بينهما الفصح وبما قول
أمر مصلح فلهذا باد وجدي فغيره ليس غنى للوزن ترا بطله وبكسر ياءه العز غاية الظاهر المراد فغيره لما استند إليه لفظ السد فغيره أحب إليه وأما ما بين صارة
الوقوف أن يتبعه سحره بالور ينبت على غايه وأقارن سحره على غايه ورعاية حركه ما قد ورد في الألف من قبل الغرام ما لا يفر من الألف من فحشا وتلاذد من
المصاحف البدئية فترا بطله لا يفر من سحره من قبله من قوله هذا فقد جرد في موضع التعليل السابق واللام لوقية القسم وتجردها عن التعلق واللباس
كالأصوات يجمع أهل بيعة أهل رادو البيا فيها عواذ القياس كما لها مع أهله كذا في الوصل والعادات الظلم والزيادة الأهله حسن جلي على

والله اعلم بالصواب... والحمد لله رب العالمين

ثم يبعث الله من بين قبائلهم من يدينهم... والحمد لله رب العالمين

من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم يتكلم من امة اوة... والحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب... والحمد لله رب العالمين

ثم لا يخفى حسن الحكم... والحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب... والحمد لله رب العالمين

كلما قيل له كانت الدنيا على كما اري يا شيخ من ثلثي فالثلث اربع واقتضاها الذكر والخير والمدا على اهل الدنيا ولحق
بقا احب الشيء اذا كفناه ونحو الصلوة وحسينه ورضعنا له والثلث والثلثه ملحق بخير كما نقد الامم وروى
كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيرة العظيم والاحتفال الاخرة والنوكل الاقناد على الغير والانتابة الرجوع حسن جليل

[illegible][illegible]

2

والله اعلم بالصواب
فقط وليتبع مع التصديق المذكور سبب نسبة المحول الى الموضوع بالثبوت والسلب في نفس الامر فالاستدلال بالحجج العقلية لا يخلو طائفة وعكسها في الاستدلال بالثبوت
اول ما قيد معرفة الحجاز القران بالبرهان الذي هو المختار وهو ان سبب الحجاز كونه في اعلى مراتب البلاغة انما تحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة
فان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الذي حاصله من علم كلام فلا يخفى ان معرفة الاستدلال في وجه الحجاز في هذا الفن سوله كانت اللام في قول كونه في اعلى
مراتب البلاغة متعلقة بالاعرف والاعجاز في المراتب الاعلى التي هي في حيزها من البلاغة تحت الشرح والبيان بمقدار قدر سورة منه في كل مرتبة فينبغي ان
الطريق الاعلى وما يقرب منه فلا يبرهن ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى بل يتوقف على كونه في حيزها من البلاغة التي هي في حيزها من البلاغة
نصب عطف على يقتضي ارفع اي شيء يفاضل فيكون من اجل العلوم كونه معلومة من اجل المعلومات او رد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستدلال عن وجهه لا
يحاد لا يكون الا بهذا العلم ولا يستدعي كونه معلومة الذي هو معلوم من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القران بخصوصه بعرضه الى بل
اقصى ما ثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات متساوية وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالحكمة تقتل ترتب قوله فيكون من اجل المعلومات في قوله
بقوله كونه معلومة من اجل المعلومات متساوية فلو ان كنهه يحسن الفاضل يحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسه من اجل المعلومات كان كلاما اخر لا مساوية بالحق فيه
اذ ليس كلامه في تعقيب ترتيب المذكور على ما قبله بما ذكره ويجوز ان يكون كلامه انما اشرف التراكيب في ترتيبها من اجل المعلومات اذ كان شرف العلم اشرف من اجل المعلومات
عند فقد الذوق النظري لا يعرفه مسائل هذا العلم فلا يبرهن كونه هذا العلم اشرف بقوله وهذا لا يستدعي كونه معلومة ممنوع والحكمة تقتل قوله في هذا العلم
بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ لا جلاله المسائل المتساوية ما يترافق ولا كلها او بعضها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والشك موجودا هنا في المراتب بالمعلوم في عبارة
اشرف ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كانه جميع بقرينة افراده على انه يتا كلاما جيندا ايضا في جلاله العلم بجلاله المعلومات وبغاية الحكمة المتقادة من اضافته المصداق
اضافة المصداق كنهه كونه جميع الكلام عليه انما يتوقف فان قيل كنهه الترتيب بين ما ذكره هنا يريد به ان كلاما للمصنف يخالف كلام المفتاح من وجهين
تقرير الاول ان المصنف كنهه معرفة الاعجاز في هذا العلم لا في المراتب بكشف الاستدلال عن وجه الاعجاز في نظم القران معرفة انه محجج كما صرح به الشارح والسكاك
حصر في الذوق لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرسة الاعجاز هو الذوق الا ليس الا اسناد الى السبب كما يشترطه قوله الله في الجواب ولو بالذوق
المكتب منه والاقوال المذكورة هو النفس ليس الا وتقدر الشك ان المصنف كنهه الفناء عن وجه الاعجاز بهذا العلم والسكاك فيناه عن اعلمه فدفع الوجه الثاني
وادفع فيه دفع الاول واما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اعظم من الاولى فان المصنف كنهه الاعجاز في هذا العلم والسكاك
حصر مدرسه الاعجاز في الذوق لا يخالف بينهما ظاهر الانحراف لوجه مدرسه الحكيمات في النفس الناطقة وحصر سبب درهما في العقل الاستقام
كلا احصى واما نظره في المخالفة بلا حيلة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشترطه اليه من جلي عن عني عني عني

[illegible]

لا يتفق جميع ضحايا هذه الجريمة إلى المعاملة بالمثل والدور باعتبارها ركازاً
أي بنيان الدولة لا يمكن أن يجرى الاستفتاء إلا على أساس
القبول التام من قبل الشعب لا بد من فواعلانية
الاستفتاء في كل دولة من الدول العربية
لا يتفق جميع ضحايا هذه الجريمة إلى المعاملة بالمثل والدور باعتبارها ركازاً
أي بنيان الدولة لا يمكن أن يجرى الاستفتاء إلا على أساس
القبول التام من قبل الشعب لا بد من فواعلانية
الاستفتاء في كل دولة من الدول العربية

[illegible]

ای بعضی مضامین

[illegible]

بيننا هو القرآن ما انه يحفظ فلا يتركه الكتب الجاهلة واما انه اعطى فلا مفتاح يفتح به بالشرعية المختلف على السادة فلهذا
وفي بعض النسخ واعلموا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامم والعهد واللاستراق وقوله العاقد من الحج والباطل اما الى
مراتبه بلغة الاستهلالات ومنها ما جعله من النبي البراءة مصدر سريخ الرجل اذا فاق اصحابه ولا يستهزلوه او
لغوي يتفوقوا ابتداء وفي الاصل طلاق كونه ابتداء من سبيل المقصود وهو الفتح بسبب التفوق والابتداء لكنه سمي
نحوه الشريفة فزاد على النبي بالعلم المودع وهو المطلق المحرم على من يعارضه وابتدأ راننا ثلثه النبي المذكور ومنها
ولواعلم ان عطف الخاص على العام يشمل على امرين افرادها بالتركيب العام وكذا ذلك الفرد بطريق العطف والتمية على
بعد العلم انما يكون تنبيه على قصد رتبة الامكان كذا في كل من بطرح العطف ونوع الصفا والبرهان ثم كونه افراد الخاص
كالأول حيث ترشح عن القول تحت العام وكذا في الشرائع قوله تعالى في الحديث وعلم النبي حيث ختم بالتركيب بعد
على تعداد العلم وقس على القرآن وعلم الانبياء وانه انما علموا به واليه ارجع العلم والادب

البرية من يد المصطفى ومعه
فوقه ونقطه في اياه اما
الفصل الثاني من الفصل الرابع
الي بطريق تناول فصل
الكاتب المنزلة على الرساله
والاخره **فصل**
بنتيه من خطابه ولا
أعظم عليه بان فصل
خالق الا ان كان لا يرب

۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله حصل استعماله في الاشتراك ومنه لا يخلو برهان له تخصيصه **الاول** انه لا يضاف الى غير المقول **والثاني** ان لا يضاف
من العقلا الا من له حظ قبل الما **الثاني** في الال التغير في اللفظي بتغير الهماء **الثالث** في التخصيص **الاول** من حيث الملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كان اللفظ
تغيرا كونه من اقصى كونه لفظا في اللفظي بسبب قلة الالف الذي هو حرف خفيف نقص في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص **الثاني** في التخصيص
كصاحب واصحابا ويرد عليه انه صرح في شرحه ان الالف اظهر جمع طرعا في معنى عاد لوقال محققان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه
الجمهور في قول ان جمع صاحب وصاحب وصاحب وصاحب **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثاني** في التخصيص
خونا على هذه الدار وهو الذي ينزهها فقد قال الجمهور ان الالف انما يكون في هذا من التولد على ما يجمع في الامثال وفي قوله لانه كونه
الاظهار جمع طرعا في معنى عاد لوقال محققان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه
خبر الامام عليه وعليهم السلام ولكننا انما نذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الجمهور اهل الحديث ان الصلوة في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الى ما عدا رويته ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الحنابلة واصحابنا في غير موضع ثم قيل اصحابنا في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الرواية عنه عليه وعليهم السلام قوله جمع خبرا في التثنية في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
بالتحقيق مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت كونه محققا في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
في الخبر **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الاختلاف ويكره تامة بمعنى برهده وقوله خبرا في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
بالاعتماد ان التثنية مع الاستغناء تكلف لاصحابنا في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
ولما كان الالف في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
شيء في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
على الرسول في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الذي عليه عليه السلام في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
ابو علي والسلفي وابن سفيان في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الشرط ان يكون من شيء واقم مقامه في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
اخر وهو انه يفرق بين كل ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
الاصلي من كل قولنا انما زيد فقام بان القيام وبيع التثنية كما صرح به في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
انما يكون انما لا يفرق بين كل ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لا يفرق بين كل ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لقد علمنا في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
وقد يقال ان كل ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لا يفرق بين كل ما ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
من جملة الشرط في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
التوجيه قوله وبقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفسا كذا سما كان المناسبات يكون اللازم لنا به ايضا ذلك وانما لم يكن لتبين حقيقة
انما حصل للصوف الاسم اي وقوعه بمرادها بلا فصل ولا اعتناء ما لا يدبر كل كلمة لا تترك كلمة وقدره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
احدهما هذا الذي ذكره في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لزم للصوف الاسم لا بما يقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فزوج وحيان واحسانا لشارع في كل مسند راي الرسول عليه الصلوة والسلام في استعمال الالف في التخصيص **الثاني** في التخصيص **الثالث** في التخصيص
لها تقدير او اما الفاصل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامه جزء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا حسن جليلي عفي عنه

ينبغي
في

العلماء من بين الناس في هذا الطريق المذكور، ما كان ذا المناهج الجديدة، وكيفية من العلوم، وتجوز نوع الحال، حيث من علومها، فإيد وهو الطريق الذي يجوز فيه الصور، التلوين التي ذكرها ابن الكلبي، حيث قال: ولا يجوز لأحد من الناس أن يـ... إلخ. فأما التفسير المناسق، فعمله، فكان

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

طال ما فاتت زياره كافه الوجوه
مفتاح العلوم تبعيض وابنه
كونه من تصنيف هذا القاصد
سؤال تنال السلام السابق فاق
لا عجز كمال حقيقة لما ربه فاق
كمن بلوغه القلوب تحت علم عال
سوا كان يعرف الكسب لا لا يعرف
بالكسب انفسه لكن لا يصح نفي
من بلوغه القلوب تحت علم عال

۹
شیرین صوفی: ۱۰۰۰

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

卷之四

العلامة صيغة مبنيّة على اللفظ لا فنيّة من علم النّاسيئ وهو يبيّن من جميع بين العقول والنقول فحقّق

[illegible]

ثم في شهر المنّاع من أن في خبره يومه والخطيبان من عند محمد بنهما هذه الفتنة وتشتغل من أرواد بعد ما داره الشريف لا فائدة في ذكرها إلا طيلة المدة الحاشية معناه التقوى في النظر والجلوم قبل التقوى للحاكم لا خير في ذلك ولا بد من وفاء نظامه ولا سيما في هذه الأوقات

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فقط ما يصح على الظاهر وأعلم أن المراد بتعدد حكم الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعدد ما يعرف الشيء على وجه يعرفه تمام حقيقة كل من مختلفي حقايق المنسوبة تحتها لا أنه
يغير التعريف بوجه يتدرج عنه مختلفات الحقيقة فوجب أن يوزع الأنواع تحت تعريف واحد والى ما أراد تعدد مطلق الحق فكذا قد يقول ولا يوجد فيه مشترك بينهما ولزم أن
هذا القيد وجعل تعدد الحكم على الوجه المذكور بائنا سببه على وجه يتجسد ويبيح به كان أظهر **قوله** مطلق العيني إطلاق المطلق على المشترك اللفظي ما بالمتى الوعاء لا يمازج
شائج فتأمل **قوله** حيث لا يتوجه أكثر من واحد قيل فيه شياجه كان أكثر من واحد فيكون كل واحد منها يتصف بصفة لا يلاحظ في ذلك على هذا القول وهذا الوجه من
أورده خطيب ابن علي المصنف في حاله الجواب على ما في المصنف نفسه فإن قلت عبادة الأيضاح هكذا للناس في نفس البصاحة والبالغة أو المصلحة لمجد فيما لبعض
منها ما يصلح تعريفها به ولا ما يشترى إلى الفرق بين كون الموصوف بها الخلق وكون الموصوف بها المثل ومقتضى هذه العبارة كما ترى أن تعريف أئمة هذا الوجه يمكن من
من كلامه بطريق الإشارة فلا يصح نفى الإشارة فوجب أن يصح تعريفها بالعلم من أن المراد من الناس المحققون وقليل المستفاد من عبادة الأيضاح أن أقوال
التي ذكرها أنا سنة تعريفها وبذلك المعنى لا يصلح تعريفها ولا يشترى إلى الفرق بين كون الموصوف بها ولا بنا فيه فهم ما يصلح للتعريف إطلاقاً فأنهم
واستفادة الفرق من اعتبارهم وإن لم تعدد عباداتهم المذكورة في قصد التعريف فلا إشكال حسن جلي على ~~هذا~~ على ~~هذا~~

[illegible]

فالقصاص الحائز في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغراب ومخالفة
القصاص الحائز اه اشارته الى ان الظرف اعرف في الفقه صفة القصاص وقد مر مما علمنا
القياس القوي اي المستطاع استمراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء
من هذه النشئة لا يكون قصصه فالتناقص وصف في الكلمة يوجبها على
القياس لا يمتنع لا القصاص كقولهم المصدر كالا في عا حان ان القصاص اتم المتداء
لكن وعسر النطق بلفظه ما يوجب التناهي في المصغع بكاء المجمع
في قول العراقي سئل عن نافية تركها ترعى المصغع ومنه مادون ذلك
تحو مشتريات في قول امراء القيس عداؤه اي ذوابه جمع غيرة والضمير
عايد الى الفرع في البيت السابق مشتريات مرغفات ان روي بالكسر على
لفظ اسم الفاعل او مرغفات ان روي بالفتح استشره رفعه واستشر
ارتفع بعدي ولا يبعد في العلي فصل العقاص في منى ومرسل فصل يقب
والعقاص جمع عقيفة وهي الحصد المجرعة من الشعر والمني المقتول والمرسل
خلا والمني يعني ان ذوابه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومنى ومرسل والا قول يقب فلاخرين والغرض بان كثرة شعره
وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مشتري هو توسط الشين المعجزة التي هي
المهوسة الرخوة بين النساء التي هي المهوسة الشديدة والراء المعجزة التي هي
المجردة ولو قال مسترف لكان ذلك الثقل وهو سهولان الراء المهلة ايقة
المجردة فيجاء بكون مسترف ايقة متا فابل منشاء الثقل هل جاع هذه
الحروف والمقصود قال ابن الاثير ليس التنا قريب بعد الخارج وان اشقا
من احدهما الى الاخر كالظفة ولا سبب فيهما وان الاستقار من احدهما الى
الاخر كالمنش في القيد لما نجد غير متا فمن القريب المخرج كالجنين والسحبي
وفي الترتيب الم اعهد ومنه البصيرة ما هو بخلاف كالمع خلا فاعلم وليس ذلك

[illegible][illegible]

معرفة الله تعالى معرفة الحق والحق والحق والحق

[illegible]

على الحق المراد اوضح من دلائل
هم والا يجاز انما هو بالاول
يكون محجوا وهذا الجواب
تقدير تسليم عدم خروج
اع وقوع المفارقة

فقرأت انما الى يد ميمونة وتصديقاً للو
البحر بالانصاف الموعود لهم بلا غش ولا
ورثتها بقا للبحر مع ان الجلام على
عني
وعرب محمد الد عني

في ايراد على اصل النسخة كما يجب ان يفهم هذا المقام **ثالثا** لا يقال الغزالية لك حاصل الاعتراض ان الوحشية اخفوه الغزالية لجواز ان يكون بعد لفظ
غير ظاهر الخفي ولا يشترط تركب ينشأ الطبع عنه فترى الغزالية بها ترفع بالاخف وهو غير حسن وان جوزه تعذر وانما اثبت غزالية فلفظه فالغزبية
يجوز ان يكون غزبية تركب الغزبية عيادة عن الكلمة ثم الضمير في نفسه راجع الى الغزالية في معنى الغزبية ليسا وبالمشهور وباشا قوله وهو يجب فم
فربما على هذا المعنى فاذي يجب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغزالية غير الوحشية لان في كون لفظا بالنظر الى قوم غزبية ولا يكون بالنظر الى قوم الغزبية
ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له وقسم حسن جلي ما يتجلى في الخلق ووجه بعيد هذا القسم يجوز ان يكون معناه في اللغة ليس
طريق غير صحيح وبعيد ابلو القام ولو انما لم يجعل جواب ثل ان تقديره ان مترجما اذا كان معناه قريشا من سق فلام بجعل اسم مفعول

[illegible]

فان والكثير حسن في السمع اما طاهر الكلب اعلم بجنته احيوت وتكررت ولم وقول غير ظاهرة المعنى ولا من استعما لنفسه للرغبة في
المصود وورد قوله وان اريد بالوحشة الخ وما ذكره سابقا فان قوله لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا نفسا للوحشة فماذا في سطحها في ليس قلت
ثمة فالتعب على نردف الغزابة والوحشة وظهر الغيب والان الفضاحة ما هي باعتبار كثرة الدوران والجران كما سبق وكثرة الدوران لا يتجاعل مع عدم الان
لاستعمال له او ما هو في حكم المرات وهذا القيد لا يرد على ما في بعض الاقوال من ان هذا القيد يلزم ان يكون مسمى شيئا
ليس على خلاف الفان المستط من تنصير فقلت لظاهر ولا يخفى ان عدم فصاحته لم يرد كوجوب الاعلال في الحوقام لتبديل اللقائون على هذا المعنى وان كان
يجب الاعلال في الحوقام وهو ان الراو اذا تحرك وانفتح ما قبلها قلت الفان في نحو عور وعور من العور بفتحين وهو ما يرد على الغيبين والاستحوا الظن والحداد
لنفاخ سخن زيد على ان الفان يرد هذا الابداع على جواز بكمية على الاصل كما سبق واستصوب وامثالها وهو في سطر عدم وقطع شعره من باب علم وهو قطع الشعر

والتسوية قد يتساحج في تعريف الفصاحة بالخصوص له وقد وجه الساجح على ما نقل عنه بان الخصوص لازم غير محمول لكونه الفصاحة وجودية والخصوص بعد متسا فلا يتحقق ان الفصاحة
هي بالخصوص وانما يتحقق ان الفصحى هو باللفظ وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة واذ عاء كون نفس الخصوص قالوا بتحقيق الكلام ان نصا دقا لمشتقات كالناطق والشارح
مثلا لا يستلزم نصا دقا فما أخذها من النطق واللفظ لا ان يكون احدهما بمنزلة البعض للاخر كما لم يمتدح المماشي فانه يصح ان يقال المماشي حركة مخصوصة وما نحن بقصده
ليس كذلك كما ذكرنا وفيه بحثا ثانيا ولا فلا في هذا الذي عليه يقتضي عدم صحة تعريف الفصاحة بالخصوص لا المتساحج لا المتساحج تعريف المماشي بما ليس محمولا عليه كما هو المشهور
والنقطة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في الترميزات وما قايلا فلا كون كون الخصوص هو قدسيا لا يستلزم ان لا يكون الحاصل من محمول عليه لا محلي صدق
الخصيات على الوجهيات كما في قولك البياض اسود على ان الفصاحة صفة وجودية ثم يكون عندهم عبارة عن الخصوص المذكور انشيب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصيح
اللفظ اذ اخذت غوته وذهب لياؤه وتصح الاجم وافصح اذ انطلق لسانه وخلعت لفته عز الملكة فان قلت انما جعل الفصاحة عندهم يقال على كون اللفظ جازيا
على القولين ولا يشك ان مقتضى وجودي وان الخصوص خاص غير محمول عليه قلت ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة عندهم في البحر بان على قوانين علومهم وكثرة الاستعمال
على الترتيب فان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الرجعة الى اللفظ وقال المصنف ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموقوف بعربيتهم لها كثيرا
او اكثر من استعمال ما هو بعينها مستعمل في مد

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

وله خلل في انتقال الذهن إلى الآخران يبرأ من المتكلمين ما يبرأ من الخلل في النظم فالتمثيل بقوله وذلك الخلل يكون لأفراد اللوازم التي مع ان الأمر ليس باعتبار معنى الظهور بل باعتبار الوجود ويجوز أن يبرأ من السامع فتعيل عدم ظهور التكاليف به مع أن الأمر أيضا بالعكس باعتبار المذكور وأيضا وإن يبرأ الأمر من كل منهما بان يحل قوله في انتقال الذهن على حد في المنصاف في أي طريق انتقاله من السامع وأعرض على الوجه الأول فإنه يلزم منه أن يكون الخلل في كلامه متبعا على خلل في ذهنه وهذا منوع عما ذكره من أن يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التأليف على وجه لا يتعبد فيه ولا خلل أعز أو متعلق بذلك كما مضى في الأفهام والتقية في المرام ونحو ذلك وأصل بيان قصد التعميد والأفانار بالكلام الموضوع لإقادة بعد خلل في تفهيم الذهن عند التأليف ولهذا صرحوا بان شيئا من الحقائق ليس بقصص واقترعوا في تعقيبها على ذكر الموضوع بناء على أن مقادير مورد كاشح به الشرح في شرح المنافع فتأمل **وله** لا يبرأ اللوازم البعيدة المنتقلة إلى الوسائط الكثرة لما نأخذ بكون جميع المعرف بالذم في الموضوعين محمولا على الجميع عما ذهب إليه الأصوليون لا سيما الاستعراق والعهد فلا يلزم تقدّم اللزوم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثرة حينئذ بالنظر إلى المواد وإن يكون باقيا على معناه بان يبرأ بمقتضى بلزوم الجميع بالجميع أنفسهم الأحاد على الأحاد.

الدلالة على المراد ^{في} الخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب
اللفظ إلى النسخا المقصود وذلك الخلل يكون لا يراود لوازم البعيدة ^{المفترقة}
إلى الرسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على التقييد الآخر وهو
عباس بن الاحنف ساطل بعد الدار عنكم لتقريباً ^و تشكيكاً في تعقيب الرفع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنبه
نزهة عينا في الدرع ^{لنحو} جعل سكب الدرع وهو اليكاء كناية عما
يلزم فراق الاحبة من الكناية والحزن واصباغ كناية عما يجعل عليه ديلا
يقال اليكاء واضمحكني اى سألني ^{رواية} ومرتني قال كما سئلت ابكائه الدهر ويارثيا
اضمحكني الدهر ما يرضى ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجب وائم التلاقي
والوصال من الفرع والسرد ويجهد العين فان الاشتغال ^{رواية} من جهود العين
المتجملها بالدرع حال ارادة اليكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
الى ما قصد الشاعر من السرد والحاصل ملاقات الاصدقاء وملا
الاجبا ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لانزال عينك جامدة كما يقال
لا بكى انة عينك ويقال سنة جهاد لا مطر فيها وناق في جهاد لا لبن لها
كانها يتخلون بالمطر واللبن قال كما سئلت الان عيننا لم تجد يوم ^{سط} وائ
عليك بجارية مع الجود فان قبل استعمال الجود في مطلق خطر العين من
الدمع محاذ من باب استعمال التقيد في المطلق ثم كني عن المرة لكونه لازما
لها عادة فلنا هذا انما يكفي لفصح الكلام واستقامته ولا يخفى في
التقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام كالم
عن التقيد المعنوي ما يكون الاشتغال فيه من معناه الاول الى النسخا
ظاهرا حتى يجبر الى السماع ^{في حال} مع انه فيه من حاق اللفظ واما الكلام

[illegible][illegible]

واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة السافطة درجة
الاعتبار عند البلغاء كما استعرف في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت
ان عادة الزمان والاخران الاتيان بتقيض المطالب والجران
على عكس المقصود واتى الحال الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل
الآخرون والفرق فبعد هذا اطلب البعد والفرق ليحصل القرب و
الوصول واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا اذا ثبت
تسبب بتقدير ان عطفنا على بعد الدار وان رفعت كما هو الصواب فالمعنى
ابكى وانحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصول
وهو لا يدخل سبب الدموع تحت الطلب لكنه اكتب عليه ولازمة ملازمة الامر
المطلوب ليظهر الدهر انه مطلوبه فيأى بضد وهذا هو المعنى المشهور فيما
بين القدم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم
التقوى في المعاني وقلة التصفيح للكلام المنزهة عن السلف والصحة ان اراد
بطلب الفراق طلب النفس وبوطنها عليه حتى كان امره مطلوب والمعنى انى
اليوم اطلب نفسي بالبعد والفرق وأوطنها على مقامات الاخران ولا
شوق وان تجتمع غصصا واحتمل الاجل ما حزنا يفيض الدموع من عيني لا تب
بذلك الى وصل بدوم وسرور لا يزول فان العبر مفتاح الفرح ومع كل
عبر سيرا وكل بداية زاية وهذا هو المفهوم من ذلك الامحار وعلى هذا فاف
في ساطع المجردة التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه عما ذكر ومنه كثرة التكرار
يؤكد الشيء مرة بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع المعاني
تكررة التكرار كقولنا اى الى الطلب وتشتد في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يعرف

وله بعد هذا اطلب اليه بعد ذلك او رده
 ١٧ ولا وجه لطلب اليه بعد حصول الزعم طلب
 يكون في الاستقبال كما مر عليه
 الى الخارج عنده **قوله** وان رفته كما
 اطلب في الاستقبال ويكون المعنى ان
 يخرج منك عنه في حال من الاحوال
 الحال بناء على وجوده **قوله** كنهه
 صيغة المضارع الدال على الاستمرار
 انه مطلوبه وردت من ظرفية

[illegible]

هـ وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بمحصل التكرار وكثرة بتثنية الذكر قد يحاط به انه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الشيء تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث ويات
الاختلاف في كثرة التكرار قيل اضافة المسبب الى السبب كقوله الذكر كما حصل من التكرار بمحصل التكرار وكثرة على الوجهين بتثنية الذكر قطعاً ^{ان} تسعدى
الحج الاسعاد لاعتناء وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماه كما اوما اليه الشئ بقول يسوع في اي في السبوح المؤنث المذكور
فل المراد بقوله تسعدى اسعدى لانه اذا زاد الاختيار فما صدر عنه في بعض المحررب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصور الاسعاد والاقترب
ان يراد الاستمرار في الغددي بقرينة المقام حسن جلبي

[illegible][illegible]

فقول الحقيقة عاسا اول وان لم يجعله صفة مرفقة فقول الحقيقة عاسا اول لا معناه في الاكول اول من هذا العام وظل الشا قبل هذا العام واليا في بالذات
بمعنى وهو معطوف على ولاي في ذات الحقيقة بلا واسطة **ولم** تكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالصفة في قوله والبلوغ
في الكلام الى قوله مع فصاحتها والذليل على ان الاول بلا بعد التقيد وان كان الكلام حيث ما ذكر هناك مطلقا لا لا يفارق لغير الحقيقة فان قلت
لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت ان قوله والاضطراب بعد ما عطفه لا يميز لان بقا الخطا طسا في الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا الظاهر
ولم احسن الذي الى الدلالة على البلوغ اذا كان احسن الذي احسن الذي احسن او ذات البلوغ لان احسن داخل في ماهية البلوغ وانما وصفه
بالدخول في البلوغ تيجا لا يبين ان منشاء **لا** يخرج عن حد البلوغ ويجوز ان يكون باعتبار ان منشاء اية المطابقة داخل في ان البلوغ في المطابقة مع انشاء حسن على
ان يكون مقفية على بلوغه كغيره من الامور والقرينة واضحة ما ذكره بحث عن العاني ان مقتضى ان عند تحقيق كلام مؤيد مثل احسن

[illegible][illegible]

الأجزاء التي يصاغ لها الكلام كانت عليه بقوله ثم ليس بهذه المذكورة التي يدل عليها صريح بليلة في التفسير الآخر وأيضا لما كان تمام علم الفهم بجلب
الحواف والبيان كذا كما انصرف في مفتاح شرح المعناج يمكن ان يقال ان راد الشرح علم الفهم بما فيه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعناج لا يتوقف على
ثم علم الفهم اصطلاحا حتى يلزم كاد كرهه تركيبا للعلماء السلفيين عن علمية الفهم وهذا ظاهر صوابي عفو عفو
العلماء لا أقول بطلانها على تقدير العموم مطلقا التباين بين اعتبارها المناسب وبينها كالحال والعموم وفيه ويطلق احداهما على تقدير العلم مطلقا
بمعنى صحتها في الاصح وأما قولهم وفيه نظر فوجهه انما هو في العلم ثم وجهه ومطلقا لا يجب تناوبه مع العلم بل يطلق العلم في بعض الأحيان
قبله ويصح تقدير صحة المعنى حين لا يلزم المساواة في الصدق بين المعنى والاعتبار المناسب والطلب هو اتحاد في المفهوم وانما اعتبارها في
قوله فمفتي كذا هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجده ينبغي ان لا يستلزم دعوى اتحاد في المفهوم وانما مثل هذا التكرار ليس مرعا في اتحاد مفاهيمه بل في
قوله وذلك لانه انما يشارة الى كون التطبيق هو الشرح على ما هو المراد والتميم هذا الذي بما نقل من كلام الشيخ ان التوفيق هو العلم النافع بنفسه وهو في التطبيق احتياج الى
تبيين المراد من التوفيق المذكور كلامه ونحوه مرادنا من الاستشهاد بان مراد التوفيق هو معنى التطبيق بعد التثبت بتمام مفهوم كثير النافع وبما ان ذلك ان
ان الشيخ في سائر المواضع قد نص في بعض النظم ونحوه في بعض المواضع الذي هو معنى التطبيق في التوفيق

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله على ما صرح به ايعاد لا يضافه خبر على مر محم بل لا غير الحكم ايضا لانه كذا الامرين فما وجه تخصيصه بل لا غير الحكم بكونه هذين الامرين
 مرجعها لاجب بان وجهه من اجزاء الى ان وجهه بل لا غير الحكم باعتبار مرجعها بل لا غير الحكم ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاب
 في تارة به من اجله و مثله قد يقع كمنعني الشبهة فمدعي من احسان المبلغ ولا بد على منقاة بل لا غير انفع الله المذكر من كانه
 عدم مرفعه المحمدي بمعنى الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحراز من هذا الوجه الخطا ليس مرجعا بل لا غير الحكم ولا ينافي وجود الخطا
 المذكور لما حالنا في بل لا غير الحكم لا ينافي وضعه فله ولا يجد في ذلك الا حجة ان اولى القسبي يلحق بالاشبهة مع ان كلامه قلة
 بكونه بل لا غير الحكم عند ثبوت مسبقا لانه لا يثبت **قوله** وقصده ما يخرج اذا التزم من الجائز انما خرجته وتبين عليه وانقائه الخطا
 المذكور وان لم يتغير الفصح عن خبره من غير علمه بل لا غير الحكم مقدم عليها كما نشأ بالية في تفسيره الخارج وان سلم تارة وتبين عليه
 لم يتفق المرفوعة فيه اذ ليس لما عتد على الالزام على الاخر ان معنى الخطا وتبين الفصح عن خبره وهو على اصله بل لا غير الحكم
 المذكور بل انما التصاخر ما يمكن التناظر في رتبة عطفه على الالزام وهذا الكلام وتبين الكلام وتبين الكلام وتبين الكلام وتبين الكلام
 كما لا يخفى على الفطن **وهو** لا ينافي تارة علم ما تقدم اه يبيحنا ان المعلوم من تعريف بل لا غير الحكم افاقة بل لا غير الحكم هذين الامرين
 ان لا يربط بالاجتزاء ولا ينفك نفسه الضعيف او يوقعا على ما ان ارد محمدا الكلي هرا فلم يعلم كرمها كرمي من هذا الضعيف المرجع بالاجتزاء
 الثانية لا ينافي انما يتبع فيعلم

صحت على ما يروي

1

الإنسان والفارس وإياها ما كان فالمركب مما مطابق فيكون صادقا وغير مطابق فيكون كاذبا فإزدا لا صدق وإيزيد الفرس كاذب وإيزيد الفاضل محمل وفي نظر المحقق علم الخاطب بالسنبة في المركب المقيد في
ون الأخباري حتى قالوا أن الأوصاف قبل العلم بأخبارها كان الأخبار
بعد العلم بأوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ غانق
إلى ما قصد الحكم ابتداء أو نفي والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العود في تفسيره لا لفظ
عنه اللغة والعرف وإن أريد تحديدا مطلقا فلا مشقة
أحوال الإسناد المجري وهو صميم كذا وما يجري مجراها إلى آخره بحيث يندرج
الحكم بأن مفهوم أحد ما يثبت لمفهوم الآخر في معنى غنية وهذا أول ما يقرر
بأن الحكم بمفهوم مفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه كافة المقصود للقطع بأن السنبة
إليه والمستند من أوصافه لا لفظ في عرفهم وإنما ابتداء بأبحاث مجردة عن اعظم
شأننا وأعم فاشركه هو الذي يتصور بالتصور الكثير وفيه المتباينات العجيبة
وبدفع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكنها أصلها في الكلام لأن الاستناد
نما يحصل منه باستباق كالامر والنهي أو نقل كعسى ونعم وبيع واشترى
أو زيادة أداة كالاستفهام والنفي وما أشبه ذلك ثم قدم بحث أحوال
الاستناد المجري على أحوال الاستداليه والسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين
لأن علم المعاني إنما يبحث فيه عن أحوال اللفظ الموصوفين به مستد إليه ومستند
وهذا الوصف ما يتحقق بعد تحقق الاستناد لأنه ما لم يستند أحد اللفظين إلى
الآخر لم يصر أحدهما مستد إليه ولا آخر مستد إلى المقدم على النسبة إنما هو ذات
الطرفين ولا يبحث لنا عنها لاشك أن قصد المجري من يكره بقصد الأخبار

[illegible]

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

[illegible]

۲۲

قد لا يتحقق الكذب الظاهري بل البطون الشائعي قول المصنف في خبره بل لا بد وجد منه الصريح لا يقال هذا منقوض بأنه لو صح
 لم يكن الإقناع أو الاعتراض أيضا مدلول الخلد لو كان الإقناع مثلا مدلوله يصح صريحه بل لا بد وجد منه الصريح لا يقال هذا منقوض بأنه لو صح
 يلزم أخلافا للفظ غير الموضوع له ولا يتحقق الكذب الحقيقي مدلوله لا يحكي الواقع لا نقول ليس كذلك عند من يقول بأن مدلوله
 أو الوضع هو الإقناع مثلا بنسبة في الواقع بل بنسبة النسبة التي يصرح بها المدلول وان يتحقق نفسه فلا يجد في حسن بطون
 ولولم المتأخر في أدق الظاهر العباد لا يمتنع على قول المصنف أنه لا لزوم للتناقض ناش عن عدم صحة صريح زيد
 كالتصريح وأظهر المعنى يقتضي أن يكون معطوفا على قول لا يتحقق الكذب المتعبر عنه على قول المصنف أنه لا لزوم للتناقض ناش عن عدم صحة صريح زيد
 في حاله لا يجوز أن لا يكون الضرب كالأصغر وهنا بحث وهو أن هذا الخبر لا يرد على تقدير كون مدلول الخبر لا يتناقض أو التناقض
 لم يكن أخلافا للفظ معناه الواقع ثم تحقق الشيء لا يتناقض عند الأخبار وإنما متناقض فلا يصح سببا للعدول لا يقال لا تناقض ناش
 والأخبار التي لا يرى بها نقاد عندنا بل بسببها والمتناقض لا يجوز أن يتناقضها لا نقول لا خفاء في وجود التناقض بينهما وأما في المتناقضين
 لا وجه لا يتحقق كذب أصلا ولزيم التناقض في الواقع عند
 الأخبا رب امرين متناقضين قلت ظاهرا العلم بثبوت الشيء لا ينشأ
 بثبوت في الواقع فكانهم أرادوا به لا بد لعل بثبوت المعنى في الواقع قطعا
 بحيث لا يحتل عدم الثبوت والأخبار لا يرد لانه لا يجوز على بثبوت المعنى
 أو انتفاء معلوم البطون قطعا إذا لم ينع للدلالة لاخر المعنى منه
 ولا شأن اناء إذا سمعت خرج زيد فخرج منه أنه خرج وعدم الخرج
 احتمال عقلي ولهذا يصح إذا قيل له من أين تعلم هذا أن تقول
 سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو حكم بالبثوث والانتفاء
 فكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قوله من موقوف
 زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لا متناقض تحقيقا متناقضين ثم الحق
 ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الأخبار ومن حيث اللفظ لا يرد
 على الصدق وأما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتله
 لا يزعمون أن الكذب مدلول اللفظ كالحكم بالصدق بل المراد أنه يحتله
 من حيث هو لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويستحق
 الأول أي الحكم الذي يقصد بالخلاف فادته فائدة الخبر والتناقض أي كون
 الخبر عالما به لا ندرا أي لا زعم فائدة الخبر لا ذكر في المضاعف أن الفائد
 الإلجودون الثانية تمنع وهي بدون الأولى لا تمنع كما هو حكم اللان
 المحمول للمساواة والتأني لا يلزم الإلزام لعدم بحسب واقع الاعتقاد فإن
 المازوم بدون الثانية تمنع وهو بدون المازوم لا تمنع تحقيقا المعنى العلم
 فعلى هذا فائدة الخبر الحكم ولا زعمها كون الخبر عالما به ومعنى الزوم
 أنه كلما أفاد الحكم فاد أنه عالم به من غير عكس كما في حفظ التسمية

[illegible]

اجتماع البصيص
 فساكن من فوقه
 لزوم المناقض
 لأن التناقض
 لا يلزم اجتماع
 المنقضي ولا يلزم
 المناقض فإلزام
 الواقع أو التناقض
 لازم في الواقع
 أن يكون المراد
 بروحه من الألف
 المحقق في الواقع
 لكن العبارة لا
 تساهل في ذلك
 ولو حمل على ذلك
 المضاد في الواقع
 التناقض في الواقع
 على أن المصدر
 على التناقض
 الفاعل المناقض
 كما في تعسف
 على عن

[illegible][illegible][illegible]

وله وزعم العلماء انه كان ان الزوم باين الامر من المحكومين باعتبار العلم كان المازوم واللازم في حقيقة نفس العلمين ولهذا قيل ان العلم بالزوم
لا يستفاد من بعينه العلم به من غير العلم به وزعم العلماء ان غاية الفقيه في ظاهره ان المستفاد من نفس الحكم لا يستفاد من المضاف الى الحكم بل
من العلم به ولا حاجة بنا الى حصر كلامه عن ظاهره ولهذا قال ان الزوم في خرج المستفاد كونه فاعرف ان العلم هو الموقوف للزوم فان قال قائل ان
الما تعلق على ما يستفاد منه لا يعلم بنفسه الاستفاد وحقهما بعد بيان ما ذكره العلماء من اوقفا وادله المحكم هكذا ينبغي ان يخرج هذا المقام من
علمان موافق كلام العلماء لما اوردوه المصنف بالنقل الى الظاهر كما ذكرنا في المقامات الخطائية فان الظاهر من المصنف ان علمنا بالزوم واللازم
على العلمين لا يطرأ القطع بواحد ان يكون نقرضه في النفس العلمين تبينها علم ان الزوم باعتبارها وان كان الزوم والمزوم نفس الحروف
فانهم **قوله** بل ان كان من اجزائه فليس كذلك لان علم الحكم بالمشاهد مثلا لا يستفاد من وجود الخبر فضلا عنه علم الخطا طبع كونه الخبر عالما به حسن حلي

التوسعة ونزع العلم العلامة في شرح هذا الكلام من المفاتيح ان فائدة
هي استفادة التيسار مع من اجبر الحكم ولا نزعها هي استفادة من ان اجبر
عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب الفتاوى في بحث تعريف
المسند اليه لكنه يعاقب ما اوردته المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي
يتمتع ان لا يحصل العلم الشك وهو علم المجاطيل ان المجبر عالم بهذا الحكم من
اجز نفسه عند حصول العلم الاول وهو عليه بذل الحكم من اجز نفسه
اذ لم يحصل فعدم حصوله عند امالانية قد حصل قيل ولم يحصل بعد
الاول بطلان العلم بكونه المجبر عالم بالحكم لا بغيره من ان يكون هذا الحكم
في ذهنية ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الجبر وكذا الثاني
لان علم حصوله بما في الجبر من الجبر ان التقدير ان حصولها انما هو من نفس
الجبر فبطلان العلم الاول بقوله امتناع حصول الشك قبل حصول الاول وعلى
الشك بقوله مع ان سماع الجبر من المجبر كاف في حصول الشك منه ولا يمنع
ان لا يحصل العلم الاول من الجبر نفسه عند حصول الشك الجبر ان يكون الاول
حاصلا قبل حصول الشك فلا يمكن حصول امتناع حصول حاصل
كالعلم بكونه حافظا للتسمية وهو يكون تسمية هذا الحكم فائدة الجبر بناء
على انه من شأنه ان يستفاد من الجبر ان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يصحبه العلم
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المجبر لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكونه مخبر عالم بما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا
قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالحجوب
عن الاول ان العلم بكونه صورة الحكم حاصلة في ذهن المجبر ضروري ليدون
عليه اعني سماع الجبر والفقول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر

[illegible][illegible]

هو ايراد على المقدمة الاولى اي منع ان لا يحصل العلم بالشاه فكونه معارضة او منع المقدمة من دليل المقدمة الاولى اعني قوله عليه حصوله بسماعه
من المتجر وهو الاظهر وقوله ايضا اه اعترض على المقدمة الثانية اعني قوله لا يمنع اه فيكونه معارضة او منع الملازمة المفروضة من قوله لم يزل في العالم الا
ولها صلا من حصول الشك فلا يكن حصوله وهو الاظهر بل انما قسم حركه وفيه نظر وجهه منع من كون سماعه الحق علة تامة لما ذكره من الاجود من الثقات
النفس وتوجه العقل الى حال الخيال نسبة الى الحق فالصواب فاصل الحق ما ذكره الشريف من انه المعتد به في المعارضة المقصودة من الحكم فاذا حصل
للخاطب طبعه الخبيث علم بالحكم اي اعتقاده قطعي او ظاهري فانه سمي علما والعرف لان ذلك بسبب علمه بان الحكم عالم به فاقصد بالخبث فيه انما هو

[illegible]

لهم علم بذلك الشيء لا متغيرا منه اى ليس لهم علم به فلا يتغيرون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام بلوح عليه اثر الالهال وعلى ان قوله ولقد علموا الآية خبر تلقى اليهم مع علمهم به لان هذا خطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما فى المقام ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره فى النفي والاثبات اى فى نفي شيء واثباته وما رويت اذ رويت واذا كان قصد الخبر ما ذكرنا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة هذا من اللفظ واشار الى ان مقتضى اى واخذت حياء من طائفتهم عن اللفظ واشار الى تفصيله بقوله فان كان الخطاب على اللفظ من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعضنا وهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الحكم من الحكم يستلزم اكثر من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم فى الذهن ليس بسى ولا اى انك تقول ان زيدا فى الدار بل يتردد فى انه هل فيها ام لا فلا يحكم شيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهبى والتردد متنافيان ولا يحتاجان قط استغنى عن لفظ النفي للفقول عن مركبات حكم وهى ان واللام واسمية كحد وكبريها ونون التاكيد واما الشبهة وحرف التثنية وحرف الفصلة فان كان الخطاب مترددا فيه اى فى الحكم طالبا له حسن ثبوته اى الحكم يؤكد قال الشيخ فى دلائل الاحكام ان ما وقع ان الحكم لا يستقر اى هو كى لكن بشرط ان يكون للسان ثلث على خلافها انت تحسبه به فاما ان يجعل الخبر كى

[illegible][illegible][illegible]

بل
عليه

النبي فكان مظنة عدم نصري سيدنا يسوع المسيح -

قوله ليس جديا قري كلامين واوكد ما عباد الكفاية فان قلت لم كان مخاطبهم المؤمنين او فيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به من انهم
 جديان كبريا قري كلامين واوكد ما عباد الكفاية فان قلت لم كان مخاطبهم المؤمنين او فيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به من انهم
 التفضل عن المعنى النفساني انما هو ان لم يستعمل احد الامور الثلاثة وقد استعملوا بها الا انها في اللغة لا يقال ليس الا بالزيادة هو التاكيد او الخطا
 بل معناه العكسي والاشكال ان الكلام الصادر عن العاقل الذي في قوله وكذا في الجمل في قوله او صدقون جميعا او صدق بالحق باعانة التاكيد كما
 جرى كانه منسوب الى الاوحد منها على ما في معنى الوحدة واستحقاقه ان يصدق به لا يصدق به الا بالاعمال ان انفسهم تطلب الحق في كل وقت
 المتكبر ما لكنا واما لكنا واما لكنا واما لكنا المستفاد من قوله لا اوعاهه والا اول الامر يجب المعنى والاشكال هو ان لا يصدق به لفظ الكفاية حيث قال وذلك
 اتاك ان انفسهم يشاد الى انهم ليسوا في ادعاءهم واحدون بل ميثقة للتاكيد في موضعها الذي يحقق بنية فيه وفصل من معنى التاكيد في الامور
 لفظها لان الكفاية لا يجوز ان لا يكون له لفظه من ذلك اي حقيقة وعبرة في الامور فلا يكون ميثقة للغير ومعبأة اعني مفعلة لان
 يقال فيه انه مختار عنى ان يفعل امر احسن حاله على ما في

المسلم لصدق الرغبة فيه والزواج قال صاحب الكفاية في قوله تعالى واذا
 لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا اخبروا الى شيئا ملينهم قالوا انا معكم
 ليسوا مخاطبا للمؤمنين جديا قري كلامين واوكد ما عباد الكفاية فان قلت لم كان مخاطبهم المؤمنين او فيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به من انهم
 حدود الايمان منهم لا في ادعاءاتهم او حذرون فيه اما لان انفسهم
 لا تسمع عنهم عليه لعدم الباعث والمحرر من العقائد واما لان لا يروج
 عنهم لوقا له على لفظ التوكيد والبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الايمان
 عن انفسهم بالنبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
 وهو انهم متقبل منهم فكان مظنة للتصديق وميثقة للتوكيد وقد
 يؤكدهم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما
 تقول انك لعامل كما مل وعليه قوله تعالى قالوا لشهادتك لرسول
 الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في
 ادعاء ان هذا الخبر على وقفا عقاده ثم كذا حكم وان لم يكن مخاطبا
 منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنا فقين لكاذبون واما
 قوله تعالى وانما يعلم انك لرسوله فانما اكذابه ما يجبان بيات في تخفية
 لانه لدفع الاتهام والا فالخاطب عالم به ولا زمة فتأمل واستخرج
 من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الايتا د مطلقا سواء كان خبريا
 او انشائيا ولذا ذكره بلاسم الظاهر دون الضمير لثلا يعمد الى الا
 سناد انجزي حقيقة عقلية لم يقل ما حقيقة واما بما ذكره من الا
 سناد ما ليس بحقيقة ولا بما ذكره من كاذم لم يكن المنفذ فعلا او معناه
 كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعضها بما
 وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

لكنه قد علم ان ما ادعاه وعليه قوله ان المنا فقين لكاذبون واما
 قوله تعالى وانما يعلم انك لرسوله فانما اكذابه ما يجبان بيات في تخفية
 لانه لدفع الاتهام والا فالخاطب عالم به ولا زمة فتأمل واستخرج
 من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الايتا د مطلقا سواء كان خبريا
 او انشائيا ولذا ذكره بلاسم الظاهر دون الضمير لثلا يعمد الى الا
 سناد انجزي حقيقة عقلية لم يقل ما حقيقة واما بما ذكره من الا
 سناد ما ليس بحقيقة ولا بما ذكره من كاذم لم يكن المنفذ فعلا او معناه
 كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعضها بما
 وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

قوله ولم يقل ما حقيقة واما بما ذكره من كاذم لم يكن المنفذ فعلا او معناه
 كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعضها بما
 وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

الكلام كما جعله القاهر وصاحب المتنازع قال واما اخرنا فان نسبة
 الشيء الذي يستحق حقيقة او مجازا الى العقل على هذا النسبة بلا واسطة ولا
 قولها لاشنا لعل ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ومعنى ان تسمية الاسناد
 حقيقة عقلية انما هي باعتبار ان ثابت في محله وبما ان اعتبارا به متجاوز
 اياه والحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كماله الحكمة شيء
 يحصل بقصد الحكم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خيرا عن
 زيد بوضع اللغة بل من قصد اثبات الضرب فعلا له واما الذي يعود
 الى الواضع ان لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان المأخوذ دون
 المستقبل فلا سناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب الى الان
 اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين
 في علم اليقين كما جعله صاحب المتنازع ومن تبعه قلنا قد علم ان داخل
 في تعريف علم المعاني دون اليقين وكانه منسوبا اليه من الاحوال المذكورة
 في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكرات وفيه نظر لان علم المعاني انما
 يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الملا
 وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز عقليين كانا اوليويين ليس من
 هن الحسية فلا يكون داخل في علم المعاني والا فحقيقة والمجاز العقلي
 ايضا من احوال المسند اليه والسند وهي حقيقة العقلية اسناد الفعل او
 معناه كالمصدر واسم لفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم المفعول
 والظرف واخره من هذا لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
 جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه لم اي لذلك الشيء كالفاعل
 فيما ياتي به فهو ضرب زيد عمرو او المفعول به فيما ياتي به فهو ضرب زيد عمرو فان الضميمة

لكنه قد علم ان ما ادعاه وعليه قوله ان المنا فقين لكاذبون واما
 قوله تعالى وانما يعلم انك لرسوله فانما اكذابه ما يجبان بيات في تخفية
 لانه لدفع الاتهام والا فالخاطب عالم به ولا زمة فتأمل واستخرج
 من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الايتا د مطلقا سواء كان خبريا
 او انشائيا ولذا ذكره بلاسم الظاهر دون الضمير لثلا يعمد الى الا
 سناد انجزي حقيقة عقلية لم يقل ما حقيقة واما بما ذكره من الا
 سناد ما ليس بحقيقة ولا بما ذكره من كاذم لم يكن المنفذ فعلا او معناه
 كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعضها بما
 وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

[illegible][illegible]

عه فو رسل الهم
 باعتبار الإضافة
 باعتبار معناه
 أي الكمال يعني (أو) فيه
 بيان فضل الأصغر عليه
 محسن

[illegible]

—

[illegible]

قوله افادة الكفاية
 لا بد من اربعة اوضاع
 اولها ان يكون الحكم
 مقبولا في نفسه
 وثانيها ان يكون
 مقبولا في غيره
 وثالثها ان يكون
 مقبولا في نفسه
 ورابعها ان يكون
 مقبولا في غيره

[illegible][illegible]

قول واضحا على العقل أربعة هذه الأقسام الأربع جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكر في الحجاز بعينه لكن إذا أصدرت عن الرهي بناء على اعتقاده
 وأما طائفة من السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

اي الحجاز العقلية أربعة لان طريقه وهما المسند اليه والمسند اليه حقيقة
 وضعيتان ثوابت الربيع العقل والحجازان وضعيتان ثوابت الربيع العقل والحجازان وضعيتان ثوابت الربيع العقل والحجازان
 سبب الزمان فان المراد باحياء الارض من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 نصارى بانواع النبات والحياء في الحقيقة اعطاء الحجة وهي صفة
 تقضي الحس والحركة الارادية وتفقر البدن والروح وكذا المراد بشتا
 الزمان ازدياد قويا النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
 في زمان يكون حرارته الغريبة مشوبة اي قوية مشبعة او مخففة
 ثوابت العقل شيئا بالزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه حجاز
 واجبو الارض الربيع في عكس وهذا تقييد للطرفين اولا وبالذات
 وللانسان دانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاستناد الحجازي
 لا يتجلى الطرف ما هو عليه بل حاله كمال سائر الالفاظ المستعملة في
 انما حقيقة او حجاز وانما الاستناد بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وحجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
 ظاهر على مذهب المص لا انه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه
 فيكون مفرد او كل مفرد مستعمل اما حقيقة او حجاز فالحجاز في قولنا زيد
 زاره صايم انما هو اسناد صايم الى ضمير التمار وكذا في قولنا احيى حيلة
 ملاقات الحجاز اسنادا احيى الى ملاقاته لا اسنادا بحيلة الواقعة خبرا
 الى المبتداء واما على مذهب السكاك في هذه المسألة وهو ان الحجاز العقلية في
 القرآن كثيرة وان ثبت عليها اية اي ايات الله تعالى نزلت بها انما يفسر
 منه قوله تعالى ونحوه ايها لا يقتباس وان المعنى ان ثبت عليها اية نزلت
 تصديقا بوقوع الحجاز العقلية في القرآن كثيرة والمقصود ان اسناد نزلت

في قوله واضحا على العقل أربعة هذه الأقسام الأربع جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكر في الحجاز بعينه لكن إذا أصدرت عن الرهي بناء على اعتقاده
 وأما طائفة من السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

في قوله واضحا على العقل أربعة هذه الأقسام الأربع جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكر في الحجاز بعينه لكن إذا أصدرت عن الرهي بناء على اعتقاده
 وأما طائفة من السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

ولما على مذهب السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

نصب على انه مفعول به لتقوى او كلفتم على ان لا يبدلوا عليه وعلى الظرفية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 انما قال ان بقتهم على الكفر لان الحاصل بالاية هو الكفر في المص على بقاء الكفر وقوله يوما يصعد الوردان بدل من يوم القيمة او يصعد
 اعني وكره ثانيا لتقوى وكره اليوم وصلة حسن جلي هي **و** وفيه اشارة الى ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 اي على امر ونحوه على غير ما حقه ان يوفقا عليه لا يشاء كما في السوابق وفي الاخر من مقابر الامر والنهر حسن جلي هي **و**

نزلت لهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الايات
 سبب لما يذبح ابناهم نسب الى فروع التذبح الذي هو فعل
 جيشه لانه سبب امر يذبح عنها لبا سبب نزع اللباس عن آدم
 وخواء وهو فعل الله تعالى حقيقة الى بليس لان سببه لكل من
 الشجرة وسبب لكل وسوسته ومفاستته اياها اية لها من
 الثا صحت يوما نصب على انه مفعول به لتقوى اي كيف تقوى
 يوم القيمة ان بقتهم على الكفر يوما يصعد الوردان شيئا نسب الفعل الى
 الزمان وهو لله حقيقة وهذا كتابه عن شدته وكثرة الموعوم و
 الاخران فيه لانه يتسارع عند تقادم الاخران الشبوع عن طوله
 وان الاطفال يتلفون فيه آوان الشيوخه واخرجت الارض
 انطاجع ثقل وهو متاع البيت ما فيها من الدفان والحزن
 نسلا اخرج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مخصوص بالخير
 كما يتوهم من تسميته بالحجاز في الايات ومن ذكره في احوال الا
 سناد اخرج بل يجري في الاستاء تحويها ما مان بن لي خراجا وقوله
 فلا يخرج جنك من الجنة فان البناء فعل الغلبة وهما مان امر وكذا
 الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فليتب الربيع ما ساء يوم
 نازك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى
 ليس المطلوب صدور الفعل او التراء عنه ومنه اجر النهر ولا
 قطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا البيت النهر جاري واصل ذلك
 تأمره ونحو ذلك ولا بد له الى الحجاز العقلية من قرينة صارت عن
 ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتقاء القرينة هو الحقيقة

في قوله واضحا على العقل أربعة هذه الأقسام الأربع جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكر في الحجاز بعينه لكن إذا أصدرت عن الرهي بناء على اعتقاده
 وأما طائفة من السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

في قوله واضحا على العقل أربعة هذه الأقسام الأربع جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكر في الحجاز بعينه لكن إذا أصدرت عن الرهي بناء على اعتقاده
 وأما طائفة من السكاك في هذه المسألة وذلك لأن الكلام المتعلق على استدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 العقلية وفي كونه تارة من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 كذا مثل الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 في الملة ان لم يتصور الحجاز العقلية في تلك الأقسام الأربع وان نظر الى معنى تلك الأقسام الأربع فظاهر على من يقرأها ان كانت ذاك ان بعض
 اجزاء الحجاز حقيقة لغوية وبعضها حجاز لغوية فالحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 لأن المعنى الحقيقي للجموع هو معنى الحجاز حقيقة لغوية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 وقد يدرك ان الاستدلال على العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه
 الحجاز العقلية من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه من حيث هو مستدل على الاستدلال بعينه

قوله لا معنى لقولنا خلق من شخص يدق الماء قبل ان يخلق لان من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب هذا الحق وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن جعله عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارع من قوله لا معنى لقولنا اه اي معنى ذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنع وانما لم يصرح بذلك لانه انما يظهر من

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

الفعل فلا مجاز ولا افتقار تقديره وان كان اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمية في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه و
جعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الحان ما مر من الامثلة ونحو استعارة بالكناية وهي عند ان ذكر
المشبه وترى المشبه بواسطة قرينة وهي ان تنب اليه شيئا
من اللوازم المساوية للمشبهية مثل ان تشبه المنيعة بالسبع ثم تفر
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول محالب المنيعة
نشبت بفلاون بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
بعنى القادر والمختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقي الي الربيع وعلى هذا القياس غير
هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشا في الحقيقة بقرينة نسبة
انبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامر المديرة نسبة الهزيمة هو
الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان تشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في نقل وجود الفعل اليه ثم يفر بالذكر
ينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اى فيما ذهب اليه
السكاكي نظرا لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه في قوله من عينه
راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي وقد ذكرناه في غير هذا الموضع لانه لا معنى لقولنا
هو في صاحب عينه وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدق
الماء اى يصبه في قوله تعالى خلق من ماء ادفق ويستلزم ان لا

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

تقديره ان الاستعارة في قوله تعالى هو من عينه راضية ليست في العينة الملقطة وانما هي في العين الذي تسمى قوله راضية فانه ما في الباب ان ارد
بلفظ معناه وبضميره غير ذلك المعنى وهو جازع ما سيجي في علم البيان فلا يلزم جعل الشيء ظرفا لنفسه ولا اضافته سخر ايضاح
لان هو عبارة عن صاحب عينه فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه وهو مع ان الشيء به هنا ليس بمراد بل هو قوله هو قوله هو محض شرح
نقطة في ما لا نعلم عدم صحته ان يقال خلق من ابيه قال تعالى خلقكم من نفس واحدة ويجوز ان المقصود بيان ما شاء والقياس على ان خلق
من هذا الماء الجسم كاي شيء عند قوله فيلزم ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعينه صاحب اللوازم
بطا لا معنى لقولنا هو في صاحب عينه محض

قوله ولو مثل بقوله فام ليلا اول باريت قد فرحت عني هي والشعب سكنى النفس المعية في الشرف لا يقال لشعبه حسن جلي بل هو
قوله كاستخدام اي كاستخدام وهو على الاصطلاح ان يراد باللفظ لعميان احدهما في بضمير الاخر او يراد باصغرهما احدهما ثم بالآخر
الاخر قبل الما لم يكن للتأخر معنيان لان التأخر الذي جاد على كونه صاميا ليس شيئا غير انهما رجعهما شيئا بالاستخدام لانه وقيل كما في البيت للتشبيه
بل هو كما في قوله لا اسم كبر وفيها بحث اضاف لاول فلان موقا الكلام على ان المراد بالتأخر الزمان المعين وبضميره صاحب هذا عين الاستخدام
واما في الشا فلان الكناية في الاسم كبر للتشبيه وهو حقيقة تشريف بالمشاركة التي بين ذلك المعنى وبين المثال كما ذكره في المواقف فالأقرب
في الجواز جعل هذا المصا في كناية الاستخدام على ان معنى تشبيه الماهية الكلية لا يستلزم صحة العكس فلا يجوز ان يكون المشهور في العبادة
الاستخدام بالحاء المعجمة والدلالة المهمة من كونه كناية جعل المعنى المذكور لا يتأخر عما له المعنى المراد ويجوز ان يكون كذلك الى المعجمة مع الحاء المعجمة او
المهمة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقيقة من الرجوع الى المذكور حسن جلي

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف لفاعل المجازي الى الحقيقي نحو
ناره صام لم يطلون اضافة الشيء الى نفسه الا لزم من كلامه
لان المراد بالتأخر في فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
وقوله قال الله تعالى فما رجب بتأخرهم ولو مثل بقوله تعالى
فارجع بتأخرهم وقوله فنام ليلى وتجلي هي كان ادفع للشعب
لان قوله ناره صام ماينا فتشبه بان الاستعارة انما هي في خبر
المستتر لا في ناره كاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليست من ذابا المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله
تعالى ياها ما ن ايس الى صرحا لها ما لان المراد مع العلة انفسهم
وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتخرو بيتك ما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لانه اسماء
الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لاحقيقة ولا مجازا ما لم يرد
براذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتقاة
كما ذكرنا فتبقى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتقاء
اللوازم بوجبا انتقاء الملزوم وجوبا ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه
وترى المشبه به حقيقة وهذا وهم فظهر ان ليس المراد بالمنيعة
في قولنا محالب المنيعة نشبت بفلاون السبع حقيقة بل المراد بالنيعة
لكن باذعاء السبعية له وجعل لفظ المنيعة مرادفا لفظ السبع

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي
في هذا النوع اي الذي
عن هذا النوع اي الذي

هذه المناقشة حادثة في قوله تعالى في عينه راضية في دفع اعتراض المصنف في ناره صام فان لا يتصور فيه نفعا اذ لا مدفع في قوله تعالى
فما رجب بتأخرهم ونحوه في شرح المفتاح وعوض من قوله ماينا فتشبه بان استعارة في ناره صام بكونه مجازا باعتبار
اذا تراكب في صام مع ضمير مطلقا مرفقا مؤيد دقيق وبالنسبة حقيقة ابا القاسم رحمه

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعى اسم المنية قاسما للسمع ما قاله بارتكاب تاي ويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكاره تكون شيئا غير سبع وحي يكون المراد بعينه صاحبها بادعاء السابعة لها وبالنهار الصابم بادعاء الصابمية لئلا بالحقيقة حتى يقسم المعنى ويطلق الاصناف وايضا يكون الامر بالنهار الصابم كما ان النداء له لكن بادعاء ان بيان جعله من جنس العلة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على انه تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذا المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قد رخصنا من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظنهم بدعوى مذهبهم في الاستعارة بالكناية اعراض قريه بذكره في علم البيان انشاء الله تعالى ولا يراى ما ذهب اليه ينتقص بنحو ناره صابم وليد قايوم وما اشبه ذلك ما يشتمل على ذكر الفا على الحقيقة لاشتماله على كونه في التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما خرج به في كتابه وقال ان نحر ايت بفلان اسدا ولتين منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه بالاستعارة وجوابه انما لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجهين عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو نحر اسدا ولا نحر لحي الماء بول ان جعل نحر قوله قد ذكرنا زيادة على القرينة قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان التشبيه به هنا هو شخص صابم مطلقا والصبر لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صابما او غير صابم ومنهم من

اولا في قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

والمنشور ناره صابم هو ان نحر قوله قد ذكرنا زيادة على القرينة قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان التشبيه به هنا هو شخص صابم مطلقا والصبر لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صابما او غير صابم ومنهم من

التي هي مقصود في المعنى فنفذ ما في سبوره قد سكر

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

قوله انما هي من مراضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة لعينه الا بعد جعل العينة بمعنى صاحبها اذا التقدر بخله الظاهر فلا يصح ان يلا دليل فهو الجوزي وقوله فمن اضافه المسقى الى الاسم وقبل العكس ورد على الاول بان المضاف الى ضمير والضمير لا يرجع الى الاسم او على الثاني بان المضمين متع ان يستعمل في اللفظ حسن جلي وقوله الرابع بان التوفيق انما هو مذهبها ليعرفه لم يرد انما هو الجوزي الاطلاق بل هو توفيق صم من اطلاق السمع ونحوه فليدفع ان لا يكون السكاكي اطلاقا بل هو توفيق في اللفظ لا في اللفظ انما هو الجوزي الاطلاق بل هو توفيق صم من اطلاق السمع ونحوه فليدفع ان لا يكون السكاكي اطلاقا بل هو توفيق في اللفظ لا في اللفظ

من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة ابن صاحبها بها والمراد بالنهار الصابم مطلقا فيكون مضافا العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافه المسقى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التخلووت المستنعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بكان على الوجه المستوردل وغير الثالث بان الامر بالنهار الصابم انما هو حقيقة وخفي عليه ان اذا كان المراد بلفظها ما هو بالحيثية كما فهم لم يكن الامر له حقيقة ولا يجوز الا بربا انك اذا قلت ارم يا اسدا لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوفيق انما هو على مذهبها بمعنى والسكاكي من يجوز اطلاق الاسم على انه تدع من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لوضع ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شاع زايغ في كلام الجميع من غير توقيف **باب الثاني** احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كذفره وذكره وتعرفه وتكره وغيرها ذلك من الاعترافات الراجعة اليه لانه لا يبرأ من الحكم والمسند كونه مسندا اليه بحكم مفكر او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه مسند مقدم او مؤخر معزا ومنكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه والى التقديم اما حذره قد مر على سائر الاحوال كانه عبارة عن عدم الايتان وهو متقدم على الايتان لتأخر وجوده كذا تدع عن عدمه وكذا يقف على امر من احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارضا له لوجوده

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

قوله اعراض قريه جازية قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة وقسم الى المجرى والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية اشبهت انظارها مستطرفة في الوت بادعاء السبعة فيكون مستطرفة في موضعها بالتحقيق ويرى صاحبها ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى المستطرفة له اذا اعتبر معارضا مع صا حار جاعل دون

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء **قوله** من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء **قوله** من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

والثاني الداعي الموجب لرجحان على الذكر ولما كان الاول معلوما مقبولا في علم النواييدون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال قللا حترار عن العباد القرينة والذعية فذكره عتب لكن لا بناء على كفيته وفي نفس الامر بناء على الظ والافهوه في حقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عتب وقبل معناه انه عتب نظر الى ظاهر القرينة واما في حقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستناد اذ والتنبية على عبارة السامع ونحو ذلك او تحصيل العدو والى قولي الدليلين من العقل واللفظ يعقون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الله وعند الحذف على دلالة العقل وهو قوري لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يقتصر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل الامنع على الاقوي واما قال تحصيل لان الدال عند الحذف فانه هو اللفظ المدلول عليه بالفرائض والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخر الى العقل فلا عند الذكر كون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل قوله قال الى كيف انت قلت عليل لم يقلنا عليل لا حترار والتحصيل المذكورين او اختيارا وتنبية عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختيارا ومقدار تنبيهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صوته اي المستداليه عن لسانك نطقا له واما او عكسه اي ايهام صوته لسانك عنه تحقيرا له واما او اتى الاخبار وتنبه لذي حاجة فهو فاسق فاجر اي زبد ليتبرك ان تقول ما اردت بل اردت غير او تقيته او

قال قلت عليل لا حترار والتحصيل المذكورين او اختيارا وتنبية عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختيارا ومقدار تنبيهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صوته اي المستداليه عن لسانك نطقا له واما او عكسه اي ايهام صوته لسانك عنه تحقيرا له واما او اتى الاخبار وتنبه لذي حاجة فهو فاسق فاجر اي زبد ليتبرك ان تقول ما اردت بل اردت غير او تقيته او

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء **قوله** من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء **قوله** من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

او اعاد التبيين له او حذو لك كصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب صخرة وسامة او فوات فرصة او محافضة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا سجع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكذا لا خفاء عن غير السامع من الحاضر مثل جاء وكما تباع الاستعمال الواردة على تركه مثل رمية من غير رام ونشينة اعرفها من اخرها وعلى تركه نظائره كالف دفع على المديح والذم او التزم فانهم لا يجادون يذكرون فيه المبتداء فخرته اهل الجدار بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فقي من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل رجع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المستداليه المحذوف هو الفاعل وهو يجب استناد الفعل الى المفعول ولا يقتصر هذا الى القرينة الدالة على التبيين المحذوف بل الى مجرأ الغرض الداعي الى الحذف مثل قيل انما ربحي لعمري الاعتناء بشأن قاتله واما المقصود ان يقتل ليوث من شرم وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفحامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم الى الملة التي اوحاها والطريقة ففي الحذف فحامة لا توجد في الذكر او يبلغ من الفحامة الى حيث لا يقدر على الكلام على اجزائه على اللسان والسمع على استماعه لهذا قلت كيف فلو ان سائلا عن الواقع في بلبه يقال لا تسأل عنه اتملا لا يبرح ان يحكي على لسانه ما هو فيه لفظا عنه واصحابه الحكم واما لان لا تقدر على استماعه لا يحاشه السامع واختاره المشكك واما ذكره فلكونه اي الذكر لا يصل ولا مقتضى العدو ولا احتياطا

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

قوله من غير السامع من الحاضر من الخفاء ان الظاهر ان يقول غير الخاطيء

وهو واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة
 الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه
 اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة
 والاشارة الى اسم الاشادة استتبعه وقوله في موضعهم متعلق بمجملات وبالظن ان الواقع في موضع المفعول اعني بالمشابهة وهو في الاصل الذي يثبت فيه
 اي جمع الهمزة بعد حرفي ويقال للمثل المشابهة لان اهل البيت فيهم في موضعهم متعلق بمجملات وبالظن ان الواقع في موضع المفعول اعني بالمشابهة وهو في الاصل الذي يثبت فيه
 حول الشيء وقصدت جباله وبجباله اي اثاره ولم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة
 الى الاشارة اي كيد لا يلزم الفصل بين الظرف ومفعوله بالاشارة الى الاشارة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة
 واولئك افاد اختصاصهم بكل واحد من على حدة فيكون كل من امة من امة من عداهم ولم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

لضعف التعميل على القرينة او التنبه على عياوة السامع او بيا
الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون تكرر اسم
الاشارة تبينها على انهم كانت لهم الاشارة بالهدى في ثباته
لهم بالفلاح اي جعلت كل اسم من الاشارة في منزلة بها
عن غيرهم بالمشابهة التي لو انفردت كفت مميزة على جبالها او اثار
عظيمة او هائلة او التنبه بذكره واستلزامه او ببسط الكلام
حيث لا يصح ما يطلب به في مقام يكون اصغارا للسامع مظهر
للتكلم لظنه وتشره في عصى ولهذا بطل الكلام مع لا
جاء ويجوز ان يكون حيث مستعار للزمان وقد يكون بـ
الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبار
المناسبة كما يقال لك من نيتك فتقول بينا جيب الله ابر القام
محمدا عبادة الخ غير ذلك من الاوصاف وقد ذكر المسند اليه للتمثيل
او التبع والاشارة في قضية او التبع على السامع حتى يكون
له سبيل الى الاشارة مع قيام القرينة وما جملته مقتضا
للكرازة يكون اجزاء من النسبة المحل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمخزير فاهم وعمر وذهب وخالدة الدار واغرض المص عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه في ظرف فقوم اجزاء من النسبة مقتضا
وخرها لا يقتضي ذكره بل ابدان ينضم اليها امثال كالبكة
والاستلزام ونحو ذلك ليرجع الذكر على الحذف وان لم يبق قرينة
كان ذكره واجبا لاستفاء شرط الحذف لا اقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

تخصيص انتفاء قرينة الحذف وتحقق له لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو ما قلنا في شيء يفهم منه المراد هو انه تعالى وان كان عام النسبة
ولم يرد تخصيصه فخير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه المراد كل
احد ولا يخفى بالقرينة سوي ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره
واجبا لارجا والمقتضى ما يكون من محال امريبا او فيكون ذكره
واجبا فلا يكون مقتضى محال والواجب ان مقتضى اعم من الموجب المرجح
ولا يشمل المناقاة بين موجب الذكر وكونه مقتضى محال فان كثيرا
من مقتضيات الاحوال بهذه المشابهة واما تعريفها في جمل المسند
معرفة وهو ما وضع لتعريف في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل ذلك
مشابها له الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التكرار الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فغير
لا فائدة المحاطة ثم فائق وذلك لانه الغرض من الاخبار كما مر
في الفقه والوصف لم يدخل في الاشارة هو جليل
هي افادة المحاطة حكم ولا زمره وهذا حكم لان الحكم كما حكم في
الاول بوقع النسبة بين الطرفين ليحكم بانها عالم بوقع النسبة
ولاشك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعدا كانت الفائدة في الاعلى
بقا في وكل ان اد المسند والمسند اليه تخصيصا ان اد الحكم بعدا كما
تري في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للسرور فافاد
اترف فائدة يقتضيان تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص و
النكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشار كره فيه
غيره كقولك اعيانها خلق السموات ولقت جلاله عليه
اليوم وجن قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص معرفة لانه وصفي

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي ذكر المسند اليه زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يذكر المسند اليه بمعنى اسم الاشادة الثانية جعلوا هم المفلحون من اسم الاشادة الاولى وفيها شواهد بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف مطلقا سواء كان المسند عند حذفه من مسند اليه اذ لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة كما ثبتت في موضع المصدر لم يبق له الاشارة الى الاشادة

[illegible]

بجمله و تحصيل النكرة ثم التعريف يكون على وجه متعارفة تتعلق
ايغراض مختلفة اشار اليها بقوله في الاما لان المقام للمتكلم والخطاب
والغيبية وقدم المضمرة كونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعنى واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل للمعنى
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك
اي خطاب مع معنى الى غير اى غير المعنى ليعلم الخطاب كل مخاطب
على سبيل البدل نحو ولو تري اذ الجرمون فاكسوا زروهم عند ربهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تقطيع حال الجرمين اى
تناهت حالهم القطيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف
لاهل المحشر الى حيث يستغ خفاؤها فلا يختص بها رؤية راي
دون راي واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب
دون مخاطب لكل من يتلقى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب
وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى رؤية حالهم مخاطبوا بحالهم
رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك
الخطاب الى غير معنى نحو فلان لئيم ان اكرمه اهانته وان احت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن
اليه فتخرج في صورة الخطاب ليفيد به العموم وصرفه القرآن كقول
نحو ولو تري الاية اخرج في صورة الخطاب لما اراد به العموم فقوله
ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرج
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اراد به العموم متعلق
بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين

[illegible]

تفضل
 لعين كالحمار
 بنظر
 ضياء
 خطا
 به العين
 على التقدير
 على الخطاب
 عبد الخطا
 لا على
 على سبيل
 على جميع
 من ولا
 الحكم
 كما با
 اعف
 العفو
 الفسخ
 ص الفاضل
 من
 المحار
 والفضل
 في
 لأن
 حل
 مع
 المنق
 أحد
 بعض
 بين
 الدنيا
 حسي

وله نفاذ المعنى إذ العموم في المعقول عند تحريكه أو حجب إليه أظهر فإن الآخر في صورة الخطاب ينافي العموم لأن لا يحل إلا خلاف
الظاهر وتعميد العمول عن الظاهر لغاير فيفيد هذا الظاهر المحدود عند أظهر من إفادة المحدود إليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد معص كما
نرى هذا وقد روي عن علي بن الرضا في صورة الخطاب بان المناد ومنه تحقق صورة الخطاب من غير أن يوجد معناه الحقيقي
فكأنه قيل انتهى صورة الخطاب من غير أن يوجد معناه ليفيد العموم يعني هذه الصورة خارجة عن المنطق لئلا ينافي لنا قصد العموم إذ لو كان كذلك
على معناه الحقيقي لما نافي لنا هذا المعنى فيجب سلبه فلما نبه بعد التذليل ذكر القيود أربعة يجب إبطالها لئلا يتصور الاسم المنفرد في العلم فإن المراد
بالاختصاص الاختصاص في الجاهل والحق من حيث يقال بل في العقل والاستعمال وإن كان في الأصل من حيث الذات له الوجه الكمال مطلقا مع أنه ليس يعلم لوقوعه
صفة نفس الرهان الآخر بقوله باسم شخص بل بقوله بعينه فان نظر إلى مضمونه كقولنا الأصغر لا يقولنا ابتداء أن نظر إلى خصوص المعاني من حيث استعمال
بها هو الدلالة لسان الاسم المنفرد في لسان العلم شاء على أن يراد بالاختصاص اختصاصا محالا فليس كذلك في ذكر القيد الثاني، فنعقد
مقام العبارة غاية ما في الباب أنها بعد ذكرنا ذلك الغرض استدشناح إليها لكن لما ساقينا في ذلك كراهة بعض ما نحن عليه بالبعد الآخر فيجب تحذره

[illegible][illegible][illegible]

فتلحق بالحق وان كان حاضرا كما صرح في حاشية المطالع فلا ريب ان اذ قيل جاء زيد حال حضوره المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به اعضاء ولا ان المسند اليه
لجاءه زيدا وهو ركن ان كان حاضرا في ذهنه فلا اعضاء وانما يصير الغائب ولا لا فاقادة في الايمان بالضمير ووقال بل لا اعضاء ولا جوارح بمعنى باسم شخصي كما
قوله بمعنى حال ضم مقصود المعصوم اي متساوية وشخصية فانه يمكن اعضاءه بمعنى اسماءه بكل واحد منها اه المعرف بلام المعرفة بلام العرف كذا روي وكذا الموصول بال
منفصلة اذ اريد بها المعهود والحاد هي كناية عن العلم بالمعهود وان سلم ان الاحتياج الى تقديم الذكر فلا اعضاء في هذه الثلاثة لم يكن شيئا لا ابتداء كما نرى وعند
الاعضا وانما اسم المعهود وليس اذ كان بعد الاعضاء ولا يكتفي بكونه بعد المعهود بل كونه **قوله** القيد من عن الاولين فيه بحث لانه اذا ارتكبه القيدان الاولون
في الكلام حكما وبما علمته اعضاء والمسند اليه في ذهن السامع باسم شخصي اي المسند اليه فلا سلم ان قوله باسم شخصي يعني عن قوله بمعنى اسماءه كقوله واطفاء
في قوله قولنا جل جاء في ذهنه باسم شخصي لان لفظ جل يخص فردا بعينه فكذلك الرفع كما ان لفظ زيد يخص فردا بعينه وانما لا يكون مختصا اذا لم يوجد لفظ
في معنى مفاد او من حيث هو معين وحيث كان مجازا او متبينا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجس في قوله كل رجل من هذه المائة مثلا يخص الجس لاطلاق علمه على كل شخص
ولا يخرج عن القيد ولا يقول ابتداء بل يقول بمعنى وما اجاب به الشريف في شرحه من ان المقصود عن الشائنة من ان المعروف بلام الجس قد يقصد به فرد منه كالحال القيد

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لفضل واخر كحيد
 تنق لم اليط الى
 في المازوم على خلا
 الوضع الاول اعني
 في الكنى المعاني لا
 ولا باعتبار ان
 لها وزيدا وعرف
 اليط ليكن من
 فعل من في الشخص
 او يستعمل في معناه
 لم يات اليوم باله
 الوصف كمن استا
 فليت مل فانه
 الى العلم والبركة
 يسامع وغير ذلك ما
 المسند اليها بمراده
 الماخذ على ادلة كثيرة
 ادة لكونه معرفة
 الموصول ثم الموصول
 ي يوشو من صفة
 معرفة هو المنقول
 ام الصالح للصورية

[illegible]

[illegible]

انشأه في هلكه وهو قول
 وبصلا الغضف عن الكمال
 في الشفاء وهو من قول
 كل انما هو قوله فهو خراس
 الى الجند لا في قوله
 وفي ذلك مقام الجند
 ولذا الوقت في الجند

فانما
الاعمال
والصالحات
والنعمات
والبركات
والرحمة
والعفو
والغفران
والجنان

[illegible]

والمراد بالاماء الى وجهه من ان
تدرك الصلة والى عطفها الى
اعلم ان حال الدنيا على الصلة بالانسان
اعلم ان حال الدنيا على الصلة بالانسان
اعلم ان حال الدنيا على الصلة بالانسان

المسند اليه موصولا موريا الى وجه بناء الحجة فاشكل عليه الامس
في نحران الذي سمك السماء وان الخضرية وان الذين
ترونيهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتبع من ذلك ومن الناس
من اقفى اثره في تفسير الرجوع بالعلّة لكن هرب عن الاشكال بان
معنى قوله لم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابات المذكورة
ايماء وسوق الكلام بنيادي على فساد الرأي عند المنصف وقد
يقصد بالموصول الحث على التعظيم والتحقير والترحّم ونحو ذلك
كقولنا جامد الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولادك
ونهب ماله وقد يكون التثني نخبيا ايها الذي نزل عليه الله
انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط وبلاشارة
اي تعريف المسند اليه بآراءه ايماء اشارة متى صلح المقام له واتصل به غير
اما المقام الصالح فهوان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة
شارة اليه حتا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى ما هو
محسوس غير متشاهد او اليها يستحيل احساسه ومشاهدة فليعتبر
كالمشاهد ونزول الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الفرض
الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله تمييز الى المسند اليه
اكل يترصو قوله اي ابن الزوي هذا ابو الصقر واخبر على المدح
اولا لال في محاسنه من نيل شيئا بين الضال والسلم وما شجرا
باليادية يعني يقيون بالبادية لان فقد العرف في الحضر والتعريف
بقبلة السامع حتى كان لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرس

ويمكن ان يقال قصد الى ان التميز عرض موجب قائلوا به من مثل شيئين تعلية من ذهل قبلتان كذا في القاموس والذي في الصلح
شيئين من بكر وهما شيان فان شيئين تعلية وشيئين من ذهل من تعلية وقد يجوز ان جنى في التنبية على مثل الكتابة ان يكون من
شيئين فخلو من شيئين بشيئين وان يكون زيفاً ان حشر شارب يتقرب لحد فالأول بعد قفا باء كاء مت مت ثم قوله من مثل شيئين اما خبر
ثالث او حال على سبيل التلاخل والترادف واما حصول الفرق الفرام متعلقا بغيره اي بمنازعة فليس يحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت
المدح في الفرد في الحكم على القياس المتماثل الثاني لان القياس المتماثل قطعاً لا يخفى لان بيني الكلام على دعاء استهانة
ان نسر شيئين مما ذكر من سوادهم بالحسن قوله وبما شئت ان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شيئين مع ان الضال يتخلفا للزم
والسلم بقا من الشئ والمفرد الضالة والسلي ايماء الى ان المراد بالفضل والسلم اللذين حكم على مثل شيئين بانهم مقعون بينهما فلا
من ذيل الفرعين يعني أنهم كانوا اكثر من نفس الامر وهذا كما تقول ايت رجلاً اذا ريت زيراً حسن على عني عني عني عني عني

اوالفرقة قاولئك ابائي فحشي مثلهم هذا الامر للتعجب كقول تعالى
 فأتوا سورة من مثله اذا جمعت يا جبريل الجامع اوتيا حاله الى الله
 في القرب والبعد والتوسط كقول هذا اودل اوداه ^{توحي} اخر ذكر ^{سط}
 لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذلك القرب وذلك
 للبعد وذلك للتوسط ما يقره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق
 به نظر علم المعاني لانه انما ينتج عن الزايد على اصل المراد قلت مثله
 كثير في علم المعاني كالكثير مباح التعريف والترايع وطرق القصر وغير
 ذلك وتحقيق ان اللغة تنظر فيه من حيثان ^{ثان} هذا القرب مثلا وعلم
 المعاني من حيث انه اذا اريد ^{او هو} قرب المسند اليه يوثق بهذا وهو
 زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المجترعة بشي
 يوجب نقصه ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة
 وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله
 او تحقير اي المسند اليه بالقرب ^{او هو} هذا الذي ذكرتم وقد قصد
 به تقرب حصوله وحضوره ^{او هو} فهو هذه القياة قد قامت وتعظم
 بالبعد نحو ما دلل الكتاب تعالى لا بعد درجة ورفعة محله منزلة
 بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه
 قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزلا بعد
 عن ساحة عزه ^{بمعناه} حضوره واخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
 ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يمكن
 اولا ثم يشاء اليه ^{او هو} في رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فانه
 ذلك الضرب لان المحكي عنه غايب ^{او هو} بخود على قوله لفظا كالحاضر نحو فقال

[illegible]

يتوجه اليه اللهم ونطلب القرب منه والوصول اليه من هذا الوجه بنا سبب العظم القربا كما في وسيتاومه والامر حقيق من شأنه ان لا يفتن الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه يكون الحفاوة منا سببة للبعدا كما في وسيتاومه له سببا لاف ودسره

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

هذا القول لا يخلو من وجه واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس لم يلقى اسامة ولقيت اسفاً فاسد موضع واحد من احد جنس فاطلاقاً على الواحد اطلاقاً على اصل وضع واسامة موضوعة للحقيقة المتحققة في الذهن فاذا اطلقنا على الواحد فاما ان الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنياً فكذا النكرة فبعد ان ذلك الاسم بمعنى من جملة الحقيقة فخراد خلساً بناه في العرف فخراد خلساً فان المراد به نفس الحقيقة والبقية مستفادة من القرينة كالدخل مثلاً فخراد خلساً محض من القرينة فالجود وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسها مختلفان وانما دال به بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان اللفظ يحكي عليه احكام المعاد وفي وقوع مبتدأ وذلك ووصفا للعرف والموصوف بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطررنا الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامة علماً حتى تكلفنا ما تكلفنا وبعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الفهم في قوله وقد ثاب الى المعرف بلوم الحقيقة او لم يعمده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر بظاهر لفظ الايضاح وكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجل كقوله ولقد امر على اللثيم يستني وفي التنزيل لكل الحار رجل اسفاً راعياً ان يحل صفة الحار وفيه لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون صفة المستضعفين والرجال

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين بقاء وقت اذا حد وعتيق فان تعيين الحدوث بالاقوات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انتم عليهم قيم باهائهم فمعنى توقيتهم غير مذكور وان كان مضافاً الى المعرف لتوغل في الابهام وقد جعل غير معرفة بناء على اشتغالهم بالمنع عليه بما فيه للمعنى عليهم فيعرف كما في قوله عليه السلام في السكون فعلى هذا انما يصح جعله وصفاً للموصوف سواء كان فيه توقيت ام لا حسن جلي عرفت

اول الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو حرج في اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكر عن قريب ان كان اسما موصولاً يصح هذا ايضاً لان الموصول ايضاً يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انتم عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللثيم فتفتح ان تقع النكرة اعني قوله غير المتفق عليهم وصفاً له فان قلت المعرف بلوم الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلق على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة حقيقة همام مجاز قلت بل حقيقة اذا لم يستعمل الاقيا وضع لان معنى استعمال النكرة في المعنى ان يكون الغرض الاصل على ما كان على ذلك المعنى وقصداً وادباً منها وانما اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فاما اردت به حقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانما القرينة فهو لم يستعمل الاقيا وضع له وسبب هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشابهة الى الحقيقة الاستغراق لتوان الاستغراق لشيء بلوم الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث حقيقة في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستغنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجبان تكون للجميع والى هذا ينظر

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

قوله فاسد موضع واحد من احد جنس اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاج في شرح المفصل وانما يستعمل على قول من يجعل اسم الجنس موضعاً للماهية مع وجود لا يمتنع ولا يستلزم امتناعاً وانما من يجعله موضعاً للماهية من حيث نفسه على كل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية في الذهن وانما افرقاً من حيث علم الجنس لا يجوز على كل من تلك الحقيقة معلومة للماهية معروفة عندنا كما ان الاعلام الشخصية يدل على انها على الاشياء معروفة له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بل هو على الاشياء ان كانت مستندة في نفسه على

الصفحة

وله وجوبه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

صاحب الكشف حيث يطلق لأم الجنس على ما يفهم الاستغراق كما
ذكره في قوله تعالى أن الاستغراق في خبره الجنس وقال في قوله
إن الله يحب المحسنين أن اللام للجنس فينا وكل محسن وكثيرا ما
يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكرنا اللام في الحديث
للجنس ون الاستغراق والحاصل أن الاسم للجنس المعروف
باللام أما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة
عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحو علم الجنس كاسماء
وأما على حصة معينة منها واحدا أو اثنين أو جماعة وهو العهد
لخاصة ونحو علم الشخص كزيد وأما على حصة غير معينة منها
وهو العهد الذي هو مثل النكر كرجل وأما على الأفراد وهو الاستغراق
ومثل كل مضاعفا إلى النكر ولا حياء في تميز بعضا عن بعض لا في
تعريف الحقيقة فإنه ان قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث
هي لم يميز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعثة
والهئية وذكرى والرجى والذكرى وأن قصد به الإشارة إليها
باعتبار حضورها في ذهن لم يميز عن تعريف العهد وهذا حاصل
الاشكال الذي عايناه صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابنا
لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد
إلى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها
إلى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في ذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكر وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار
لعدم وهو أي الاستغراق ضربان حقيقي وهوان يراد كل فرد ما ينشأ

بعض من الأفراد...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

قوله ومثل كل مضاعفا إلى النكر...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

قوله وأما البنية...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

ما ينشأ وله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة أحكل غيب
وشهادة وعرفي وهوان يراد كل فرد ما ينشأ وله اللفظ بحسب
العرف كقولنا جمع الأمير الصاعغة أي صاعقة بلده أو مملكة لأنه القوم
عرفا لصاعغة الدنيا فإن قلت الصاعغة جمع صائح واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني
فكان التمثيل مبنى على منتهى قولك قلت الخلفا فأنما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمنزلة الحديث لا يميز يقولون أنه فعل في صورة الاسم ولما
ولهذا يعمل وأن كان بمعنى الماضي وأما ما ليس بمعنى الحديث من نحو
المؤمن والكافر والصالح والكاذب فهو كالمصنف المشبه واللام
فيها حرفا تعريفيا تقا وكلام صاحب الكشف والمفتاح يقع
عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد بتقسيم مطلق الاستغراق أنه
كان بحرف التعريف ونحو والموصول أنه يأتي للاستغراق نحوكم
الذين ياتونك لا يميز وأما ما ليس بالاعراب وهذا ظاهر
استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق
المتنوع والمجموع لأنه يمتد لكل واحد واحد من الأفراد واستغراق
المتنوع يمتد لكل اثنين اثنين ولا يمتد في خروج الواحد واستغراق
المجموع يمتد لكل جماعة جماعة ولا يمتد في خروج الواحد ولا اثنين يمتد
صحة لا رجال في المراد إذا كان فيها رجل ورجلان دون لا رجل
فأنه لا يمتد إذا كان فيها رجل ورجلان وأما ورد البنية بلو
التي هي الجنس لاها نص في الاستغراق ببناء ذلك أن النكرة في سياق
النفي والنهي والاستغراق ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق

وإذا كان
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...
فإنه لا ينشأ من تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد هو معرفة ما هو العهد في ذاته وليس معرفة ما هو العهد في غيره...

احتمالا مرجحا لا عند قرينة نحو ما جاني رجل بل رجلا فان
يتحقق عدم الاستغراق والتكررة في اليجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو ثم خرج خيرا من جريدة وقيل
في غيره نحو علمت نفسي ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغفر وفيه
شرا وما اذا كانت التكررة مع من ظاهرة نحو ما جاني من رجلا
مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو من الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلا والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث
قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ترجب الاستغراق وبالنزاع
تجزئه ولما قل ان يقول المرسل كون استغراق المفرد اشمل في التكررة
المنفية فلا يسلم ذلك في المعرف باللام بل اجمع المحلل بلام الاستغراق
يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الأصول والنحو واد
عليه الاستغناء وصرح برباثة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القول نحو علم غير السموات وعلم ادم الاسما كلها واذ قلنا للام
لكنه استغراق لادم والله يحب المحسنين وما هو الظالمين بعيد
وما الله يريد ظلاما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صرح بلوا خلا ف جاني
القوم والعلماء الازيد والازيد مع استغراق قولك جاني كل
جائفة من العلماء الازيد على الاستثناء المفضل فان قيل المفرد ينبغي
استغناء الاحاد ولجميع لا ينبغي الاستغناء لجمع معناه في معنى
جاني الرجال جاني كل جمع من جميع الرجال وهذا لا ينافي في خروج الواحد
والاشتباه من الحكم ظلالا والمفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاشتباه انهم لان الواحد مع الاشتباه الاخر من الاحاد والاشتباه

[illegible]

نوع واحد اخر جمع من المجموع والتقدير ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم
 على ما ذكرته فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم
 للمجموع دون كل فرد حتى يجمع جائز جمع من الرجال باعتبار مجموع فرد
 او فردين منه فهو ممنوع بل هو قول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره
 صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظام مني ان تركه جمع
 العظام الى الاقراء لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول
 وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يعجز اسناد الوهن الى
 صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
 كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لاننا لانسم صحة قولنا وهنت
 العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظام ما ذكره صاحب
 الكشف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنية وفصدها الى انظمة
 الجنية الذي هو العود والقوام واشد ما تركب منه الجسد فإصابة الوهن
 ولو جمع كان ^{العظام} القصد الى معنى اخر وهو انه لم يرب من بعض عظامه ولكن
 كلها يعني لوقيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي أصابه الوهن ليس
 بعض العظام بل كلها حتى كان وقع من سامع شاك في الشول والاحالة
 لان القيد في الكلام ناظر الى نفى ما يقابلها وهذا المعنى غير مناسب للمقام
 فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
 بحيث لا يخرج من البعض وكلام المفتاح صريح في انه يعجز وهنت العظام
 باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالمتناهي بين الكلامين
 واضح ونوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشف
 انه لو جمع كان قصدا الى ان بعض عظامه مالم يصبه الوهن ولكن الوهن

[illegible]

[illegible]

واما قوله فان قول بان اجمع ايا
 ينفذ في قولنا ان كل مبيع من ذلك فمبيع
 انما ينشأ من مقتضى الحكم لا من مقتضى
 من احاد من مذهبنا وانما مقتضى حكم
 لا بدعي لا الخفية وكل ما لنا اختيار
 ونقول ليس الحكم ناظر الى احوال
 صاحب المقتضى بل الى ما من حكم بان
 اجمع مطلق لا يقتضي اولا شيئا يكتفي
 لا ينافيه خروج الرشد ولا شاي من

فولسه نعم فرق بين المفرد لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستفراق والفرق الذي ابداه في جانب
العلم ليس بينهما لان اللام في اللان المذكور ليس للاستفراق وكيف يصح اعادة الواحد من المفرد المستغرق مكان التقريب مجرى اطلاق
لام الجنس على لام الاستفراق والمفرد هنا ملحق بجملي على غير

هذه القواعد العسكرية
الائتية لا تفضل بجد

في المعرفة بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
 الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كافي قوله تعالى وان يأكله
 الذئب والجميع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
 لان وزنه في تنانيد الجمية في الجنس وزان المفرد في تنانيد الجنس
 والجمية في جعل الجنس لا في وجدانه كذا في الكتاب في نحو قولهم فلان
 يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا ابنا
 وانما قتله واحدا منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله
 ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكتاب بانه اذا اراد
 بالواحد الجنس والجنسية قارية في وجدان الجنس كالمخرج من شئ
 واما الجمع فلا يدخل تحت الاما في معنى الجنسية من الجمع فلنا هذا
 الكلام مبني على ما هو المعبر عن البعض من ان الجمع المعروف باللام بمعنى
 كل جماعة جماعية اوردته ترجيح الكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد
 انه مذهب بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستغناء ايضا يشهد بذلك
 وانما اُطبت الكلام في هذا المقام لانها من مصارح الانظار ومطامير
 الافكار كم زالت في الافاضل اقدارهم وكنت دون الوصول الى الحق
 افهام ولما كانت هناك منطقتان اعراض ^{على} ^{منها} ^{ان} ^{افراد} ^{الاسم} ^{يدل} ^{على} ^{معناه} ^{واستغراقه} ^{يدل} ^{على} ^{تعدد} ^ه ^{والوحدة} ^{والتعدد} ^{ما يتناوفا}
 فكيف يجتمعان اشأ الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
 وافراد الاسم لان ^{الحرف} ^{الذال} ^{على} ^{الاستغراق} ^{كحرف} ^{النفي} ^{ولام} ^{التعريف}
 انما يدخل عليها على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
 الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع ^{في} ^{وصفه}

وله بعد اعلم ان الدلالة التي اعترض عليها بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للمفرد المنفرد في
صرفه بالنسبة الى العالم بالوضع مما يمنع من دلالة المفرد على الدلالة على معنى الوحدة اوجب بان معناه اعم من دلالة على
التقدير لا يلزم للمعنيين المختارين في الازالة بل في الدلالة ولا يستلزم فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فتقو
عنه اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتباره انها كانت عنده حسن جوابي
عم

في جانب القدر
 منافسة حيث
 انه يظل اجماع
 ويتعلق انما
 لا يتركه
 وعلمه

٥٥
 هذا الفصل في سؤال
 الاستفسار في فضل على الاله
 محمد لانه لا يملك الوصية
 لانه لا يملك الوصية
 الكتاب وانما صنع وصفه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يلاحظها
وصف لكم هذه الدلالة على
الاحكام الخفية في كل شيء

ننقل الذين من الممرد الى الوصية
ممن الوصية ولا يخاف في انه عا
له بحد اعني الدلالة معناه بحد

[illegible]

بنعت اجمع نحو الرجل الطوال لانها فظة علو الشاكل اللفظي ولا تـ
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لاجمع الافراد و
لهذا امتنع وصفه بنعت اجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو
الدينار الصقر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسنار ونظفة
امشاح فلان الثوب مؤنث من قطع كلها مثل اي خلق والنظفة
مركبة من اشياء كل منها مثنى فوصفها المؤنث في مجموع الاجزاء لا
هو بعينه وبلاضافة وبلاضافة اي تعريفها المسند اليه باضافة
الي شيء من المعارف لانها اخضر طريق الاحضار المسند اليه في
ذهن السامع كقول جعفر بن عليته الحارثي هو اي امرؤ قتي
وهذا اخضر الذي اهداه وهو ذلك والاختصار مطلوب ليقين
المقام وفروط السأمة لكثرة في السجين واجيب على الرجل مع الركب
اليمايين مصعد اي متعد ذاهب في الارض وتامة جنب وختاني
بمكة متعلق واجنب الجنب المتنوع واجتاني الشخص والموتق
المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحنن على بعد الجيب
اول لقنمها تعظيما لشان المضاف اليه او المضافا و غيرها كقولك
في الاول عيدي حضرو في الثغاب عبد خليفة وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشان المكالم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضافا وغير ما اضيف اليه المسند
اليه وهو المراد بقوله او غيرها اول لقنمها تخفيرا للمضاف نحو ولد الجمام
حاضر والمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرها نحو ولد الجمام يحسن
زيدا ويناديه وفي قوله الاضافة لا غنا ثما عن تفصيل متقد

سبحو (يصفون) عليه الكائنات هو من شعراء الحكمة قيل قال الكائنات حين أخرج من السكون ليقتلها الله علم وقوله مؤيد
لأنه ثابت لأنه أصله وهو في تعدي القاب والأدغام على القاعدة المقررة أضيق وأبواب المثل والركب اسم جمع للركب وأبواب
بأنه بمعنى يني خفت أصركي الباشع وعوضت عن الألف المقسمة وقد بقي الموحى على مناه الحقير ولاشوق إلى الموهوب وزاد أنت
فمن سائر المعروضات كلها حرة وهو القاب ليس متعلق وهو كجسيمة فكانه قال روح مع الركب الباشع ذاهب وجسمي يذوق من حلا

وهذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

بانه
 من كذا اقصى طوقه الى ان لا
 يكون الى ما عايننا يا سيده العاقل
 طوقه ان ضاقت اقصى بالشيء الى
 ابيه فان من اقصى غلبه
 شكرا حسن على

قوله اولاً لا طريق الى احضاره سوى الاضمار فيه غلام زيداه فيه نظر لان النسبة الاضمارية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ايضاً وهي متناهية الى نسبة خبرية فامكن الاضمار بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام لزيد باباب ولعل المعلم يلتفت الى هذا الوجه في الاضمار ايضاً لذلك مع انه منكر في المفتاح

متعدنحوها تفاهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلا
كذا اولا لا يمنع عن التفصيل ما منع كقديهم بعض على بعض
غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتخرج بزمهم واهانتهم
نحو علماء البلد فعلا وكذا وكسامة السامع او الحكم نحو حضر
السوق ولتفتن الاضافه نحو ايضا على اكرام او اذلال ونحوها
نحو صدقتك وعدوك بالباب ومنه قوله تعالى انصأ زواله
بولدها ولا مولود له بولن فانه لما نهيت المرأة عن المضارة
اضيف الولد اليها استقطا فالها عليه وكذا الولد ولتضمنها ^{سقط}
وتضمنها نون سولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا
بما جازيا وهو الاضافه بادنى ملازمة من غير تلك واخصا
نحو كوكب الخرقاء اولا لا طريق الحاضاره سوى الاضافه فهو
غلام زيد بالباب او لقادة الاضافه جنسية وتعيما كقولهم
يد لك على خراي الارض ^{التي} من رايحها يعني على جنس الخراي
وذلال لان الاسم المفرد حاصل للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافه فهو من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الجنس
كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه على ما يحق
انشاء الله تعالى واما تنكيره فلا وقرادى تنكير المنذرية القصد
الى فرد غير معين بما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من القصى
الخلق المدينة يسعى والنوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغشية غير ما يتعارف الناس
وهو غطاء الشعاى عزابات الله وفي المفتاح اية للتعظيم اى

[illegible]

بأن اللفظ في تركيب البلغا والقوليان طريق الاضافه بقرينة كونها حاضرا عندهم دون طريق الوصلية ما لا يكاد يصح حسن جلي على غير

٥٥ قال في الخوض الى الجمل لا بعض التبرع والتشكر لانها من عوارض لذات واحدة ليست بذات لا التبرع عبادة عن كون الذات
مشارا الى الخارج اشارة وشبهة كما ان التشكر عبادة عن كثر ما رابا الى خارج في الرفع هذا هو المشهود بين الصلة **سورة**
فان قلت قد يقصد بالموصف المدح او عزم دون التميز قلت الاصل في الوصف التميز لكن ربما يقصد به معنى اخر مع كون التميز محاصلا
ايضا كما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ان الوفاة سواء كان المكي معتقدا بانصافا في التوضيف
بدا ولا ان الوفاة سواء كان المكي معتقدا بانصافا في التوضيف
سورة النجم بالامتنان وقد سبق ان المصداق ان الناس يحيون بها الذين مدفونين فلما بين ان يقال فيقال يقصد عليك وجه تشكر المني في احد
نفس وغيره لا في اخرى كما دل عليه قوله وانما جات النار من غير ذنوب في سورة النجم بكرة وبين ذلك ان الآية في سورة النجم نزلت ولا يمكن فروعنا من اننا نوصف
بعض الصفة ثم جات في سورة البقرة مضافا رابعا لجماعه اولها والمبدأ من صفة العبادة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة النجم بكرة لانهم لم يعرفوا
لحق التشكر ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك فحق التشكر فان حمل كلامه على ذلك كله من انما تصدي ليبياد ولزما ان لا يجب عند كون الصفة مذكورة

وقوله على إجنسية والعدد المختص من فتر العدد بما يقع في القدر وما يساويه فالأمرط وان فتر نصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التقليد في الاسم كالحامل لغيره على العدد بالمعنى المذكور حسن جلي

الاثنين من الآلهة لا عن اتحاد جنس الآله وفي الشكا اثبات الواحد من الآلهة
لا اثبات جنسه فوصفها بآثنين والبر واحد أيضا حاله في الغرض
وتفسير هذا الذي قصد صاحب الكشاف حيث قال الاسم كالحال
لمعنى الأفراد والثنائية دال على اثنتي عشرة إجنسية والعدد المختص من فتر
أريد به الدلالة على أن المعنى من مذهبها والذي يساق له الحديث هو العدد
شفع بما يؤكد هذا الكلام وقوله يؤكد أي يقرره ويحققه ولم يقصد
أنه تأكيد صناعي لأنه إنما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بالفاظ محفظة
فما وقع في شرح المفتاح من أن مذهب صاحب الكشاف أن الهين اثنين
ونفحة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء إذ الدلالة لكلامه عليه بل
أورد في المفصل قوله تعالى نفحة واحدة مثالا للوصف المؤكدي نحو أمس الدابر
فإن كان كلامه اثنين وواحد وصف صناعي للبين والتفسير كما في قوله
تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في
الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على أن القصد
إلى إجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالإثنان تشركان في
أن الوصف فيها للبين وتفتق قان من حيث أنه في الهين اثنين و
أله واحد بل إن القصد إلى العدد دون إجنس وفي دابة في الأرض
وطائر يطير بجناحيه لئلا إن القصد إلى إجنس دون العدد وتقرر
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه بالنسبة إليه يتبين أن اختلاف
هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمهم على ما تقدم
القوم وأستدل العلامة في شرح المفتاح على أنه عطف بين الوصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه أنه تابع ذكر

والجواب عن ما ذكره من أن
العدد المختص من فتر العدد
بما يقع في القدر وما يساويه
فالأمرط وان فتر نصف
مجموع حاشيته فالكلام
مبني على التقليد في الاسم
كالحامل لغيره على العدد
بالمعنى المذكور حسن جلي

قوله مثالا للوصف المؤكدي
المؤكدي بالبين والتفسير
كما في قوله تعالى وما من
دابة في الأرض ولا طائر
يطير بجناحيه حيث جعل في
الأرض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل
على أن القصد إلى إجنس
دون العدد كما سبق في باب
الوصف فالإثنان تشركان
في أن الوصف فيها للبين
وتفتق قان من حيث أنه
في الهين اثنين وأله واحد
بل إن القصد إلى العدد
دون إجنس وفي دابة في
الأرض وطائر يطير
بجناحيه لئلا إن القصد
إلى إجنس دون العدد
وتقرر هذا البحث على
ما ذكرت مما لا مزيد
عليه بالنسبة إليه يتبين
أن اختلاف هنا بين
صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمهم على ما
تقدم القوم وأستدل
العلامة في شرح
المفتاح على أنه عطف
بين الوصف بان معنى
قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه أنه
تابع ذكر

وقوله لا يقع مقام المبدل من الغرض السبق في الكلام في الأول انتهى عن اتحاد الاثنين من الآله وفي الشكا اثبات الواحد من الآلهة
والواحد منفرد من مقصود ما بالنسبة فلو قلت لا يتخذ الاثنين وإنما هو واحد لا حقت بذكر الغرض كما لا يخفى وفيه نظر لا كاشد له إشارة
إلى أن المقصود من المقابلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست كاشد على ما يتبادر ومنها قال الفاضل الرضي في كلامه في أن المبدل ليس في حكم
الطرح لفظ الوجوب عند الضمير إليه في قوله البعض والاشكال وايضا في بدل الكل بدلتها الأولى في اللفظ دون المعنى وهذا يتبين بطلان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرني به أن أقول وأنت من أن أقول وأنت والله لا يجوز أن يكون بدلًا من الضمير المحرور في قوله
منه أن المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة بلا عايد على أنه لو سلم كلمة المقيدة المذكورة لم يضر لأن العايد موصوف حاشا فلا مانع والعناية قاله الفصل
قوله المبدل في حكم تنحية الأول أي أن منه باستقلاله بنفسه ومعارضة التاكيد والصفة في كونها تبيين لما يتبعه كذا أن هذا الأول وأما
واجب الاترا لا تقول هذا رأي فلا ممة رجلا صالحا فلو ذهبت تهودا الأولى لم تقدر كلاما من حسن جلي على عطف

ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن حاجب ولم يذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعها ليعكسا وصفين
بل ذكر الدلالة على أن القصد في متبوعها إلى أحد جزئيه أعني الاثنينية
والوحدة دون الجزء الآخر أعني الإجنسية فكل منهما تابع بغير صفة توضح متبوع
فيكون عطف بيان لصفة وأقول إن إريد أنه لم يذكر المبدل على معنى في
متبوعه فلا يبعد فالعرف على شيء من الصفة لأنها البتة تكون لتفصيل
أو تأكيد أو مخرج أو تحذير وإن إريد أنه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون
الغرض من دلالة عليه شيئا آخر كما للتفصيل والتأكيد وغيرها فيجوز أن يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا
بيان المقصود وتفسيره كما أن الدابر ذكر ليدل على معنى الدبر والغرض
منه التأكيد بل الأمر كذلك عند التحقيق الإبري أن السكا كجعل من
الوصف ما هو كاشف ومفصح ولم يخرج بهن عن الرصية ثم قال وأما
أنه ليس بيد لفظا هلالا لا يقع مقام المبدل منه وفيه نظر لأن الاسم
إن المبدل يجب صحة قيامه مقام المبدل من الإبري إلى ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى وجعلوا له شركاء إجنس إن الله وشركاءه مقعولا
جعلوا وإجنس يدل من شركاء ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا إجنس
بل لا يبعد أن يقال الأولى أنه يدل لأنه المقصود بالنسبة إلى الله تعالى
اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما تقرر وأما الإبدال من الإبري
المسند إليه وفي هذا أشعار بيان المسند إليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
إلى الظاهر حيث يعملون الفاعل في جاني آخره زيد والاقام المسند إليه
في التحقيق المبدل وفي لفظ المفتاح أيام إلى ذلك فلزيادة التفسير

والجواب عن ما ذكره من أن
العدد المختص من فتر العدد
بما يقع في القدر وما يساويه
فالأمرط وان فتر نصف
مجموع حاشيته فالكلام
مبني على التقليد في الاسم
كالحامل لغيره على العدد
بالمعنى المذكور حسن جلي

قوله وفي لفظ المفتاح أيام إلى ذلك أي إلى أن المبدل منه مسند إليه يجب لفظا والمبدل منه مسند إليه في الحقيقة فإنه قال وأما الحالة التي تقتضي الإبدال عنه فهي إذا
كان المراد منه تكرير الحكم وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره والضمير في قوله عن راجع إلى المسند إليه في قوله على أن المبدل منه مسند إليه قوله وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره
يدل على أن الإبدال مسند إليه والمبدل منه توطئة فيكون المبدل منه مسند إليه يجب لفظا والمبدل منه مسند إليه في الحقيقة فإنه قال وأما الحالة التي تقتضي الإبدال عنه فهي إذا

فالتفصيل المسند اليه يعني ذكره مفصلا متعديا فلو لاحظناه في خصوصياتنا نرى ما كقولك جاني زيد وعمر وجاني زيد وجل
اخر وجاني زيد واما في ذكره وهو ان يذكر باعتبار امر شامل كما في قولك جاني رجلان او رجال واما نحو قولك
جاني رجل ورجل اخر فليس من كلام البلغاء وان عد منه فان تفصيل التفصيل على ذكره متعدد متفصلا بعضه عن بعض في العبارة وفي
والذكر قوله قال في غير موضع من تقدم واما في قوله فلا يكون فيه تفصيل المسند واشارته الى تعدده واما في قوله
ان المجيء القام باحدهما غير المجيء القام بالاخر فانما يستغنى عن ذلك بالاعتقاد ان التركيب لا ينافي في مطلق الجمع اليهما ثم الفصل
يشهد بان ذلك المطلق ينشأ لاحدهما في ضيق فرد والاخر في ضم فرد اخر **قوله** فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف
المسند اليه من عطف الجملة **ان** فان قلت جعل فيه تفصيل المسند حيث عثر عن فعل كل واحد منهما باللفظ على وجه قلت لا فان لفظ
جاء في الجملة يدل على مطلق المجيء واما بفهم تعدده في شهادة العقل **قوله** وتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعنه
الاخر بعده متزاخيا او غير متزاخ **ان** يشير الى ان تفصيل المسند انما هو بان ينشأ الى تعدده واما ان بعضه عن بعض بحسب الوقوع
في الازمنة اما على التقاق والزواحي فان هذا هو المعنى في باب العطف دون ما عده من الامتياز بحسب التقرة والضعف واكمل
او المتعلق فان المورد في قوله مرتب بزيد وحامد بعد فامورا واحدا وفي قولك مرتب بزيد فحامد بعد مودين **قوله**
واخره عن نحو جاني زيد وعمر بعد يوم او سنة انما احرز عنه ذلك لانه من القسم الاول اذا عطف فيه افا تفصيل المسند
اليه مع اختصار يحذف العامل الذي قام العطف بقاءه واما تفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع في الازمنة فانما استفيد من التقييد
بالفرد والاخر العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصارا فصلا اخر **قوله** عطف على

قوله واما على مذهب الجمهور فانه لا يكون له في المنفى على مذهب الجمهور وكنى ان يكلف ونفا الحكم هو الحق
من حيث يعتبر نسبة انهم من ان يكون اشياء او نفيها فلهذا نسب الجاهل الى الاول نفيها ثم من غير ذلك الى الثاني اشياء وجعل الاول في حكم المكسفة
واما من يقول ان الجاهل منفي عن المتبوع فثبت للتابع فلا وجود للمنفى على قوله بل يجب ارجاعه وقد كان مراد اللفظ بثبوت الحكم لاحدهما
مطلقا فان كان الاصل فيها المنع استبعد التخيير وعدم جواز الجمع والا استبعدت الاضافة وجواز الجمع بينهما قوله بقوى مذهب
جمهور اه ويقوم ايضا ان الاصل فيها المنع والمعطوف والمعطوف عليه لقلة المعطوف على سبيل النفس

الحكم في المشت ظ وكذا في المنفى على مذهب الجمهور واما على مذهب
جمهور فانه لا يكون له في المنفى على مذهب الجمهور وكنى ان يكلف ونفا الحكم هو الحق
من حيث يعتبر نسبة انهم من ان يكون اشياء او نفيها فلهذا نسب الجاهل الى الاول نفيها ثم من غير ذلك الى الثاني اشياء وجعل الاول في حكم المكسفة
واما من يقول ان الجاهل منفي عن المتبوع فثبت للتابع فلا وجود للمنفى على قوله بل يجب ارجاعه وقد كان مراد اللفظ بثبوت الحكم لاحدهما
مطلقا فان كان الاصل فيها المنع استبعد التخيير وعدم جواز الجمع والا استبعدت الاضافة وجواز الجمع بينهما قوله بقوى مذهب
جمهور اه ويقوم ايضا ان الاصل فيها المنع والمعطوف والمعطوف عليه لقلة المعطوف على سبيل النفس

قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في
قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

في الاول والآخر
قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في
قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في
قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

قوله لا يقرن بها ولا يقال في قول لا ان يقرن بها القام يدل على ان من احوال المند والمند وقام مقامه ويدفع بانه
بناء على ان يقرن بغيره وتفيد الخبر لا ان يقرن بغيره حسن على لانه راجع اليه في المنفى فكانه قال يقرن بغيره المطلق فهو حيث المنفى كالتوكيد للاول في

قول و مراد صاحب الكتاب قدس سره انما يقال مقدم ومؤخر للزمان لا للقار **ع** و يعرف فيه معنى اعمى في ذلك الشيء بمعنى مناسبات لاقتضاء العناية و الحاصل ان لا بد من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية و علوه بحسب المناسبات لا بد من تحققه قبل الحكم الاقر بان المراد بقوله لا بد الاولوية التي هي حكم الواجب نظر البعيا بقدرته ان الضرر بانبات الاصل ان الذي بمنع الرجوع و الاولوية بغيره بالعبادة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند معلوما لا مجهولا و لا بد ان يلاحظ قد فداكم في المصنفين بمعنى الحكم به و الغرض من نعم ما ورد في الفاضل المحقق فاما **قول** بعض مخبري البرية اه اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث و البعض منكر و كل واحد منهما الفقيهان حازم في مذهبه فكيف يجوز اجيب بان اجمرة في كفته لا في اصله كما دل عليه قوله و في ان ابرار الاموات كيف يحيى من الرفات على الاختلاف في الصادق من الجوعى من حيث هو مجموع اثر جرته و ان كان كل من الفريقين حازما في مذهبه فتأمل حسن جوابي عمي عيب **قول** من الرفات اه الرفاة مؤرذ للزلات كخطايم و هو ما يسمى بالبس **قول** كذا هو ازم السقط السقط الازم ما يسقط الزند عند الاندفاع سقى ديوان الحشر و الزمير بالكتف الاصل اشتعال النار و قد قال في الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سقى شرح الديوان المذكور لصدر افاضل حسب جليل

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

وقوله بان امر الله واختلف الناس في احوال الضلال وهذا معنى
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد
بالحيوان المستحدث من اجساد آدم عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان
ولا القنص على ما وقع في الشرح لانه لا يناسب السياق ولا التعجيل
المرء والساعة للنفق والظن في حرمه في الساعات في
داد صدقك واما الالهام انه لا يزول عن خاطر او انه يستلزم واما
لتحذرك من انظر في قوله في حرمه في الساعات في
مستحق عنه او تحقير في حرمه في الساعات في
اما هو انما في المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره
عنه كقولك الزاهد يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في
لكال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفاتيح او امكان كونه
متصفا بالخبر لا بالخبر المتبادر وبالحق ان الاخبار في الله لما فهم من
الشئ ايضا معنى خبر المتبادر اعترض عليه بان نفس الخبر يقتضي لا يقتضي
والمطلوب بالجملة الخيرة انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك
وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يتحقق لما سأل في لوال
متعلقات الفعل انه لا يترتب عن اثبات وقوع الفعل المذكور المسند اليه اصلا
بل يقال وقع الشرب مثلا نعم قبل على المفاتيح لانه ان التقديم دخلا
في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل على الفعل المضارع كما سذكر في بحثه
الشرطية ان شاء الله تعالى كما وجها ومثل افادة زيادة تخصيص
كقوله من يشر في قطن يشر في قطن سيوف في عواتقهم سيوف جلوس في
محاسنهم يشر في قطن يشر في قطن سيوف في عواتقهم سيوف جلوس في
محاسنهم يشر في قطن يشر في قطن سيوف في عواتقهم سيوف جلوس في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

الاستشهاد صرح به في قوله في حرمه في الساعات في
باعدة لفظ ليس بشئ واعترض ايضا بان كونه التقديم مقيد للتخصيص
مشروطا بكون الخبر فعليا على ما سأل في نحونا سمعت في ما جئت واجه
هنا اسم فاعلان خوف فاجمع خاف بعينه خيف واجيب بنحو هذا
لتصح ائمة التفسير بحكمه في قوله تعالى وما انت علينا بعز واما
انت عليهم بركل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما اخبر
فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحرف في قوله فهم خوف غير مناسب
للمقام واجيب ايضا بانه لا يربى بالتخصيص هنا الحرف بالتخصيص بالذكر
الذي اشار اليه في قوله واما امكانه المتقنية لذكر المسند اليه فيمكن ان يكون الخبر
عام النية الحرف مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى وهذا سديد لكن في
بنا كونه التقديم مقيدا لزيادة التخصيص بنحو خفاء عبد القاهر قد ورد
في دلائل الامحار كل ما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد تقدم المسند
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعل
ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفاتيح قائل بالحرف في اذا
كان الخبر المشتقات نحو وما انت علينا بعز من ان في حرمه في الساعات في
كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قوله وليك اي قريب منك
نحو ما انا قلت هذا اي اقدم مع انه مقول للحرف في التقديم يفيد
نفي الفعل عن المذكور وبثبوت لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم
والخصوص فلا يقال هذا الا في شئ ثبت انه مقول لغيره وان
تربى كونه القائل اي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سأل
قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة اليه من قوله في حرمه في الساعات في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد في نفس البتة ان الظاهر اللغوي ان اللفظ المتبادر الى ان
مراد الشارع الداعي الى الضلال هو القابل للمعاد بناء على ما اشتهر وبش في كتب الفقه ان ابا العلاء محمد بن علي بن ابي بصير المسمى عند
زيد ودوق سلم وهو فقيه من مشيختهم قد ثبت ما بالها فطعت في سماع دينار وسته ودرجته عليه بغير الامانة اغلاها واوليها
في كتابها ثم قام حكمة الباني في ذلك لا يقتضيه صرحه ما قيل في ظاهره بل هو الذي يقرب به الى ما في كتابه من مناقضات وهو من اركان
يعتبر في سنة علمهم الله تعالى بانه يثبت في جميع احوالهم فيضرب بها حديد على الخطب الى ان يخرج منه لنا شئ من كلف في حق هو
يخلق الله تعالى من جملة ما بعد ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
دما ازيد من واحد ويغسل في عام وله في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
بم مده غير ان الله تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في
في الساعات في ايامه تعالى في نفسه ثلثة ايام من خلقه حين خلقه في ايامه تعالى في خلقه طويلا واحدا في بلاد هند واسعد فقتل في

وله ولا نأمر ما رأيت أحدا يصنع هذا المثال أيضا بناء على ما بينا ومنه وهو الاستغراق كتحقيق وإن أمكن تصحيحه بحل النكرة الواقعة في سياق
النفي على الاستغراق العرفي وكذا ذكره في المفاتيح بلفظ الاستحسان لأنه قد نفى عن الحكم الروية على وجه العموم لفظا على متعلقه بنفي الروية
هل عليه قولنا لا شيء فيها سبق فالتقديم بقصد نفي الفعل عن المذكور وبثبوت النفي على الوجه الذي نفى عنه من العموم والتخصيص وفي نظرنا
لا نسلم أنه اجيب بأن كلام المصنفين حاصل المعنى بأن يكون مراده أن النفي هو الروية الواقعة على كل أحد بعد تسلط النفي وملاحظة فيكون
من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وإن كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الروية الواقعة على زيد والروية الواقعة على غيره هكذا فاما من حسن حلتي عن

مع في القول وانفرادك به دون بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا الى
ولان التقديم بقصد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوت النفي
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول لغة ما انا قلت
على ثبوت قابلية هذا القول لغير التكلم ومنطوق الثاني لغة ولا غيري في
قابلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يفر
المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة
على ان التقديم لغرض اخر لطيف غير التخصيص كما اذا قلنا الخاطب
بك الظنين فاسديا احدهما أنك قلت هذا القول والثاني
انه نققد ان قائله غيره فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول
له ما انا قلته ولا احد غيري قصد الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن التماثل كانه في المثال بطل
قوله ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأت
احدا لانه يقتضي ان يكون انشا غير التكلم قد رأى كل احده لانه قد نفى عن
التكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت لغيره عليه
العموم لما تقدم قال المصنف لان النفي هو الروية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي بقصد التقديم بثبوت لغير المذكور
هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور وفيه نظر لاننا لا نسلم ان النفي
هو الروية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
بند السلب الخفي لان النفي الروية الواقعة على كل احدها في اثبات
الروية الواقعة على البعض والثاني بغير السلب الخفي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا احده كيز من الناس على انه سهر من الخاتبة الصواب

في كل واحد من النفي
بأن الروية الواقعة في

هذا حاله فلا بد ان لا يكون لاشئ واحد ان يرى كل احد من العالم هذا المكان عادي لا عقلي منه ان كان التقديم بقصد نفي الفعل عن المذكور وبثبوت النفي
على الوجه الذي نفى عنه من العموم والتخصيص من اي ويكون النفي قولنا ما انا رأت احدها الروية الواقعة على كل واحد من افراد الناس
وقوع النكرة في سياق النفي في افادة العموم مشروط بان لا يكون النكرة مصدرة بلفظ الكثرة ما انا رأت كل احد بقصد السلب الخفي

ونظير كلام المصنف انما اعلم استعمال احد بمعنى اجمع بحسب وضع اللغة فان كل كلمة على الاشتراك المنع كاهل الظاهر في بيته وبين
وبين قوله وقيل هو مني على ان احدا اسم في جملة الواحد بان احدا وصف هذا القول واسم على قول المصنف وباختلافه فالقول المشترك الذي وضع
وضع اللفظ بان لا يكونا وان كل كلمة على الاشتراك اللفظي فانه في اجمع من غير هذا كانه في لادله هذه الامور على كونه احدا
اي في الصور المذكورة وانما هو كونه احدا كونه منفية في الزمن احيات احدهم الافراد والنا احدهم المثنيات وانهم احدهم الجماعات على

والصواب ما انا رأت كل احدا واعلم ان بعضهم يوجبون احدها ان ينفى
على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن مخرجه بدلالة الواو لا يستعمل
في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأت احدا رة اعلى من
نعم انك رأت كل احدا لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الشئ ان احدا
يستعمل بمعنى اجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير اجمع اليه قوله
تعالى لا تفريق بين احدهم من رسله فما منكم من احدهم جاز من قوله
في قوله تعالى لتسكن كما احدهم الشيا بمعية جماعة من جماعات النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس
منبئا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما تراه البعض وظاهر
كلام المصنف انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان
يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مني
على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجب ان يعتبر
موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ايا احدا من الافراد
المثنيات والجماعات واذا كان احدها في معنى اجمع يكون المعنى ما انا
رأت جميع الناس ويلزم الحال المذكور وكلامها فاسد اما أولا
فلان هذا الامتناع جاز في نحو ما انا رأت رجلا وما انا اكلت
شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك وما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على
ما سيجي فلا يكون لخصوصية لفظ احدا واما ثانيا فلان لا يكون
احدها مبدل الحق من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان
لا يكون بمعنى اجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأت جماعات الناس
والمنفي هو الروية الواقعة على كل احد في العموم الذي هو سلب

وهو كونه
احدا بمعنى الواحد
فلا بد ان يكون في اللفظ
على قول هو احدهم

في كل واحد من النفي
بأن الروية الواقعة في

انما يكون في اللفظ
احدا بمعنى الواحد
فلا بد ان يكون في اللفظ
على قول هو احدهم
في كل واحد من النفي
بأن الروية الواقعة في

وله لان هذا الامتناع جاز في هذه الروية الواو قوله وان لا يكون لوجه انما بقى هنا مناقشة وهي جريان
الامتناع في قول الصورة المذكورة لا يكون وجهها نفس وما ذكره المعتز من ان لا يكون وجه الامتناع متعدد باختلاف وانما يظهر القسار اذا اخرج الوجه
المذكور في صورة ولم يوجد في القسار دما لا يخفى وقد يجاب بان المعنى بصدد نفي كلام الشيخ وقدر ان كان في ما انا قلت شعرا واما انا قلت
شيئا مع قوله ما انا رأت احدا في قرن واحد وقرن عدم الصحة في اجمع على ان المنفي عام على ما سيجي فيكون القصص في ذلك غلط ما عدا ذلك فليت احسن جلي

وقوله في هذا الشارة الى الرد اي قوله لا والله ولهذا لم يصح ما انا ضربت لازما فان تقدم لفظ هذا يفيد القصر يعني ان هذه الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره
 الشاهد ولما ذكره لانه لا يتقدم على هذا المعنى بالقرينة لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على ان الضرب على ان يكون وجوب الامتناع عدم التصريح
 بان الضرب فليعلم حسن جلي

مخاطبات هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا او لم ير
 احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غير ذلك او
 انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت
 اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما
 اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي
 لم ير احدا من الناس لان اللزوم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا القول
 على الغير ويكفي فيه ان يكون قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا ولا يصدق
 في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت
 احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في
 النفي من العموم والخصوص ولم يقل احدا بل انما يستعمل للرد على من اصاب
 في فعل الفعل واخطأ في نفي نفي الفعل فزعم انه غير المذكور وحين او
 هو مشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
 بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون الخطاب مصيبا في اعتقاد ثبوت
 الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحين
 او بمشاركة الغير فليست مثل ولا ما انا ضربت لازما لانه لا يقتضي ان يكون
 انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المشتكى منه مقدرا عام
 فيجب ان يكون في المبتدأ كذا لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على
 الشخصين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت
 الا بربا بان نفي النفي لا يقتضي ان يكون ضربه زيد وتقدم الضمير
 وابلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربه يعني ان عملة امتناعه ما ذكرنا
 لا ما ذكره لاننا لانسلم ان ايلاه الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه

منه ما انا ضربت
 احدا من الناس
 بل كل واحد يلزم
 الحال المذكور في
 جوابه

انما يستعمل
 في الرد على من
 قدم الامتناع على
 عدم الامتناع

في قوله لا والله
 يفيد نفي الفعل على المذكور
 ويؤيد نفي الضمير على الورد الذي
 نفي عنه من العموم والخصوص

فقد علم ان
 ان النفي لا يقتضي
 ان يكون الضمير
 في قوله لا والله
 يفيد نفي الفعل على المذكور
 ويؤيد نفي الضمير على الورد الذي
 نفي عنه من العموم والخصوص

انما يستعمل
 في الرد على من
 قدم الامتناع على
 عدم الامتناع

وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا الجحرة شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه ما عينا رفاعه هنا وقوم الضرب على احد غير زيد واما
 زيد فمفكوك هذا لان الا لا يقتضي ان يكون لا يستثنى عدم محو الاستثناء المفرغ فلا يثبت كانه في النفي فمفكوك بمعنى غير وان كان كذلك لم يكن في
 الكلام اشعار بربا بزيد الضرب ولم يثبت فلا يلزم الشاخص صلا وفيه نظر اما اولا فلا انما يتحمل على ان كان الموصوفين مع مذكور فلا يتحمل
 جاني الا بربا بزيد صرح به في كتاب النور والموصوفين غير مذكور كما يفهم من كلامه فلا يجوز حمل عليه واما ثانيا فلا انما لم يكن الاستثناء
 لم يقتضي عدم المقدور فلا يتم ما ذكره المصنف في وجهه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه حسن جلي عفي عني

وجوابه قد سبق ان مثل هذا الجحرة شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه ما عينا رفاعه هنا وقوم الضرب على احد غير زيد واما
 اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينها وانما يكون
 المناظر في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون الخطاب مصيبا
 في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت
 فقط صدرة الى الصواب بقولك ما انا ضربت لازما لانه لا يقتضي ان يكون
 انت الفاعل لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
 مسلم لكن فاعله غيري لانا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين
 الواقع على غير زيد وانت قوتيرة ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون
 زيد مغروبا لك ولا غيرك ايضا وهذا يتحقق ما ذكره العلامة في شرح
 المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء ثانيا
 منه لنفسه عين ذلك الفعل فينتج نفس بخلاف ما ضربت لازما فانما
 لا يتوجه الى ضرب معين وهو يكون نفي الضرب محولا على فرد غير زيد و
 الاثبات لزيد فينتج في التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع
 احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظر في فاعل الاول
 ففناه التكلم عن نفسه واثبتته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مغروبا
 له بعد الضرب الذي يوظف في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مغروبا له اصلا لانا
 نقول المنقضى بالآخر نفي الضرب الذي وقعت المناظر في فاعله فيكون
 هو ثابتا لزيد ومنفصلا عنه هذا حال عند عيان قولهم نفي النفي لا يقتضي
 ان يكون ضربه زيد اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
 الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعله الفعل المذكور وهو التكلم والفعل المذكور
 هو الضرب الذي استثنى منه زيد فلا يستثناء انما هو من الاثبات دون

منه ما انا ضربت
 احدا من الناس
 بل كل واحد يلزم
 الحال المذكور في
 جوابه

انما يستعمل
 في الرد على من
 قدم الامتناع على
 عدم الامتناع

فلا يستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يكن فعالا يستقيم فيه المعنى لان مراد الشارح لزم ذلك اذ لا يجوز
 ان يكون من النفي الرجوع الى الفاعل لا يقتضي القاعد السابقة ولا يجوز ان يتحمل الا على غير عدم ذكر الموصوفين في تعيين كون الاستثناء من
 الاثبات والمستثنى منه المقدور كل احدا لان الاستثناء مفرغ على خط ضرب الا بربا حسن جلي رحمه الله تعالى اي في هذا المثال لا مفرغ ولا ما ضربت الا بربا
 قهرا وعندي قولهم نفي النفي لا يقتضي ان يكون ضربه زيد اجدر بان يعترض عليه قد مر هذا الكلام التوجيه الذي تضلعه في نقا وزاد في كسر تلك القارة
 اذ يقال لا نسلم ان نفي الروية في قولك ما انا رايت احدا عام لكل احدا لان النفي يتوجه الى الفاعل ولا يكون فاعلا ولا تقتضي له بالفعل والمفعول ويكون الكلام لا
 علان التكلم ليس فاعلا للروية المتعلقة باحد فليزم ان يكون هناك انسان قدرا واحدا كانه قيل المست الذي يجرى احواله من الناس ولا يجوز وجهه

[illegible]

النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الان يداف كما انه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات الا سورة الفاتحة
فلا امتناع فيه عند المصنف ان يكون احد قراء كل القرآن سوي سورة
الفاتحة وعندهم يتبع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة وهذا محال
ولا عطف عليا ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي
فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرقا مظهرا او مضرا وان
لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا فمت ويكون لكن قدم
المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما فمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقدم للتخصيص وذا على
من زعم انفراد غير اي غير المسند اليه كد ربه اي بالجزء الفعلي وزعم مشاركة اي
الغير فها في الجزء الفعلي نحو انا سميت في حاجتك لكن زعم ان غيرك انفراد بالسمي
في حاجتك او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قمر قلبك على الثاني قمر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري فعل لا زيدا ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوقفا وغير مشاركة او نحو ذلك لان
الغرض من التاكيد رفع شبهة خالفت قلت السامع والشبهة في الاول ان الفعل
صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والى الـ المرحبا ومطابقة على
دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي ووالعكس وقد ياتي التقوي
الحكم وتقوي في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزل قصدا الى تغير
في ذهن السامع وتحقيق انه يفعل اعطاء الجزل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك

ذکر القرآن و ذکر
الفاصل من القرآن
الاستغناء عن القرآن
و ذکر القرآن و ذکر
ذلك و ارفع الحلال

فان قلت لا يوجد عطف قوله ولا عطف
هو الذي لان منه بعد قيد التعصيص فلما
والمتبادر ان فيه قيد العطف وعطف
ولم يوجد له الا في القيد في العطف وان
واشبه القيد في العطف في القيد في العطف
اولا ثم القيد في العطف في القيد في العطف
يوجد القيد في العطف في القيد في العطف

ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة و
 كذا اذا كان الفصل منفيًا فقد بقاء للتخصيص نحو انما سمعت
 في حاجتي قصد الى تخصيصه بعدم الشيء وقد بقاء للبقوي ولم يثل
 المصداق ليقع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل
 الاستنباه بخلاف التخصيص نحو ان لا تكذب فانها اشد لنفي الكذب
 من لا تكذب وكذا ان لا تكذب انت مع ان فيه تأكيداً ولذا ذكره بلفظ
 كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفى الكذب
 عن الضمير المستتر وانت موكلة على معناه المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير
 الاخر ومعنى لا غيره انك لا تنظر ان عدم الكذب في هذا الحالة التي انك تكلم بها
 مستد الى غير الضمير وانما استدته الى الضمير على سبيل التجوز والسهوا وانما
 وليس معناه ان نفى الكذب مخصص فيك ام لا وكذا قوله سمعت انا في هذا
 لا نفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من التكلم انفسه من
 غير تجوز وسهوا ونسيان وهو الذي قصد من صاحب الفتاوى حيث قاله
 اذا قلت سمعت في حاجتك او سمعت انا في حاجتك ليجازي بكون ان قصد السمع
 وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه فاعله فقطص ان الة الخطاء
 بل اذا قلنا اي المثال الاخر ابتداء منيد السامع صدور السعي في حاجته منك
 غير مطلوب بتجوز وسهوا ونسيان في الفا عل مع وانما لم يتعرض لنفي التقوي
 لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما حق اليك بالمثال الاخر
 لانه هو محل الاستنباه والشرح العلامة قد اورد في هذا الكلام على سبيل
 التجوز والسهوا والنسيان ما لا يزبدك النظر فيه الا لتجنب والتجوز وذلك
 لانه قال الفرض هو انك اذا قلت ابتداء اي غير علم المخاطب بوجود سعي منك

[illegible][illegible]

مفتوحة اه فيد خل عدم الشوب بختا افاده حسن حلي **م** كان قبل لاسم ان هذا هو بعينه ما ذكره صاحب المقناح ولا نقض ايده في النسخ
ج ابتداء به وجود السعي من عرشاثة بخور الاشاد الى السلام وسهوا ونبتا على ما هو فائدة التاكيد على ما ذكرت في حاجتك فانه لا لاقه على عدم الجواز الا ان ذكرتم
قوله الشايع العلامة قبا وراه نقل عن الشرح انه قال لا اشكر ان هذا الكلام سهو من الشايع العلامة الا انه قد ورد في بعض النسخ والاشيا باعتبار
 سلكه سوف اليها حسن حلي

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل
 في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص
 عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة
 التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

سبب في حاجتك او سميت اني حاجتك لبيد وجود سمي منك في غير
 اركانك بغيره او سهر او شيئا بخلافه ما لقلت في الابداء لافادة وجود السمي
 اولا في الابداء انما سميت في حاجتك فانه لا يصح الا بالركاب بغيره او سهر
 او شيئا انما الاول فانه قوله انما سميت انما يستعمل لافادة الخطاء في الفاعل
 لافادة وجود السمي فاذا استعملت لافادة وجود السمي فاما ان يكون
 باعتبار ان لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار ان معناه فيكون سهوا
 ان لم نعرف ان ليس معناه او شيئا ان عرفنا ذلك ولما التفت فلانك اذا
 قلت انما سميت في حاجتك لافادة الابداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل
 بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الافراد او الشركة فان كان قد نسب
 الى الغير لمساهلة كان بغيره والا كان سهوا او شيئا فالتجيز والسهر
 او النسبة على الاقوال المتكلم وعلى الشك في مخاطب ثم على كلامه ما بنى و
 الشجرة تنبى عن التفرع هذا الذي ذكره التخصيص اذا بنى الفعل على معرف
 وان بنى على منكر افاد الى التقديم والبناء على المنكر تخصيص الجنس الواحد
 به اي بالفعل نحو رجل جاني اي امراة فيكون تخصيص جنس واحد لا رجلا
 فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه فيكون في اللفظ دليل على
 امرين ثم القصد الى احدهما ودون الاخر فيصير لكل الاخر بان لم يدخل في القصد
 كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد
 بل نارة الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد ناله آت و
 لم يدر جنس الرجل هو امراة او اعتقد انه امراة فطارة وتارة الى الواحد
 فقط كما اذا عرف ان قد ناله من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو امراة رجلا
 او اعتقد انه رجلا ولفظ دلالة الانحياز مفعول عن انه يدخل في تخصيص الجنس

انما هو على وجهه في الابداء لافادة وجود السمي فاما ان يكون باعتبار ان لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار ان معناه فيكون سهوا ان لم نعرف ان ليس معناه او شيئا ان عرفنا ذلك ولما التفت فلانك اذا قلت انما سميت في حاجتك لافادة الابداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الافراد او الشركة فان كان قد نسب الى الغير لمساهلة كان بغيره والا كان سهوا او شيئا فالتجيز والسهر او النسبة على الاقوال المتكلم وعلى الشك في مخاطب ثم على كلامه ما بنى و الشجرة تنبى عن التفرع هذا الذي ذكره التخصيص اذا بنى الفعل على معرف وان بنى على منكر افاد الى التقديم والبناء على المنكر تخصيص الجنس الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاني اي امراة فيكون تخصيص جنس واحد لا رجلا فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه فيكون في اللفظ دليل على امرين ثم القصد الى احدهما ودون الاخر فيصير لكل الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بل نارة الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد ناله آت و لم يدر جنس الرجل هو امراة او اعتقد انه امراة فطارة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد ناله من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو امراة رجلا او اعتقد انه رجلا ولفظ دلالة الانحياز مفعول عن انه يدخل في تخصيص الجنس

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

الجنس تخصيص النوع نحو رجل طربل جاني على معنى الجاني من جنس طوال
 الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر
 فهو التخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يفرق بين البناء على
 المنكر والبناء على المرفق بل اشارة في موضع من دلائل الانحياز الى ان البناء
 على المنكر ايضا قد يكون التقويي لكن بشرط ان يقصد به الجنس الواحد كما
 في التخصيص ولعلنا نرد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وواقفه اي
 عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المند اليه يفيد التخصيص
 لكن خالفه في شرايطه وتفاصيله لان من ذهب الى ان ما ذكرناه ان
 وقع بعد النفي فهو التخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
 مضمرا كان الاسم ومظرا مرفقا او منكر امثبات كان الفعل او منفي على
 ما ذكره المصنف ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
 صاحب الكفاية انه موافق لعبد القاهر لانه قال في الجهر في محاشيه ببسط
 الزرق وانه يشهد بهم وامثاله ما فيه المسند اليه مظهر معرف ومنه
 السكاكي ان كان نكرة فهو للتخصيص لم يمنع من مانع كاسمجي وان كان
 معرف فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مظهرا فان
 قد يكون في الاصل مؤخر فهو للتخصيص والا فالتقوي ولم يتعرض في كتابه لفرق
 بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه ومرجح بافتراق الحكم بين الصنف
 الثلاث وان قولنا نريد معرفة محمول على الابداء لكن على سبيل القطع
 لا يحتمل التقديم وتكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ
 فقد تعسف والى هذا اشار بقوله لانه قال التقديم يفيد الاحتصاص
 اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديمه كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخر على انه

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

قوله ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان غير متكلم على غيره شبه حاله بما لا يتصور على غيره من جهة حاشية على سبيل التوضيح والفعل هو رفعه ورفع على الفعل في المستقبل فافورده بصيغة التثنية الدالة على غير جارية في نفسه على سبيل التوضيح فلا يكون التخصيص التام لظاهر عبارة من غير عدم احتمال التخصيص عنده قطعا وقربا في شدة التخصيص الى احتمال انما هو محمول على ما في عبارة الافتتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان هذه اشارة التخصيص الى ذكرها جاز في المظهر المقدم ايضا لانه في الشرح الجاني هو كذا في تحقيق القول من جلي على عتق على عتق

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل
 هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون
 في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

ما ان قيل ان قوله في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

فاعلم ان اللفظ فقط لا لفظا نحو انما قلت فانه يجوز ان يقتضيه ان اصله قلت انا
 فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تأكيد اللفظ على اللفظ بقوله
 وقد عطف على جازي وقد كونه في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل في المعنى
 والا اي واو لم يوجد الشرطان فلا يفيد الاتقوى على حكم سواء كان انتقا الشرطين
 بانتقاء نفس التقدير وابتقاء جواز التقدير كما اشار اليها بقوله جاز تقدير
 التاخر كما مر في نحو انما قلت ولم يقدرا ولم يجزا اصلا يجوز ان قام فانه لا يجوز
 ان يقدرا ان اصله قام زيد فقدم لما سنده ولمكانه معنى هذا التحقيق انه
 لا يكون مؤخر جلي جلي مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل
 مؤخر اعلى انه فاعل في معنى فقط لا لفظا اذا قلت جلي رجل فهو فاعل لفظا
 قام زيد بخلافه فقلت انا فيجب ان لا يفيد الاتقوى على مثل زيد قام استثناء
 السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جملته في الاصل بدل من الفاعل اللفظي كونه
 فاعلا ومعنويا فقط لا لفظا كونه كالتأكيد فهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر
 بجمله من باب وانما والتجوي الذين ظهروا اي على القول بالابدال من الضمير
 يعني قد مر اصله جلي رجل على ان رجل بدل من الضمير في جلي لافاعل
 له وانما جملته من هذا الباب ثلاثا بنفي التخصيص ولا سبيل اي للتخصيص
 سواء اي سمي تقدير كونه مؤخر اعلى انه فاعل في معنى فقط ثم قدم واذا
 انتفى التخصيص لم يبق وقوعه مبتداء بخلاف المرفوع فانه يجوز وقوعه مبتداء
 من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وفيه المنكر دون
 المرفوع قال بشرط اي بشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
 والتاخر ان لا يمنع من التخصيص ما منع كقولنا رجل جلي على ما مر ان معناه
 رجل جلي لامرأة او لرجل دون قولهم شرهنا اناب فان فيه ما تمنع

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

قوله واسرنا في خبره اي موضع رفع على البدل واو واسرنا والتا ان موضع رفع باضها والقول بتقديره يقول الذين والثالث انه خبر مبتداء محذوف في الخبرين
 ظاهرا والرايع اي يكون محذوف باسرها على لغة من الجوز الباعث وهذا اربعة اوجه في الخبرين والتا ان موضع رفع باضها والقول بتقديره يقول الذين والثالث انه خبر مبتداء محذوف في الخبرين
 بدلا من مستوفى قوله تعالى اقرب للناس حسابه وقد قال بعضهم انه نعت سرى على معنى الواو علامة الجمع والفاعل الباعث على معنى

قوله لا المراكمة الاشارة الى الامتناع منى على ان الاثر لا يمتنع نفسه بالشر لا يتحقق في غيره واعتبر من عليه بان السكاكي اشار في مباحث القواعد
 ان يجوز جملة الامتناع التقدري الدال على التخصيص كونه الصف في نفس الامر لا اختصاصا بالموصوف في نفسه من ان اختصاصا لا يمنع القدر فكيف منع من ان يرد ان التخصيص
 شرهنا بناء على الاختصاص المذكور وقد يجب بان الامتناع ليس ببناء على مجرد الاختصاص بل نفس اللفظ في ذلك الاختصاص من علمه كما عاقل لا يرد ان
 كلام الفاضل المحقق **قوله** واذا قد مر من متعلق به وفاء لزم طلب وجهه والفاء في قوله تفرع عنه وارتجوز كون الفاء جوابا لا تشبيها لها في
 في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما خرج به بعض النحاة حسن جلي على معنى **قوله** شرهنا تفرع عن تخصيص كونه في الخبرين الباعثين على جلي

من التخصيص انما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا مانع ان يرد المراكمة
 شرهنا لان المراكمة لا يكون الا شرهنا لانها لا تظهر الا في الخبرين ولا يفرع واما على
 التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فينبغي ان يكون هذا التقدير من مطلق استعمال
 اي موارد استعمال قولهم شرهنا فاننا لا نستعمل عند قصد اللفظ ان المراكمة لا
 لا شرهنا وهذا ظاهر واذا قد مر في الامتناع تخصيص حيث ناولوه بما اقره اناب
 الاثر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الامتناع بتخصيص وقولنا بوجود المانع من التخصيص
 فظنعت بان الشرهنا اي جعل التنكير للتعظيم والتعظيم كونه في تنكير المسند اليه كونه
 المعنى شرهنا فظنعت عليه ان اناب لا شرهنا فيصيح قولهم معناه ما اقره اناب لا شرهنا
 فظنعت عليه ان اناب لا شرهنا فيصيح قولهم معناه ما اقره اناب لا شرهنا
 الفرق في فتا في التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا مجرد جعله كونه مختصة
 بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الامتناع قد ضرهنا بالتخصيص في خبر حيث
 ناولوه بما اقره اناب لا شرهنا ولما قل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفصيل
 التزعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل في معنى فقط كما هو مذهب
 ليفيد المحر في فتا في التوفيق والتزعية الموصوفة بفتح وقوعها مبتداء كالمعرف فلا يخفى
 فيها انما كان ذلك الوجه البعيد كما لا يخفى في المعرفة لفتح وقوعها مبتداء ولا يمنع هذا
 الابان بقا ان شرهنا اعتبار التقديم والتاخر في افادة التقديم المحر والمحر
 ههنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عند
 يدل على نفي الحكم عامدا فقولنا رجل جلي جلي معناه لا يفرع من غير تقدير كونه
 مؤخر اريد على ان اناب لا شرهنا فيصيح قولنا ما ضربت اكره اوبال وهو
 في معنى ما ضربت اكره اوبال وفيما ذهب اليه السكاكي واجه به لمذهب
 نظر اذا الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

قوله واستثنى المنكر اي عدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في خبر قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير اليه المستقضى الفعل ان سمي وجوده فلا يخفى ان قيل هذا كلام العرب كما سبق فلا وجه لاجل الكلام السابق انكر الظاهر عليه بما لا ضرورة فيه ولهذا يحكى بعدم احواله وامامنا قد ضرورة في خبر هذا التقدير ويجوز ان يكون في اي على القول بالابدال وقيل الدرس ظاهرا ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على المفعول او رفع عليه وقيل الرفع في الخبرين الباعثين على جلي

اشارة الى هذا وهو
حاصل ما ذكره الله تعالى
على المسكين في عياله
وفيه بعد التماس
على الفقير التماس
تاكيد ولا فصل
الاعطاش في وفي الياب
الاعطاش في وفي الياب
الساقط الفصل
ان عدم العطف على السقط
منه فليس العطف على السقط
عليه لكونه في العدم
سركت من اجل ان السقط
حين قلنا في هذا
واما ما ذكره في الفصل
من اننا انما نعطف على
وان عليك فعله في
ان العطف على السقط

[illegible][illegible]

١٠ على وجه انه يكون ورحمة الله معطوفا على السلام والسلام معطوفا عليه وان كان السلام مفسرا للسلام المحذوف لم يكن المعطوف مقدا على المعطوف عليه
وقيل انه معطوف على الضم المستتر في عليه فلا يكون فيه تقدم ونا خبره وقيل انه مقدر الخ محذوف تقديره عليك السلام عليك ورحمة الله ط اي سلمنا لزم
الحكم على تقدير الفسخ لكن لا سلم لزمه على تقدير عدم الفسخ فلا يجوز ان يكون المراد ذلك محذوف عنك عنك عنك عنك عنك

قوله لا يقال التشكيك ان يدل على التوهم بالتهويل وغيره وانما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه على القول **القول** هذا كلام يشعر به ان قاله من حمل التخصيص على قول
المعنى انما انتفاء التخصيص من الحكم وليس كذلك بل اراد به ما يقع وقوع النكرة مبتدأ فلا بد ان يجاب عليه لان نقول انما حصلت النوعية بالتهويل وغيره فقد
حصل تخصيص النكره ونوعه مبتدأ بدون تقدير التقديم وهو الخطا ولان نفي ان المراد الحكم فهو انما حاصله بدون كما قررناه ثم لا شبهة اعتقاد ان المراد الحكم
شرا لغيره اذا قيل انما هو ذاتا بقاء ومنه كونه شرا بالقياس الى ما قبله لغيره بقاء ومنه انما كونه شرا بالقياس الى ما قبله لغيره بقاء ومنه انما كونه شرا بالقياس الى ما قبله لغيره بقاء
الحكم عندنا ذبه ونحوه عارضا به قال في الصحاح هو صيغة دون يتباحث من قلته صرح على انه بدو فلا ينشك فيه عارضا لفظا ونحوه انما يحتمل تنقيح ومع يقع حكم
وهو المعنى باعتبار ما في البلاغة ثم لا بد ان يكون شرا لغيره في الجملة لانه لا بد ان لا يختلفا فيها بحسب الاختلاف **مذهب** من **قوله** في

[illegible]

٥ امة السعد كذا في
 راجع الى اصل
 فيمنع من
 ٦ بعد التتبع
 فيمنع من
 ٧ فيمنع من
 ٨ فيمنع من
 ٩ فيمنع من
 ١٠ فيمنع من
 ١١ فيمنع من
 ١٢ فيمنع من
 ١٣ فيمنع من
 ١٤ فيمنع من
 ١٥ فيمنع من
 ١٦ فيمنع من
 ١٧ فيمنع من
 ١٨ فيمنع من
 ١٩ فيمنع من
 ٢٠ فيمنع من
 ٢١ فيمنع من
 ٢٢ فيمنع من
 ٢٣ فيمنع من
 ٢٤ فيمنع من
 ٢٥ فيمنع من
 ٢٦ فيمنع من
 ٢٧ فيمنع من
 ٢٨ فيمنع من
 ٢٩ فيمنع من
 ٣٠ فيمنع من
 ٣١ فيمنع من
 ٣٢ فيمنع من
 ٣٣ فيمنع من
 ٣٤ فيمنع من
 ٣٥ فيمنع من
 ٣٦ فيمنع من
 ٣٧ فيمنع من
 ٣٨ فيمنع من
 ٣٩ فيمنع من
 ٤٠ فيمنع من
 ٤١ فيمنع من
 ٤٢ فيمنع من
 ٤٣ فيمنع من
 ٤٤ فيمنع من
 ٤٥ فيمنع من
 ٤٦ فيمنع من
 ٤٧ فيمنع من
 ٤٨ فيمنع من
 ٤٩ فيمنع من
 ٥٠ فيمنع من
 ٥١ فيمنع من
 ٥٢ فيمنع من
 ٥٣ فيمنع من
 ٥٤ فيمنع من
 ٥٥ فيمنع من
 ٥٦ فيمنع من
 ٥٧ فيمنع من
 ٥٨ فيمنع من
 ٥٩ فيمنع من
 ٦٠ فيمنع من
 ٦١ فيمنع من
 ٦٢ فيمنع من
 ٦٣ فيمنع من
 ٦٤ فيمنع من
 ٦٥ فيمنع من
 ٦٦ فيمنع من
 ٦٧ فيمنع من
 ٦٨ فيمنع من
 ٦٩ فيمنع من
 ٧٠ فيمنع من
 ٧١ فيمنع من
 ٧٢ فيمنع من
 ٧٣ فيمنع من
 ٧٤ فيمنع من
 ٧٥ فيمنع من
 ٧٦ فيمنع من
 ٧٧ فيمنع من
 ٧٨ فيمنع من
 ٧٩ فيمنع من
 ٨٠ فيمنع من
 ٨١ فيمنع من
 ٨٢ فيمنع من
 ٨٣ فيمنع من
 ٨٤ فيمنع من
 ٨٥ فيمنع من
 ٨٦ فيمنع من
 ٨٧ فيمنع من
 ٨٨ فيمنع من
 ٨٩ فيمنع من
 ٩٠ فيمنع من
 ٩١ فيمنع من
 ٩٢ فيمنع من
 ٩٣ فيمنع من
 ٩٤ فيمنع من
 ٩٥ فيمنع من
 ٩٦ فيمنع من
 ٩٧ فيمنع من
 ٩٨ فيمنع من
 ٩٩ فيمنع من
 ١٠٠ فيمنع من

[illegible]

وليس ثم قال ويقرب من قد استثنى في أول الكتاب إلى أن ثم إذا دخلت على الجملة تنجي للترتيب في الاختيار وهو المراد منها والمغني بعدما أخبرتك عن قول السكاك
لنقدم بعيد الاختصاص بشرطين أخبرتك عن قوله ويقرب من هو قام اه فلا يرد أن حديث الفري في كلام المفتاح مقدم على حديثه لاختصاصه فلا وجه له

[illegible][illegible]

المتنوع في ذلك المدعي بقى العرف وحصل الكتابة في اثبات القول بعد ما خلق لما اضيف اليه غير واذ اده عاده ليس غير حتى مع بعض ابا بكر
في قوله عنده حصل التفرع في اثبات العبرة والكتابة في اثبات عدم البعض في اضيف اليه غير وهذا العذر في تسمية اصل الكلام الزاخر في
الطريق الاولى فاذ قلت انما كان المراد ان مكان علم الصفة التي هو عليها كان كمال يلزم الشيء لقائه والاشارة عند الظاهر الاولى
وعلى احوال اشترائه في اصل الصفة وان كانت في اضيف اليه المثل افرح مع الزاخرة ظاهرة كماله لانت الفعل في شريك في اصل الصفة
الاولى وبذلك اعتبار قوة تكملة الصفة في اضيف اليه مثل فظا مثل حيث كان المتبادر من وجه اليه في نفسه باقوي وكان يقول وجه
فهم بطريق البرهان كما هو حكم الكتاب **سورة** من غير قصد ان انسانا ان يكون هذا القيد معتبر في جميع صور الكتابة بغيرها كما اذا قصدت
من غير معنى لا يلزم ايضا والمخاطب به كذا ان يكون المتصف به اعت **والمراد** بان يراد مثل وغيره انسان غير المخاطب بما نال
التشريف بالصفة الكفوى بما على ان يكون في الكلام نفع خفاء اما اذا يد به انش معنى فظا لان ذلك المعنى يحتمل ان يكون زيد او غيره او
امثلا وانما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فيه هذا الوجه حصل نفع خفاء واما في الزاخرة فظاهر حسب علمي **وجه**

والظاوشى او مجموع
 منك للوزم لفظ مثل
 نزل لا يوجد بمكان
 هم والاشبه
 الاول كتابة عن ثوب
 الامة اذا اشبه الفصل
 واريد ان يكون كانه
 وان يفصل كذا او
 الاولى والثاني
 سلبه عنه لا يجاب
 الوجود موجود ولا بد
 الوجود انسا ناسوا
 ايجلا في الجملة
 الزم
 لثانية ولم يقصد ثبوت
 اليك في قولنا مثلا
 نظره في قوله الفصل
 بانه المستند فان
 ريقوله من غير اشارة
 الخاطب مماثلة او غير
 الكلام ناسيا من غير
 الرضين من غير ذنب
 فانه انما لفصله

في الافراد اذا اس
مع هذا الكلام
سبيل الكناية في
وفي لا يجاب نحو
يغنى عن اي اسم
المخاطب بل عن
ومن هو على خفا
كأنه مقتضى
النسب لذاته
لمن اضيف اليه
المخاطب مثله
اذا ثبت الاتح
تخضع ولا تن
المكالم فيها قد
لاست مماثل
حتى وانا المع
عند قصد هذا
بيان يراد بمش
غير متناه حاله
لم ينشأ منار
ذهب كان قو

السفر غير متي مع بعضه ايا بكر
فصل في كلام الزمان في
الانقضاء عن الطبع الاول
فصل في ذكر في اصل الصفة
التي هي في كل وقت وقوله
ان الانسان غير المتعاطف
يكون في ربه والوعاء

استقر بعد ما خلق لما
 في ايات عوم البصر في
 الصفه التي هو عليها كانه
 نصف اليه المثل اقوى في معنى
 لفظ مثل حيث كان المثل
 صول الى انسانا كالحق هذا
 نصفه باعتبار **الاول**
 اما اذا اريد به ان
 هذا هو عصفه في

التي هي في هذه الكتب المدعى بنقلها
منه عند حصول التقرير له
بالطريق الأولى فان قلت اذا
هو على هذا الاشتراك في نفسه
الأولى ويدل على اعتبار قوة
فهم بطريق البرهان كما هو
غير محذور لا يلزم انفسا
التقرير بالمعنى اللغوي جامع
انفسا وانما صدق قوله

الوجه الثالث من الاعتراض ان قولنا لم يتم اننا سائلة مهلة بل هو سائلة كلية لان النكرة في سياق التثنية وان قلنا ان المستدل لا يحتاج الى جهة المقدمة المستدركة بل يتم كلامه بدونها كما تنه في الاستدلال شرطي بل المعنى كما حصل قبله هو النفي عن جملة الافراد بمعنى كل فرد فرد على ما هو المفهوم السلب الكلي

النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعل ايها حملت يكون
تأكيدا لاننا سائلة فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يجعل على النفي عن الجملة
لأنه يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس يقال ذلك لان قولنا لم يتم اننا
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام وذلك لم يتم كل اننا عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تأكيدا لاننا نقول اما بشرط في التأكيد اتحاد
الدلائل ولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يتم
كل اننا تأكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل اننا لم يتم عند جعله للنفي عن جملة
الافراد تأكيدا لان ذلك قولنا اننا لم يتم على النفي عن الجملة بطريق
الالتزام وهو ظاهر وبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اقابا لا يكون منفيًا عن كل فرد او بان يكون منفيًا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يتم
اننا هو القسم الاول فقط فكل حمل عليه تأكيد وعلى غير تأسيس
فلم يجعلنا لم يتم كل اننا للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله فليست مثل ذلك النكرة المنفية
اذ اعتمدت كان قولنا لم يتم اننا سائلة كلية لا محالة كما ذكره هذا العالم
لانها قد بينت فيها ان الحكم مستلزم عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال ساءا مهلة باعتبار افعال السور اعني اللفظ الدال على كية
افراد الموضوع لاننا نقول المستطوع في كتب القوم ان المهلة هي التي
يكون موضوعها كليا وقد اهل فيها بكية افراد الموضوع اي لم يبين

وقد اهل في كية افراد الموضوع اه قيد لما قيد واشارة الى الحكم في المهلة على الافراد اذا المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كيتها فنحن في القضية الطبيعية وهي الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع حيواني ولا ينبغي ولا واحد في الجملة سره على

وليس وهذا يجوز ان يكون حيث القضية اه قبله كية حيث القضية ساءا مهلة انما يستلزم له يصحح فيكون هو منوع لما مر من الفرق بين لاجل بالفتح وبين بالرفع فانه
يقتل عدم العموم ايته بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي يحول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو ساءا مهلة سواء كانت تلك
الانداة في جميع الصور وبعضها مقام ومنها لما اعترفوا ان النكرات في سياق النفي مفيدة للعموم بنت كلية القطعية ولا يفيد عدم افعال في ذلك في
صورة اخرى قوله كما ان هذه الوجهية سور كية هذا بالنظر الى الاغلب والافتد سبق ان النكرة المنفية تعني الاثبات كقولهم مرة خرج جراد وفق ذلك كل من علم انهما قومت واخرت حسن

الحكم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
حيث يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظان الصادق على نحو قولنا
لم يتم اننا انها هو تعريف الكلية دون المهلة واما ان لا سور في المنوع اه القضية
انه قد بينت فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل على
ضرورة ولا نفي بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا يبين
ولا واحد فلم يقصدوا الاختصاص فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نفى عليه الشيخ في الاشارات ومنها
يجوز ان يكون حيث القضية وكونه الموضوع يكره منفية او اذ حال التنوين
عليه سور الكلية كما ان في الوجهية سور كية جارية على ما قال في الاشارات
ان كان ادخال اللام واللام يوجب تعميما وشكرا وادخال التنوين يوجب
تخصيصا فلا مهلة في لغة العرب وقال السيد القاهر في تقرير ان كلية كل انما
تكون لشمول النفي واخرى لشمول القول ان كانت كلمة كل داخلية في خبر النفي
بان اخرجت عن اداة سواء كانت معمولة كاداة النفي او لا وسواء كان
الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يمتلئ من الماء يدرى كية تجري الرياح بما لا
تشتهي السفن او غير فعل نحو قول ما كل منقى الماء حاصلا او حاصل على
اللفظ الجازية او التيمية او هي لة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على اخلية
في خبر النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخلية اخرى والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسيد بل ان كلامه الدخول في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي
شامل للوقوف على معمولة كالفعل المنفي فلا يحسن عطفا عليه باداة الاولى
فظا واما التثنية فلا في التاخير عن اداة النفي اعني ان يقع بينهما ففصل
لان الذي في خبر النفي اعني وقوفه معقول للشمول المنفي الاول
نحو ما يذكر كل القوم وما جاني كل القوم وغير ذلك من الاشئلة المذكورة او

السنين هو سنة فيكون
وهو سنة فيكون
السنين هو سنة فيكون

وان كانت كلمة كل داخلية في خبر النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخلية اخرى والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسيد بل ان كلامه الدخول في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي شامل للوقوف على معمولة كالفعل المنفي فلا يحسن عطفا عليه باداة الاولى فظا واما التثنية فلا في التاخير عن اداة النفي اعني ان يقع بينهما ففصل لان الذي في خبر النفي اعني وقوفه معقول للشمول المنفي الاول نحو ما يذكر كل القوم وما جاني كل القوم وغير ذلك من الاشئلة المذكورة او

مقتصد العم من نقل كلام السيد القاهر
الدليل لا يطلون المدعى من السور الضعيف

والا ان ادخلنا لا بد من ان يكون
مطلوب في اداة الرباع كذا لا بد من ان يكون
السنين هو سنة فيكون

قوله على ما قال في الاشارة اي عدم اختصاص المورد في ما ذكره القوم وكون التنوين سور كية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان لم يجز برفع مقدم الشرطية كية
وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كانا لغة العرب قد تدل الالف واللام على العموم فانه يدل على شمول الطبيعة ايته فمنها لا يكون موقع الالف واللام موقع كل
لكن يتم مقتصد الشارح حيث قدم هذا الالف واللام كونه سور كلية على تقدير اداة العموم والتنوين سور كية في الجملة على تقدير اداة التخصيص صا لا محالة كما يجب
التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السور يزيل في نفي الاحمال مطلقا كما لا يخفى على حسن حلتي على

والفعل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

لا يقع نحو ما كل متقى المرء...
عند المفعول على الفعل المتقى...
القسمان وانما كان في الكلام...
النسخ وهو قوله اذا دخلت...
يعني كما اذا قدمنا على الفعل...
التاخير عن العامل فلا قربان...
المراد بقوله اخرت عن اداة...
على ما يشعر به المثال المذكور...
الفعل العامل فيها او جعلت...
له نحو ما جاني القوم كلهم...
فيه او مفعولا كذلك من اخر...
نحو كل الدرامهم لم اخذ...
ما سبق وجعل الفعل متفيا...
ولي على ما بين في النحو...
سرت كل الايام ونحو ذلك...
لا الى اصل الفعل واذا...
البيكان كانت كل في المعنى...
فيما تقولنا في الفعل ما كل...
كانت وما كانت كل القوم...
الحكم يشمل ما اذا كان...
تعلقه اي تعلق الفعل...
وجعل الفعل متفيا بال...

فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

ولان المتقى لا يتقدم مفعولا...
والفعل لا ينفصل عن المفعول...
كانت كانه في الخبر...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

مفعولا للفعل والوصف المحول...
يدركه ولم اخذ كل الدرامهم...
كل الدرامهم فيفيد تعلق...
الدرامهم بريل الخطاب...
تأملنا وجدنا اذ خال كل...
كان وبعضا لم يكن وفيه...
بعض كقوله تعالى والله...
تطلع كل حلة ومهيب فاحتمل...
داخلة في خبر النفي بان...
كل فرد ما اضيف اليه كل...
لما قال له واليدى اقصر...
كل ذلك لم يكن اى لم يكن...
وشموله كل فرد ورد قوله...
برفع كانه عليه لم اصنع...
اياتا المطلوب الحديث...
احدها ان السؤال بام...
الابهام في اعتقاد المستفهم...
وتخطئة له في اعتقاد...
فيجاءه يكون قوله كل...
البنج صلى الله عليه وسلم...
يكن قوله كل ذلك لم يكن...

فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

التقدير والكثير كما ذكره السبكي...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...
فان قيل لا ينفصل عن المفعول...

قوله ولم يسمع من غيره من عالم قالا وهو من عالم وقد يجاب بان التكرار والتثنية في القياس سوي ما استثنى من التثنية وقوله ليس
لغيره على قوله فتأمل قوله ففحصا من سمع سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقوا او حقن والضمير في ففحصا من سمع سموات
وقيل الضمير للسموات السابقة ذكره على المعنى ففحصا من سموات حال وقيل للسموات مع سماء وانما هو لا وهو الضمير في قوله ففحصا من سمع سموات
قلت حلو يحصل التكرار كما حصل من ضمير السموات في قوله السموات في عالم من الزمان خلافا لظاهره قلت لا ان السامع يفهم من المظهر مظهره المطلق
مطلقا والضمير العائد فانه لا يفهم منه الا ان لم رجعا في ذهن المتكلم وانما ان ذلك المظهر هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفسه هذا الضمير بحسب المظهر فيكون ان
شأنه ان لا يفهم منه وادراكا من انهم منه يحصل فحصل من التكرار لا يحصل من التكرار ان السامع لا يفهم من التكرار ان السامع لا يفهم من التكرار
على ما ذكره وقوله ففحصا من سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقوا او حقن والضمير في ففحصا من سموات حال وقيل للسموات مع سماء وانما هو لا وهو الضمير في قوله ففحصا من سموات
اخرا في قوله ففحصا من سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقوا او حقن والضمير في ففحصا من سموات حال وقيل للسموات مع سماء وانما هو لا وهو الضمير في قوله ففحصا من سموات

هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فصل نحو هي هند ما يجره وفاء لان
الابصار قصد الى المطابقة لا الى ارجاع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي
الامر في غيره وهو من عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض
المصدر لقوله بالرجل وبهاها فحتمه ورتبه رجلا وقوله تعالى ففحصا من
سمع سموات لانه ليس من السند اليه يمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر
بعقبه اي بعقبه لانه الضمير ايحى على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا
لم يفهم من اي الضمير من انظر الى انتظام اي انتظر السامع ما بعقب الضمير ليفهم منه
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع
بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب
له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا
شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم
التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات
وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم
فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد
قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا
اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا
اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام
رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

المراد
بما كان
منه
فلا يسمع
من غيره
من عالم
قالا وهو
من عالم
وقد يجاب
بان التكرار
والتثنية
في القياس
سوي ما
استثنى من
التثنية
وقوله ليس
لغيره على
قوله فتأمل
قوله ففحصا
من سمع
سموات في
يومين اي
خلقهن
خلقا
ابداعيا
واتقوا
او حقن
والضمير
في ففحصا
من سموات
حال وقيل
للسموات
مع سماء
وانما هو
لا وهو
الضمير
في قوله
ففحصا
من سمع
سموات
قلت حلو
يحصل
التكرار
كما حصل
من ضمير
السموات
في قوله
السموات
في عالم
من الزمان
خلافا
لظاهره
قلت لا ان
السامع
يفهم من
المظهر
مظهره
المطلق
مطلقا
والضمير
العائد
فانه لا
يفهم منه
الا ان لم
رجعا في
ذهن
المتكلم
وانما ان
ذلك
المظهر
هو الحكم
او غيره
فلا يفهم
من نفسه
هذا
الضمير
بحسب
المظهر
فيكون ان
شأنه ان
لا يفهم
منه وادراكا
من انهم
منه يحصل
فحصل من
التكرار
لا يحصل
من التكرار
ان السامع
لا يفهم
من التكرار
ان السامع
لا يفهم
من التكرار

هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فصل نحو هي هند ما يجره وفاء لان
الابصار قصد الى المطابقة لا الى ارجاع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي
الامر في غيره وهو من عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض
المصدر لقوله بالرجل وبهاها فحتمه ورتبه رجلا وقوله تعالى ففحصا من
سمع سموات لانه ليس من السند اليه يمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر
بعقبه اي بعقبه لانه الضمير ايحى على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا
لم يفهم من اي الضمير من انظر الى انتظام اي انتظر السامع ما بعقب الضمير ليفهم منه
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع
بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب
له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا
شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم
التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات
وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم
فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد
قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا
اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا
اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام
رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

قوله كم عاقل كذا في المضادة الى مبرزه المرفوع على الابتداء والجملة اعني اعيت غرضه قوله زيد بقا قبل معنا الزنود والزنودي
اسم كتاب من ذلك الذي يظهر في زمانه قبا وابلح الفروع ففحصا من سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقوا او حقن والضمير في ففحصا من سموات
الامر في غيره وهو من عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض المصدر لقوله بالرجل وبهاها فحتمه ورتبه رجلا وقوله تعالى ففحصا من سمع سموات
لانه ليس من السند اليه يمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر بعقبه اي بعقبه لانه الضمير ايحى على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا لم يفهم من اي الضمير من انظر الى انتظام اي انتظر السامع ما بعقب الضمير ليفهم منه
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

الموضع موضع الضمير اسم اشارة فكلما العناية بتميزه اي تميزه المنه
اليه بالاختصاص به بكونه بدع كقوله ايجول لبس الراوي كقوله
عاقل وهو وصف لعاقل الا قوله بمعنى كامل العقل مثناه فيه
كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجلية اعيت اي اعيت
بمعنى اعجبه او اعيت عليه وضعت مذاهبة اي طرق معايشه
وجاهل جاهل بخلقها مرزوقا هذا الذي تركه الاوهام جازوا
وميز العالم النحر المتقن من نحر العلوم تقنه من بقاء كافر
نافيا للصانع قائلوا لكان له وجود لما كان الامر كذلك فقول
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كونه العاقل محروما
ولجاهل مرزوقا كان المقام مقام المميز لكنه لما اخصص بحكم
بدع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن
زيد فاكملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض المحسوس كانه
يرجي السامعين ان هذا الشيء المتقن المتميز هو الذي له تلك
الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو
كونه العاقل محروما ولجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بدع انه عبادة عنه ومعنى كونه هذا الحكم بدعيا انه ضد ما كان
ينبغي ولا يخفى ما فيه من التسف والتهمك عطف على كمال العناية اي
او للتهمك بالسامع والسخرية كما اذا كان قافدا البصر ولا يكون ثم
منار اليه اصلا او النداء على كمال بلاهة بانه لا يدرك غير المحسوس
او عطائه بانه غير المحسوس عند بغلة المحسوس واذا عا كال
ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع

هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فصل نحو هي هند ما يجره وفاء لان
الابصار قصد الى المطابقة لا الى ارجاع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي
الامر في غيره وهو من عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض
المصدر لقوله بالرجل وبهاها فحتمه ورتبه رجلا وقوله تعالى ففحصا من
سمع سموات لانه ليس من السند اليه يمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر
بعقبه اي بعقبه لانه الضمير ايحى على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا
لم يفهم من اي الضمير من انظر الى انتظام اي انتظر السامع ما بعقب الضمير ليفهم منه
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع
بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب
له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا
شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم
التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات
وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم
فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد
قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا
اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا
اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام
رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فصل نحو هي هند ما يجره وفاء لان
الابصار قصد الى المطابقة لا الى ارجاع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي
الامر في غيره وهو من عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض
المصدر لقوله بالرجل وبهاها فحتمه ورتبه رجلا وقوله تعالى ففحصا من
سمع سموات لانه ليس من السند اليه يمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر
بعقبه اي بعقبه لانه الضمير ايحى على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا
لم يفهم من اي الضمير من انظر الى انتظام اي انتظر السامع ما بعقب الضمير ليفهم منه
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع
بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب
له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا
شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم
التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات
وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم
فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد
قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا
اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا
اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام
رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

قوله ولا يخفى ما فيه من التسف والتهمك عطف على كمال العناية اي
لما جعل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد انعامه فيتمتع المسوع بعده في ذهنه فضل تمكنه ان ما يحصل بعد مقايضة التعب ومما ناله الطلب له في القلب بل ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون معقولا شيئا عظيما يقتضي به فلا يقال هو ان يظلم وهذا اعق قصد الانعام ثم التفسير ليدل على التخصيص والتعظيم هو الشرف في التزام تقديم ضمير السموات وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطى ابو موسى فجدك نعم جدا ويشيخ ابي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير السموات وفي الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المقترن يعلم فيه ضميرا فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم باذنه ليس بسديد قد يكون وضع الضمير موضع المظهر لا شفاؤه ووضع امره كقوله تعالى انما اتوا اي القران اولا لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلقا لاها نحو اي الجا اولاد عما ان الذين لا يلفظ الي غير كقوله في المطلع زارت عليها الظلام رواق وقد عكس اي وضع المظهر موضع المصروف ان كان اي المظهر الموضع

قوله اواد خال الروع في صدر السامع وتربية المراه اده لم يدخر من رهاه في العناء لانهما متقاربان فان الاولاد خال الخوف ابتداء وانما استجابة
الحق في كماله في صدر السامع وقد ورد في الحديث انما شئنا البيت وما قبل هذا البيت قوله في قول وشدة البين بانه فالكلام لا يخرج من نظم من جلاله
بعد فان سلكنا ذكره في محاسبة فقد سرت في خفايا الله قوله فها من لسان طيبة من الرقوة وشدة البين قريبا بعد والادوية وما يكرهه حاليون
نريدون قتل في موضع كمال الاستبصار والعدل وقد ظفرت استبصارا في جواب هل ظفرت بهذا المراد قوله قتل هو واسا حادنا لصددهم من العاطفة
الحسنة كمال الازدواج بينهما فان الشانبة كانت في اللوحي وتعرف الصدوق بتكرار لفظهم بصدقة تظن ان حديثه في ما انزلنا القرآن الا
بالحكمة المقتضية لانه وما نزل الا بالحكمة في اشارة الى ان تقدم المحرور في الموضوع انما يحكي بصدق احسن من كون المثال من قبل وضع الظاهر
من وضع المعاني فاستلحق الشانبة ما قبله على قاعدة العادة المعروفة وانما اذا استويا الا حروا الشانبة على ما قبل فلا يكون ما نحن فيه
لان كلامه المحقق لم يثبت من غير هذه كذا في شرحه كالمفتاح في كل الحكي ان لا احتياج الى هذا الاستدلال لانه اذا اختلفت معناه كما ان القياس
الايمان بالظهور ايضا ليس من باب الاستدلال وانت خبير بان مراد ولا الاستدلال خلا فالتظاهر فلا يكون الموضوع موضع الصبر في الظاهر والظلام

موضع المصراع عاد كمال ظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قولان
دقيقة تعلق اي ظهرت العلة والمرضى اشجى كذا خرب من شجى
يشجى على حد علم يعلم وانما شجى يشجر فهو متعد بقوله شجى في هذا الامر
اي اخرني وما يبدل علة شديدين قتل قد ظفرت بذلك اي يقتل بظلم
لا دعاء ان قتله قد ظهر ظن المحسوس بالبصر الذي يشا الى باسم الاشارة
وان كان مظهر الموضوع موضع المظهر غير اي غير اسم الاشارة فلزيادة
التكثير اي تكثير المسند اليه عند السامع نحو قول هو الله احد الله القصد
صد اليه اذا قصد لانه الذي يصد اليه في الحارج ويظهر من غير اي يظهر
قل هو الله احد الله القصد في وضع المظهر موضع المظهر لزيادة التكثير من
غير باب المسند اليه قوله تعالى ويحكم انزلنا ويحكم نزلنا اي ما انزلناه
القران الاباحكة المقتضية لانه وما نزل الا بالحكمة لا تشمله على
الهداية الى كل خير او ادخال الروع في صدر السامع وتربية المراه او
تقوية داعي الامور اي ما يكون داعيا الى امره بشي الى الامتناع
والايمان به مثاله اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية في
الحفظ امير المؤمنين يامر بكذا مكان انا امرك وعليه اي وعلي
المظهر موضع المظهر لتقوية داعي الامور من غير اي من غير باب المسند اليه قاده
عزمت بعد المشاورة ووضع الراجح فتوكل على الله حيث لم يقل على الله
ليظن الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لانه على ذات
الموصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال والاستعطاء اي
طالب لطف والرحمة كقوله الحق عبدك العاصي انا كالمقر بالذنوب قد
دعاك فان تغفر فانت لذكاه اهل وانه تطرد في رحمة سواك حيث لم

قوله اواد خال الروع في صدر السامع وتربية المراه اده لم يدخر من رهاه في العناء لانهما متقاربان فان الاولاد خال الخوف ابتداء وانما استجابة
الحق في كماله في صدر السامع وقد ورد في الحديث انما شئنا البيت وما قبل هذا البيت قوله في قول وشدة البين بانه فالكلام لا يخرج من نظم من جلاله
بعد فان سلكنا ذكره في محاسبة فقد سرت في خفايا الله قوله فها من لسان طيبة من الرقوة وشدة البين قريبا بعد والادوية وما يكرهه حاليون
نريدون قتل في موضع كمال الاستبصار والعدل وقد ظفرت استبصارا في جواب هل ظفرت بهذا المراد قوله قتل هو واسا حادنا لصددهم من العاطفة
الحسنة كمال الازدواج بينهما فان الشانبة كانت في اللوحي وتعرف الصدوق بتكرار لفظهم بصدقة تظن ان حديثه في ما انزلنا القرآن الا
بالحكمة المقتضية لانه وما نزل الا بالحكمة في اشارة الى ان تقدم المحرور في الموضوع انما يحكي بصدق احسن من كون المثال من قبل وضع الظاهر
من وضع المعاني فاستلحق الشانبة ما قبله على قاعدة العادة المعروفة وانما اذا استويا الا حروا الشانبة على ما قبل فلا يكون ما نحن فيه
لان كلامه المحقق لم يثبت من غير هذه كذا في شرحه كالمفتاح في كل الحكي ان لا احتياج الى هذا الاستدلال لانه اذا اختلفت معناه كما ان القياس
الايمان بالظهور ايضا ليس من باب الاستدلال وانت خبير بان مراد ولا الاستدلال خلا فالتظاهر فلا يكون الموضوع موضع الصبر في الظاهر والظلام

قوله اواد خال الروع في صدر السامع وتربية المراه اده لم يدخر من رهاه في العناء لانهما متقاربان فان الاولاد خال الخوف ابتداء وانما استجابة
الحق في كماله في صدر السامع وقد ورد في الحديث انما شئنا البيت وما قبل هذا البيت قوله في قول وشدة البين بانه فالكلام لا يخرج من نظم من جلاله
بعد فان سلكنا ذكره في محاسبة فقد سرت في خفايا الله قوله فها من لسان طيبة من الرقوة وشدة البين قريبا بعد والادوية وما يكرهه حاليون
نريدون قتل في موضع كمال الاستبصار والعدل وقد ظفرت استبصارا في جواب هل ظفرت بهذا المراد قوله قتل هو واسا حادنا لصددهم من العاطفة
الحسنة كمال الازدواج بينهما فان الشانبة كانت في اللوحي وتعرف الصدوق بتكرار لفظهم بصدقة تظن ان حديثه في ما انزلنا القرآن الا
بالحكمة المقتضية لانه وما نزل الا بالحكمة في اشارة الى ان تقدم المحرور في الموضوع انما يحكي بصدق احسن من كون المثال من قبل وضع الظاهر
من وضع المعاني فاستلحق الشانبة ما قبله على قاعدة العادة المعروفة وانما اذا استويا الا حروا الشانبة على ما قبل فلا يكون ما نحن فيه
لان كلامه المحقق لم يثبت من غير هذه كذا في شرحه كالمفتاح في كل الحكي ان لا احتياج الى هذا الاستدلال لانه اذا اختلفت معناه كما ان القياس
الايمان بالظهور ايضا ليس من باب الاستدلال وانت خبير بان مراد ولا الاستدلال خلا فالتظاهر فلا يكون الموضوع موضع الصبر في الظاهر والظلام

لم يقل ان العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بل لا في ذكرك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ ان وفيه اي
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسولنا النبي الذي يؤمن
بانه وكلمته حيث لم يقل فامنوا بالله وبني لئلا يكون من اجراء الصفات المذكورة
ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول المذكور
بتلك الصفات كما بناه كان انا او غيري لظرا للشفقة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا المعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
مختصا بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن
الحكاية الى الغيبة غير مختصه بالقدرة المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر لا مضمير غايي الاول او في قوله بل كل من التكلم والخطاب الغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضربا الثلثة
في الاثنى لان كل واحد من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من الله
ليس بمفرق في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمير غايي وبالحجج على معنى سواء
كان في المسند اليه او في غير سواء كان في كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل
عنه الى الاخر ولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراد هذا فعديل الى
الاخر وهذا انب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وبمعنى هذا
النقل عن علماء علم المعاني التفاتا لما حذر من التفات الاثنى من بينه
الى شماله او من شماله الى يمينه وقوله صاحب الكشف انه يسمى

قوله حيث لم يقل ان العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بل لا في ذكرك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ ان وفيه اي
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسولنا النبي الذي يؤمن
بانه وكلمته حيث لم يقل فامنوا بالله وبني لئلا يكون من اجراء الصفات المذكورة
ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول المذكور
بتلك الصفات كما بناه كان انا او غيري لظرا للشفقة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا المعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
مختصا بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن
الحكاية الى الغيبة غير مختصه بالقدرة المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر لا مضمير غايي الاول او في قوله بل كل من التكلم والخطاب الغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضربا الثلثة
في الاثنى لان كل واحد من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من الله
ليس بمفرق في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمير غايي وبالحجج على معنى سواء
كان في المسند اليه او في غير سواء كان في كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل
عنه الى الاخر ولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراد هذا فعديل الى
الاخر وهذا انب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وبمعنى هذا
النقل عن علماء علم المعاني التفاتا لما حذر من التفات الاثنى من بينه
الى شماله او من شماله الى يمينه وقوله صاحب الكشف انه يسمى

قوله حيث لم يقل ان العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بل لا في ذكرك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ ان وفيه اي
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسولنا النبي الذي يؤمن
بانه وكلمته حيث لم يقل فامنوا بالله وبني لئلا يكون من اجراء الصفات المذكورة
ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول المذكور
بتلك الصفات كما بناه كان انا او غيري لظرا للشفقة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا المعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
مختصا بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن
الحكاية الى الغيبة غير مختصه بالقدرة المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر لا مضمير غايي الاول او في قوله بل كل من التكلم والخطاب الغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضربا الثلثة
في الاثنى لان كل واحد من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من الله
ليس بمفرق في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمير غايي وبالحجج على معنى سواء
كان في المسند اليه او في غير سواء كان في كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل
عنه الى الاخر ولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراد هذا فعديل الى
الاخر وهذا انب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وبمعنى هذا
النقل عن علماء علم المعاني التفاتا لما حذر من التفات الاثنى من بينه
الى شماله او من شماله الى يمينه وقوله صاحب الكشف انه يسمى

القدر فلا يخاف في صحة ادلة مستلح ان يقال المتابع الموجود في هذه الدلالة لا يختص بهذه الدلالة بل يوجد في سائر الدلالات على ما لا يخفى
معناه نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بان يكون الحكاية الى الغيبة فيستلزم التبع من نفسه على معنى ان كل كلام التكلم والخطاب الغيبة
على التقدير الاول في حيزا لئلا يتخللوا التقدير الثاني فانه مختص بالغيبة على معنى ان السامع ان معنوم العبارة ان النقل من الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا القدر فيلزم ان يوجد هذا النقل في غير نفسه وهو محال على معنى ان كل كلامه بحسب علم من مذهبه في التفاتات وبالتفكير لا يمتد على عنه

قوله فهذا المختصر من تفسير المحمود لا يقال ما ذكره القوم من الفائدة العامة للالفاظ يد نظر اعتبار هذا القيد أي كونه مخاطب واحد أو اثنين عندهم
أيضاً وإن لم يجرأ به فلا فرق بين تفسيره وتفسير محلي بغيره لأننا نقول نداء الفائدة أنها هي التماس إلى السامع فلا بد وأن يكون واحداً بقيد الالفاظ
نظراً لانتفاء ولا يلزم منه ذلك أن يكون الخطاب أعملاً يجوز تعدد مع واحد السامع **سعد بن زيد** **عن علي** **عن علي**

انهم انما يريدون ان يفتروا
 على الله كذبا عظيما
 لانهم لا يريدون ان
 يصدقوا ان الله قد
 خلقهم من غير
 شيء

فوله من كان انجيام بذي طلوع آه وطلوع اسم مكان والطالع اسم شجر عظيم لها شوك ويندرج تحتها انواع وانس
جهازه العلوم اذا انقزع اسلوب الى اسلوب كان احسن اسلوب هذه افانوة في النقل الخفيف كما عهدت في الجوز
عهدت السكاك يوجد هذه الفاظ فانما اذا اسم خله وسماته في الامم كذا في امانة شيا طو و في امانة

[illegible]

90

[illegible]

یاء

صفات

7. 3. 1971

کاترجه
۱۱۱

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الحلي رحمه الله

[illegible]

اسم الفاعل قد لم يذكر
والمتصرف قد لم يذكر
مجان والمكان قد لم يذكر
اخيب بعدد من
بان انقصه من
فمنه من
فلا من
البحر من
لما انقضى من
حيات من
مجان من
المنقذ من
على المنقذ من
وليس من
وكما اسم
الاثنين من
وانتار من
كأنه من
فمنه من
والمتصرف من
مجان والمكان من
اخيب بعدد من
بان انقصه من
فمنه من
فلا من
البحر من
لما انقضى من
حيات من
مجان من
المنقذ من
على المنقذ من
وليس من
وكما اسم
الاثنين من
وانتار من
كأنه من
فمنه من
والمتصرف من

عليه قولا يكون ذا دارا وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي فيتم بحجج الاثبات بالمعروضات التي هو من عليها لا معناه الحقيقي وعلما ان كون عرضها ذاتا
على احدى من قبيل القابل لمجتمعته كالحري والاكساي والفرغرية وكما دارا في قسم يعقوب بن اسحق السكيتان عسكرا لما دارا في روجوعه من احدى
على الساقه مغلوب وقوله في دارا لا في واحد منها واختاره ابو حيان حسن حلبي **في** يصف بنا على ما وقع في شرح الملق وبوم ينطق في الصور تضعف
لكن نظم التبريد بنا ففزع وفي موضع اخر وفي في الصور تضعف **قوله** قلت ثم ولكن فيها الخ لانه ان قوله واللام بعد كل نظر او دون في عبارة الجواب
بعبارة اخرى هي ضربتها واندمج التمازعا وهي قوله قلت لا خلافة في اسم الصاعل والمفعول **في** مصدر وف **قوله** على **قوله**

لا يزال انسان
 منهم اخصب كانا في
 اخصب ان يكون من
 الالب عيشا وكم
 من اخصب ان يكون
 من اخصب ان يكون
 من اخصب ان يكون
 من اخصب ان يكون

عليها فليكن
ليس الا ان
من مخرج
اطلب كان
ان يعلد كذا
مسند
منه لا
بكنه نظر
فصله كالصبر
الملك والى
نحوه ما
اختار ما
وحيه الت
نعالى
ما سنا
باسنا
البا
حار

اجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرحا مقصورا كان لونه ارضه سماؤه
وهنا مضاف فحذف واى لونه سماءه وهو معنى قوله اى لونهما فالمراد
الاخضر باب القلب والمعنى كان لونه سماءه لغزها لونه ارضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لا شعارد بيان لونه السماء قد يبلغ من الغبرة الى
حيث يشبه به لوب الارض في الغبرة والاى وان لم يتضح اعتبار اللفظ
رد لان البعد ولا عن مقتضى الظاهر غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما انه لا يتضح ما يوم عكس المقولة
اى قوله لقطا حتى يصف ناقية بالسمي فلما ان جرى من عليها كما
طينت من طينت الشجر بالقدن اى بالفقر الشيباعا اى الطين المخلوط
بالنبن والمعنى كما طينت القدن بالشيوع وجواب لما بعد قوله امرت بها
الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن نستطاعا ولقائل ان بقوله انه
يتضح من المبالغة في سن الناقة ما لا يتضح قولنا كما طينت القدن بالشيوع
لا يرام ان الشيوع قد بلغ من العظم والكرة الى ان صاد بمنزلة الاصل
والقدن بالنسبة اليه كالشيوع بالنسبة الى القدن والشكاة يتضح ما
يوم عكس المقصود فيكون اذ دخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبحت
ولم اصب جذع البصرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمفعول اخرج وذلك لان الجذوة
حداته البق والقروح قد مر وتناهيها والمناسب وصف الراى في البصرة
بالقروح ووصف الاقدام والاقحام المعارك بالجذوة كما يقال القلم
غير وراى مجزى فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل في ارام لعكس المقصود
واجيبا انه ليس من باب القلب لا قوله جذع البصرة حال من الضمير في

وله ولما كان يقول: لا ينبغي له هذا إلا بما سلم، لكنه لا لطف له في المبالغة في المنهية، إذ ليس المقصود من التطبيق التكميل، فإنه بالتكميل يكون مستقصا على التليس، فيخرج الخصومات فالحق أنه من المبالغة بآراءه وأن البيت محمول على تعقيب التطبيق بمعنى الاصطاف والمسمى كما الصفت الباع بالمعنى، ولا طريق للتطبيق فلو قلنا صلا **وله** سلم على أنه حادثة الضيق، انصرفت تكون أيضا فربما القليل فلا يتوقف الاصطاف **وله** سلم قدم غير مراد يجب رجوعه إلى كسر الحقير يجب والمجبوب مثل المحترس والمفر من الذي قد جرت الأمور وأحكامه، فإنه كسر الله صفة فأعلوا أن العرب تخطت بالفتح من جلى

قوله لان ما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه وما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه
من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى
المتاخر من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت
اسم بمعنى كذا في البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت
فالمعنى في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى
دل على ان البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى
قوله لان ما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه وما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه
من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى
المتاخر من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت
اسم بمعنى كذا في البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت والما قبل من البيت
فالمعنى في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

لم يصح له اقرب ومعناه لم يصح له اقرب ومعناه لم يصح له اقرب ومعناه لم يصح له اقرب ومعناه لم يصح له اقرب
بمعنى الصفة بل وجدت بخلافه جازع الاقدام قاصح البصر وليس معناه
لم اخرج لان ما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه وما قبله من الايات يدل له البيت لقلب بن الحياه
كلالة الدلالة على انه جرح ولم يستعاضا ما بان الاقدام ليس بجملة الكلام و
حشا على ترك الفكر في العرف وفرض التخلف في حاشية المعاني كذا في البيت
وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اخرجت بصلح قرينة على ان لم اصب
لم اخرج وما جملته بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبيين النظم
ودلالة الكلام على انبات اخرج له لا ينافي في ذلك لانه اذا جعل جرح البصر
مفعولا ثانيا لا حاشية لانه احسن تاديب المقصود ولما لم يرضى ما اشياء اليه
الميزوق وهو جرح البصر حاله الضمير في انصرف وجرح البصر
عن انه على بصيرة التي كان عليها اولاً ولم يعرض لانه ندم في الاقدام و
لم يتطرق اليه بقا عدل الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت
مدارسته للحروب وذلك لانه قال في المعنى انصرف وقد نلت ما اردته
من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرة في الايام ولم يبدئي
ندم في الاقدام ولا على اختيار الطريق ولا على اقل قد صار اني
في الجرح في حال الطول مدارستي وتكرار مبارزتي في **الاشياء الحوال المسند**
اما تركه فلما تركه حذف المسند اليه واما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه
رعاية للطفة وهي ان المسند اليه اقوم كمن في الكلام واعطه الاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى المسند فيتم بذكر لفظا فكانه اني به لفظ الاحتياج
اليه ثم اسقط لفظه بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يترك به لغيره كقوله اي قول ضا في من الحادس البرجى وفيه بك

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

قوله اي قول وضاهي من الحادس البرجى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

قوله وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
قصة على قصة كلف مستغنى عنه فكانه سهر من قلم الناسخ والصياغة زيداً قائم
قوله وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
قصة على قصة كلف مستغنى عنه فكانه سهر من قلم الناسخ والصياغة زيداً قائم
قوله وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
قصة على قصة كلف مستغنى عنه فكانه سهر من قلم الناسخ والصياغة زيداً قائم
قوله وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
قصة على قصة كلف مستغنى عنه فكانه سهر من قلم الناسخ والصياغة زيداً قائم

يك اسماً بالمدينة رحلة فاني وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
اي في منزله ومثابه وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من النسخا والمعنى ان لغرب وقيل
الغربة والغربة لغرب وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
بشبه الغربة لغرب وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
لا متاع العطف على اسم ان قبل مضى الجرحان زيداً وقيل
وفي ارتفاع قيار وجما ان احدهما العطف على اسم ان لان الجرح مقدم
تقدير افكروا العطف بعد مضى الجرح ولا يلزم ارتفاع الجرح بما ملين مختلفين
كافان زيداً وعروضا هبتان لكل منهما خبرا آخر والنسخا ان يرتفع لانه
والجرح وفجره فاجله باسرها عطف على جملته ان مع اسمه وجرحه ولا يشترك
هنا في عامل كما تقول لست زيداً قائم وعروضا هبتان وقيل في تقديم قيار على
خبر ان قصد التورية بينهما في الصيغة الغريبة كانه اثر في غرض ذي العقول
ايضا في ذلك انه لو قيل ان لغرب وقيل اسم فرسه وقيل اسم حمله وقيل اسم غلامه
في النسخا الغربة لان ثبت الحكم اولا في افعول مقدمه لست في الاخبار
عنها دفعة بحسب اللفظ تبينها على ان قيار مع انه ليس في ذي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاعراب قصد الى
التخسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى
الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاله وقال
الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين
امنوا لانه محل لهما من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم
مع كونهم امين المذكورين ضلوا لاواشدهم غيابة عن علمهم انهم من الامان

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

من غير معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى فاما ما في البيت من معنى

اسهل من حذف الجمله ولا بد لا يعرف حذف المؤنك والعامل مع بقاء التانيد
قال صاحب الكشف وهذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تكونون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بان
المتابع لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء
والجزم يعني ان قولنا انا سمعت في حاجتك فهو مبتداء وخبر يفيد اختصاصا
فكذلك وانتم تكونون لكونه مثله في الصورة فالجيب من استدلال هذا الكلام
على انه قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وان ليس بمبتداء بل تأكيد
مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضة فهو جيب عليه لانه وقوله تعالى فصر جيل
يحمل الامر من حذف المبتدأ حتى فصر جيل اجمل وحذف المبتدأ اي قام مجي
صبر جيل ففي الحذف تكثر الفوائد باحتمال حمل الكلام على كل من المعنيين فحذف
ما لو ذكر فانه يكون نقصا في احداهما والصبر الجمل هو الذي لا شكوي فيه الاطلاق
ويرجح حذف المبتدأ بانه اكثر فكل عليه وليه وبان سوق الكلام للدرج
بحصول الصبر والاختصاص الصبر الجمل اجمل لا يدل على حصوله وبانه
في الاصل من المصادر والمنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وجملة على حذف المبتداء
مواقوله ووزن حذف الخبر وبان قيام الصبر بقرينة حالية على حذف المبتداء
وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا جالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف لا يجز الحذف اصالا والقرينة ههنا ان اذا اصاب
الاشئ ما كروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يغتم
هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتداء ايضا بقراءة من قرأه فصر اجملا
بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبيان الاصل في المبتداء الترفيع
فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة وليه وان كانت النكرة موصوفة و

[illegible]

وبان المقوم من قولنا فصرح جمل اعمل انما اعمل من صبر غير جمل وليس المقى
على هذا بل على ان اعمل انما اخرج وبث الشكوى وما يتجمل الا من قبل تعالى
ولا تقولوا ثلاثة اى لا تقولوا لنا او في الوحد الله ثلاثة او ثلاثة الهة
فخذوا بحرجهم الموصوف والميز ولا تقولوا الله والمسيح فائمة ثلاثة اى
مستون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اراد الحاق اثنين بواحد
في صفة ورتبة فيقول هم ثلاثة فخذوا بالبدء قال صاحب المفتح و
قد يكون حذف المند بناء على انه ذكر في كلامه الى ما هو ليس به انما
ازيد عندك ام عمر فانك لو قلت ام عندك عمر وام عمر وعندك بحرج
ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اوليت ام والحفرة جملتان
مشتركتان في احد الخريش اعني المستدالية والسند وتقدر على ايقاع مفرد
بعيد نحو اقام زيدام قام عمر وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك
ام عمر عندك او عندك عمر وقام ينقطع لا متصلة لانه تقدر على
الاتيان بالمفرد بعيدام وهو اقرب الى الاتصال اكثر من ما قبلها وما بعد
تقدير كلام واحد غير انقطاع فالعهد وكل الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احسن من غير نحو الفعلين المشتركين في
الفاعل نحو قمتام قعدت وقام زيدام قعدلان كل فعل لا بد له من فاعل
في متصلة ويجوز مع عدم التماس بين معنى الفعلين ان يكون
منقطعة نحو قام زيدام نكل ولا بد له من فاعل كونه كوضع الكلام
جوابا لسؤال المحقق نحو وليس سئلهم من خلق السموات والارض
المقول انما اى خلقها الله فخذوا بالسيد لان هذا الكلام عند تقويم
ما فرضه الشرط وانما يكون جوابا عن سؤال محقق وهو ان الخلق على

[illegible]

بقوتها واصبح على ان المارد
في هذا العالم مطوقا على زبد
ينام وليس فيه ما يقتضي ربط
وفساده يترك وما كان
اذا اجلس مطوقا لازد في فكر
او امر وقام وقاسه على زبد مقام
زبد او عزم الى الراجاء او بكره في
تصاقلها فارتدت لوجه ما ذكره له
ايها الذي على الكرمات وخالها

قول وعلو مكانة القياس في الجمل اهـ وان لا يجعل كونه المسند سبباً مطلق موجباً لكونه المسند في الكلام جملة بل يستلزم منه تحريك مطلق او مستند بفتح

[illegible]

المسند النبوي مع الزيد
طالب نفسه في
الان فقلو والفرق بينكم
في كل من المسند النبوي
زيد في اسناد بعض
قصصنا حصا واثني
اسنادها فالاشياء
والناس ما هو الاسناد الى
فليس في ذلك انما هي
عسى جعله على غير

[illegible]

ولم يفتقر الى مراد الاكان المناسبه وايضا لا يحتاج في ضابطه افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر **قوله** قد عني **قوله**

متعلقا بما قبله بسبب ما قاله قول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بشيء مبتدأ لا يفتقر الى قيد ابوه قد عني زيد بالاثبات له وزيد
ما بين منطلق عليه لا من معناه ما جعل مبتدأ ووقع منطلق مثلا
خبر عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان
يخرج اسم الفاعل والفعل ليس يفتقر الى شيء لما عرفت من تفسيره و
الشيء نحو عرو وضرباخره فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخره ثم علق على ما قبله وهو عرو وبالاثبات لكون الاخر متعلقا
به ومضافا الى خبره فالمسند السبقي قسما و قوله او يكن
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد
توهم بعضهم ان المسند السبقي هو القسم الاول فقط وان قوله
ان يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحال المتقدمة
لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم واذا كان السند سببيا ولا
يخفى انه مراد الاكان المناسب ان يقولوا اذا كان المسند فعلا
اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس
مع رعاية لا قرب الذي الالتباس فيه عني قوله اذا كان السند سببيا
ثم لظنه لفظ المفتاح ان السند السبقي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عرو وضرباخره هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين
وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على
انه نفس المسند السبقي بجملة يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سبقي بجملة يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا
لما مر من ان المسند السبقي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

مبتدأ ويكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوف وهو الزمان
وضمير هو عائد الى المسند السبقي او الى قوله اذا كان السند سببيا
والعنان المسند السبقي يكون اذا كان المفهوم المسند كذا او وقت كون
المسند سببيا وقت كونه كذا ووجه يكون المسند السبقي هو الماخوذ من
مجرى كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه او لا واما كونه اي كونه المسند
فعلا وللتفصيل للمسند باحدا لزمه التثنية اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب مجيء
بعد هذا الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واول المستقبل
متعاقبة من غير مل ولا تراخي كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوة
ماض وبعضها باق ففعل الصلوة الواقعة في الاثبات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امرا والآن او غدا
بجناحه الى انضمام قرينة واما الفعل فاحدا لزمه جزء مفهومه فهو
بصيغة جمل عليه مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان الذي
هو جزء من مفهوم الفعل وتجرد الجوه وجزءه يقتضي تجرد الكل وجزءه
وظاهر ان الزمان غير قاذ الذات لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقولنا
قوله ان بن ثمة وكما وردت عكاظ وهو منسوق للمركب ان يجمعون
فيه فينا سدون وينفاحون وكانت فيه وقايح قبيلة يعني التي
تفتقرون شرابا وشيايون وينفاحون شرابا وينفاحون شرابا
عربهم عرب القوم هو القوم بامرهم الذي يهذبونك وعربهم عرب
الوجه وبناتهما يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه
النظر لحظة فالحظة يعني على كل قبيلة جنات ففتى وار عكاظ
الحاقل بامرهم واما كونه اسما فلا فادة عدمه المقيد المذكور

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

قوله ويمكن ان يقال ان في قوله هذا توجه بعيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى الشك في كبرك لا بعد ان بعد امثال ذلك في
الوجه المفردة للكلام التي هي من مزية كبرك في الطعام **قوله** وحديث يكون المسند السبقي وذلك لان المتبادر من العبارة على ذلك
المتبادر ان المسند السبقي مقارن للسند الذي هو مذكور كذا وماذا الا بالجملة من حيث هي **قوله** قد عني **قوله**
نحو لو كان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوف وهو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السبقي او الى قوله اذا كان السند سببيا
والعنان المسند السبقي يكون اذا كان المفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا ووجه يكون المسند السبقي هو الماخوذ من
مجرى كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه او لا واما كونه اي كونه المسند فعلا وللتفصيل للمسند باحدا لزمه التثنية اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب مجيء بعد هذا الزمان والحال وهو جزء من اواخر الماضي واول المستقبل
متعاقبة من غير مل ولا تراخي كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوة ماض وبعضها باق ففعل الصلوة الواقعة في الاثبات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امرا والآن او غدا بجناحه الى انضمام قرينة واما الفعل فاحدا لزمه جزء مفهومه فهو
بصيغة جمل عليه مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجرد الجوه وجزءه يقتضي تجرد الكل وجزءه
وظاهر ان الزمان غير قاذ الذات لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقولنا قوله ان بن ثمة وكما وردت عكاظ وهو منسوق للمركب ان يجمعون
فيه فينا سدون وينفاحون وكانت فيه وقايح قبيلة يعني التي تفتقرون شرابا وشيايون وينفاحون شرابا وينفاحون شرابا
عربهم عرب القوم هو القوم بامرهم الذي يهذبونك وعربهم عرب الوجه وبناتهما يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه
النظر لحظة فالحظة يعني على كل قبيلة جنات ففتى وار عكاظ الحاقل بامرهم واما كونه اسما فلا فادة عدمه المقيد المذكور

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

والسند السبقي هو الذي يفتقر الى قيد ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند
هنا ليس لافعل كما يحققه وليس المقصود من نقل الترتيب تقوي الحكم فلا بد من اخراج بقيد اخر
قوله قد عني قوله

فإنه لا بد من أن يكون المقيد بالصفة متعلقا بالمتعلق بالصفة... قولنا لا بد من أن يكون المقيد بالصفة متعلقا بالمتعلق بالصفة...

قول لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه وليس فيه تعرض بحسب أصله سواء كان على سبيل التجرد والتفصيل أو ما دام الدوام... قولنا لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه...

قاعدة التجرد بل لفائدة الثبوت والدوام لا غرض بتعلق بذلك كافي
مقام المبرج والذم وما أشبه ذلك ما يناسب الدوام والثبوت كقولنا لا بد من أن يكون المقيد بالصفة متعلقا بالمتعلق بالصفة... قولنا لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه...

فإنه لا بد من أن يكون المقيد بالصفة متعلقا بالمتعلق بالصفة... قولنا لا بد من أن يكون المقيد بالصفة متعلقا بالمتعلق بالصفة...

قول وهذا معنى قولهم أن ما يكون من معنى هذا القول إذا جعلت أضافة الحكم إلى المعنى بانية وأما إذا جعلت كذا كذا كما يدل عليه قوله في الفقه... قولنا لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه...

أخرجنا من أن تلك الصفة متصفة بمعنى تلك الأفعال فبعض كان زيدا... قولنا لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه...

قول في نفس الصدوق والكرامات أن يقال في نفس الصدوق والكرامات أن يقال في نفس الصدوق والكرامات... قولنا لا فائدة للثبوت والدوام له الاسم كماله منقول بل هو شرط العلم الذي يحكم به عليه...

فوله لان الحرف قد اخرجته الى الاشياء على الوجه الذي مضى بقية السوق اي الحكم الاشياء وهو يقتصر مع الكلام واحداث معنى فيه نظر قاله
عدم اعتزال الصدق والذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الخرج ليس كلاما مفضلا على غيره اشياء **فوله** ولهذا لا يستقدم ما يخرج عليه لانها خرجت مع الكلام
واحصرت فيه معنى الشرط وقد قدر ان كل ما يغتبر من اجله وكان حقا لمصلحة الصدور ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه حسن جلي على غيره

والتكذيب عرس جلي
في موضوع التصديق او
الانفاق

فقطها كان الحرف قد اخرجته الى الاشياء كما لا يستفهام ولذا لا يتقدم عليه
ما في جزمه فلا يصح عروا ان تغرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة
من انه مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فنفرا اى نفرا الى
انها مجردة عن التقييد بالشرط لاعتبار التقييد باعلى ما قل لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الجزئية وعن احتمال الصدق والكذب وطرح الدقة فانه يقول
في نفرا فتقفند وتخليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من انه
القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تابيا ارتفع عن اسم القضية ولم يبق
لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فنقلنا
ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل الصدق والكذب وكذا قلنا
فانها موجودة عند وقوع جوابها بالشرط وعليه منع ظا وويلنا لاشتم ذلك
في الجزاء لان قلنا ان كرمك ان جئتني بمنزلة قلنا ان كرمك على تقدير مجيئك
او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين
غير ما يجب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالتا
موجودة فنقد اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرطية
له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس والظا ان الجزاء
باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقا باعتبار مطابقة الحكم بشر
الوجود للنهار وكذبها بعد ما واما عند المنطقيين فالحكموم عليه هو الشرط والحكموم
هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقا باعتبار مطابقة
الحكم بالذوم وكذبها بعد ما فكل من الطرفين قد اتخلف من الجزئية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا اننا نشاء الحكمية في انها قول جازم موضوع للتصديق
والتكذيب وتخالفا بان طرفا متعلقان بالبغوار ان لم يكونا خبريتين وبيان الحكم فذا

[illegible]

فما لبنا أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحكمة الإبراهيمية قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود مفهوماً عندنا وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النخاة التقدیر بالنهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فالظواهر من جهة خبرية قيد
مسندة لمفعوليه فكيف يفرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من
نفاير المباحث ولكن لا بد من النظر هنا في أن وإذا لم تكن مباشرة الشبهة
المهملة في علم النخوة فإن وإذا الشرط في الاستقبال لكن أصل أن عدم الجرم
بوقوع الشرط في اعتقاد الحكم فلا يقع في كلام الله تعالى إلا على طريق الحكاية
أو على ضرب من التاويل وأصل أن الجرم بوقوعه في اعتقاده فإن قلت كانه
يشترط في أن عدم الجرم بوقوع الشرط فكذلك البشروط بعدم الجرم بوقوعه كما
ذكره جميع النخاة ومردواها إنما تستعمل في المعاني المختلفة المشكوك فإلم بمن
له الله قلت كان الغرض بيان وجه الافتراق بين أن وإذا بعد اشتراكهما في كونهما
للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجرم به وأما عدم الجرم
بلا وقوع الشرط فشرط بينهما فليست مثل وكذا في كل المقامات الأصل في الخلوة
عن الجرم بوقوع الشرط نحو أن تكون مكي كرمك حيث لا يعلم القائل أنه انكسر لم لا
فيه في المثال على اشتراط الخلوة عن الجرم بالألا وقوع وكذا قال أنا في نحو أن لم يكن
لك أباً كيف تراعى حتى تستعمل في مقام الجرم لكنه وظاهر أن الجرم هنا إنما
هو بلا وقوع الشرط لأن الشرط هو انتفاء كونه أباً فلم يشترط الخلوة أيضاً
احتجاج هذا المثال إلى التاويل وقد سهر الفاضل الشارح هنا فرغم أن الجرم
فيه إنما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك لا أي ولأن أصل أن عدم الجرم
بالوقوع وأصل أن الجرم به كان الحكم النادر الوقوع موقفاً لأن لا النادر
غير مقطوع به في الغالب ولذلك أيضاً غلب لفظ الماص على لفظ المضارع في المثال

لزم وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه سهواً أو لا تحقيقاً واثباتاً عذراً من النفس وكل ذلك يخرج منه ما قدموه الله ولا طائل تحت إذا كشف عنه عطاءه وسبانه
أما إذا قيل كيف يثبت أن صدق تحقيق حكمه في كل الزمان أو مع ذلك التبدل وكذا عدمه فيه ومع ذلك التبدل أو في المقيد والصدق بتحقيقه وكذا
وإدراك الاستقلال في تحقق ضرب أو بابه في وقت من الأوقات المستقبل كان صادقا عليه ولا خلاف في ذلك إذ قلت أعزب يوم الجمعة أو قايما فان صدق تحقيق
ضرب كالياء وتحقق ذلك القديم مع فاقه لم يقرب أو ضربه في غير يوم الجمعة أو في غير حال القيام كان ذلك أو لم يكن كذلك كان القديم متحققا كغيره في زمان لا يكون ما ضربه ولا حاله
ولا مستقبلا فانه لا يخبره كان ذا أو لا يكون انتفاء القديم سواء كان في جملة أو غير متبع لوجوب انتفاء المقدس من حيث هو بعيد فيكون بغيره الذي هو عليه وسبقه لا وقوله
أعزب يوم الجمعة أو قايما شتملا على وقوع الضرب على عهده وعلى كونه ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة أو مقارنا لحال القيام فلو قررنا انتفاء القيام مثلا لم يكن الضرب المتقاربا
له موجودا فنتفي مدلوله لا فيكون كان ذا أو لا سواء وهو متكرر في غير حال القيام أو لم يوجد إذ عرف هذا فنقول إذ قلت ان ضرب زيد في يوم فلان معناه أعزب في وقت
ضرب أبي أي لم يكن صادقا إلا إذا تحقق الضرب مع ذلك التبدل فإذا عرف انتفاء التبدل أعزب وقت ضرب أبي لم يكن الضرب المتعدد واقعا فيكون انتفاء الضرب وقوعه كان ذا
سواء وجد مركز الضرب في غير ذلك الوقت أو لم يوجد وذلك بطريق قطعا لأنه إذا لم يضرب ولم تقصره وكنت يجتنبه ضربك ضرب عدوك لم يكن هذا صادقا عرفا ولعله قطعا في الحكم الاختصاص

[illegible][illegible]

وله اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اولى بالعابدین او تعليبه في المتصفية
اي بالشرط على المتصفية كما اذا كان القيام قطعي لحصول بالنسبة الي
بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قسمكم كان كذا تعليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل بهم القيام قطعا وقوله
تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بيان مع المرتابين بحتمها
اي بمجمل ان يكون التسليم على الارتباب ونصير ان الارتباب مما لا
ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لا شتما للمقام على ما يزيد و
يقطعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتعليب غير المرتابين من مخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عندنا فجعل الجميع كانه لا يرتاب بهم والاشكال
المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يفتح استعجال
ان لما لا يقال بالشرط انما هو وقوع الارتباب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول طاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتباب
في المستقبل ولهذا نرى الكوفيين ان ان ههنا معنى اذ وقد نص المبرر و
الزجاج على ان لا تعليبا كان المعنى الاستقبال وذكر كثير من الخلفاء
انه اذا اردنا بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظا كان نحو قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قبيصة قد من قبل وذلك لقوة لانه
كان على المعنى المتعدي لان الحدث المطلق الذي هو مدلول استفاد من خبر
فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى واما ينسئلا قبل النهي فمعجالة المستهينين لانه ما ينكر العقل
فلا تقدر بعد ان ذكرنا ان قبضا فلما اراد جعل الشرط ما ضا قد كان

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

قوله لا يقال الشرط انما هو على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

قوله ولا يحصى عن هذا الاشكال لا يحصى عن الاشكال الوارد على اعتبار التعليب الا اذا ذكر قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

له يستقيم المضي فان قلنا ان البعض مرتبا قطعا والبعض غير مرتبا قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتبابهم ولا بعدم ارتبابهم قلنا هذه نكتة في
ان في هذا المقام وليس من التعليب في شيء ولا يحصى عن هذا الاشكال
المذكور الا بان يقال غلب المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني ان
لا قطع بارتبابهم من يجوز منهم الارتباب وعدمه ويكون معنى الكلام
او لتعليب غير المقطوع بانصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
في المثال المذكور منه والتعليب يجري في فنون كثيرة منه تعليبا المذكور على
الاثبات بان يخرج على المذكور والاثبات صفة مشتركة المعنى بينهم على
طريقة اجرائها على المذكور خاصة بقوله تعالى وكانت من القانتين وعدت
الاتي من الذكر القانتين بحكم التعليب لانه القنوت ما بين صفة الذكر و
الاثبات والقيام سو كانت من القانتات ويحتمل ان يكون من التبعض بل
لا ابتداء غاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب
هارون اخي موسى والاول هو الوجه لانه الفرض مدحها بانها قد صدقت
بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تعليبا جانب المعنى على
جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بقاء الخطاب والقيام
ببهاء الغيب لانه الغيب ما يدرك بالقرن ولفظ لفظ الغائب لانه اسما مظهرا
لكنه في المعنى عبادة عن مخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيب و
منه ابوان ونحوه كالقرن لا يبرو وعمر بن الخطاب عنهما والقرن للشمس والقرن
والحسنين الحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او
المتصاحبين على الآخر ويحصل الآخر متفقا له فلا سم ثم يثنى ذلك الاسم
وقصد بهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

اعلم ان في كل قول من قول الله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

قوله لا يقال الشرط انما هو على وجهين...
الاول ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...
الثاني ان يكون في قوله تعالى في القرآن لا يكون الا على وجهين...

قوله يجوز ان يكون طلبيا اه لا نزه عليه ان مثل قوله اكرم زيد يظهر على ذلك لاهل الكرامه فلا يستقبلوا بفتح تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل فلا يستقبل الا اذا الاول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب لا استقباله كما في جملة الاسمية الدالة بظاهرها على نزهة صيغة واياها اكرام فاما ان يتعلق على الشرط من حيث هو مطلقا فيقبل اذا جاء له زيد فالكرامه مطلوب فليزوم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال وانما الطلب في الجري واما ان يتعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب اصلا فلا يمكن ان يقبل اذا جاء له زيد فوجبه ان كان ما يراه مطلوبا فيمكن في الحال فليزوم ان الطلب في الجري وان لا يكون للطلب يتعلق للشرط اصلا وبالحال لا يمكن جعل الطلب مجزا بل ياتي بولاي جلا وظاهره كما يجرى قوله لا في فعل استقباله لانه على حدوثه في المستقبل علان دلالة على احد وجهين في المستقبل ليست باثباته بل ان الطلب بل ان الطلب معناه ان يدعى على طلبه حدوثه في المستقبل ثم ان قال بانما اول اجزاء الطلب الجري بانما دلالة التماسه لملاحظة كونه مسببا عن الشرط على ما يقتضيه كمال المجازة فان الطلب المستفاد من كماله وان يجوز ان يكون مسببا عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو مستفاد من لفظ اكرم لا يمكن ملاحظه كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من اعتبار حصوله ووجوده في نفسه او للطلب واعتبار تعلقه بالطلب واستحقاقه ما يقتضيان اوله بانما في كل ذلك ما يشتهر الجرحان الصريح انما رجعت اليه وترفع على التأويل وعدم مراعاة

يقع الشرط واخراجا فعلية استقبالية اما الشرط فظلاله مفروض حصول
 في الاستقبال فيمتنع بثبوته ومضيته واما ايجاز فلان حصوله متعلق
 على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الكاسل الثابت على
 حصول ما يحصل في المستقبل ويجبان فينتجان ايجاز يجوز ان يكون طلبيا
 نحو ان جاك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبالي لانه على الحروف في
 المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق
 في الاستقبال فالو يكون طلبيا فافهم ولا يخالف لك لفظا الا انك
 تطبقا للفظ بالمعنى ونقاد باعتراف مخالفة مقنعي الظاهر بغير ان يقتضا
 شئ و قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاها واحدا
 اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمت
 الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتديا كرامك اباى الان فاعتد
 باكرامى اياك امس وقوله تعالى فان يكذب ل فقد كتبت رسلا من قبلك
 معناه فلا تخزن واصبر فقد كتبت رسلا من قبلك وقوله تعالى الا
 ننصرون فقد نصر الله اذ اخرجنا الذين كفروا معناه ينصرون من نصرتهم
 من قبل ذلك وقس على هذا فقد مر ما يناسب المقام وتاويل ايجاز الطي
 بالاجري وهم لانه ليس مفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا وكما
 قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان
 كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا اجمع بها في مقام التاكيد
 مع والكال بحد الوصل والرتبط ولا يذكر له جزم نحو زيد وان كنتم
 بخيل وعروا وان اعطى جاها لثيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا
 وظن ان فاني بك سابقا من الدهر فلثيم لسائك البال وقوله ايه وان

[illegible]

التمسوا بالعقلاء ففي لفظكم تعليل ولولا التعليل لكان القياس ان يقال
 ان ينزل حكمه واثاما كذا في الكشف والمقتضى وغيرها ولقائل ان يقول
 جعل الخطاب شاملا لا لتمام تكلف لا حاجة اليه لانه الغرض اظهر القدر
 وبين الاطلاق في حق الثالث من الخطاب يخص بهم والمعنى يكثر كراهيها القائل
 في هذا التدبير حيث مكنتكم من التوالد والتناسل وحيث لكم من مصالحكم ما
 تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتبدير التوالد والاعتناء خلقكم فيها ذوق
 ومنافع ومنها ما كلون وجعلها اذ واجبا تبقى ببقائكم وتزوم بدوامكم
 وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام اذ واجبا وهذا انبى نظم
 الكلام مما قد روي وهو جعل الانعام من انفسها اذ واجبا ومنه تعليل ^{المرجو}
 على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
 كانه وجب كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
 والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تعليل ما وقع على وجه مخصوص
 على ما وقع بغيره هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قد مست ايديكم ذكر الايدي
 لان اكثر الاعمال يزاو الايدي فيجعل الجميع كالواقع بالايدي تعليل
 لكونها تعليل لقوله كان كل قدم ليست احكم من اقول الامر معلولا فيكون له
 في النفس استقرا لا يكون لما يذكر تعليله بعد اي ولكون ان واذا التعليل
 امر هو حصول مضمون اجزاء بغيره ^{بمعنى} يعنى حصول الشرط في الاستقبال فتعلق
 بقوله بغير على معنى جعل حصول اجزاء مترتبة على حصول الشرط في الاستقبال
 ولا يجوز ان يتعلق بتعليل امر لان التعليل انما هو في زمان التكلم لا في
 الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علفت
 الحرة على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا بين

[illegible][illegible][illegible][illegible]

قوله وما قبل الخاء الطلبي الخ وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجوز ان يقتضيه ان لما ذكره هنا جاز انما
الظاهر لكونه اشارة الى من قبل وقوع الطلبي جزء من هذا القبيل وفيه بحدان ما ذكره فنهنا محال فلما ذكره في شرح الكفا في سياق تفسيره
تعالى قلن ادم من ربه كلمات مزمنة وفيه اجلة الاستفهامية جزء الشرح محال تحت اللهم الا ان يعرف بين الاسماء استفهام **قوله** كما في قوله
اي الحلال المعالي فيها وظن الخ البتة ففسد مطلقا معالي الذي من شخصه اليوم احلال وفي انفسه معنى من حيث العلم محال وبعد البتة
المذكور في الشرح فان استطع فاحسن انكر زابر وجهات لمن يرم القبيحة اشغال قوله فليتم والعلو الخاء اذ هو محذوف في علم بين خالبا واشفاقا
من نعم الشيء بالضم وانعم كعلم اي صار لنا وابدا للقلب حسن جلي عنى **قوله** وقيل اساكى وطلبان بغير قلبا وما لا فان قلت غير هذا الكلام **قوله**

[illegible]

على انشاء اعيانكم
 الزنا والزنات في عباده
 بن الوحي وكان له جوارحه
 على الزنا وعباده من اجور
 وان اردن عباده من اجور
 اربابكم ان اردن
 والمحبين الى الله
 القوم من عباده من
 القوم من عباده من

[illegible]

قوله اي على اطار الرغبة ورد قوله اي على اطار الرعي في حقه تعالى كما زعموا انه اي اطار الرعي وقيل المراد اطار الكون الذي مرعوب فيه في نفس الاطار
الرغبة القابعة بالحكم **قوله** الاول لا شئ من التعاليق اي عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم كما لا شك في التبادر في اللغة من شئ قول ان حصة حرام باقية في حصة

معلقا عليه حصوله مقصور بجملة أي حكم بان يحصل مقصور تلك الجملة عند
حصوله كلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال شرط عليه كذا إذا جملته علوة
الترتيبان قولنا ان كان هذا انشا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان
كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفاءه بل الامر بالعكس
لان شرط النفي في الغالب ملزوم والجزاء لازم النشا انه لا خلافة في ان
التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاءه اذا لم يظفر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدة في الالية المباعدة في النفي عن الكراه
يعني انهن اذا ارادن العفة فالولي احق بارادتها وان الية ترتب
فيمن يرده التحص ويكرهن المولي على الزنا الثالث لا يكرهوا
معناه يحرم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحص
تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه
لان انما يكون على فعل يريه الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الاشياء
عن الزنا لا يتحقق عليه الاكراه الرابع اننا سلمنا ان الية تدل على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظر الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يرفع بالقاطع قال السكاكي والتعريض اي ابرار غير
في معرض الحاصل اما ما ذكره والتعريض بان ينسب فعل الى احد والمراد به
موقوف له تعالى ولقد اوحى اليك وإلى الذين من قبلك لئن اشركت به ليطعن
عملك فاحطاب محمد عليه السلام وعدم اشرائه مقطوع به لكن جئ بلفظ
الماضي ابرارا لا اشرائه في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ^{توضيحا}
من صدر عنهم لا اشرائه بانهم قد جبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد
فتقول والله لئن شتمني الا مبر لا ضربته ولا يخفى عليك انه لا معنى

القليل من العلم
 من علمك ما فيه اعلم
 لا يظن العلم انما هو
 ان نبي الله صلى الله عليه وسلم
 لا بد ان يكون له علم
 ولا فقه الا ان يكون له علم
 من الفقه ما فيه اعلم
 لا يظن العلم انما هو
 ان نبي الله صلى الله عليه وسلم
 لا بد ان يكون له علم
 ولا فقه الا ان يكون له علم

104

[illegible][illegible][illegible]

المذكورين قبل في قوله لولا على هذا غير اعني ربط امتناع الشيء بوجود الاول ولا انعكس معناها اذ المتعنى المتعنى والموجود الامر
قام معناها قلت التقدير لولا عطفه انه اسبق على امري لا من فهم امر ايجاب فهو ربط امتناع الشيء بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في
قوله تو لولا افضل الله عليكم ورحمة طاعة منهم ان يغفلوا وفي ذلك الصانع ان يكون جوابا امتناعا فيقتضي ان ينفي الهم بوجوده
الفضل وقد هو اوجب الى ان النفي لولا افضل الله عليكم ورحمة لا يغفلوا اذ هو وانست غير مطلع على حقيقة الحال فافهم حسن جدلي

ولهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام قد سبق متنا في اواخر الباب الاول في بحث القيل تفصيل متعلق بهذا المقام فليست ذكر قوله لا يستلزم الحكم على الشيء جعل العلم بان قلت الحكم على شيء يستلزم العلم بالحكم عليه وهو يستلزم العلم بالحكم به فلو كانت الدليل المذكور لم يكن كون المبتدأ نكرة موقوت قلت ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المبتدأ الاصل له ووجوب تعريفه على وجه هو بوجوب العلم به وكون المعارف بالمعروف مبدء اقرب ولا حطة التتبع في جانب المبتدأ ايضا ولزم من جهة الاصلين في تحكيمهما ما يشترطهما على وجه من جهة الدليل المذكور على اصله لتعريف المبتدأ اليه في جانب المبتدأ معارض بما هو اقرب منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاختلاف بالمعروف على وجه فلا يورود لما ذكر في قوله الثاني ان المعارف من احكام الشيء قبل الظاهر انه من العلم بالحكم على وجه انه حكم له ان على فوات حكم المبتدأ لا يستلزم الجواز ان ذكر في قوله العلم المذكور يستلزم الحكم على ما الحكم بالمعقول اي بتضمنه الا انه لا يمتنع الجواز للكتابة في القصود في علمنا احكام الاول ان قال المجرع المجرع عند امتناع الخبر من المجرع المطابق فلا حاجة الى توسيط الاختلاف في علمية تعريف المبتدأ اليه وان كان المبتدأ نكرة الرابع ان لو صح يمكن ان قال المجرع المجرع عند امتناع الخبر من المجرع المطابق فلا حاجة الى توسيط الاختلاف في علمية الجبرية الخامس انه اذا حل الجواز على عدم الامتناع مطلقا في الثالث ولا من الغير فندفع قوله ان قوله جواز الحكم الى خبره حسن محتمل

على اطلاع ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام و الجبر معرفة نكرة ببوله وكم درهما مالك وكذا فيما ذ اصنعت على ان يكون المعنى اي بشي الذي صنعه وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم استفهام مبتدأ والمعرفة بعد خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والجبر معرفة متنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المبتدأ اليه ان يكون معلوما لا يستلزم الحكم على الشيء العلم به فلا حصل في المبتدأ التتبع لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة واركانها بالغة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم احكام شي يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لا متناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلو كان وجوب كون المبتدأ لا يستلزم كون اسم معرفا اذ النكرة المختصة بل النكرة المختصة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولا ان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجي في تعريف المبتدأ ولا ان ما ذكره على تقدير صحة انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلا بد لا بد الا على ان الحكم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كون معرف كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كون معلوما واما تخصيصه بالاصناف فمجرد خبره فلا يلزم جيل الوصف فمجرد جيل عالم فكون الفائدة انما لما مر من ان زيادة المخصص نوجبا تسمية الفائت وجعل معولات المبتدأ كالحال ونحوه من القيديات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عند عبارة عن نفق الشيوع ولا شيوخ للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال فالتعين والوصف بجي

مطلب كتحصيل المبتدأ بالاضافة

قوله في الفعل ايضا شيوع لان قولك جاني الى اخره يجب ان المحتمل للكون على حاله الرتب وغيره انما هو الجي المستفاد من جاني وهو اسم جاني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيرها انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون للتعريف في الحقيقة وفيه نظر لان التعيين للذم بالحال وليس هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما يجب تعيينه باعتبار ما فيه من معناه كذا في تخصيصه بمعنى نفس الشيوع بذلك الا عندنا ولا فرق بين ما من هذا الوجه فليعلم في قوله باخر اشارة الى ان لا يخفى ان مجرد التعريف لا يكفي في الاضافة فلو كان في الجبر الناطق جيان بلا بد من عدم اشكال الحكم عليه على الحكم به وان اراد ان لا يجرى جزمه وكذا لزم عدم افاضة قولنا الناطق جيان باطلاق شرط التعريف في المفهوم شرط الاضافة وبشرط صحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي اوفي الزمان فلا بد من ان يكون الحكم مقتضى التخصيص فيكون الجبر ان الاضافة بعد التعريف انما هو انما هو النسخة وشي شري شري تمامه ذلك دورى ما احس صدرى تمام عيني وقواي سري مع العقاربيت بارض فقره انما هو انما هو النسخة انما هو النسخة انما هو النسخة مصرعا فاحس من الاحساس والعقاربيت جمع عقرب وهو الخبيث من الجن والملاهيها الخيالات الفاسدة حسن جيايي

يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك يجب ان لا يكون الوصف في غير جيل عالم مختصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاني زيد محتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد محتمل ان يكون من جهة النفس وغيره فافهم كمال والتبصر في جميع المعولات تخصيصه لا يري الي صحتها قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المبتدأ بالاضافة والوصف فظاهر ما سبق فتركه تقييد المبتدأ بغيره من تربية الفائدة واما تعريفه فلا فائدة السامع على امر معلوم له اي السامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند التعريف المبتدأ ان يكون المبتدأ معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والجبر معرفة في الجملة الجبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم باخر مثله ذلك الامر المحكوم عليه فيكون معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء بتحد الطرحان نحو الركوب والمنطلق او بتحدان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب عبارة المبتدأ والمبتدأ والمبتدأ بالمفهوم يكون في الكلام نحو انما ابن النجم وشري شري متاويل بجزء المضاف باعتبار حاله اي شري لان مثل شري فيما كانا في المعرفة والمبتدأ بالمفهوم يكون في الكلام نحو انما ابن النجم بلازم في كلامنا التحديد في لفظ المبتدأ والجبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو جوي جينه فاحدا الضمير من سمعته والاخر زيد وهذا مفيد من غير تاويل ولازم حكم كذلك عطف على حكاي الا فادة السامع لازم حكم امر معلوم باحدى طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ الجبر معلوم لا ينافي كون الكلام مفيد للسامع

قوله اذا فجع الجبال على فتييل البيت اوله، الا ان يحزن ان ايكبت عني فقد انحكمتي ودمار طويلا، لبثت في نساء معولات، وكنت احق من ابدى العويله، وقعت بك الجليل ولنت عني فمن ذا يدفع عن خطب الجليله، اذا فجع البيت احسن جليلي،

ظلم في جنبة عدل مناه ان المحبة متى تجلتها مقصورة عليك وليس
لغيرك حظ في محبة فهو مثل زيدا منطلق الى الذي كان منه لا تطلق والمهرود
على ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة متى تجلتها مقصورة عليك
ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك ولا تنص هذا في زيدا منطلق اذ لا وجه
للجنسية ولو قلت زيدا منطلق في حاجتك الذي من شأنه ان يسعى في
حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ج مثله في ان الحبيب وقوله قد يفيد لفظ
قد اشارة الى انه قد لا يفيد القهر كما في قول الخشاء في مرتبة اخيرا صح اذا
فجاء بكاء على قتل راي بكاء الحس الجليل فانها لم ترد قهر الحس على كذا
لا يتجاوز الى شيء اخر والام يحسن جملته جوابا لقوله اذا قتل بكاء
على قتل اذ لا معنى للقهر في حقنا اذ اقول بكاء على قتل لم يحسن الابتكاه
على ما لا يخفى على من له ادنى درية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان
تثبت لكاه الحس وتخرج من جنس بكاء غير من القتل كما قيل المبرحود
الا عند واجتمع مذموم الاعلى وبهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون
للقهر صياغة وان يكون للقهر جنس الحس على كانه بمعنى انه لا يتجاوز الى بكاء
غيره لانه لا يتجاوز الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدئ
بالجنس من ظاهر لا يترك عليه ولا يشك فيه ومثله قول حسنا وان سنام المجد
من ان هاشم بن زينت حمزوم والرك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم
يجعل ظاهرا لامرهما معروفا كما انه في دلائل الاعجاز فان قيل الام لا
يكون الجنسية فلا ينافي القول بكونه اعتبارا وتعريف الجنس يفيد القهر اما قلنا
قد سبق ان الام انه ليس للعبد انما هي الجنس وباقي المعاني من متبعه وفروعها
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث هذا الفصل وانما حقق حكم القهر بالجنس

[illegible]

اعني تعريف الجبر لان الفرض وعدمه انما يكون فيما يعمل فيه العوم و
الشروط في الجملة والمعمود في زير المنطلق يفيد تساوي المبتداء والخبر
فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زير وهذا عمرو وما
اشبه ذلك وكذا انحر زير اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل
وضع الاضافه ومثل هذا الاختصاص لا يقال له الفرض في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لانه لا يثبت على الذات والصفة
معينه الخبرية تقدمت او تاخرت لدانها على امر بنيت لانه ليس ابتداء
مبتداء لكونه منطوقا به او لا بل لكونه مسندا اليه ومبتداه المعنى
وليس انحر خبر لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومبتداه المعنى
والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زير
المنطلق او المنطلق زير يكون زير مبتداء والمنطلق خبر او رقة هذا القول
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات والمسند اليها والاسم جعل دالة على امر بنيت
ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زير بمصاحب هذا الاسم ما
لا حاجة اليه عنده لا يشترط في انجران يكون مشتقا هو الصحيح من زير
البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجزول عن انصاف يكون صاحب اسم زير
وسوق هذا الكلام انما هو لقادة هذا المعنى وانما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعا لان الجبر في الحقيقة لا يكون محمولا البتة فلا بد من
تاويل بمعنى كلتي ان كان في الواقع منحصر في شخص وانما كونه ابي المسند
حالة قد توهم كثير من النحاة ان جملة الواقعة خبر مبتداء لا يعجز ان يكون

11A

[illegible]

طیلسی کی سیرت

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

114

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with dark stitching or thread visible. There is no text or other markings on the page.

قوله على اثنين تشرف معنى فمستند ان على كونه متعد يا نفسه على ان في الكاف وهما اكدت بفتحها وان مفتحة كما هي في اللفظ في صورة الضمير مستعمل في معناه الحقيقي والعنى الآخر مراد باللفظ اخر متصرف وله عليه ذكر ما هو من متصرفات اللفظ في الحقيقة والجاز فصار جعل المذكور ضمرا في الخبر وفي حاله وان كان يكتسب فان كانت اذا كان المعنى الاخر مستعمل في اللفظ على كونه في ضمن المسند فكيف است متضمن اليه قلت لما كان متصرف المعنى المذكور معونه ذكر صفة في خبره على اختياره جعل كانه في ضمير قوله وهو مراد اما وجوبه في التوجيه لا في غيره ان الغرض اضافة اليه بسبب هذه الثلاثة انه في المبالغة المتبادرة على الوجه الاول لا يبين هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرف على متعد يا نفسه كما ذكر صاحب الكفا في قوله تعالى واشرفت الارض فغيرها فاعلى تميز معنى المعنى لا احتياج الى التضمن على المعنى والوجه الثاني انهم انفسهم ذروا اشرف والى غير شرفه بل على وجه آخر من وجههم سواء فسدوا واشرفوا ام لا وعلى هذا الوجه انهم متقبلون على اشرفا وانما هو الاول والآخر في ذلك في شرح الفتاوى وقد عالجنا في ان جعل ثلاث متصلا بغير حذف اي لثلاثة موصوفة بكذا يكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بانيا ويكون الثالث خارجا عن ذلك ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعف في التبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاول مرجع الشاعر نفسه لا لا يخفى قوله ان كلامه في خبره في خبره وانما ذلك لانه قال ساء افعول فلان صاحبا اي يدي اسما وان كان في خبره

المسند للقبية من اولا الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذا نعت لا يتقدم على المنعوت واما قاله اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأخر في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسن في مبع النبي صلى الله عليه وسلم له هم لا منبري اكبارها وحمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني قوله غير المبتدأ اعني هم لتعم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ مذكرا غير مخصصة نحو في الدار رجل يصبر المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالمفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قيام رجل لان الالتباس بياق وجوز ان يكون قيام مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه ضميرا ولا يتم استعرا في الظرف ما لم يتسعر في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسعى عندك ولو رد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم بكون الحكم غير مخصص فزودة ان التخصيص لا يحمل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان يجوز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاجز عن اي نكرة نشأت على رجل على البيت وعلام على السطح وكوب انفق الساعة والنفال نحو سعدت بفترة وجهك الايام او التثنية الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعنص بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق من اشرق يعني صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف

الوجه الثاني في قوله اي قول محمد بن وهيب في المعنص بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق من اشرق يعني صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف

قوله على اثنين تشرف معنى فمستند ان على كونه متعد يا نفسه على ان في الكاف وهما اكدت بفتحها وان مفتحة كما هي في اللفظ في صورة الضمير مستعمل في معناه الحقيقي والعنى الآخر مراد باللفظ اخر متصرف وله عليه ذكر ما هو من متصرفات اللفظ في الحقيقة والجاز فصار جعل المذكور ضمرا في الخبر وفي حاله وان كان يكتسب فان كانت اذا كان المعنى الاخر مستعمل في اللفظ على كونه في ضمن المسند فكيف است متضمن اليه قلت لما كان متصرف المعنى المذكور معونه ذكر صفة في خبره على اختياره جعل كانه في ضمير قوله وهو مراد اما وجوبه في التوجيه لا في غيره ان الغرض اضافة اليه بسبب هذه الثلاثة انه في المبالغة المتبادرة على الوجه الاول لا يبين هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرف على متعد يا نفسه كما ذكر صاحب الكفا في قوله تعالى واشرفت الارض فغيرها فاعلى تميز معنى المعنى لا احتياج الى التضمن على المعنى والوجه الثاني انهم انفسهم ذروا اشرف والى غير شرفه بل على وجه آخر من وجههم سواء فسدوا واشرفوا ام لا وعلى هذا الوجه انهم متقبلون على اشرفا وانما هو الاول والآخر في ذلك في شرح الفتاوى وقد عالجنا في ان جعل ثلاث متصلا بغير حذف اي لثلاثة موصوفة بكذا يكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بانيا ويكون الثالث خارجا عن ذلك ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعف في التبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاول مرجع الشاعر نفسه لا لا يخفى قوله ان كلامه في خبره في خبره وانما ذلك لانه قال ساء افعول فلان صاحبا اي يدي اسما وان كان في خبره

الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله بفتحها اي يحسنها اي يصير الدنيا منقولة بفتح هذه الثلاثة وبما فيها وقد توم بعضهم ان تشرف مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف في الدنيا او مفعول به على اثنين تشرف معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعنص بانه والقر وما يقضي تقدم المسند تفضيلا للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند الحكم نحو عليه من الرخصة ما يستحقه وما هله المصا اما الاول فلفظ امره ولان الكلام في الخبر دون الاشياء واما الثاني فافلون الاحبة ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات الثلث المذكورة بل هي المعنى المقضي للتقديم وجميع المذكورات تفصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كونه المراد من الجملة افادة التجرد نحو في زيد وركه المصلا كلام يفسر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلا وذلك لانه قال وان يكون المراد من الجملة افادة التجرد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يستداليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى اخر ازعة نحو انما عرفت وانت عرفت وزيد عرفت فان الفعل فيه يستدالي ما بعد من الضمير ابتداء ثم بواسطة عنه ذلك الضمير الى ما قبل يستداليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في انه خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاستداه الى الضمير في الدرجة الاولى والمبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقدير تقوى الحكم بدلا على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ يكون مبتدأ يستدالي ان يستداليه شيئا فاذا جاء بعد ما يصلح ان يستداليه صفة المبتدأ الحافضة مسعدة بغيرها حكم سواء كان خائفا عن ضمير المبتدأ او منفتحا

هذا هو الوجه الثاني في قوله اي قول محمد بن وهيب في المعنص بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق من اشرق يعني صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف

الوجه الثاني في قوله اي قول محمد بن وهيب في المعنص بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق من اشرق يعني صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف

ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسبه الحكم
قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على
الاسناد الى الضمير وهل هذا الاتناقص وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه
الامثلة اعرف في نحو انا عرفت وانت عرفت وهذا اذا كان الضمير المبتداء
في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عن بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل ما تقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وكل
هذا الاتناقص ويكون انما يجب ان يكون الاول بان في نحو خبر يعرف ثلاثة اسنادا
متتبية فلان تقدم والثاخر قلها اسناد عرف الى خبر بطريق القصد والاعتناء
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير وثاني اسناده الى الضمير خبر
وثالثها اسناده الى خبر بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى خبر
يستدعي عود الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فاولون
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله كما تحقق
الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظا كلامه
ههنا صرح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى
المبتداء بواسطة عود الضمير وهذا الذي كان بطريق الالتزام وكلامه
في بحث تقوي الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير
اعتداد توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تنافي في المذهب ان احدا لا يري لازما اما
استلزام كلام التناقض واما اقتضاء القول بالاسناد لثلاثة لان
قوله صرف ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل

الفعل الى الضمير فقد تنافى فنحن نرى جملتنا اولاً وثانية ثانياً وان كان غير
كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعنه الشك بان لما كان اول الاسناد في
هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد والاعتناء به هذا الا
سناد مقدم على الفعل كما كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بنحو ونحو خبر خبر خبر فانه الاسناد اليه في الدرجة الاولى في هذا الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء انما لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يجوز لهذا الكلام معنى في هذا المقام
اصلا وانما الصالح لذلك ما اوردته في بحث التقوي فانه الذي يدل على
ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة الاولى وهذا خلاصة بعض مشايخنا
في شرح المفتاح ومرجح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد يعرف يفيد الثبوت
دون التجرد والحديث ثم انه تصديقي لمصاظره بعض الفضلاء وكتب في ذلك
قليل لا يجد ويجي وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على
مزين الاول اسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شئ كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني اسناد في الدرجة الثانية بواسطة شئ
كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرف
المبتداء الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
محمول على القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية متما
يقتضيه الفاعل ولا تنافي في هذا كلامه بعد التفتيح والمصحح ولا ينبغي ان
في القول بتحقيق ثلثة اسانيد وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء

الاسناد الى المبتداء
بواسطة الضمير

قوله خارجة بقوله في الدرجة الثانية ان كان الاسناد الاول في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف تصور
خروج هذه الامثلة من المبتدئين بل يجب ان يكون واسطة فيه واردة متصفا على ما ذكر من القائل ان الفعل مقدم المبتدأ على الاسناد في الدرجة الاولى وفيه عطف
وهو ان القناعة ليست ما ذكره بل ان الجملتين اذا قلنا انهما خبر خبر جعل اسنادهما فوق وتقدم المبتدأ على ما يستند اليه في الدرجة الاولى حتى ان قدم ما يستند اليه الفعل
في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة تجرد تحتها من الاسناد في القيد وفيها السكت في توجيه كلامه كمن عرف قول المسلك ان يكون المبتدأ
على ما يستند اليه في الدرجة الاولى بيان جعل الاسناد فعلا يعني ان اسناد فعله على ما يستند اليه في الدرجة الاولى وعلى ما استند اليه في الدرجة الثانية
كون المراد من الجملة لقادة الخدم دون المتيقنات جعل المبتدأ في الاطلاق في قوله وتقدم المبتدأ على ما يستند اليه في الدرجة الاولى بان حال جعل المبتدأ
فعلا بقرينة قوله المبتدأ على ما يفهم به الذي في النسب والظن المستقيم فلا سار على كلام السيد مرجح وانت خبير بان عبارة المسلك ليست بهذا ذكره
حقير واستراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى المبتدأ في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى وقت ارادة التجرد لا مطلقا ولحقان كلامه الشريف ههنا
كحل نظروا ان اسناد المسلك الى الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبل اسناد ان في خبر الآخرين سبعة وان كان الاحتراز به مجموع قوله وتقدم

قوله ولا طيف خيال بالذهب معطوف على الضمير المنصوب في امره وطف الخيال مجتمعة في النظم والمقصود ان الغرض من المقصود السكاكي كجمله ولا
 مصوره الخيال لانه قوله قال قوله بان كل جملة اسمية بعيدا الثبوت وهو القول بما ذكره وان لم يكن محصيا في كلام الشيخ الخارج الا انه لما ذكر ان كل جملة اسمية
 الثلاثة اعني انما عرفت وان عرفت وزيد عرفت بعيدا الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية بعيدة عن الثبوت لا يكون ذلك الا ان يكون
 جملة فعلية برهان ذلك الحكم السكاكي انما يصح في ذلك ان كان الموضوع مقبولا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية وانما كان ذلك في خبر لا يتخذه الآق
 ينضم فرمته على الثبوت كالمعروف عن المنصب فافهم قوله ما لا يخفى بطلان ذلك لان المقصود بالجملة والذات ونسبة المسند الواحد الى الشيء واحدا يكون
 بالثبوت والتقدير معا وهذا هو ما قيل من ان انما اعترفت بغير حقيقته العرفان فهو ثابت وان اعترفت بغيره افرادة فهو متخذه فلا بطلان في ذلك عدم حقيقته
 فما لا يلتزم اليه لان اعتبار حقيقته العرفان في احدا لا سنادين وافراده في الاخرى مع ان مخالفت لظان الحكم بافاده التحد بطريق القضية المتأخرين
 فانه حسن جلي

وان يجوز عدم
 بعيدا للتجدد

اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
 اسناد الجملة التي هي الخبر وانها مغايرة لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا
 من بابا جملة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما يشعر
 قوله ثم اذا كان متضمنا ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه
 منشاء الاشكال وقد اهل ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والا
 قضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب ان لم يقع
 في شيء من كلام الشارح ولم يتبين لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
 مقصود السكاكي في هذا المقال ولم يره ولا طبق خيال ثم بالغ في التشنيع
 على الشارح تلاقي الماكان عند المناظرة وتشقبا ما جري عليه وانا
 اقول في كلام الشيخ الشارح نظري وجه الاول ان لفظ المفتاح مريح
 في ان يكون المسند جملة فعلية في تخزيريا نطلق او بطلان انما هو لافادة
 التجدد دون الثبوت وان تخزيريد عالم لم يعد التجدد وان تخزيريد في
 الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل القول بان
 جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة
 فعلية والقول بافاده التجدد والثبوت معا باعتبار الاسناد من
 ما لا يخفى بطلان ذلك ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
 الى اخره كلام ظاهري المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
 الفعل الى الضمير لا الى المبتداء كما ذكره الثالث محل قوله بحث التقوي مرفق
 ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيدا لانا
 لانتم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان نصيب
 انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في تخزيريد قام ان الفعل مسند الى المبتداء

قوله كالجور وفي قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه صلا لا انتم الرفق في لفظان بخلاف مع لزوم احداهما في - ليس لاسناد الخبر الى المبتداء على
 وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى اناس من الاول واسناد عرفت الى الضمير المتصل في الثاني واما اسناد مجرد عرفت الى الضمير المتصل المقدم اعني انما المسند
 من القسمين قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبارنا يعني ان الشارح لا يتعبر من ذلك الاعتناء بالزمان بل انما هو حاصل هذا الاعتناء ان ظاهر كلامه
 غير ان المقصود قوله لا يخفى من اعتراف بذلك حيث قاله انما يدل على رتبة اسناد الفعل الى الضمير لا حسن جلي

١٣٣

الى المبتداء فاعتبار رتبة مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا
 كثيرا ما يقال للفعل مع الضمير المتصل به فعل الرابع ان ان اراد بالاسناد
 النسبة المعنوية المحصورة فليس في خبرنا عرفت الا اسناد واحد وهو
 نسبة العرفان الى التكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يحصل
 اصل العربية احدا للفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهرا ان الاسناد
 الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا
 كالجور وفي قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس
 الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوازل او بين الفاعل وعامله فلا بد
 ههنا من زيادة اعتبارنا كما مسندا ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
 اسناد الخبر الذي هو جملة فلا وجه لجملة التزاما مع انه المتفق على صحة
 وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبعاد
 والاستبعاد وان غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسناد
 في اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناد الى
 الضمير الثالث اسناد بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد
 الجملة التي هي الخبر الى المبتداء وهذا ما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة
 فان قلت فقد ظهر ما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة
 الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخفى عن
 اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف تمام المقصود فما راى في نصحه
 كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق حرازه عن تخوانا عرفت مع التصريح
 بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد
 في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحدا بالذات مغايرة باعتبار

قوله مكاء مطلق بحيث لا يقال المراد ان ابيك وما خذ في المفعول للاختصار فلا يكون المكاء الذي اراد ائمة المشبه عليه مكاء مطلقا **قوله** وهو محاور عن فكيفه والاراد
بذلك قوله تعالى ان الله لا يبارئ الضعفاء والمتكبرين وفي المراد امرنا بالطاعة على ان نرسل الله بعثناهم اليهم فلم يثبتوا ويحتمل ان لا يكون للمفعول منوي القوله
امرته فوصافي وفيه وجه اخر مذکور في تفسير القاسمي وغيره **الحسن**

عني ليسيل منها مع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكير والبكاء
الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق منهم غير معدى الى التفكير
البنه والبكاء والشكامفيد معدى الى التفكير فلا يصح تفسير الاول
لان المبين لا بد وان يكون عين المبين كما اذا قلت لو شئت ان
يعطى درهما اعطيت درهمين كذا في لايل الاعجاز وما نشاء من
سوا التدبير وقلة السائل في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف المفعول
لبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت
وخلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا ابكت تفكرا اعلى انه فراب
التنازع مثل ضربت واكرمت فربما يكون من قبيل ولو شئت ان
ابكي دما البكية اى من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لانا
نقول تزيت هذا الكلام على قوله فلم يبق الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكد
والقدرة عليه لا توقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكير خلا
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكير
فانه ما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكير في حين تزيت المنظم
فليتأمل وما يحذف في المفعول بالواسطه للبيان بعدم الابهام
قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا من فيها
ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وسو مجاز عن تمكينهم واقاديرهم
واما عطف على قوله اما للبيان اى الحذف لدمع ثم ارادة

[illegible]

اوداه عن المواد ابتداءً متعلقاً بموله توهم كقوله اي الجحزي وكم
ذرت اي دفعت عني من حامل حادث يقال حامل فلان على اذا
لم يتعدل وكم في البيت خبره ثم ما قوله من حامل حادث واذا فصل
بين كذا الخبر وميمها لا ينفصل متقدراً لآتيان الميم لئلا يلتبس
الميم بمفعول ذلك الفعل نحو قوله نعمكم تركوا من جنات وكم اهلها
من قرين وحملكم ههنا الضبط على المفعولين وسورة ايام اي شئها
وقوله اي احزنني اي قطعن اللحم الى العظيم ^{حذف} حذف المفعول اعني
اللحم اذ لو ذكر اللحم كما يتوهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله اي العظيم ان الخبر يمتد الى العظيم بل كان في بعض اللحم تركه
ذكر اللحم ليدفع مر السامع هذا التوهم ويصير ^{اي} في نفسه مراد
الامر ان الخبر مضى في اللحم لم يرد الى العظيم وامامه ان يرد ذكره اي
ذكر المفعول ثانياً على وجه يصح ايقاع الفعل على صريح لفظه
اي لفظ المفعول اظهار الكمال العناية بوضع عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اي الجحزي قد طلبنا فلم نجد لك في السور والمجد والمكار
مثلاً اي قد طلبنا مثلاً فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب في قوله لم نجد الايتان بضميرها اي فلم نجد هـ وفيه توفيقه
للعرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل كمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى يعينه عكس دوافع المره
في قوله ولم امدح لارضيه بشعر ليئلا ان يكون اصابه الا لانه اعمل
الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان العرض

126

وفي لا اله الا الله محشرون معناه اليه لا اله غيره واستشهد بما ذكره
ايمر القسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطه مثل زيد اعرف
والثاني بواسطه مثل زيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي لك
وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو اسماء احمد وابداك
بغير الاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقوله ايمر القسير
دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينال في الاختصاص واليه
اشار بقوله وبغير التقديم في الجميع واما التخصيص اي بغير
اهتماما بالتقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اسم ومهم ببيان الغنى
قال الشيخ في دلائل الاعجاز انما لم يجد مهم اعتدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفهم
وجها العناية بشئ ويعرفه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبما كان اسم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم
معيناً في كلام فايده وغير معين في اخر ان يقال انه توسع على
المشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في
المقلم ما يدل ناه ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر وهذا
يقدر المحذوف في بسم الله و الحمد لله اسم افضل كذا ايفيد مع
الاختصاص والاهتمام لان المشركين كانوا يذنون باسماء الهتهم
يتولون باسم اللات والعزى فقصدها الموحدة تخصيص اسم الله بالابتداء
للإهتمام والمراد عليهم واوردا قوله باسم ربك فانه قدم الفعل
فلو كان التقديم معيناً للاختصاص والاهتمام لوجب ان يوجز

قوله وجعل السكاك في القصد بعناية مطلقا كاحياء السكاك في هذا والعناية العامة بتقديم ما قدم والاعتماد بما يترتب على احدهما ان يكون اولا لتقسيم القصد في عبارة بعض العقلاء
الاول ان اقتسامها الى قسمين يستلزم اقتسام القصد في اولها فذا قال الشارع وجعل السكاك في القصد بعناية شقنا في قوله احدهما ان يكون اصيل الجارية مع صاحبه
او في ماذ كرسيه لعناية القصد لا في قسم منها فقد يقدّر الاول ان يكون وجب على السكاك في القصد بعناية شقنا في قوله احدهما ان يكون اصيل الجارية مع صاحبه
فقد قيل البتة ان ذي الحالب بالمعنى الاول لا يمكن ان يكون التمسك الحي في قوله الاصل هو القصد ولا يستلزم العدول من قولك ان كان اصيل الجارية
المقدم ايضا كما في قوله في الرار رجل وسماه في الرار رجل او قال يترتب التمسك بالخصصة لان القصد يترتب على ما في حكمه الذي في **قوله** نصب عينك لغيرك وتحتها
اي منصوب وقام ما نصبت الشيء القصد وجدته عناية بمعنى بحث لا يغير عنها كما في نظر اليه وما في من قاله لك ما الذي يترتب الاول ان لا يكون الموصول وبما
يترتب على من هو ما مفعول تخفى فكون السؤال في الجملة قد ثبت على وجه الجواب لعناية غير ما خرج به من مبيضة او فاصنت اذ على تقدير ذكر الموصول في عين كون ما قبله اذ
مفعول العناية لا يتقدم على الموصول كما هو متعارف في اصول جمعنا **قوله** وقد يفتقر الثاني على الاول كما في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الذين يمنيون ان الله يستغفر له في الجنة
قدم على الذي يلد واسطة اعلى شركا وانما يتنابح للجن بفعل مفعول عليه السؤال المتقدم وهو وجعلوا شركاء وهو لغتنا السكاك والقول في المنقول على الحق وقيل في

[illegible]

المقدمة: بينا اننا لا نبي الا الله

قال الشيخ رحمه الله تعالى في شرحه
على قوله تعالى فليكن منكم راسل
مؤمنين قالوا يا رسول الله انما
نحن امة واحدة لا نفرق بين احد
منكم فقالوا له ايها النبي انما
نريد ان يكون منكم رجل واحد
يكون راسلهم في الدين والسياسة
فانهم اذا خرجوا الى الحرب
كانوا يقاتلون تحت رايته
فاجابهم بقوله تعالى فليكن منكم
راسل مؤمنين

[illegible][illegible][illegible]

الطلب في الحظوظ فان اذ غطت الحوائق
شاهدوا صولتها في الفهم والحدود
والتجديد في الحظوظ والحدود
جداري حلالهم في الفهم والحدود
انما هو الحظوظ في الفهم والحدود
كما انهم في الفهم والحدود
غير واراد في الفهم والحدود
الاماني في الفهم والحدود
التي في الفهم والحدود
والا في الفهم والحدود

155

والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...

بوصفه دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بوصف
دون ثان او بوصف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره
لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر اعراضه
يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الوصف لخرج عنه
كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما ريد الا كات من اعتقد
انه كات وشاعر ويحجم وكقولك ما شاعر لا يري لمن اعتقد زيدا
وبكر او خالدا شعرا فليتامل في هذا منشا توهم اختصاص المقيير
بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اشارة هذا التفسير
من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع ولصراحه عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا يفر
وليس الاو مثل ما ضرب عمر واذا زيدا وما ضرب زيد الا عمر واذا
تاملت وجدت مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قل متى اذلت النبي
على الوصف المسلم بنوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه
النبي بحكم العقل الى بنوته المدعي ان عاما كقولك في الدنيا شعرا
وفي قبيلة كذا شعرا وان خاصا كقولك زيد وعمر وشاعران
ويتناول النبي بنوته لذلك ومتى قلت لا زيدا افاذا قصر وكلها
اي في الحقيقي وغير الحقيقي نعم ان قصر الوصف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاو
لا يمنع ان يشترك غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف وليس
غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصله لموصوف اخر وفي
الثاني يمنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لتلك

هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...

لذلك الموصوف كيف يصح ان يكون لغيره ان يكون لذلك
الموصوف صفات اخرى والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير
لا النعت المحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى في غير الشئ
وبينهما عموم من وجه لتضادهما على العلم في قولنا العجسي هذا العلم
وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العجسي
وصدق بدو نها على الرجل في قولنا امرت بهذا الرجل وكذا بين
النعت والصفة المعنوية التي هي صفاتها على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتضادهما في جاني جمل عالم ومدتها
بدون في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاني هذا الرجل
وجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى في الاول انب
واما نحو قولك ما هو الاريد وما زيد الا اخوك وما الباب الاساح
وغير ذلك مما وقع الخبر حاصل من قصر الموصوف على الصفة او المعنى
انه مقصور على كون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل في الاول اي قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما ريد الا كات ذا زيدا لا يصف
بغيرها اي غير الكناية وهو لا يكاد يوجد لتقدير الحاطة بصفات الشئ
اذما من مقصور الاول صفات يتعدى حاطة المتكلم بها فكيف يصح منه
قصره على صفة ونقي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر
مقتضى المحال لان للصفة المتعينة تقيضا البتة وهو ايم من الصفات
فاذا بقيت جميع الصفات لزم ارتفاع التقيضين مثلا اذ قلت ما زيد
الا كات على معنى انه لا يصف بغيرها لزم ان لا يصف بالساعة ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الرجولية والشكا اي قصر

والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب... وهذا هو الحق...

هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق... والله اعلم بالصواب...

ولفظ الايضاح من خرج في ذلك حيث قاله والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يشاوي عند الامران ولولا بيان الايضاح لم يكن توجيه
 بيان التخصيص بان قولنا واما من يعتقد العكس واما من يشاوي عند الامران واما من يعتقد العكس واما من يشاوي عند الامران واما من يعتقد العكس واما من يشاوي عند الامران
 قصر تعين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيد قائم وان لم وصفه اخر استاكبا لزيد لشعرين غير تعين احدهما فقلت لما زيد الا كاتب فقد اجتمع
 فيه تعين احدهما لزيد وبين وقطع الشك ايضا فمن اي انضمام القصر من هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين الاول لو حفظت في انك لا ينبغي ان يقال
 ما زيد الا كاتب او مثله لان اعتقاد المخاطب هو المستلزم بين القيام واحدا لوصف زيد لا بينه وبين وصفه متبعا معينا حسب

من ضروري كل من قصر الموصوف على الصنف وقصر الصنف على الموصوف من
 يعتقد لشركه اي شركه صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
 على الصنف وشركه هو موصوفين او اكثر في صفة واحد في قصر الصنف
 على الموصوف حتى يكون المخاطب يقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد انما
 بالكتابة والمشرور يقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد انك زيد وغيره
 في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركه اي لقطع الشركه
 المذكوره وبالشك اي المخاطب الثاني فيضري كل وهو تخصيص امر
 بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس
 اي عكس الحكم الذي ينتج المستكلم حتى يكون المخاطب يقولنا ما زيد
 الا قائم من يعتقد انما بصفة بالعمود دون القيام ويقولنا ما شاعر
 الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمر دون زيد ويسمى هذا القصر قصر
 قلب لقلب حكم المخاطب وتساوي اعنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد
 العكس ولفظ الايضاح من خرج في ذلك الثاني للمخاطب الثاني اما من
 يعتقد العكس واما من يشاوي عند الامران اعني انما بتلك
 الصنف وانما بغيرها في قصر الموصوف وانما بغيرها وانما بغيره
 بتلك الصنف في قصر الصنف حتى يكون المخاطب يقولنا ما زيد الا قائم
 من يعتقد انما قائم او قاعد ولا يفرق على التعيين بقوله انما شاعر
 الا زيد من يعتقد ان الشاعر ما زيد وعمرو من غير ان يعلم على التعيين
 ويسمى هذا القصر قصر تعين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
 فالجاء ان تخصيص شي بشي دون اخر قصر افراد وتخصيص شي بشي
 مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ان تساوي اعنده قصر

قصر تعين وجه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
 المستكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
 امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المستكلم
 صفة تلك مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لم تعتقد
 انما بغيره بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصه بالقيام
 متجاوزا للقعود ولم تخصصه بالقيام مكانا للقعود لان المخاطب
 لم يعتقد انما بغيره بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام
 في قصر الصنف ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شي بشي دون
 اخر مشتركا بين قصر افراد والقصر الذي سماه المصنوع قصر تعين وجعل
 تخصيصه مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنوع بالآخرى
 اخرى الصفتين وبالاخرى الامر من فاذا قلت ما زيد الا قائم لم
 اعتقد انما بغيره باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان
 الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقد بها المخاطب
 وكذا في قصر الصنف قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصنف
 المذكور ثابتا والاخرى منفية واذا اريد بالآخرى احدى الصفتين
 فهي صادرة على الصنف المذكور لان المخاطب لم يعتقد انما بغيره
 الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد انما
 باحدى الصفتين من غير علم بالتيقن وهذا صادق على كل واحد من
 الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيص
 بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
 ان يكون اعتقاد المخاطب في الصنف المذكور واثبات الاخرى بل

يكني فيه تجوزيه فيها وإببات الأخرى ومساكنك لانه اذا استاوى
الأمران عنده فكما جوز ان يكون الصفه الثابته هو القيام فقد جوز ان
يكون هو المقور على التقيين فاذا قلت ما زيد الاقيام فقد خصصته
بالقيام مكان الصفه الأخرى التي يجوز بثبوتها على التقيين وهي
المقور وهذا بخلاف قصر الافراد انه اذا اعتقد انضاده بالصفتين
ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الاقيام تخصيصاً
لزيد بالقيام مكان المقور لان القيام في مكانه **قلت** بعد ان كتاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر
التعيين تخصيص شئ بشئ مكان امر كنه لا يقتضي ان يستحق فيه تخصيص
شئ بشئ دوناً اخر لان قولك ما زيد الاقيام لمن مرده بين القيام
والمقور تخصيص له بالقيام ودون المقور وهذا ظاهر لا يدع لم في
يكون قوله دوناً اخرى مشتركة بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم
ان يكون المخاطب به من يعتقد الشكر المنة بل ما من يعتقد الشكر ان
استاوى عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه
واضماراً وتقديره المخاطب الاول من يعتقد الشكر واستاوى عنده
وبالثنى من يعتقد العكر واستاوى عنده ويسمى المقصر الذي
يكون المخاطب به من استاوى الامران عنده سواء كان دوناً اخرى او متساوياً
اخرى قصر تقيين وكفي دليلاً على قوة متانة كلامه صاحب الكتاب
المفتاح وكمال هذا الكلام انه يقتضي هذه التكلفات ولعله هو
صدرت عنه فرغ من هذا المخالفه وشرط قصر الموصوف على الصفه افرادهم
تأني الموصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون

يكون المنفعة في قولنا مازيدا الشاعر كونه كائنا او مجعلا لا كونه بجا
لا متاع اجتماع الشاعر به والمخيم لان الاخام هو وجدان الرجل غير
شاعر وتطرقت في الموصوف على الصفة قلنا تحقق تناهيا ^{مبين} اي تناهي التناهي
ليكون اثباتها مشعرا بانساقا غيرها وهو المقود ضرورة امتناع
اجتماعها ففساده وانج لان هذا لا يتوقف على تناهيهما لان اثباتها
بطريق القصر مشعر بانساقا العبر كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح
بالنفي والاثبات جميعا بخوارزمي قائم لاقاعدوان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة التي نقاها المتكلم كالقصور مشعرا بانساقا
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا بحكم
المخاطب فيكون قصر قلبه نهوا به فاسد بجوار ان يكون انتفا العبر
معلوما من وجدان مثل ان يصرح المخاطب به ويقول مازيدا لا قاعد
وايه يخرج حينئذ قولنا مازيدا الشاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التناهي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة
لها في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في هذا
اشترط هذا الشرط وامام ايقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب
فما لا يفهم من اللفظ بل بآية لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيدا الشاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
ولكن ما يقال ان المراد بالتناهي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يمكن ان يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر
القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت نقاها المتكلم
ونفي ما اثبتته وايضا قد اعتبره صاحب المفتاح في قصر القلب كالمخاطب

حسن طبعی
اعتقاد الثانی

كذلك في الايضاح وفيه نظر الانه لا بد من ما يستحق
الامتنان والاعمال والابواب التي لا يمكن ان تستحق تلك المنافع
المنكره على انفسنا في حقها ما لا يليق الاقامه منها

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لأنها موضوع غير متعلق بها لما لو جبهته المتبوع فان قلت هذا الموضوع لا يشترك في نحو قولك ان زيد قائم لانه لا يشترك في التثنية والمثني هو
المتبوع فلم يحد مود لا يجيبه والسبب على ان يقتضيه وضع لا عاطفة فكان هذا الاستعمال على جملته هو الموضوع من حيث هو قلت ان هو واراد على الوضع
والمثني في المثال المذكور المتبوع اعني وانتم هو الاستثناء والى زيد وهو المتبوع عن قاعدته فكان الحسن من المصريح فاقول في هذا وجه اخر هو ان
زيد ينداد منه ان ليس فيها ما يحسنه غير قول المصنف فيها شيئا ومنه سنائر كلمات النفي كمن الالحسن من المصريح فاقول في هذا وجه اخر هو ان
قوله بغيرها يعنى ان غير غير ما ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتم انه يجوز ان يكون منفيها متبعا قبلها بل العاطفة الاخرى بل ان
العاطفة المحصورة التي اوردتها في كلامه منفيها عما هو معلوم انه لا يمكن في ذلك غير المحصورة منه بل ارادها على ان يكون الثاني في كبر
فيه نظر لانه اذا كان ثابتا لم يكن عطفا ولا كلام فيه التمسك ان يقال انه تعالى في قوله الثاني ويحذف على الاول هو الحسن من المصريح في وجه الاستثناء
ولكن بما ذكره ضعف في الشارح في هذا المقام من شرح المصريح من انه قوله هو الثاني لا يفي اذ فيه احتمال التحصيل والتفوق على السواء حسن حكي

ان لا يكون ذلك المنفي متفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوع
لان نفي بها ما اوجبه المتبوع لان نفيها النفي في شي قد بقيته
وهذا الشرط مفقود والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايم
فقد بقيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانت قلت ليس هو
بقاعد ولا ناهي ولا مضطج ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد بقيت
عمروا وغيرهما عن القيام فلو لا عمر وكان نفيها ما هو منفي قبلها بحرف
النفي وهذا حروف عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وان
يجوز كون منفيها متفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به
غيرها من كلمات النفي ما صرح به في المصراع وفائدة الاحتراز عن ان
يكون منفيها بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشي من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح به المصنف ايضا
بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الومع فهو من تقع بالتأمل
في قولنا دأب رجل الكرم ان لا يؤذي غيره فان المعنى من منه ان لا
يؤذي غيره سواء كان ذلك المعنى كرميا او غير كرمي لان الضمير لذلك
الشخص فتقوله بغيرها اي بغير العاطفة التي تنفي بها ذلك المنفي ومعك
انه يمنع نفيها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شي بلا العاطفة
قبل الايمان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الومع مذهبنا ونحو انه
احتراز عن ان يكون منفيها بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد
على ان يكون الشكنا كيدا او نحو جاني الرجال لا النساء ولا هند
ولا زبيب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة

فيقال انما انما يسمى لا قيسسي فان قلت عند اجتماع الطرفين ان كانا متبعا فانه القصر قلت الى اوكسبن ولا تسمى في مثل انما طاهي
زيد لا عمرو الى ما ولا العاطفة حينئذ لم يترك القصر وشيئ من زيد ما صحت لا غير الى التثنية وفي مثل انما انما طاهي الى
التقديم حتى يكون زيد هو المقصود عليه ويحيى لان التقديم اقرب الى انما من شذوذ المصراع وحكم ان شذوذ انما انما طاهي الى
ووافق انما في الثاني وان شئت فارجع الى المصراع في قوله قلت كبرت جاز في قوله ما جاء في زيد ولا تسمى مع نفي النفي المصريح به
قلت الكلام في العاطفة ولا فائدة في ذكر المصراع في قوله قلت كبرت جاز في قوله ما جاء في زيد ولا تسمى مع نفي النفي المصريح به
الا وهو يقول ذلك قد وجد في النفي المصريح في الاستثناء في الموضوعين اعني الاله والاله هو قد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة
الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي في الايات مستفاد من انما قاله مستفاد من انما قاله في مثل انما طاهي الى
الاستعمال لانه على وجهه انما في قوله مستفاد من انما قاله مستفاد من انما قاله في مثل انما طاهي الى
في حكم المصريح به في قولنا انما زيد الاله انما في قوله مستفاد من انما قاله مستفاد من انما قاله في مثل انما طاهي الى

العاطفة الاخيرة اي انما والتقديم فيقال انما انما يسمى لا قيسسي
وهو ما يعني لا عمرو والتثنية يجوز زيد لا عمرو والاحسن لان النفي
فيها اي في الاخيرة من غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان
لم يكن المنفي فيه مصحرا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذ لم يكن
الاخران مصرحين في النفي فلا بد وان يكون مصرحا في الاحجاب فيكون
لا نفي لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروج جواعن ومنه ما يدل
على ان النفي الضمني ليس في حكم المصريح انه يصح ان يقال ما مر الاله الاله
وما من احدا لا وهو يقول ذلك في منع انما من الاله الاله وما من احدا
الا وهو يقول ذلك لان من لا تزداد الا في النفي واحدا بهذا المعنى لا في
الاية وهذا كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عمرو ولا نه وان دل على نفي
الجي عن زيد لكن لا يصح ابل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
الجي لم فيكون لا في قولك لا عمرو ونفي عن الشكنا اما اوجبه للاول
بخلاف ملجاة زيد لا عمرو فانه مصرح في النفي فيكون لا نفي للنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالنسخة بقوله امتنع زيد عن الجي
لا عمرو وجهه ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لانه جهة
ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انما يسمى لا
قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن الجي على نفي جي عمرو ولا ضمنا
ولا صرحا فليتأمل كلامهم يقتضي جواز قولنا اي زيد الاله انما
لا العمود وقراءتا اليوم الجمعة لا يوم الاله لان النفي بلا ليس
منفيا بشي من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان المصريح بالاستثناء
مشرى ان المنفي ايضا في حكم المصريح به ايم يرد زيد الاله القيام

المراد بالنفي النفي
المراد بالنفي النفي
المراد بالنفي النفي

قوله مشاركتها في كونه حيزا كون حكم الحاطب مشوبا بصلوب وخطا قوله كاشف الخبث في صحة الجماعه وكاشف الخبث في كونها
قوله انه يعقل منها لكان معا لاختلاف هذه الميزانين في تثبت التعريف ايضا وان شئت ما ذكرنا من تثبتها على التوفيق والاستثناء ايضا لان العلم المذكور مستلزم
بجود عين العطف قوله واحسن واقعه ان في لوجه الاحتمال اننا نستعمل في حكم معلوم بعينه الحاطب ويقع بر على ما ظهر من كلام شيخنا فلا فائدة
في القصر بالمسئلة الى مدلول الجمل والمعنى للقرينة في غير موضع الكلام بكونه حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال في كونه حيزا اذا استقر
اه فتعريف حيز وف اي اذا استقرت من افعالها ووضعت في افعالها وجمع الى انما اقوى منها خبر اذا كان والحاصل من قوله فان كونه حيزا
الموضوعين مصدره وان كان تاما ومعنى علق اشبه بعلق القلب ويجوز ان يكون اقوى واعطف عليه من قولنا اول والمفعول الثاني الظاهر المعنى
على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى كونه اذا اردت بالكلية بعونها التبريد وعلى الثاني وجدت اقوى كونه اذا احصاه اذا اراد به التبريد حسن جليل

موكدا بما تتركى من ايراد الجمل الاسمية الدالة على الدوام والبيوت
وتعريف الجمل الدال على الحضر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط
ضمير المفعول الموكدا لفائدة الحضر وضد الكلام بحرف التبيين الدال
على ان مضمون الكلام ماله خطر والعناية مصروفة ثم التأكيد بان ثم
تعقيب الكلام بما يدل على التبريد والتوسيط وهو قوله ولكن لا يشعرون
فعلم ان بين الطرفين اربعة مشاركة بابعاد كما قرروا ثمانية مشتركات
الثلاثة الاولى في ان دلالة ما على القصر الى موضع الاول والثلاثة الاخيرة
في ان لا تنصيص بها على المبتدئ والمبني بل على المبتدئ فقط وثانيه
كاشف الخبث في صحة الجماعه مع لا العاطفه ومزجها انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات المذكور والبيوت
سواء معا بخلاف العطف فانه يفهم منه ولا الاثبات ثم التبريد نحو
زيد قايم لا قاعدا وعلى العكس نحو ما زيد قايم لا قاعدا وتعمل
الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في
العطف واحسن موافقها اي موافق انما التبريد نحو ما يتذكر اول
الالباب فان تفرضا بان الكفار من فطر جهلهم كالبهايم فطع النظر
والتناقل منهم كطعم منها اي كطع النظر من البهايم ثم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقرت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما تسميه
بالقلب اذا كان لا يبرأ بالكلام بعونها نفس معناه ولكن يبرأ التبريد
بما هو مقتضاه فانما العلم قطعا ان ليس العرض من قوله قطعا انما
يتذكر اولو الاباء بان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يبين
الكفار وان يقال انهم من فطر الجهل كالبهايم من القصر كما يقع بين

قوله سوى المفعول معه اما استثناءه لان المفعول معه لا يجر بعد الا لا يقال لا مثنى الا ويزيد الفاضل لانه في قوله لا مثنى الا مثنى
عما قبله لانه لفظا وانما قال مؤذن من حيث المعنى نوعا من المعطيات وكذا الواو كما تفهم من العمل مع خبر مؤذن بالفضل والفضل لانه في قوله
التوا بعد الالف عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا ولم يجر ما يقع الصفه واما وقع عودوا للمساءلة في قوله لا مثنى الا مثنى
ظهر من العمل لفظا فيما بعد الواو وهو متبرك من كلامه هذا وان تقول في الفرق بين قولنا ما جاء في زيد لا مثنى الا مثنى وقولنا ما جاء في زيد
حيث جاء الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الالف الملاحظه اشتراكا في المثنى في النظم وليس معناها مستقلة اللهم لا في قوله
المقصود عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف معناه اسم مستعمل معناه المادويه فاقم **قوله** ومنه قوله لا مثنى الا مثنى
لا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى
لم يمتحى سواه البتة لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى في قوله لا مثنى الا مثنى
كمنه على الناس من خبيثه الصفات فاصبر في الحد من الارض مينا وكانت حيا نصفي النجاشي سالكين ما فاضت دوحى في نفس حسبي من

بين المبتدأ والخبر على ما عرفت بين الفعل والمفعول نحو ما قام زيد
وعبرها كما لفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد لا عمر وما ضرب عمر لا
زيد والمفعولين نحو ما عطيت زيدا الدرهما وما عطيت زيدا الدرهما
زيدا وزيدا في الحال والحال نحو ما جاءني زيد لا اركبا وما جاءني اركبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيد لا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا
للتأديب وما طاب لافساق نحو ذلك وكذا بين الصفه والموصوف
والمبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاطم وما جاءني احد الا
وما ضربته زيدا راسه وما سلبه زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يوحى
المقصود عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل
على المفعول وعلى هذا القياس البواقي فيخرج في التحقيق الى قصر
الصفه على الموصوف وقصر الموصوف على الصفه فيكون حقيقيا وغيره
وغير حقيقي اذ اذا اوقبلنا او قيسنا كما قرروا لا يخفى اعتبار ذلك وقيل
تقديمها المقصود عليه واداة الاستثناء على المقصود حال كون المقصود
عليه واداة الاستثناء بحالها ما هو ان يكون الاداة متقدمة على
المقصود عليه والمقصود عليه يليها نحو ما ضرب لا عمر ولا زيد في قصي
الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد لا عمر وما ضرب لا زيد
عمر واي قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمر ولا زيدا
ومنه قوله الشاعر لا استهي قوما الا كما رها باب لا امير ولا دفاع
الحاجب وقوله كما ولم يمت حي سواك ولم يمت على احد الا عليك البواقي
وكذا سائر المعولات وانما قل ذلك لاستطراده ذلك قصر الصفه

قوله مشاركتها في كونه حيزا كون حكم الحاطب مشوبا بصلوب وخطا قوله كاشف الخبث في صحة الجماعه وكاشف الخبث في كونها
قوله انه يعقل منها لكان معا لاختلاف هذه الميزانين في تثبت التعريف ايضا وان شئت ما ذكرنا من تثبتها على التوفيق والاستثناء ايضا لان العلم المذكور مستلزم
بجود عين العطف قوله واحسن واقعه ان في لوجه الاحتمال اننا نستعمل في حكم معلوم بعينه الحاطب ويقع بر على ما ظهر من كلام شيخنا فلا فائدة
في القصر بالمسئلة الى مدلول الجمل والمعنى للقرينة في غير موضع الكلام بكونه حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال في كونه حيزا اذا استقر
اه فتعريف حيز وف اي اذا استقرت من افعالها ووضعت في افعالها وجمع الى انما اقوى منها خبر اذا كان والحاصل من قوله فان كونه حيزا
الموضوعين مصدره وان كان تاما ومعنى علق اشبه بعلق القلب ويجوز ان يكون اقوى واعطف عليه من قولنا اول والمفعول الثاني الظاهر المعنى
على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى كونه اذا اردت بالكلية بعونها التبريد وعلى الثاني وجدت اقوى كونه اذا احصاه اذا اراد به التبريد حسن جليل

نول وكما يتوضه بلوهذا بيان المناسبتين لو لم يتحققا بغير جواز استعمال الاول في موقع الثاني **قوله** بعد فعل فيه التمني وقد حكي خلاف ذلك كقول القس
 تجاوزت عليه احاسا وعشرا على حرصه لو تصور من مثلي وكثيرا ما يستغنى به عن كذا فعل التمني وان كان مقدر بغيره في قوله او لو كانت
 مقبل الداهية في ضعفه لان هاتين العريبتين لا تخف من الاثر كما هو الحال في كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدين اعترض عليه بان هذه
 الحروف انا اخذت من قبل التركيب لا في جانب التركيب اذ لا فرق بينه وبين التركيب في جمع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الا انه هل ولولا ما خذت من قبل
 ولولا ولا حتى فناء اجيب بان قوله مركبتين بحال مقدر لا يحقق حتى يرد الاشكال والمعنى انهما خذت من قبل ولا حال كونهما مقدرين التركيب مع ما
 ولا المزيدين قوله لتضمنها معنى التمني فيلزم المضمين فيه وهذا المعنى اعني الزم هو المنعول التركيب والافاضل الغني بوجوده هل ولولا قبل التركيب
 والحاصل ان هل ولو اذ كانتا معروفتين بغير ان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز وان كانا مع ما ولا الزمنا معنى التمني لا اذ تدر بل يقول من التدرج في المناسبتين
 والتخصيص في المستقبل **قوله** على ما كان يجب ان بفعله الخطاب اي من حيث تركه ولو فاك على معنى ان كان يجب ان يكون بيانا للزم لكان ظهور حسن جلي

للقام ههنا موالتني فكما يفرض بلو الواقع واقعا كذلك يطلب ليت
 وقوع ما لا طاعية في وقوعه وقيل انها لو التي تحي بعد فعل فيه معنى
 التمني عورده والود هن وهو حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها
 عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاجع اي اريد
 لو كان لي مال فاجع لانه لم يرد في كون فاكون من المحسنين قال السكا
 كان حرف التنديم والتخصيص وهي هلا ولا لا قبل لها همن
 ولو لا ولو ما ما حودة منهما اي كانهما ما خونه من هل ولو اللتين
 للمعني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدين لتضمنهما علة
 لقوله مركبتين والتضمن جعل الشيء في ضمن الشيء بقوله ضمنت الكفا
 كذا ما يابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا
 التركيب والترادف جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة
 لتضمنهما كما يعني ان الغرض من التضمنين كما معنى التمني ليس افادة التمني
 بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في المسكا التنديم
 نحو هلا كرمته زيدا ولو ما كرمته على معنى ليتك كرمته قصد الى
 جملة نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقول
 ولو ما تقول على معنى ليتك تقوم قصد الى حصه على القيام ومع
 هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
 الخطاب قبل ان تطلب منه الفعل مقوله لتضمنهما مصدر مضاف
 الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعولها الشكا وهذا وان لم يكن
 مصرح به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما
 ولا المزيدين مطلوب ابان التزام التركيب التبعي على التزام هل

انه ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما شبيهة الضمة اعتبارا عن اعني والركبة ولو الركبة **قوله** وقد تمني لعل انا قال قد تمني نظر الى ما يولد لا
 فالقام غام الله في على فتمني قوله بعد المخرج من المحصول في له والاشفاق ارتقاب المكونه اذا عدت الاشفاق فيكون بمعنى الخوف واذا عدت على كونه
 بمعنى العطف قوله ولعل يظهر ان لا يجب ان يكون اشفاق في التمني وجعل الظهور ان العاقل لا يطلب ما يحرمه حسن جلي

هل ولو معنى التمني وهذا مستعرا ما يقع في بعض النسخ لتضمنها
 ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح
 حيث قال اذا قيل هلا كرمته زيدا كان المعنى ليتك كرمته متولدا
 منه معنى التنديم وانما يحمل تركبها من اول الامر لتضمن معنى
 التنديم والتخفيف من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى
 المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني ما معنى يناسب التنديم
 وما يستقبل يناسب السؤال والتخفيف وانما ذكر هذا الكلام
 بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موقعا
 للتنديم والتخفيف من غير اعتبار التركيب فان الضرف في الحروف
 ما ياباه كثير من النحاة وقد يمتني بلفظ فيعطي له حكم ليس وينصب في
 جواب المضارع على احتمال ان يحول الى ايج فاز ورثا بالنصب بعد
 المخرج من المحصول حسب بعده عن الحصول شبه الحالات والممكنات
 التي لا طاعية في وقوعها فيقول من التمني لما مر من انه طلب محال او
 ممكن لا طبع في وقوعها بجلا والتمني فانه ارتقاب شي لا وثوق
 بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تقرب ويدخل في الارتقاب
 الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب بخلافه لقطيعة والاشفاق
 ارتقاب المكونه نحو لعل اموت الساعة وهذا اظهر ان التمني ليس
 بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول شيء
 شئ في الزمن فان كانت تلك الصورة وقوع شبهة بين الشئيين
 او لا وقوعها محصولها هو المقصد بوقوع الامور بصورة الالفاظ
 الموضوع له التنديم وهل وما وقع في وكيفية واين وان في

قوله اول على طلب الشكر لي طلب حصوله في الخارج لا في المراءد وحق حقيقة الاستغناء لا متاعها من علم الغيوب قوله وفي هل انتم تشكرون لانها داخله على
الذات تقديرها لا بما نسبته فليس معنى في احوال المستندان برون قوله تعالى لو انتم تعلمون خزان خزائن ربكم رزق في صورة لطلبها الا سميت افعال الاختصاص كما يفهم
الطلب الا سميت حقيقة فلم لا يكون برون فهل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
الطلب الا سميت فباختصار في انتم تشكرون لا يفهم الثبوت بل الخلق بل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
حسب الصور والحقيقة معاً اوله على المطالب هو بحسب الصور ففقدت انتم تشكرون اوله على الشكرين فهل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
هنا بحث لحد وهو ان هل انتم تشكرون مستند الاستغناء في صور الشكر والطلب او في كونه اياها في حقيقة علمي والاسم في الخلق في
اسم بالمقام من الاستغناء الثبوت لا بد ان هل انتم تشكرون على الخلق في الاستغناء في كونه اياها في حقيقة علمي والاسم في الخلق في
الله يستعملونهم في واحد العبد لا انما يفهم الاستغناء الثبوت في انتم تشكرون ما ذكره النظر اوله على كماله هنا في ثبات حيث رضى منهم
يا هو انهم عليهم والله تعالى اعلم قوله كفى لاهل الحركة موجدة لا يعني ان الوجود اذا كان محلياً كان المستند الرابطة وجوده في الموضوع على انصاف الموضوع بل

معنى وفي الحال وبعدها يستقبل ولهذا اي ولان لها من اخصاص
بالفعل كان فهل انتم تشكرون اوله على طلب الشكر من فعل تشكر
وفهل انتم تشكرون مع انه موكل بالشكر بولان انتم فاعل فعل
محدوف لان ابرار ما يتجدد في معنى الثابت اوله على كمال العناية
محصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخله على
الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخله على الفعل بعد
لان انتم فاعل فعل محدوف بعينه الظاهر وايضا فهل انتم
شاكرون اوله على طلب الشكر من انتم تشكرون وان كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمة فتركهم
اي ترك الفعل مع هل ادعى ذلك اي على كمال العناية بحصولها
سبب تجد ولذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمة لا يحسن هل
زيد منطلق الاخر البليغ لانه الذي يقصده المراد على التثا
وابرار ما يتجدد في معنى الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا فرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى بان يدخله على الفعل
كما هو اصله وهي اي هل فستان بسيط وهي التي يطلب بها
وجود الشيء ولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ولا وجوده كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوم للحركة او
لا وجوده وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود في الاول شيء واحد
ولذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيط محمول وفي
المركبة رابط والمباينة من المناظر الاستغناء مشترك في انها

قوله اول على طلب الشكر لي طلب حصوله في الخارج لا في المراءد وحق حقيقة الاستغناء لا متاعها من علم الغيوب قوله وفي هل انتم تشكرون لانها داخله على
الذات تقديرها لا بما نسبته فليس معنى في احوال المستندان برون قوله تعالى لو انتم تعلمون خزان خزائن ربكم رزق في صورة لطلبها الا سميت افعال الاختصاص كما يفهم
الطلب الا سميت حقيقة فلم لا يكون برون فهل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
الطلب الا سميت فباختصار في انتم تشكرون لا يفهم الثبوت بل الخلق بل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
حسب الصور والحقيقة معاً اوله على المطالب هو بحسب الصور ففقدت انتم تشكرون اوله على الشكرين فهل انتم تشكرون في تلك الصور وان لم يكن الا ما حقيقة مستند الا برز ما مستند في معنى الثابت لا ما في حقيقة
هنا بحث لحد وهو ان هل انتم تشكرون مستند الاستغناء في صور الشكر والطلب او في كونه اياها في حقيقة علمي والاسم في الخلق في
اسم بالمقام من الاستغناء الثبوت لا بد ان هل انتم تشكرون على الخلق في الاستغناء في كونه اياها في حقيقة علمي والاسم في الخلق في
الله يستعملونهم في واحد العبد لا انما يفهم الاستغناء الثبوت في انتم تشكرون ما ذكره النظر اوله على كماله هنا في ثبات حيث رضى منهم
يا هو انهم عليهم والله تعالى اعلم قوله كفى لاهل الحركة موجدة لا يعني ان الوجود اذا كان محلياً كان المستند الرابطة وجوده في الموضوع على انصاف الموضوع بل

قوله طالب ان يشرح هذا الاسم هكذا وقت العبارة في نسخة التي رايناها ولا تب يقولنا ان يقال طالبين ولعل رادها لما كانتا او تخرج في المعنى هذا وان
كان شاعرا في الشكر لا انه ينبغي عنه المقام اي حقيقة التي هو بها هو شار الى المراد بالماهية هنا حقيقة اعمى كما في هو اعتبار تحقق الذات في
المشهور الذي لم يثبت في الحقيقة بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه بقرينة في بيان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اوله شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه فيبحث فان المطلوب بالشارحة الاسم بحسب الاصطلاح قام ماهية الاسم حتى في جوابه للعلم بانه لا شبهة في ان طلب الترتيب
بالوجود غير متوقفة على تصور الى جهة التكرار وعلى التكرار ان يراد به العلم من المعنى الاصطلاح في ان يكون المراد بالتصور برونه فيكون المراد بالاسم فيكون
ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوماً ومن ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه فيقال عن ذلك المفهوم انه موجود ان لا شبهة بعد العلم بوجوده يتصور في نفسه
وبالحقيقة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بالشارحة الاسم على ان معنى جعله لا يمكن هذا المفهوم في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من ان الاختصاص بناء على
ما هو الاول لا ناقول بل في صرح الفاضل المحشي ان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر اللغاة اذ قد جعل مقابله
لما هو الاول في ذلك مل لا ما هيته ولا حقيقة كان الا حق عطف نفس في السابقة في المدحوم له هو في اي لا وجوده فان الوجود كما تنطق على الحقيقة

انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها
تصور شيء اخر فيل في طلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا طاب
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لا ي معنى وضع فيجاب
بايراد لفظ اشهر سوا كان من هذه اللفظ او من غيرها او ماهية المسح
اي حقيقة التي صور بها هو كقولنا ما الحكم اي ما حقيقة مسي هذا
اللفظ فيجاب هذا بايرادنا بيان من الجنس والفصل وتقع هنا
في الترتيب بينهما اي بين ما التي شرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي اي يطلب ولا شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ثم ماهية وحقيقة لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحالة من طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف لانه وجود
استحالة من طلب حقيقة وماهية والمدحوم لماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمدحوم لاهوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فها ما ووقف على
الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللفظ واما المدحوم فلا
يقف عليه الا المتأخر بصناعة المنطق فالوجودات لما كان لها
مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المدحومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول المقاليم مرصود الاثبات
التي تبرز من على وجودها في شأن العلم انما هي حدود بحسب شرح

قوله طالب ان يشرح هذا الاسم هكذا وقت العبارة في نسخة التي رايناها ولا تب يقولنا ان يقال طالبين ولعل رادها لما كانتا او تخرج في المعنى هذا وان
كان شاعرا في الشكر لا انه ينبغي عنه المقام اي حقيقة التي هو بها هو شار الى المراد بالماهية هنا حقيقة اعمى كما في هو اعتبار تحقق الذات في
المشهور الذي لم يثبت في الحقيقة بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه بقرينة في بيان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اوله شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه فيبحث فان المطلوب بالشارحة الاسم بحسب الاصطلاح قام ماهية الاسم حتى في جوابه للعلم بانه لا شبهة في ان طلب الترتيب
بالوجود غير متوقفة على تصور الى جهة التكرار وعلى التكرار ان يراد به العلم من المعنى الاصطلاح في ان يكون المراد بالتصور برونه فيكون المراد بالاسم فيكون
ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوماً ومن ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه فيقال عن ذلك المفهوم انه موجود ان لا شبهة بعد العلم بوجوده يتصور في نفسه
وبالحقيقة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بالشارحة الاسم على ان معنى جعله لا يمكن هذا المفهوم في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من ان الاختصاص بناء على
ما هو الاول لا ناقول بل في صرح الفاضل المحشي ان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر اللغاة اذ قد جعل مقابله
لما هو الاول في ذلك مل لا ما هيته ولا حقيقة كان الا حق عطف نفس في السابقة في المدحوم له هو في اي لا وجوده فان الوجود كما تنطق على الحقيقة

لفظ في قوله الام مخففة من ما الاستفهامية فانه بحذف الفها اذا جرت وابقاء الفحة دليل عليها
فوقايب الاستفهام والخر واما تعنى الفحة الالف في الحذف فيمكن الميم وذلك بحصر ميمها بشرق وقرصه مصلح
الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فيما افهمني لا فقهين لهم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف
الحذف قليل وربما دل على ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا القول المتخذ
لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الثاني الذي هو ضرورة لكن هو في حيز حيث تكلم على قوله تعالى يا مغفر يا
يكفر ما استفهامية وقال الا ان قوله غفر لي بطريق اللفاح ودان كان اثباتا جازما فالتعارض بين كلاميه
ظ مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف حتى جلي

كان من صلواتكم يومين بلا فراق واللام و
ان يبعث لنا وقت الغرض من هذا
التركيب التاء غير يني في اي زمان
ناتك على

ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
فما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا الجواز
وبيان أنه من اتفق من أنواعه مما لم يحرم أحد حمله كالاستفهام
نحوكم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا
معده متي يئذ الله وببيت السفط الأم وفيهم تنقلنا ركائب ونال
أن يكون لنا أو أن والتعجب نحو مالي لا أري الهدى والنتية
على الضلال نحو قايين يذهبون والوعيد كقول علي بن يسى
الآدب الم أعذب فلانا إذا علم ذلك والتقرير وقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وقد يقال حمل المخاطب على الإقرار
بما يعرفه وإجابه إليه وهو الذي قصده المصنف هنا بإثباته
الهمزة أي بشرط أن يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في
حقيقة الاستفهام من إيلاء المستول عنه الهمزة تقول أضربت
زيدا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل وأنت ضربت
في تقريره بالفاعل وأزيد أضربت في تقريره بالمفعول وكذا إن
مررت وأركبا سرت وغير ذلك وما جعل الهمزة فيه للتقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية أنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم
إذا ليس مراد الكفاد حمله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان بل
على الإقرار بأنه منه كان كيف وقد اشاروا إلى الفصل في قولهم
أنت فعلت هذا وقال بل فعله كيهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت ولم أفعل واعترض المصنف عليه بأنه يجوز أن يكون
الاستفهام على أصله إذ ليس في السياق ما يدل على أنه كنا عالين

قد قصدنا القاصد المحقق انما يتصور وجه المجاز في الكلامين فيه بحث لا ندله بزردي على اللزوم يعني الحقيقة والمجاز
ولا يقتضي على العارفين ان المجاز انما لا يكون في نفس العلاء فلا نطلق اللزوم متصوره جميع انحاء وانحاء العلاء في
المعنى السببية في الاستثناء مثلاً استعمال وضع السبب في السبب بوساطة وفي التنبيه على الضلال بالعكس من جهة

بعد ان لما في موضع الحرب وهو القتل دون الدبر وفي الآيه رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان فرجام امرآته في قتلها من درهما كان الولد لول
وبعضها تحت من طلب القصور كما بال السهام الاستغناء منه فان قلت قد صرح ابن هشام بان امرآته كانت الاستغناء وصرح بعض
الخواة بان امرآته سقطت لطلب القصور فقط ولا بد من ذلك في بعض ما يطلب القصور في او جده ذلك قلت من ادعى ان ذلك يقتضي
الكلمات المذكورة منها ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستغناء اذ هي طرأه او كثر ان الباب الى منها وام لم يذكرهم بها لمحاها مسكوت عنها بل
ان كون امرآته كلمات الاستغناء محل نظرا الى التصله فلان مدحها لها مقتضى على مدحها الحسن فيثبت مشاركتها لما قلنا في قوله من ثمة امرآته بغيره
المعطى كما في ازديا في امرآته واما المقتضى فلا شك ان الاستغناء جزء منها او لا احد تعيينها بالفيدل الحسن المقدر **وهذا**
يجوز ان يقع بعد ان سائر الكلمات الاستغناء سواء المعنى اني لعاقبة القصر في الاستغناء المجز ووجهه بعد عاقلة قضائها كمال القصد في صرح به
في معنى السبب ولهذا اذا وقعت في حجة معطوفة بالاولى او بالفاء او بفتح قدمت ايضا على انطاف كمال حقيقة **وام** كيف ينبغي ما تعذر العلوق به
آخره ريان ان افاد منق بالسن هذا البيت يشهد لمن بعد بالجمل ولا يفعل لاسيما قوله على ضد وتداش التثاني في مجلس

[illegible]

حلاوة وعلو صوت
 بقدر ابراهیم و
 الحیو استخوان
 الباه فی دار الکر
 الحیو فی دار الکر
 بعض العروق او
 حشید من جوز
 نفس الراء کا شے
 صوره انصاف وصال
 بعض من شے
 الارز کا کجیج
 شے کا کجیج
 دام حیات یعنی
 ارشد شے

فعل نحو فانوا احزنكم الى شتم اي على حال و مر اي شق او اردتم بعد
ان يكون المائي موضع الحرب ولم يحج اي زديد بمعنى كيف هو واحزن
بمعنى من اين نحو ان لك هذا اي من اين لك هذا الا في كل يوم وقوله
يستعمل استعاره بان يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون
في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان
بمعنى من الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهره كما في قوله من اين
لنا عشر دنائنا من اي او مقدر كقوله تعالى ان لك هذا اي من اي
من اين فقال المصانعه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من
جهة افعال من او بدو منه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص
بطلب التصديق لكل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مختص بطلب التصديق لكل وبعضها مشترك بينهما
كالهمزة فانها تحجب طلب التصور والتصديق لرافتها في الاستفهام ولهذا
يجوز ان يقع بعد اسم سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى
ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله افرصنا الذي هو جندكم وقوله
ام ما ذا كنتم تقولون وقوله الشاعر ام كيف نفع ما نفعى الملقوب به
ولم ههنا بمعنى بل التي تكون للاستفهام كلام الى اخره غير اعتبار استفهامها
كقوله تعالى انا جبر هذا الذي هو ميل وبهذا يحل ما قيل في قوله نعم
الذي لم يأت ولم يحيطوا بها علما اذا كنتم تقولون من ان كان متصلا
ان عليها احد المستويين والاخر بل الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر ان
كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا
عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب بل انها متصلة والمعنى انهم لم يذكروا

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠

دانش انکبوت افای شیخ محمد غفران

عنه الظاهر ان فاء الجواب محذوف مع الجواب وان جاز في السعة والتقدير وما غيرها فليس كالحق لانه لانه وان كان آه وقد سبق في اويل الكتاب في بيان شيوخ مثل هذا التركيب حسن حلي عني

الذين ياء الملهة شجر طيل
الرايح حسن حلي عني

بان ابراهيم م هو الذي كسر الاصنام حتى يمنع حله على حقيقة الا
ستفهام واجب بان يدل عليه ما قبل الاية وهو انه م قد حلف
بقوله تالله لا كيدن اصنامكم بقوان تولوا مدبرين ثم لما روا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا يا لهتنا انه لمن الظالمين قالوا
سمعنا فتميز كرمهم يقال له ابراهيم فالظانهم قد علموا ذلك من
حلفه واذ قبل الاصنام وقرو ويحزنهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس مع احد فلما ابصروه بكسهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
وقوله باثله المقر به الهة يعني اذا كان التقرير بالهة فانما هي
التي هي للتقريب بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف الباقى
فان هل يكون للتقريب بنفس الحكم فعمل ثوب الكفار والاسماء لا تنفرد
للتقريب بما يشاء بل عنه تفهم انبناهم من اية بيته وماذا فعلت
بقولون ومن الذي فعلت ونحو ذلك والا انكار الله والا انكار الله
الهة نحا غيراته تدعون يعني اذا كان الانكار بالهة والالهة كذا
اي بابل الله المنكر للهة نحا غيراته تدعون يعني اذا كان الانكار بالهة
واما غيرها وان تم بحججه لانكاره لكن لا يحكي فيه هذا التفصيل وهو
مثل قوله ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكه تدعونه وكيف
تؤذي بآله وصف يؤن تدري ما الجوار من الدن وما اشبه ذلك
واما الهة فمما لا ينكر ما يليها كالفعل قوله ايقظني والمشرق فيضاهي
فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلما كان لا تنكر الفاعل وان لم يكن
منه الفعل على ما سبق الى الوجه لما احتج الى ذلك وكما لعل في قوله
تعالى هم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسم لا

الذين ياء الملهة شجر طيل
الرايح حسن حلي عني

في كتابه

عنه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى غيراته اتخذ وليا وشاردة الى دفع اعتراضهم وهو
ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلقا لا اتخاذ قبيح ان يقال اعاضنا ما اتخذ الله على منط قوله تعالى غيراته
اتخذ وليا وتوضيح الدرع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر من ان يقام
مقامه ما هو غير المنكر ويجب تقديم ذلك المفعول المنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل
الاسقاط السابقة فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اعاضنا ما اتخذ الله ولا الهة شجر اصناما
بامل حسن حلي

في كتابه
الذين ياء الملهة شجر طيل
الرايح حسن حلي عني

لا نفس القسمية والمفعول في قوله تعالى غيراته اتخذ وليا فان
المنكر هو نفس اتخاذ غيراته وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى
اتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الهة فلهذا اولى الفعل
الهة وكما لم يال في قولك امر جلا ايسير وكذا غير ذلك من المتعلقا
وتحيزا بضرته يحصل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
بحسب تقدير الفعل المفسر وكذا اقدم المرفوع على الفعل فقد يكون
لانكاره على نفس الفاعل على جعل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون
لانكاره على ان يكون التقديم بحجج التقوي وجعل صاحب
قوله افا انت تكرم الناس وافانت تسمع الصم من قيل تقوية حكم
الانكار ونظر الى ان المخاطب وهو النبي م لم يعتقدا شر اكفر في ذلك
ولا انفراد به وجعل صاحب الكشاف من قيل التخصيص نظرا الى
انه م لفرط شغفه بآيانهم وتبالغ حرمه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي في
النفي بعيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون
التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهة بمنزلة حرف النفي في ذلك فاليك
لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي و
التخصيص ان كان مضرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكر او التقوي
ان كان مرفعا وقد اشارنا الى ان ذكر هذا التفصيل ثم قال فلا
تخل قوله تعالى انه اذن لكم ام على الله تقفون على التقديم فليس
المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن ايماء الى الابتداء
منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهن ان مثل هذا التركيب يمكن حله على

لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هنا هذا لان النفي اخل على كلام بعيد التقوية كما سبق تحقيقه
في بحث لو حيث جعل قوله لو تطيعكم في كثير من الامور على الاستعداد الاستماع مع ان الظاهر ان الاستماع لا
سمراد حسن حلي

هذه الاشارة الى ان ما ذكر من الضمان والذكر من المعنى والاشارة الى ان ما ذكر من الضمان والذكر من المعنى والاشارة الى ان ما ذكر من الضمان والذكر من المعنى

التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد المعنى وهذا هو
 ذهب اليه فيما سبق من ان المضارع لا يحتمل اعتبار التقديم
 فكما انه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من جمعي الهمزة لا تكون
 التثنية في عيده اي الله كما قال لان الحار البقي نفله ونقي البقي
 اثبات وهذا المعنى من قال لان الهمزة في التثنية لا تكون
 على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كما قال لا بالتي وهو ليس الله كما
 وهكذا قوله تعالى لم نخرج لك صدرك ولم يجعلنا يتيما وما
 ذلك فقد يقال ان الهمزة لا تكون وقد يقال انها لا تكون
 حسن فعلم ان التثنية ليس يجب ان يكون بها حكم الذي دخل عليه
 الهمزة بل ما يعرف بالمخاطبة ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ان قلت
 للناس اتخذوني واتخذاهم فان الهمزة في التثنية لا يكون
 من هذا الحكم لاني قد قال ذلك فافهم قوله ولا تكاد تذكر
 ذلك على ان الصورة انكار الفعل اي يلي الفعل الهمزة ولا كان له
 صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة انشاؤها بقوله ولا تكاد
 الفعل صورة اخرى كبريا صريحا م عروا لمن يرد الضرب بينهما
 من غير ان يعتقد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها فثبت من
 اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى ان الذكر من
 ام الاثنين ام ما اشتملت عليه ارحام الاثنين فان الغرض انكار
 التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ان يرد ضربك ام عرو
 لمن يرد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو في الليل كان هذا ام في
 النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك ولا تكاد

ع في ايه ان ضط المصنف
 فيما سبق ايلاء المقرب للقرآن
 كما ينبغي حسن حلي على

مصراع البيت لاي العلاء المعري تمامه ام يجوز ان تحت يد وساده الاستفهام للتقرير وام منقطعة
 قرا اولاد عاء واقفا وان فاشه فوق البدر ثم اخبره ذلك في قول في الجمل الجزاء وساده لان الجمل في غيرهم
 في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول حسن جلي اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقة
 لم يقع لانه سئوال عن خصوصية الوبال بقرنة علي ولا وبال فبل كل مصالحة فيه حسن جلي على

والانكار ينبغي ان يكون اما التوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
 الامر الذي كان نحو اعصت ربك فان العصيا واقع ففي هذا
 الاستفهام تقرير بمعنى التثيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع
 وعليه قوله افرق البدر يوضع لي معاذ فانه للتقرير مع شائبة
 من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك ولا ينبغي ان يكون
 اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
 نحو تعصى ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق التعصيان او كند في
 الماضي على ان يكون نحو افاضناكم بكم بالبين اي لم يفعل ذلك او
 في المستقبل اي لا يكون نحو انكم تلك الهدية او الحجة اي انكم هم
 على قبولها وتقرركم على الاخذاء او الحال انكم لها كما هو معنى
 لا يكون هذا لانكم وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان
 و قول الشاعر وهل يدر خراضر غام قونا ليرى اذا دخل النمل الطمار
 لعاء وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
 كقوله تعالى ما ذا اعليهم لامننا يا الله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم
 في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ ولا فكل مصلحته
 والهمم عطف على الاستبطاء نحو صلواتك نامر ان نترك ما
 بعد باءنا والتعقيب نحو من هذا والنهي كقراءة ابن عباس
 ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب الجهن من فرعون بلفظ الاستفهام
 استفهام و رفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المشرقيين و
 الاستبعاد نحو انهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم
 تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع

لفظ بصفة الماضي بضم الميم
 الانكار او لا ينبغي ان يكون
 ان فعل الاستفهام يدل على
 التوبيخ في المستقبل في معنى
 وقد لا يكون في الماضي في معنى
 التوبيخ في الماضي في معنى
 ان كان في الماضي في معنى
 ان كان في الماضي في معنى

الانكار هو اي
 من الميم و رفع فرعون
 و ليس العكس كما استفهام
 معنى و هو حقيقة الاستفهام
 العذاب باللفظ الاستفهام
 توبيخ باللفظ الاستفهام
 توبيخ باللفظ الاستفهام
 توبيخ باللفظ الاستفهام

البيت لاي العلاء المعري تمامه ام يجوز ان تحت يد وساده الاستفهام للتقرير وام منقطعة
 العرو بالمصادرة والمعاداة والحال ان الجزاء قبل ما لا يصل اليه الا بعد الوصول اليه لانه قد جرت مرتبة
 ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليه وهذا العدول غيبة اياك لغيبته المديونة حسن جلي
 اول الآية فارقت يوم تارة اسما بدخان من يفتي الناس هذا عذاب الهم ربنا اكشف عنا العذاب اننا مؤمنون
 اني لهم الذكر الاية ترويحان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يلايين المشرق والمغرب يكشرون بربهم
 اما المؤمنون فتصيب كهيئة الركام وان الكافرين فلهو كالسكران يخرج من مخبئه واذنيه ودره ومعنى الآية وانه
 اعلم كيف يدكرون ويتفطرون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم واخطر
 في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما يظن على رسول الله من الايات البينات والكتب المبين وغيره فلم يذكر او اعترافه حسن

٦٧
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو ان وراء عرشك خزائن
منازل لا نفقه لغنى الجبال
الجعبة كما مر على

تو اما قله تیغ حکایت فرمود
ما ذابم موره قیامت غدا بنشود
حسن چلی

ص حركت الدال لا لبقاء الساكنين ونصب نصب المصدر فقه مصدرا معربة لا تصغر الترخيم من ا واد او هـ
مصدره رو يدعرو واد دعرا الي جملة زو يد قد يكون مفعلة نحو سار واسيار ويدا وقد يكون محالا نحو سار والقم
رويدا وقد يكون مصدرا رو يدعرو بلا ضمة كقولهم عز وجل وضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو ويدل عرو فهو
اسم فاعل بمعنى امهلا لا غير محسوس

104

وعدا ويلي علي ان الامام علي بن ابي طالب الفضل المتكبر
خليفة واستقام له غير مجاز

ولا يقولون ضيقنا الاباض ولا يقولون
كنا يا ضيقنا الاباض ولا يقولون
ضيقنا الاباض ولا يقولون
ضيقنا الاباض ولا يقولون

ای تقویٰ ایستادگی و ایستادگی در راه حق

ه في الصالح خسات الكلب خسا طرية وخساء الكلب بنفسه بعد تعدي ولا تعدي حسن حلي
 ٨ تارح الشوق تويج والحرى كفرة وشدة الوجد عن عشق وحرز والواجع جمع لا يخ يقال لبحر الضرب
 ايماله واحرق جلده ويقال هو لا يخ بحرق الفؤاد من احب حسن حلي

منه في الصالح خسات الكلب خسا طرية وخساء الكلب بنفسه بعد تعدي ولا تعدي حسن حلي
 تارح الشوق تويج والحرى كفرة وشدة الوجد عن عشق وحرز والواجع جمع لا يخ يقال لبحر الضرب
 ايماله واحرق جلده ويقال هو لا يخ بحرق الفؤاد من احب حسن حلي

اعاد التجميع القسم الاول المعروف
 انتقاد الطلب مع ان من اقسام
 الطلب كما ذكرنا ان الطلب في
 في القسم الاول هو اطلاع الخيال
 حسن حلي

ابن سريين والتهديد اي التوقيف وهو امر من الانذار لانه بلا فح
 مع تخويف وفي الصالح هو تخويف مع دعوة فالتهديد هو اعلو
 ما شتم والتعجب هو انما يسوء من مثله والتعجب هو كون
 قردة خائشين ولاها به نحو كونها حجارة او حديد اذ ليس الغرض
 ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
 التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة
 تكوينه تعالى يا هم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره و
 في الاها تة لا يحصل الفعل اذ لا يصرون بحجارة وانما الغرض اهانتهم
 وقلة المبالة بهم والتسوية نحو صروا اولانصروا والفرق بينهما
 وبين الاباحة لان المخاطب في الاباحة كانه تهم ان يسبحونه
 الاتيان بالفعل فابح واذن له في الفعل مع عدم الجرح في الترك
 وفي التسوية كانه تهم ان احدا الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح
 بالنسبة اليهم فرفع ذلك وسوي بينهم والتمى نحو قول امرأه الا ايتها
 اللطيل الطويل لا ابحلي بصبغ وما الا صبغ منك با مثل الا صبغ
 الصبح والابحلاء الا كشاف بقول لير لظلاما بضياء الصبح
 ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقا سي هو يني اراكا
 اقا سيها ليلا ولان ناري يظلم في عيني لا زدهام الهمم على فليس
 الغرض طلب الابحلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يمتد ذلك
 عارضه في الليل من تباريح الجوى ولو ايج الاستيقاق ولا استطالة تلك
 الليلة كان لا يرتقب ابحلاءها وليس طاعة فيه وتوقع فلهذا يعمل على
 التيقظ دون الترحي والى النكا اعنى ما يكون لطلب الفعل كن لا على

النفس

اي كان التكرار مفوض الى القرينة فان وجدت قرينة دالة على التكرار فهو التكرار وان وجدت على عدمه فلا يكون له وكذا
 هنا ان وجدت قرينة يدل على التكرار فلا يكون للتكرار عطف

المراد من القول وجوب تعميل
 الامر في اول وقت لا يمكن
 الامر في اخر وقت لا يمكن
 ومن التراجيح ان ياحيى عن
 فيكون لا يعقبت به اذ لا فائدة
 فالنقابة باعتبار حسن حلي

يعني اذا كان المراد بالامر تارة الوقت
 مثل اسكن للقول فيهم من التراجيح
 لار التراجيح ممدومة واد كان في
 الواقع مثل قوله للقول فيهم من التراجيح
 التكرار لان القرينة موجودة والمراد
 التكرار وفي الصورة الاولى عدمه

الفرق بين الامر والزعم في ذلك ان
 يقول مخاطب الماهية مطلقا كما هو في
 الجهد وماهية الفعل مطلقا كما هو في
 والمقصود بالامر ان الفعل يتحقق من غير
 الفعل والمسالمة من ذلك
 استغناء عن جميع
 لا فائدة

لا على سبيل الاستعلاء اشأ ريقوله والدعاء هو رث
 اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والا لئلا سركوك
 لمن يسا ويل مرتبة افضل بدون الاستعلاء وبدون
 التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرفانما يقال للطلب
 على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء نه الامر قال السكا
 حقه القول لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستغفار
 والنداء ولتبنا در الفهم عند الامر يتبع بعد الامر بحال فيه
 الى تعبير الامر الاول ووجع بين الامر وبين واداة التراجيح
 فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل ان تقوم اضبط
 حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر
 بالاضطجاع لانه اذا واجع بين القيام والاضطجاع مع
 تراخا حدها وفيه نظرا لانه لا نسلم ذلك عند خلق المقام عن
 القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والصور والتراجيح
 مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
 شيء منها ومنها اي من انواع الطلب انتهى وهو طلب لكف عن
 الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا يجازمة في قوله
 لا تفعل وفي عرف النجاة يسمى نفس هذه الصيغة زيا في اي معنى
 استعمال كما يسمى فعل امرا وهو كما لا مر في الاستعلاء لانه المتبادر
 الى الفهم وليس كما لا في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان
 النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكا ان كان الطلب بالامر
 النهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للسكا كن تحرك ولتتحرك

المراد من الاستمرار مخاطبة الخاطب على الفعل والترك ما دامته قدرته موجودة وانفعال الواقع اعم منه فلا يكون محوي الكلام انهما اذا افاد استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا حتى جلبي انما ذهب الى هذا لان عدم الفعل مستقر من الاول فلا يكون مقدورا للخاطب فكيف يتصور طلبه من احاطة الفرق الثانية بان هذا عدم المستر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحمله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يستعمل الفعل وباعتباره اذا لزم على ما كان عليه بل لا يستعمل استمراره حتى على

على الشارة الفرج بآية الهدى
وقال تحت به بالحق في حديثه وحيات
فلا يالفة الترامت اى بيلد رشت
الشراعت حتى جلبي على غير

لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان مراجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للتحرك تحرك اى في الاستقبال وفي النهي التحرك
لا تشك فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب ككف عن
الفعل كما هو مذهب البعض وطلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم
قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كفا النفس من الفعل بالاستئصال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفسان لا تفعل والمذهبان
متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل
لا لطلب الكفا والترك كالتهديد كقولك لعبد لا يشل امره لا
تستل مري فانه ظاهر اى ليس المراد كفا من الامتثال ويستعمل لطلب
الكفا والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التفرغ
فيكون دعاء هذا لام لا تشمت بجاء عداوى او على سبيل التلطيف فيكون
التماسا كقولك لمن يسا ويده لا تفعل كذا اياها الاخر وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والنبات على ما عليه مخاطبة الفعل
او الترك فخر احدنا الصراط المستقيم صراط الذين ولا نجيب ان
غافلا ايدم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعنى التمس والامتناع
والامر والنهي فحينئذ قد يراى لشرط بعدها وايراد الجراء عقيب مجزوما
بان المضرة مع الشرط كقولك في التمس ليت في ما لا تنفق اى ان ارزق
انفق وفي الاستقام ابن بيتك انزل اى ان تعرف فيه انه له وفي
الامر اكرم مني اكرم اى ان تكرمني اكرمه وفي النهي لا تشمت يكن صرا
لان اى لا تشتم يكن خيرا وقد ذكرته تحقيقا وجرانا احدها ان هذا لا
ربعة فيها معنى الطلب لطلب لا يتفكر عن شئ مما للطلب عليه فوجود

تعلل اريد بالدوام ابقاء الفعل الصا
مرة ولا استمرار حدوثه ففعل مرة اخرى
فحينئذ فرق ولهذا لم ينظم هذا الامر
ستعمال في قاعدة الاستمرار الثاني
كمن جلبي

الاشارة الى ان
الاشارة الى ان
الاشارة الى ان

الاشارة الى ان

ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الشات انما يحتاج اليه اذا اراد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اراد به طاعة الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس نجح قوما فالطلب حقيقة حسن جلبي عفى عنه اى ان يقول اكرم مني عفى عنه

في بحث لان العلة الثانية هي عبادته عن السبب كما مل فلا يلزم ان يكون لوجودها معلول لان السبب كما مل بزمان احيا غاية يقصد حصولها نحو ضربت نأديبا وثايتها ما هو سبب لوجود شئ نحو قعدت عن الحب جيتا حسن جلبي عفى عنه

فوجود ذلك السبب كما مل مستتب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة
الثانية بوجوبها معلولة للعلة الفاعلية السبب وان كانت باهتزا
علة لعلة العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الثانية متقدم في الزمن
على المعلول وتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم والفكر اخر العمل
ولما كان ذلك اعني كونه وجود السبب كما مل مسببا عن الطلب في الخارج
مفهوم ما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصح سببا حاصلا
عليه اعنت هذه القرينة عن ذكر شرط السبب والسبب اذ ليس معنى الشرط ولا
الاسمية الاول ومسيبة الشكا فاجزم السبب كما مل بان مقدرة بعد
الاشياء وثايتها ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه وكامل
على الكلام الجري فاداة مخاطب بمضمونه وعلى الطلب كونه المطلوب بمقتضا
للشك لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على
حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعد ما يصح
توقفه على المطلوب جزمنا مخاطب كونه ذلك المطلوب مقصود النفس
او لغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كونه المطلوب مقصود الذكر
المذكور لا النفس فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا هذا
اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مفهوما في
السببية بخلاف قولنا اى بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لولا
ان تعرفنا اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقبل
الصلوة فلاون الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجراء بل يكفي
في ذلك توقف الجراء عليه وان كان متوقفا على شئ اخر فخر ان توبعا
صح صلواتك واذ لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفا ما حال لا

هذا عرى شئ لا يقدر وهو ان يقال
ان القول ليس سببا لافادة الصلوة

اصل فالذين امنوا ان تقبلوا الصلوة

قوله واما قوله تعالى قل لياي يواب عن سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون متخلفة عنه فالذكر بعد الامانة يقيما لا يصح جزاء فكيف اجزم وذهب لقراء في الآية الى ان اجزم باضا واللام لازمة والتقدير قل للذين امنوا قولهم يقبلوا الصلوة ورواها ايضا راجعا في الاطفال كما صار راجعا في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل على القرآن حسن

卷之四

قوله اقري الناس اي اكثرهم ذوقا
ومحاضاة حسن چلبی عنی عند

فعلی انا معاشی لا ینبای انشاء
لا فعلی یم حین معاشی لا ینبای
فیا مکای فای کلوم اوی ویریم
نخین معاشی لا ینبای حسن هیچک
نیک صدف

مذہب
مذہب
مذہب

卷之四

قول وما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم لفراق ومنها التعجب نحو يا الماء الى اخره قد تفرع
في كتب النحاة عن الالام الحارة الداخلة على المستغاث والتعجب منه مخصوصان بين امثلهما بالنداء والاستغاث
لثبوت ادعاء المقدز عند سبويه لبس ضعفه بالاضمار وحرف النداء القايم مقامه عند المردود
ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين التعجب منه والتعجب له اذ قد يلي حرف النداء
المستغاث له على حرف المنادي بخلاف الالام الداخلة على المظهر ليعا فوق علمها وان كان اصلها هم
على حرف واحد ليناء على الفتح كضيقا وانما لم يعكس لان المدعوم ادي واقع مرفوع الفاعل فليقم حسن جلي

طوبى لسانه
بجف شانه
لانه نهد
اهو كانه

قوله يا عين اه تمامه جودي باربعة على الجراحى بعده قد كنت لي جديلا الور بطله فتزوي اصحى باحد
ما هو قوله يا عين تكسر الزد وحذف الياء لوقوعها مع وقع ما يحذف في الشذاه وهو التنوين ولا ان الكسرة تدل
عليه وباب الشذاه ما يحذف ولا يحذف كما ذكره المنزوي وقوله بكما بمعنى الكثيرى البكى واما معنى كرمه
فان تضعيف العين اذا لم يكن التعديتيه ليجوز كلها وقيد البكاء بعرفت الصباغ اما لانه يريد جعلى صباغها دلت
كذلك لان هذا الوقت كان وقت البكاء بالاعضاء وسن الغاضبات على المنايا دين حسن جلى عفى عنه

طوبى لسانه
بجف شانه
لانه نهد
اهو كانه

والشاهد في هذا هو هدي المتقين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية له بالغ درجة لا يدركه كنهها لما في شكر هدي من الا
يام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كان هداية محضه حيث
جعل الحرف مصدر الاسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى
ذلك الكتاب لان معناه كافر الكتاب الكامل والمراد بكافه كاله في
الهداية لان الكتب السماوية مجسرا اي يجب الهداية انه يقال ليكن

علم ان النافذة
الغضائية
بأن يكون
ياقضا بموت
الغضائية

والغرض من
البدل ان يكون
تكملة واقفا
تمام الملامح

القطيع الشيع الفاضل
جاوذاً المقدار يوم
تصالحهم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا له على قبل علم

مع التاكيد انما صل من القرآن
فان قلت قوله لا تعبدوا
انما يدل على انما بطاعتهم

قوله فذلك انه عليه السلام دون المطابقة قال الفاضل المحض يمكن ان يحجب عنه كانه متين على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الإرادة منه فيكون مدلول الارادة هو الارادة ومدلول الشر هو الكراهة وقوله كجس لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كونه مدلول الشر هو من اقسام الطلب بلا خلاف فاما ارادة الكفر والارادة مقدم الفعل واباما كان فالكراهة لازمة لمدلول الشر لان نفسه الله الا ان يقال مرادة ان ذلك متين على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير واردة منه لا بين الطلب والارادة مطلقا الحاصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الإرادة انه يقول طلب كلف من الغير كراهة الفعل منه فاما مثل حسن جلي

ويحك ان قالوا
 مني اه يعني الجميع وقد صرح بهذا
 كما ذهب شهاب المقطاع واورد عليه
 ان شهاب في شهاب المعنى من ان مقتضا
 ما اورد الامام الشيخ انه من ضده ان الذي
 الامام الشيخ عقلا وان هذا الذي
 وشارك الامام في ذلك ارجل
 جزء ذلك انما هو ضدها وهو
 ان مقتضاها انما هو ضدها
 على اظهار المقصود لا على
 مقصود بل المقصود لا على
 كمال ذلك الامام
 واعلم ان معنى ضدها
 مقتضا النفي عن ضدها
 كون النفي المذكور اصطلاحيا
 بل هو موقوف وهذا ظاهر
 انهم هو الكراهة وهذا ظاهر

ارسل
عن
الغدي لان
كانه اذ راى ان
على هذا الما
تضمن

و اما اصل ان
مقتضی الذی ورد
على قوله اربعون
ولم يورد على
فصل الكلام و
الذي اورد على
فصل الكلام

قوله وزاد حسنا فاعني الدابة
 يريد انه فيكم بدلا لانتقال هذا
 ظاهره على ترجمه المنصف وما عاين
 من يقول لكم بالشيء منصف الزهري
 ضد ما عاين المشايخ في قولهم
 البصير في العلم في قولهم في قولهم
 لا ريب في العلم في قولهم في قولهم
 والذات اذا ما عاين في قولهم في قولهم
 حاصل المخاطبة في قولهم في قولهم
 المخاطبة في قولهم في قولهم في قولهم
 بدل انهم بل في قولهم في قولهم في قولهم

قوله وقريب من هذا ما يقال اه قد بين القاضل المحض وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصحاحا غير الموصوف
فاما كونه حقيقة فانه مجازا مشهور وان لم يصل الى احد حقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فان
استعمل اللفظ في غير ما وضع له وكانت القرينة في غاية الوضوح جسيما لتراخيها وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا
مشهورا والا لكان لا يقتصر على الامر بالمذكورين او تكون القرينة في غاية الوضوح حسن حطبي على عنه رحمه الله

179

الحمد لله الذي جعل في كتابه

فعل
 لان اذا قطعنا النظم عن
 الفعل ان يكون الوعد لا يتم
 منبذنا بفعل مخصوص وبما حصل له
 المقيّد بالفعل المقيد بالفعل
 ان يقيد النظم عن الفعل فان
 مع قطع النظم عن الفعل ان
 المقيد عام وليس المقيد ان
 ايضا فانما حصل

قوله ليوثكم سورة العناب يقال
سكنه خضفا الى اوليته اياه واوردته
عليه حس جلي عيون

يا اكرم وجهي و هذا اليوم هو خصاله
 ارجوكم صفه اليوم بقدر ما اريد
 فيه حسن جلي عظم

قوله حيث طامع الواو وهذا ظاهر لكن بقى الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى ببركة الواو الثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصص انه تقدم في سورة ابراهيم قوله بعذرهم بايام الله اي بعائنه وبلائه كما قيل فناسا لعطفه على سوم العذاب ليدل على ان نوع اخر ويكون فيه تعدد انواع النعم والمحسنات اشهر بها بقوله تعالى وعذرهم بايام الله ولا كذلك السيف في سورة البقرة كما لا يخفى ولان ان تقول ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فانه بعد المحي واية ابراهيم من كلام موسى فعدوها ويحتمل ان لما تعدد ذكر النعم جعل يذكر بها ما ليس منكم وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعدد النعم ليناسب قوله تعالى اذكروا نعمته عليكم قبائل محسن جلبي

فإنه يشبه هذا كمال الانقطاع عنه وقيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا أحسنت إليه ومعنى الجواب أعلم أنه مستحق للمصداقة العذبة
لم يكن بعينه بمرحلة فضلي عن مراحل الشئ إذا كان هل هو حقيق بلا حشأ استحسن أنت كبدته الجواب كونه حله ملقاة
السؤال المتروك وهو كبري جبال استحقاق المعنى عن الشئ كبدتنا هو في القسم الشئ والأول حال عنه فكون المنا لا ولا حشدة
منقبا هذا هو الذي جعل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا أحسنت أو هل هو حقيق بلا حش
لف وشروطه كما مثل حسن حادي قوله وشبه هذا كمال الانقطاع عنه يشتمل على مانع من العطف ينبغي أن يزداد ويقال مع الجفارة
الحالية والأفان مانع من العطف موجود في كمال الانقطاع وقيل الفصل لأنه قطعة الكثرة قاطعا للهمم أو لأن كل قطع فصل
قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله أراها في الضلال ثم قال الفاضل الكاشي أراها فصل جبري أو أي بوي

[illegible]

قوله لا يلزم تبين امتناع عطف على الجملة الشرطية اقول يمكن ان يقال لا حاجة به الى ذلك البتة لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قدس فيود ذلك لظرف ولكال وغيرهما وقد تبين امتناع عطف على الجملة الاولى لم يتحقق بين الشرط والجزاء حكم لوجود هذا الجملة اخرى من الجميع المذكورين حتى يحتاج الى البيان امتناع العطف عليها وقد مر ما جازت الشارح ذلك على طريقة اهل العربية

قوله فان بين كلتين مناسبة ظاهرة في بحث لان هذا بنا فقي ما ذكره سابقا عقيب ذكر الامام في قوله

الستة بقوم انا في الاول والثالث فلعمد المناسبة فان ذلك يصح بان الجملة في شبه كال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وفيما ذكره هنا مناسبة في خلافه ثم لو قال هناك انا في الاول فلعمد المناسبة واتمنا في الثالث فليسا برتبة الاول في اشتغالها على المانع مع الغايه السابقة لم يرد هذا الا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قريبا للاول والثالث حسن جلبي رحمه الله تعالى

قوله قوله كالمورد اه قال الفاضل المحشي في شرح المقاصد في حق علي صيف اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه متشابهاً
للسؤال كانه مورد اه والتقدير بالسؤال زيادة تعظيم والاه ان تقول علي صيف اسم المفعول والمعنى ان الكلام برأسه فلا
يحتاج الى السؤال كالكلام الذي يحتاج الى السؤال اه حسن حملي **قوله** وفيه لاه اه قال الفاضل المحشي مثل فقيه المتكلم
عليه السلام وادركه ان الكلام السابق مقتضى للسؤال اذ فيه بلاوة السامع وعدم بينه له كما لا يخفى بل انما هو
فيه كنه لان الشبهة تكبر الكلام السابق مقتضياً للسؤال اذ كان كمال الفطنة كما يدل عليها وكلامه لا يكون عدم الفطنة
له عادة فلا يوجب الاعتبار والشك اللهم الا ان يجعل الامتصاص في كمال فطنته بياناً له ويراد بالبلاوة عدم كمال الفطنة فحق

ظهوره انه لا جامع بينهما الا بالنقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية
على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لا اتزل
عليه ملء و لو اتزلنا ملأ لقضى الامر وقوله فاذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المتأخر
بين المسندين اعني استزاء الله تعالى بهم وتقاولهم بهذه المقالات
اوقات الخواتم بل لا يحتاجان الى تحقيق وكذا بين المسند لهما كونها
متقابلين يستزء كل منهما بالآخر ^{بالتفصيل} بل لئلا يكتفى به على قطع الله بينهما بهم
جملة قال او جملة انا معكم بما قالا بعدم الجامع بينهما فليتهم واما كونها
اعكوبة الثانية كالتصلة بها اي بلا ولي فلكونها اي لثانية جرابا
لشئ لا يقتضيه الا ولي فتزول الا ولي منزلة اي منزلة السؤال
لكونها مشتقة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن
الاولي كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال و
قال السكاكي النوع الثاني من كالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام
السابق بفهمه كالمراد للسؤال فيترك ذلك منزلة الواقع و
يطلب بالكلام الشيء وقرينة جرابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتزول السؤال بالفهمي منزلة الواقع لا يصار اليه
الا للكنة كاعطاء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه
عطف على اعطاء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تقبيرا
له وكراهة استماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامه بكلامه او
مثل القصد الى كثير المعنى بتعليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان

فذلكم جواب السؤال الرابع في دلالة الأفعال بحسب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المقاصد وأما الخلاف في سبب نفي
من يقول أن سبب هو كالاتصال في بعض أفعالها فمما لا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
يعتد بأن خبراً أن يكون كلاً من شخصين فلا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
وعلى كل وجه فهو مقبول ولو كان الاستغناء بغيره لا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
انتماءه أن يستغنى عن المذكور ولو كان الاستغناء بغيره لا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
جوابه وهو ظاهر الكلام لا يقال إلا في الاستغناء كالاتصال فلا يشك في وقوعه بالانتماء في صورة الاستغناء في حال السؤال عنه حاله
كذا لا والغرض من السؤال انتماء فعلية التكرير ونظائرها التي تنفي فليس من ضرورة الاستغناء في الفوقا وهو فأن المطالبين لا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
كالاتصال لا يخلو من عدمه من جهة كالاتصال وهو رابط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً ومنه من
وصل يقتضي المناسبة من وجه والمعاينة من وجه آخر وفيه دلالة القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه

قوله وانما مبنى على تقدير السؤال لما خص المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة انما السؤال بان يقال ما بال المتقين خصوصا ذلك فرفع
الذي يرمون جوابا لهذا السؤال وفي قوله على تقدير سؤال اشادة الى ان الجواب متصل به منشاء السؤال من غير حاجة الى تقدير تشبيه
بالسؤال وتقريره منزلة لان جمل الادراج في حكم المتقين مترنيا ومبني على تقدير سؤال ما شاع فاقبله حسن جلي عفى عنه رحمه الله

لجمل الاول في تنزيل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف
الى ان قطع الثاني من الاول في مثل قطع الجواب عن السؤال كما
كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاول بالسؤال وتنزيلها
ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كما في
كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قولان الذين كروا
سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه
هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفهم كيت
كيت فيبين الجملتين شيان في الغرض والاستدراك وما على هذا
بحال في الحافظ بخلاف قوله ان الابرار في نعيم وان النجار في
جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جاد
على المتقين فاما اذا ابتدأه ويثبت الكلام بصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام اخر في صفة اصنادهم كان مثل قوله اذا
براد في نعيم قلت قد مر في ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين
الاستيناف وانما مبنى على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم
المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي كون الثانية
جوابا لسؤال اقضته الاولى استينافا وكذلك الجملة الثانية نفسها
تسمى استينافا كما تسمى متانقة وهو اي استينافا فثلاثة اضران
السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى ما عن سبب الحكم مطلقا فهو
قال لي كملت قلت عليل سهر جاب ومروا طوبى اي ما بال عليل

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

علا لانه من ما بال عليل فان الحكم عليه في اخرها مقابل الحكم عليه في الاول وكذا الحكم به بخلاف جملة الذين كفروا يؤمنون
لان الحكم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا الحكم به حسن جلي عفى عنه
هذا السؤال المقدر لاداء علمه قوله قلت عليل والثانية التي هي الجواب عن قوله سهر جاب فلهذا فصل لان ذكر الثاني مع العلم
بقتضى ان يكون المراد من السؤال سبب هذا السؤال هو سبب المرض على الاطلاق لا من سبب خاص كالتصفر والسودا

قوله وعدم التاكيد مشعر بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر وانما اذا جاز على خلافه ممكن ان يكون السؤال عن سبب
خاص وترك التاكيد بناء على دعاء ان يكون سبب علة العا شوسهروا مريضا لا ينبغي ان يكونه العاقل وشله فيه حسن جلي

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

عليلا وما سبب عليلك وذلك لان العادة انما اذا قيل فلان عليل
ان يسأل عن سبب عليله وموجبه فيه لا ان يقال هل سبب عليلك كذا
وكذا اسما السهر والخرق فانه قلما يقال هل سبب مرض السهر وكذا
لانها من ابعد اسباب المرض فعمل ان السؤال عن السبب المطلق دون
السبب الخاص وعدم التاكيد مشعر بذلك وانما عن سبب خاص
بهذا الحكم فهو ما ابرئ نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل
هل النفس مارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء فالتاكيد
دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب يكون
وهذا الخبر يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب
ان كان مترددا طالبا له حسن تقوية بتركه فعمل ان المراد بالافتقار
ههنا الاقتضاء على سبيل الاحتياط لا على سبيل الوجوب فاذا
قلت اتعبد بثلث ان العبادات حق له فهو جواب السؤال عن السبب
لخاص اي هل العبادات حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان
ظاهر المطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للموصل واذا قلت
العبادة حق له فهو وصل خفي تقديره في الاستيناف وجواب السؤال عن
مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلاغ الوصليين و
اقواما في تناف وت هذه الثلاثة بحسب تنافا وتلفقات واما عن
غيرها اي عن السبب المطلق والسبب الخاص فقولوا اسلاما قال سلام
اي فاذا قال ابراهيم في جواب سلامه قيل قال سلام اي جيتاهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على
احد وشاي سلم سلاما وتحيتهم بالاسمية الدالة على الدوام والشأن

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

قوله اي ما بال عليل قال في العليل
هذا الذي هو ما بال عليل وهو الذي هو
بعد العلم بكونه مريضا كمن يبين سببه
فقط فانه قد تشبهت بغيره من غير ان يكون
حالا كونه عليل حسن جلي عفى عنه

قوله قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون نقا ولهم بالغة تمت بها مثل ما يصدر في اللغة العربية انما كان مع استعمالهم
ويحتمل ان يكون بلا لام كما في لغة ما قبل عالمين باللغة العربية نعم شيق هذه اللغة انما كان مع استعمالهم على السلام حسن جلي

قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا زعموا مظنة الكذب فلا يناسب لمقام ولوليد زعم كاذب
قوله عاذلة بمعنى انه ليس عاذلة كاذبة فاعاد صفة لا يجمع على فاعل وتوهم فيه كلام في شرح الدنيا جنة فليتذكر ما يكون
عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصار قد اذ الفوك ما به يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء
للمالعة مما لا يلتفت اليه لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
ومعنى البيت زعموا عاذلة لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
زعموا ولا آية عليهم ما قالوا بل قول صدقوا عاذلة الصدق وكما رابا كلمة الحق ولكن عذرت لا تتجمل على ولا تفارق من مسئلة
قوله اوقع عند الاستئناف فيقول كلام المصنف استوفى عند المصدره بالثابت والمشهور في قوله قد جعل بين المعبر
والزوايا ولك ان تقول هو عند النظر بغيره كما يستعمل قوله اذا عقيت المتنافه عن الاء والوجوه ان مطردان في مثل حسن على

اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل الخ في علة العواذل جمع عاذلة بمعنى
جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بل رجل عاذلة كما كان هذا مظنة
ان يتوهم ان عذرة ما استنكف كافي شان اكثر الغرائب والشذوذ
بقوله ولكن عذرت لا تتجمل ففصل قوله صدقوا عاذلة كونه استينافا
جوابا للسؤال عن غير السبب فكانه قيل صدقوا في هذا الزعم كاذبا
فصل صدقوا ومثل المصنف بالان لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون
على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال
الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن
تعيينه والاستيناف في باب واسع متكاثر المحاسن وايضا من هذاتيم
للاستيناف وهو ان ما يأتي باعادة اسم ما استوفى عنه اي وقع
عنه الاستيناف فيجوز في المفعول بلا واسطة ولا يصل استوفى عنه كذا
توهم ان انت الى زعمك بل حقيقة بالاحتمال ومنه ما يتي على صفة
اي على صفة ما استوفى عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة
لاستينافه من صفات من قصد استينافه في الحديث عنه اعني صفة
نصلح لترتيب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي
باعادة صفة اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته
احتث الى زعمك بقوله القديم اهل ذلك والسؤال المقدر فيها
لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحتمال وهذا اي الاستيناف والبنية
على صفة ما استوفى عنه ابلغ واحسن لاستثاله على بنا السبب الموجب
كعدم الصدق في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتيب الحكم على
الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقيت المتنافه في الكلام السابق

فان قلت اعادة الصفة انما تكون في
مكان متذكروا او لا وليس كذلك
في المثال فنقول المراد اعادة ما
له الحديث لا الصفة من سرقة الكشاف

قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا زعموا مظنة الكذب فلا يناسب لمقام ولوليد زعم كاذب
قوله عاذلة بمعنى انه ليس عاذلة كاذبة فاعاد صفة لا يجمع على فاعل وتوهم فيه كلام في شرح الدنيا جنة فليتذكر ما يكون
عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصار قد اذ الفوك ما به يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء
للمالعة مما لا يلتفت اليه لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
ومعنى البيت زعموا عاذلة لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
زعموا ولا آية عليهم ما قالوا بل قول صدقوا عاذلة الصدق وكما رابا كلمة الحق ولكن عذرت لا تتجمل على ولا تفارق من مسئلة
قوله اوقع عند الاستئناف فيقول كلام المصنف استوفى عند المصدره بالثابت والمشهور في قوله قد جعل بين المعبر
والزوايا ولك ان تقول هو عند النظر بغيره كما يستعمل قوله اذا عقيت المتنافه عن الاء والوجوه ان مطردان في مثل حسن على

قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا زعموا مظنة الكذب فلا يناسب لمقام ولوليد زعم كاذب
قوله عاذلة بمعنى انه ليس عاذلة كاذبة فاعاد صفة لا يجمع على فاعل وتوهم فيه كلام في شرح الدنيا جنة فليتذكر ما يكون
عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصار قد اذ الفوك ما به يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء
للمالعة مما لا يلتفت اليه لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
ومعنى البيت زعموا عاذلة لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
زعموا ولا آية عليهم ما قالوا بل قول صدقوا عاذلة الصدق وكما رابا كلمة الحق ولكن عذرت لا تتجمل على ولا تفارق من مسئلة
قوله اوقع عند الاستئناف فيقول كلام المصنف استوفى عند المصدره بالثابت والمشهور في قوله قد جعل بين المعبر
والزوايا ولك ان تقول هو عند النظر بغيره كما يستعمل قوله اذا عقيت المتنافه عن الاء والوجوه ان مطردان في مثل حسن على

السابق بصفات ثم ذكر في الاستيناف بلفظ اسم لاشارة كقولك
قد احتث الى زعم الكرم الفاضل ذلك حقيقة بالاحتمال فلا ظهر انه مزيل
الشيء عليه قوله تعالى وللك على هديهم عزيم على وجهه فان قلنا ان
كان السؤال في الاستيناف عن الشيء كجوابه في المثال لا حالة
سواء كان باعادة اسم ما استوفى عنه او مبقيا على صفة وان كان
عن غير فلا معنى لاستثاله على بنا السبب كما في قوله في الاول اسلاما
قال سلام وقوله زعم الذين القوا ذلك البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فيما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت شيئا حكمه ثم
قد رتب سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان ذلك انه مستحق لهذا الحكم
واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الرصف وليس يجري هذا في سائر صفات
ستيناف فلينا مذكور قد يجد في صدر الاستيناف ففعلوا كان او اسما
تجوز في بعضها بالقدح والاصال رجالا كانه قيل من يتبعه ففعل
رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيدا على قولك اي على قولك يجعل
خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا لجواب السؤال
عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يجد في الاستيناف كلة اما مع قول
شيء مقامه فقولك احسن اليه يعني اني اسد زعم ان احكامهم قرينهم
التي اي بلا في الرجلين المعروفين لهم في التجارة رجلة في الشنا
الى اليمن ورجلة في الصيف الى الشام وليس كمال الا في موالفة
في الرجلين المعروفين وبغيره او لئلا او سوا جوعا وخوفا وقد

قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا زعموا مظنة الكذب فلا يناسب لمقام ولوليد زعم كاذب
قوله عاذلة بمعنى انه ليس عاذلة كاذبة فاعاد صفة لا يجمع على فاعل وتوهم فيه كلام في شرح الدنيا جنة فليتذكر ما يكون
عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصار قد اذ الفوك ما به يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء
للمالعة مما لا يلتفت اليه لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
ومعنى البيت زعموا عاذلة لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
زعموا ولا آية عليهم ما قالوا بل قول صدقوا عاذلة الصدق وكما رابا كلمة الحق ولكن عذرت لا تتجمل على ولا تفارق من مسئلة
قوله اوقع عند الاستئناف فيقول كلام المصنف استوفى عند المصدره بالثابت والمشهور في قوله قد جعل بين المعبر
والزوايا ولك ان تقول هو عند النظر بغيره كما يستعمل قوله اذا عقيت المتنافه عن الاء والوجوه ان مطردان في مثل حسن على

قوله وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتأمل على ما جرى في الجواب احسن اليه اعني باعادة اسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع
صور الاستيناف في المثالين يقع جوابا عن السؤال عن السبب وبغيره بدون اعادة اسم وصفة واما احسن اليه فالتامل لكونهم من
قوله ما ياتي من اعادة الاسم فمقنه ما ياتي على الصفة احسن اليه من اعادة اسم وصفة واما احسن اليه فالتامل لكونهم من
قوله بالقدح والاصال المحذوف في الاصل بعقل الزواجر والماد هربا من القدرات فغير باللفظ عن الوقت كما يقال اني اطلب
النفس وقت طلوعها وانما لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر لا ياتي ولا يجمع والاصال جمع اصل على اصل لا مثله
ويكون في كانه قبل من يستعمل الى اخره الخ صرح به في كانه لا ياتي الا في زمان السؤال المتكلم في الفعل اذا كان مقدر الزواجر
حد في الفعل في الجملة احسن اليه ان قلت فما قوله لا ياتي قلت له ان يقدر من المسجون لم يقبل رجال اي هم رجال قصدوا
ستيناف هو الاسم لا الفعل ليجوز على

قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا زعموا مظنة الكذب فلا يناسب لمقام ولوليد زعم كاذب
قوله عاذلة بمعنى انه ليس عاذلة كاذبة فاعاد صفة لا يجمع على فاعل وتوهم فيه كلام في شرح الدنيا جنة فليتذكر ما يكون
عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصار قد اذ الفوك ما به يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء
للمالعة مما لا يلتفت اليه لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
ومعنى البيت زعموا عاذلة لا يرد على ما سمي من جنس حالي عند العدي الملازمة يقال عذلت فلانا فاعاد على اي لام فاعاد
زعموا ولا آية عليهم ما قالوا بل قول صدقوا عاذلة الصدق وكما رابا كلمة الحق ولكن عذرت لا تتجمل على ولا تفارق من مسئلة
قوله اوقع عند الاستئناف فيقول كلام المصنف استوفى عند المصدره بالثابت والمشهور في قوله قد جعل بين المعبر
والزوايا ولك ان تقول هو عند النظر بغيره كما يستعمل قوله اذا عقيت المتنافه عن الاء والوجوه ان مطردان في مثل حسن على

قوله لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
الامر لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
يحسن العطف بالامر في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي ولا تخف من افراد احد الفضلين وجمع الاخوة
قوله على اختلاف الخطاب فلا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه

كذا تريد الامر وهو بالعلم من صرح الامر لا كما كان في سورة التوبة الى التوراة المعجزة
وقوله وبالوالدين احسانا لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
الطلب تبيينها على المبالغة المذكورة اي ويحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف
على لا يمتنع فيكون مثلا لا تقسم خروجه وان يكونا انشائين معنى
فقط بان يكونا كلتا خبرتين لفظا او تقديرية اول الامر صريح
معنى الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه
قوله تعالى في سورة البقرة وبشر المؤمنين عطف على المؤمنين قبله في
قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تتجكم من عذاب الله ترون
بانه ورسوله لانه يمتنع ان يكونا في الكشاف وفيه نظر لان الخطابين الاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بانه ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام
وهما وان كانا متساويين لكن لا يمتنع ان يكون عطف الامر على طبع
الامر لخطابهما الا عند التصرح بالثناء بخبر زيد ثم وافدا على وعطف
ان قوله المؤمنين بانه لما قبله على طريق الاستئناف كما في قوله تعالى كيف
فقبل قوله من امنوا فلا يمتنع عطفه على قوله ولا حسن ان عطف على
قوله يا ايها الذين امنوا اي قبل يا محمد كذا وبشر يا محمد وعلى محمدا
اي فابشر يا محمد وبشر بقال بشره فابشر اي بشر ما انتفع به لئلا يمتنع
معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد
انه واشهدوا اني بري ما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى
التم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب لا يقولوا على الله كذبا ورسوا
ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقريب فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الجملتين الانشائية على

على هذا العطف معنى فاعلم ان الجملتين
الاولى من قوله وبالوالدين احسانا
والثانية من قوله وبالوالدين احسانا
وهما متساويتان في الوزن
والمعنى واحسنوا بالوالدين احسانا
وهما متساويتان في الوزن
والمعنى واحسنوا بالوالدين احسانا

قوله فلا يمتنع عطفه على الامر لان الامر لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
فكونه جوابا وزائدا وكانه قال ادلتنا يا رب فقبل لهم امنوا بكونهم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بشئ لهم وقد يحال به بان
خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه السلام والمؤمنين والتجارة المذكورة هامة اي لكنها في شأنه عليه السلام نزع النبي
وفي شأنهم عدم نزع الايمان المذكور ويجوز ان يقع نزع منقولا من نزعنا الكلام نزعنا من حسن جملتي على حسن

قوله لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
الامر لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
يحسن العطف بالامر في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي ولا تخف من افراد احد الفضلين وجمع الاخوة
قوله على اختلاف الخطاب فلا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه

على العكس بل يمتنع عطفها على الامر من غير ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
الاخر حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا ان الله ليس
بالعطف هو الامر حتى يطلبه مشاكل من امر او نهي عطف عليه وانما العطف
هو جملته وصفه بالمؤمنين في عطفه على جملته وصفه عقابا لغيره كما تقول
زيد يعاقب القيد والارهاق وبشر عروفا بالعرف والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من بشرنا انفا فاجتنب خبرا انشاء لا يمتنع ما ذكره من الامثلة
ولما قال المصنف قوله وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفاتيح انه عطف على قوله
قبله فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفاتيح انه عطف على قوله
مراد اقبل يا ايها الذين امنوا سوا عبد وارثكم الذي خلقكم لانه فكما ان امر النبي
م بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادعى فيه قوله تعالى وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضرب زبرقل
لزيد ما تسخى ان تضرب غلامي وانما المنعم عليك يا نبي النعم والجماع
بينهما اي بين المؤمنين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسند من جميع
اي باعتبار المسند اليه في الاول والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاول والمسند في الثانية في نفس الامر ويكتب للنسبة الظاهرة بين الشرح
والكتابة وتعارفها في خيال اصحابهم ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء و
المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وانما عند تعارضهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما انشاء اليه بقوله وزيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل
وعمر قصير كنسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمر مناسبة
كالافق والصدقة او العداوة او المحبة لانه وعلى الجملة يكون
بسبب الآخر ولو بسا له بخله وزيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل

قوله لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
الامر لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
يحسن العطف بالامر في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي ولا تخف من افراد احد الفضلين وجمع الاخوة
قوله على اختلاف الخطاب فلا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه

قوله لا يمتنع عطفه على الامر لان الامر لا يمتنع ان يكون منقولا الى التوراة المعجزة وتعلمها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ونحوه
فكونه جوابا وزائدا وكانه قال ادلتنا يا رب فقبل لهم امنوا بكونهم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بشئ لهم وقد يحال به بان
خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه السلام والمؤمنين والتجارة المذكورة هامة اي لكنها في شأنه عليه السلام نزع النبي
وفي شأنهم عدم نزع الايمان المذكور ويجوز ان يقع نزع منقولا من نزعنا الكلام نزعنا من حسن جملتي على حسن

الحس هو ما كلى وجزى والجزى انما هو رى المحسوبة باحدى كلى من كلى الظاهرة وانما معان وهو الامور الجزئية المنتزعة من الصور
المحسوبة وكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرج وحافظ قدره الكلى وما في حكمها من الجزئيات المجردة عن الحفظ لانه لما دية هل العقل وحده
عليه انما هو المبدأ الفاضل ومدرج الصور هو المحسوس المشترك وحافظه الحس المشترك والمفكر هو المحسوس والاشارة والاشارة الى الاشياء
منعزة عن فكره ومفكره وبهذه الامور السبعة تنظم احوال الادراكات كلها والمقصود الاشارة الى الصبط وان كان خارجا عن الفهم سيبين

قوله من القوى المدركة العقل والادراك
المدركة العقل والادراك
كانت مدركة او مدركة في الادراك

بدون المناسبة بين زبد وعرفانه لا يبع وان كان المستندان متسببي
بل وان كانا مقدرين ايضاً ولذا خرج السكاكي بامتناع العطف في تخرجي متيق
وخاتمي متيق ونحوه في زبد شاعر وعرفان مطلق اي سواء كان بين زبد
وعرفان مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المستندين اعني الشعر
وطول القامة قال الشيخ في ذلك الامحار اعلم انه كما يجب ان يكون الحديث
عنه في احدى الجملتين بسبب المحرث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون
الحجز عن الثاني مما يجري مجرى الشبهة والنظر والتفريق في نفس الخبرين الاولين
قلت زبد طوبى بل القامة وعرفان شاعر كان خلفا في القول السكاكي الجامع
بين الشئيين قد نقل المص كلام السكاكي وتفرق فيه بما جاله متيق فلما
منه انه اصلاحي ونحن نخرج اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي
ثم نسير الى نقل المص من الاختلاف فنقول من القوى المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكميات ومنها الهمم وهي القوة المدركة للصفات
الجزئية الموجودة في المحسوسات للكميات ومنها غيران يتبادر اليها من
الحواس كادراك العدو والصداقة من زبد مثلاً وكادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تتجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتبادر اليها صور المحسوسات
من طرف الحواس الظاهرة فيذكرها وهي كما كانت بين المحسوسات والظاهرة كما
بان هذا الاصغر هو هذا الحس واغنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التمييز
والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالهمم
بعضها في بعض وهي اما لا تشك نوما ولا يقظة وليس من شأنه ان يكون

قوله من القوى المدركة العقل والادراك
المدركة العقل والادراك
كانت مدركة او مدركة في الادراك

قوله في الحكمة بين المحسوسات والظاهرة كما كان بان هذا الامر هو كونه بحيث لا ان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور متعززة في يد
بالقوة الوجيه عند المشتبه للعقول لما طنة والطرفان محسوسا مدرجان بالحكم المشترك والحكم عند هذا لا يدان بذكر الطرفين والنسبة حق
تلك من الحكم ولهذا اشتوا الحكم المشترك فلو جزمنا ان يكون الحكم في المثال المذكور الحكم المشترك فان قلت الحكم هو التصديق بمتن ارسام صور
المحسوسات فيه فحيث يكون هذا القوة ترسم فيها صورها كلها فالحكم المشترك في المثال المذكور انما هو التصديق في الحكم باهتيا الطرفين والمبالغة
باعتبار النسبة في الحكم الى كل من الطرفين معا باهتيا دون ان يكون الحكم عند هذا الحكم لا يمكن ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة
له بل ربما يكون ارسامه في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلو ثبت الحكم المشترك بالربط المتبادر بينه وبين الادراكات في الحكم في المثال المذكور
للهم لا الحكم المشترك لان القول لما طنة عند هذا كالمثال المتبادر في الحكم ما ارسامه في الادراكات في الحكم في المثال المذكور
قوله في مدركاتها بل لما تسلط على مدركات العاقلة فينا زعنا فيها وحكم عليها بنحو الحكم ما حسن جلبي على عصف رحمة الله

قوله فان استعمالها بواسطة القوى الوجيه في المتخيلة اي ان استعمالها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوجيه سبقت متخيلة
صوابه فان قلت كيف استعمالها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوجيه والصور المحسوبة ليست مدركة للهمم قلت لما
ثبت عليه انما ان القوى لما طنة كما لما بالمتخيلة فلا تغفل من جلي قوله فان استعمالها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مقابلة
العقل للنفس لما طنة فان النفس لما طنة جزم هو موجود في الجنون والعقل يرضى مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعين

قوله من القوى المدركة العقل والادراك
المدركة العقل والادراك
كانت مدركة او مدركة في الادراك

ان يكون علمها منتظما بل النفس يستعملها على اي نظام تريد فان استعمالها
بواسطة القوة الوجيه في المتخيلة وان استعمالها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوجيه في المفكرة واذا تم هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجرهما هذه القوة المفكرة جماعه جهة العقل
او جهة الهمم او جهة الخيال فكل جامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون
بينهما اتحاد في الصور المراد بالجامع العقلي امر بسبب يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في
تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او في خبرا وفي قديمه قيودها مثل الوصف او
الحال او الظرف او نحوه ذلك فظرا اذ اذ بالصورة الامر المتصور اذ كثيرا
ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات المتصورة في
او تامل هناك ايج في تصور من تصور انما اشار الى سبب كون المثال
ما يقتضي بسبب العقل جمعا في المفكرة بقوله فان العقل يجزئ المتشبهين
عن الشخص في الخارج برفع التعدي بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجزئه عن العوارض الشخصية في الخارج و
ينزع منه المعنى الكلي فيذكره فالتماثلون اذا جردوا عن الشخصا صارا
متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن الشخص
في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد ان يتشخص عقلي ضرورة
انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته
لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسدية لانه يحكم بالكميات
على الجزئيات كقولنا زبد انسان والحكم يجب ان يدركها معا لكن ذكر
الحكم بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا

قوله من القوى المدركة العقل والادراك
المدركة العقل والادراك
كانت مدركة او مدركة في الادراك

قوله من القوى المدركة العقل والادراك
المدركة العقل والادراك
كانت مدركة او مدركة في الادراك

وای في المقام الا
عبداللہ الذی عن جمل
الشاہ جامعہ عظیم

حبيبنا اذا قدسنا واحكمنا اذا قدسنا
وبالانقياد والغيره كل سبب سرنا

أقول فيه بحث لأن ما ذكره السالكون من أن القول بتجسيم المثلثين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الوجود إنما يناسب التأمل بمعنى الاحتياج والحقبة
لا بمعنى الاشتراك فيه وصفه نوع اختصاص بخلافه اللهم إلا أن يجعل له الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداها بمنزلة الوصف الشخصي لا سيما

قوله او هو بان يكون بين تصورهما شيء مما نزل قال الفاضل المحقق في شرح المغناج لما كان العقل ميز بين الاشياء الملتصقة وب
الى الامور المعصية المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتمثيل والتماثل سببا في نفسه للاجتماع بين الجسم بالالعقل
ولما كان التوهم ما يشبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة تلك الالتماس المقتضية في نفس للاجتماع بين
الجسم بالاله وهو ولما كان الخيال محلا للتقارن صور المحسوسات التي هي متفرقة صور الموهومات والمفكرات بين الجسم بسبب تقارن
عليه كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في كإجماع ان الجسم انما يسبب للتقارن في خزانة الصور ولا فائدة له في الخيال
والثاني اما ان يكون بواسطة امرنا سبب الجسم ويقضي به بحسب نفس الامر فهو العقول والا فهو الوهمي حسن جلبي رحمه الله عليه

من الرجال ليست بالقياس الى العقل ستة وبالعكس والمفاهيم ^{مستقلة} مستقلة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه لا قل ولا اكثر هي جزان يكون محسوسا
وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانها ^{محسوسة} محسوسة
وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان اكثر فانسب بين فالأفلية و
الاكثرية ايضا كذلك **او** هي عطف على قوله عقلي والمادة يجامع الوهمي
بسببه يقتضي الوهم اجتماعها في المفكرة اعني الوهم يحتاج الى ذلك ^{ظلا} ظلا
العقل فانه اذا خلى ونفسه يحكم باجتماعها وذلك بان يكون بين ^{نفسه} نفسين
شبه تماثيل كلوني البياض والصفرة فان الوهم يميزها في معرض
المتلب من جهة انه يسبق الى الوهم انها نوع واحد زيدا في احدها عارض
بمخلاف العقل فانه يعرف انها نوعان متباينان داخلان تحت جنس
هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك لا يولان الوهم يميزها
في معرض المتلب ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة
في قوله ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والفرقان
الوهم يميزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما
اختلفت بالعارضات ^{المستحضرات} بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا من
نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بهجتها علوان ذلك في ابي
اسحاق مجازا ويكون بين تصورهما **تضاد** وهو التقابل بين امرين
وجديتين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الاختلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات ولحق ان بينهما تقابل الوهم
والمملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي ^ص في جميع ما علم
به بالضرورة اعني قبول النفس لذلة والاذا علم له من غير اياه ولا يجوز

[illegible]

٢١
 غايه الخلاف هذه النقطة اخبرنا به
 القضاء والحقق فلا نقض بعد المضي
 السعدا والحقه منله ومنه من المضي
 بينهما اذا دخلوا في الجرم القابل
 دون القضاء والسرور اذا لم يمتنع
 الخلاف بعد التاثير اذا لم يمتنع
 في تمام المدة المستجاب في كل حال
 تمام

والمعروف بالقديم والحديث
والقديم والقديم والحديث
والقديم والقديم والحديث
والقديم والقديم والحديث

والايجاب وتقابل العدم والممكنه ودخل بقوله على محل واحد المتضاد بين الحكمين على الصور الرغبة للعناصر ووجه لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدلا للمحل كما ذكرنا فلهذا ان المراد بالتقابل على المحل باعتبار المحل لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الاختلاف تخصيص للفرق بالتضاد كخصر فعل هذا يجوز التقابل بين السواد والحمرة مثلا فاما خاصا من مطلق التقابل المسمى بالتقابل ذووق للفرق هذا القيد فيلحق بالتضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشروفا ويخصر التقابل في الاربع بقولهما نحن وهو ان تعينه للتضاد كحقيقته الى العلوية غاية الاختلاف ولا تارة المقام لان السكاك او الدخلاوة والخصر من جهة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الاختلاف فاما غايته من اخلاوة والمرارة اذ لا يحق على متصفان تارة الاخلاوة والخصر ليسا بدمغنا ناك اخلاوة والمرارة وقد صرحوا بان هذا الواحد اكد حقيقة لا يكون الا واحدا مع شرعا بان مراد السكاك هو التضاد كحقيقته ان لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل بعد حاجه قيد شبه التماثل ونقل هذا هو الداعية للتشابه

قولكم لا تتواردان على المحل ^{ما هو في الاعراض كونهما من الاجسام دون الاعراض} هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل ^{ما هو في الاعراض كونهما من الاجسام دون الاعراض} ظاهر في كل موضع وفيه نظر لما عرفت ان المحل ^{ما هو في الاعراض كونهما من الاجسام دون الاعراض} هو الاول فاما مثل حسن جاني رحمة الله تعالى عليه

على ما فسر المحققون من المنطقيين مع الاقرار به بالثبات واكثر عدم الايمان
 عام من شأنه ان يكون مضمنا للثبوت ^{الآن} يقال الكفران كما يشي من
 ذلك فيكون ضد الايمان كونه وجودا مثله وما يتصف بها ^{الآن}
 كالابيض والاسود والمؤمن والكافر فانه قد يجد مثل الاسود والابيض
 متضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد
 والبياض والافهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك
 لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالتساوي والارض
 في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احدهما
 في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانخفاض فكيف لا تتواردان
 على المحل كونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين
 والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول
 هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني الذي
 يكون مسبوقا بالغير فقط ^{اشتراكها على وصفين ولا}
 يمكن اجتماعهما لكنها ليست متضادين كونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
 بالاولية والثانية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل التضاد
 باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين في نفس الاسود والابيض جزءا منهما
 بخلاف نفس السواد والارض فانه لا ايمان لهما خارجا وانما الاول والثاني
 وان كانت الاولية والثانية جزئيتين من مفهومهما لكنها ليست متضادين
 لانه ليس بينهما غاية الاختلاف لان العاشر بعد من الشئ ان عدم معتبر في
 مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
 وهما بقوله فانه اي الوهم يترادف في التضاد وشبه التضاد منزلة

ما جعل السواد والارض في
 هذا القسم من الاعتراض
 قلت الفرقان الوصفين المتضادين

ولذلك اختلفت الصور ^{اي لا تتواردان} فاستلزاما للتقارب ^{قوله} ترتيبا اجتماعيا على هيئة مخصوصة تتميز من سبب اختلافها ^{قوله}
 قولكم صور لا تتكامل اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب ^{قوله} فكم من صور لا تغيب شدة الاختلاف فيها في الوضوح واختلاف
 الصور ترتيبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التبيين على اصله حسن جاني رحمة الله تعالى عليه وعقبت امين يا رب العالمين

منزلة التضاد في انه لا يحصر احد المتضادين او الشبهين بها ولا يحصر ^{قوله}
 ولذلك تجد التضاد اقرب ^{قوله} خطرا بالبال مع التضاد من المغايرات التي
 ليست تضادا له فانه فلما يخطر بالبال السواد لا يخطر به البياض
 وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والافاق العقل ^{تفعل}
 كلاهما زاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في الفكرة او جبال
 عطف على وهمي ويعني بالجامع لحيالي ^{الحال} امر سببه يقتضي اجتماعهما في الفكرة وان
 كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذل وهو بان يكون تصورهما
 تقاربا في الخيال سابقا على العطف لاسيما مؤدية الى ذلك واسبابه
 احياسا التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور ^{التي} المتبادلة
 في الخيالات ترتيبا ووضوحا فكم من صور لا تتكامل بينها اصلا في
 خيال الوهم في اخرها لا يتجمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال ^{قوله}
 في خيال اخرها لا تقع قط ولصاحب علم المعاني فصل اختيار الى معرفة
 الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما ^{الحال}
 فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد السبب في انبات الصور
 في خزانة الخيال وتباين الاسباب ما يفوت احصاءه ولهذا امثلة وحكايات
 ذكرت في المفتاح وقد ظهر لاه ما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
 ما يكون مدركا بالعقل وبالفهم ما يكون مدركا بالوهم وبالحال ما يكون
 مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
 يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي يتجمع في الخيال
 بل جميع ذلك معان محقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض
 اولابان السواد والبياض مثلا محسوسا فكيف يصح ان يجالسا

ما جعل السواد والارض في
 هذا القسم من الاعتراض
 قلت الفرقان الوصفين المتضادين

قال السراج رحمه الله فانه لا يحصر احد المتضادين او الشبهين الا يحصره الآخر وهذا فيه نظر لانه اذا كان الامر كذلك كان
 التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اليها منزلة المتضادين اطلاقا رحمه الله تعالى عليه وعقبت امين

من الوجهات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منها مضادا للاخرى هذا
معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لنا لاننا لانعلم ان تضادا السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضادا هذا السواد وهذا البياض
جزئي فمثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايض معنى جزئي فلا تقاوت
بين التامثل والتضايف وشبه التامثل والتضاد وشبه التضاد في اننا
اذا اضيفنا الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات وكيف يمتح جل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها
وهما ثم الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهرانه لا يمكن
جعل صورة مرشمة في الخيال لا من المعاني وجميع ما ذكرنا يظن باننا
في لفظ المتنازع فان قلت ما ذكرت من تقرير صاحب المتنازع مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفردانه
مثل الاتحاد في المجرع او في اجزا وفي قيد مقيودهما وفساده وافصح
للقطع بامتناع العطف نحو هزم الامر اجند يوم الجمعة وخاطر زيد يوفي
فيه والسكاك ايض معترف بامتناع نحو خفي صبق وخاتم صبق ونحو الخ
والغيبا ذبحانة ومرارة الامر بحدثة قلت ليس في هذا الكلام انبياء
لجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع حل يكفي في صحة العطف
ام لا ففقدنا الى ما قبل هذا الكلام وما بعد وقد صرح فيها بامتناع
العطف فيما لا تناسيب المجرعها وان كان اجزا مقتدرين فعله
ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصلا اعتقادنا كلامه
في ان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غير الى ما زري وذكر مكان الجملتين
الشئ واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد

[illegible]

● این کتاب مشتمل بر احادیث مع بیاض کل مشتمل بر
افشاء الیه علی بن ابی حمزه و مروی عن ابی الیاس
و احد منها لفظ عمر بن علی

في الخبر عنه اوافى الخبر وفيه قعودهما فظهر الفساد في قوله وهو ان يكون
بين تصورهما شبه تماثل وتضاد او شبهه وفي قوله المختالي ان يكون
بين تصورهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والنفس
بين تصورهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور
فيجب ان يتصورهما مفهوما معا حق يكون له وجه صحيح ولما ما يقال
انه اراد بالشئين الجملتين وبالنسوة المفرد الواقع في الجملة كما هو
السالك بعينه فهو غلط لانه قد رذ هذا الكلام على السكاكي وحله
على انه سهو منه وقصد بهذا التعبير اصلاحه على ان هذا المعنى
ما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفة كما لا يخفى على من
له معرفة باساليب الكلام فليتامس في هذا المقام فان تحققه على ما
ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تفق
المخترات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اى في كونها اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارع وما شاكل ذلك
لكونها شرطيتين مثلا اذا اردت مجزاة الاخبار من غير تعرض للتجذر في لما
والثبوت في الاخرى يلزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم
وعمر وقائم قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمر وقعد وزعم
المشايخ العلامة انه انما فصل بقوله كذا الاحتمال كونها اسميتين بان
يكون زيد وعمر مبتدئين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمر فاعلين لقام وقعد قوما عليها يعنى يجب ان يقد
اما اسميتين او فعليتين لان بقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية
ولعمري انه كلام في غاية السقوط فان كان ينبغي ان يصدر مثله

والمكانة كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب الصريح فلو امتنع تقدم الفاعل حال كونه فاعلا باقتضاه واما اذا حمل على مذهب الكوفي فلا بد من تخصيص عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا القول لان ما يستحقونه في جز الامتناع هذا غاية في توجيه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض كفي في الفصل حسن

قول فان قيل الفرق بين الترتيب والتمية مع استصحابهما فان كلاهما يتعلق بالمباحث المقدرة ان ما ذكره في هذا التمهيد بحث
للمتأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لغيرها بخلاف الترتيب وهو محتمل الشيء ذاتا في الصواعق الزناب الكبر عظمة كبريته
وذا في الذي اتيه الموضوع الذي ينتمي اليه سبيله وكذا الزنا في ذاته بالضم والزناب الشائع قول عن كلفه على غيره الكبر في شئ امر
مفيد للتعليل ان قلت فاي حاجة الى الترتيب قلت بحجج الضمير ليس الربط بل الضرورة كون الحال مع الاستفاد حسن جلي رحمه

بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو أخرى التثنية
وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تثني باب الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين متقاربة يوفق بينهما التقرير مضمون الجملة ^{سبعة}
على أي ومضمون الجملة مطلقا على أي ولحق أن الحال التي ليست
مما ثبتت تارة وترزولا أخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية أي
فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم أن يجعلها قسا
أخر غير المؤكدة والمنقلة ولتسم دائمة أو ثابتة فبالجملة الحال
غير المنقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يجئ
ههنا إلا عن المنقلة فنقول أصل الحال المنقلة أن يكون يعبر ^{بمعنى}
لأنها معرفة بالأصالة لا بالنسبة والأعراب في الأسما انما جئ به
للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهي
دال على التعلق المعنوي بغيرها ويبقى عواملها فيكون مغنيا عن ^{كلها}
معلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالمقياس وعلى الخبر والتفت
فقال لأنها أي الحال وإن كانت في اللفظ فضلا يتم الكلام ^{بدونها}
لكنها في المعنى حكم على صاحبها كاخبر بالنسبة إلى المبتداء من حيث
إنك ثبتت بالحال المعنى الذي حال كما ثبتت باخبر المعنى المبتداء فإنه
فقولك جأت زيدا ركبا ثبت الركوب لزيد كقولك زيد راكب لأن
الفراق أنك جئت به لتزيد معنى في أخبارك عنه بالجمع ولم تقصد
ابتداء إثبات الركوب له بل أثبتته على سبيل التبعية بخلاف ما خبرتك
ثبت به المعنى ابتداء وقصدا وصفة أي ولأن الحال في المعنى
وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة إلى المنعوت ألا أنك تقصد

قوله والذي تشعر به كلام بعض المحققين أراد به ابن الحاجب حيث قال في انصافه المفضل وأما الموضع الذي لا يستوي في الأمان فأن يكون
الحكمة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة أسماء وحكمة فعلية يكون الرمز على الأسماء والصفات على الأفعال وفي هذه العبارة تحفظ
أحداهما فيقع الاشتغال على جملة أسماء لأن المشتغل بالمثل عليه والتشافي بمعنى التا ويل الاسمية فإن الاسمية صحيحة لا حاجة فيها إلى
المتا ويل اللهم إلا أن يقال متني على المشاكلة حسن جلي على غيره

قوله ثبت باكال المعنى لذي كمال وانما الجملة في قوله ابتداء وبجيشه قادم فهي حال مبيانية لللازم الفاعل وهو زمان الابدالية
فكانها مبيانية للفاعل حسن جلي

قوله لعدم دلالتها على الثبوت اه واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحشية مع ظهور الاستنفاد
على ان الاضمار في ظهور الاستنفاد في الاسمية باستقلالها بالثبوت وهو ان الاستنفاد لا يثبت في الاسمية مع ظهور الاستنفاد
الاول في الجملة الاسمية من تركها اما لكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستنفاد او ظهورها لاسبيل الى الاول
او كل من التعليلين باطل في الاول فلا بد من احد سبل الدليل الذي ذكره في جواب الامر من في مقابلته الثاني الاخر وهو لا يثبت
على المقارنة فكيف يستدل به على اولية دخول الواو مع وجود معارضة واما الثاني فلا بد من ظهور الاستنفاد في الاسمية كظهور
في الفعلية لا يقتضي له الدليل وهو الاستقلال بالثبوت لا بالاسمية انما يثبت ان في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا يثبت في الاسمية
ايضا ولا يمكن في المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفي بالواو او في بظهور تحقيق الاستنفاد في مع وجود حيثية مخالفتها
للحال المفردة كما هو حسن جلي وكان دخول الواو اوله مع ظهور الاستنفاد في مع

ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على
عدم الثبوت مع ظهور الاستنفاد فيها فحسن زيادة رابطه صرفلا
بجملته انما اذا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او
انتم تعلمون ما بينه وبينها من التقاوت حتى ذهب كثير من النحاة
الى ان حجة الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان
في الجملة ضمير ذي كمال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد
وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو يسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتضم اليه في الاثبات وتقديره
المفرد فان لا يثبت نفيها الاثبات وهذا ما يمنع في نحو جاء زيد
يسرع او وهو يسرع لانه اذا عدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صرحا في ان لا يتعد سبيلا الى ان
تدخل يسرع في صلة المجرى وتضم اليه في الاثبات لان اعادة ذكره
لا تكون حتى يقصد استنفاد ما في عنده بان يسرع والا كنت تركت المبتدأ
بضميمة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمر
يسرع اما من ثم تزعم انك لمن تستأنف كلاما ولم تنتماء للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجرى الجملة الاسمية الا مع الواو
جاء بدون فبيده سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله لضرب
التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى قوله الى في مشاقرها ومع
عوده على بداية ذاهبا في طريقه الذي جاء منه ولما قوله اذا اتيت لبا
مروان تساله وجدة حاضرة الجود والكرم فلا بد من سبب تقديم الجدة
قريب في المعنى من قوله وجدة حاضرة الجود والكرم اي حاضرة عنده

قوله قريب في المعنى من قوله وجدة حاضرة اه يريد ان يجمع كونه في البيت لا بظهوره بل بالمراد لعدم استنفاد الدهن كما يشهد به الذوق
السليم كمن سبب تقديم الجدة على المبتدأ الذي قاله في قوله من كان مستقلا في الظاهر ومفرد في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ
انما قلنا في انه اذا حصل الوجهان بمعنى الاصطلاح والنيل من فعل واحد كما يسا عد جزالة المعنى اما اذا حصل من افعال اثنين
والمعنى وجدة متصفا بمضمون الجملة فلا بد من تقديم الجدة والكرم في اعلو المعنى والجرى لان لسان حال الفاعل وقد علم في الظاهر
لاعتاده على حال فلا حاجة الى تخالف وهذا وجه وجيه اذا جازى حقا كالف في مثله مسا او سمعوا في غير حسن جلي رحمه الله

قوله انما اذا حصل الوجهان بمعنى الاصطلاح والنيل من فعل واحد كما يسا عد جزالة المعنى اما اذا حصل من افعال اثنين
والمعنى وجدة متصفا بمضمون الجملة فلا بد من تقديم الجدة والكرم في اعلو المعنى والجرى لان لسان حال الفاعل وقد علم في الظاهر
لاعتاده على حال فلا حاجة الى تخالف وهذا وجه وجيه اذا جازى حقا كالف في مثله مسا او سمعوا في غير حسن جلي رحمه الله

قوله والذي يلوح منه انه كان اعتراض على المصنف كما اشار اليه المصنف في هذا الذي نقله الخارج الشيخ نائبا عن له وقال في موضع آخر
انك اذا قلت ان يلوح منه ان امرا او لونه بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يكون قوله من لونه في موضعين على التثنية
والتشابه ان حذفت الواو اي وانما لم يترك ذلك على ان الكلام لا يثبت في الاثبات المذكر والمؤنث في الاثبات المذكر والمؤنث في الاثبات
دليلا على ان مجرد الاسمية من قولك انما ويل والتشبيه بالمفردة في قوله والذي يبين ذلك اي كون حالي زيد هو فارسل حبيبتا
حسن جلي

عنه الجود والكرم ونزول الشيء منزلة غيره ليس بغيره في كلامهم ويجوز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء لما مضى على اداة قد هذا
كلامه في ذلك لا لاجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني
زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمر يسرع اما هو مسرع اولى
منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك
اذا قلت جاءني زيد بالسيف على كنهه او خرج السابح عليه كان كلاما
نافرا لا يكا ويقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متفك
سيفه وخرج وهو ليس بالسابح في ان المعنى على استنفاد كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر
منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجرد ما عن الواو ولا يضرب من التناول
والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلامهم صاحب الكشاف حيث ذكره قوله
تعالى بيانا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطف على حالها
حذفت الواو واستقلالها لا اجتماع حرفي عطف لاني واو كمال هي واو
العطف استعيرت للوصل فقوله جاءني زيد را جلا او هو فارسل
كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارسل فحيت وذكره قوله تعالى
اصطبر بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال متقادين يعاد بها
ابليس ويعاد بانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد
هو فارسل لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه
خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاجاز من انك
اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انه تثبت بحسب
فيه اسراع ويصل احد المعنيين بالاخر ويحصل الكلام خبر واحد كما

انه اذا كثر في لغة على حذف المضارف اي اهل اللغة او على الاسناد الحجازي وانكره بغير كسر العين واستنكرها بما عني واحد فقال يكون اجل
نكر او نكر او اذا استنكره والمجازي فيكون البناء طارعا معروف ومعمولا في المازي وتعمده انما هو ان يترك وان امره في الثالث
ودونه موضع الاستشهاد فليس هو وروى الاسماء السبعة في اللسان في بعضه كائن بغير اسرى بنفسه واسره غير متعدي ولا متعد
واسرى به كما يقال اخذت الخطام والجماع واحدا المازي وهي المازي قال ابن اسراج المومنة اصلها موموه على وزن وفعل وهو مضارع
قلت الواو الفاعل خبرها واستنكر ما انتما وذكروا صيغة لا فاضل شئ في ذلك السقط ان تستنكر المازي المومنة بناء على ان المازي في المازي والمعاك
يومي بعض مسالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا من خوف الهلاك بهم والبتراء المازي من ياد يبداء يمكن وتسميتها بالمجاز
حرايج تسميتها العظشان اهلها والدم سلبا والسلف القاع الطعيف وهي المستوي من الارض لا ينفذ فيها وتعمده السنان والسلف ببناء وتعمده
السنان كالحق وحلقان حسن يطير

قلت جاني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مفعول او غلامه ي
بين يديا ووسيفه على كتفه كان المعنى على اناء بذات فانت المجرى
ثم استأنفت خبرا واسو اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا اجتبع
الى مازي ربط الجملة الثانية بالاولى فيجاء بالواو كما جرى به رجة في نحو زيد
منطلق وعمر وذا هب وتسميتها وادخال لا يخرج جارا عن كونه مجتنب
بضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان تربط بنفسها فاجملة في جاني زيد
يسرع بمنزلة اجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنها ان تربط بنفسها وجملة
في نحو جاني زيد وهو مفعول او غلامه يسي بين يديا ووسيفه على كتفه
بمنزلة اجزاء الذي ليس من شأنها ان تربط بنفسه ثم قال الشيخ
وان جعل نحو على كتفه سيفها لا كثير فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو بشا را اذا انكرت بذكر او انكرت اخرجت مع المازي
على سواد احوال لم يعرف على قدرها بل لم اعرفهم خرجت منهم وقايمهم
متكررا مصاحبا للمازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلة
الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي ببقية من الليل حال ترك
فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعماده على حال لا ابتداء وينبغي ان يقدر معناها ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا تقدر فعلا ما ضام مع
قد وقال المصنف لعلنا اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهو المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جرد التقدير بفعل المجرى
لمجئها بالواو قليلا كقوله وان امره اسرى بالدم ودونه من الارض

قوله فانما واجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختياره واذا في الحال على الخصوص دون الخبر والذات كما يدل عليه قوله الشيخ ان يقدر معناها وفيه بحث لان هذا انما
يرادوا جعل خصوصها اختيارا عن الخبر والذات استا اذا جعل اختيارا عن انظار الواقع صفة للموصوف كقوله انما هو في قوله تعالى وانما
لا يخفى عليك ان هذا ليس بوجهي الكلام الشيخ فانه لم يبين من هذا وجها اختيارا لافراد في الحال على الخصوص بل من ان انما هو جردا عن شيء في قوله تعالى
هنا لم يتصر في كانه جانا اذ انما على اعتباره ببيان بنية يقال فقد واحواله وحوايله ولا يقال خبرا لانه ليس بلام كذا في النسخ حسن

الارض موتات وبيدك سلق وانما يجوز التقدير بالمضارع لانه
لوجان التقدير بالمضارع لا يمنع مجئها بالواو وهذا كلامه وفيه
نظر لانه كما ان اصلا حال الافراد فكذا الجز والفت فالواجب ان
يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في حال على الخلو من دون
الجز والفت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر غير وجود الواو وما مضى الا يرى
انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمنع الواو مع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف
يحتمل ان يكون الاسم مفعولا بالابتداء والظرف جزء فيكون الجملة
اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالمصاحبة او المضارع وان يكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والا ولان ما يجوز فيه ترك الواو والآخر ان
ما يمنع فيه الواو من اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن
صاحبا لحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لتلايل بئس
الحال بالصفة نحو جاني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكا
من قرية الاوها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايم قوله
ويجوز الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لوجود حرف
على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الانباط كقوله اي قول الفرس
فقلت عسي ان يصير بي كما نابني حوايلي الاسود الحوارد من جرد
اذا غضب فقوله بني الاسود بجملة اسمية وفقت حاله مفعول يصير بي
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوايلي

فإنه يحذف حرف النون والياء والاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه أقل من شأن التعارف وقد سبق منه الغناء الى ان الياء محذوفة من عبارة التعارف فاما ان يكون للاوسط عبارة ان اوراد ان وجه القلبية حذف مجموع الامرين لكل منهما بالاستقلال فإنه اذا كان الحين في جملة لا يبعد عنه التلبي في الخارات التلبي الشهير والتعبير بالحسين الخبير الذي له ثمة اركان قدم وخلف وبين وسيل وقلب والمعنى لا يبعد الله النشر للثب والاعتراف فالتأمل الحين بعضهم لبعض هذا نعم فاعر وها هو والنسبة بين الاطبايين ابقى مجموع من وجه قول في الفاضل الحين مادة الاحتواء وماذا في الاقوال ان اغتبار المناسبة المحيطة في الصور بين التبيين وترعاها ليس بضروري في اداء المقصود وانما اغتبارها في الدق في صورة بلاغة الكلام وهو ان المراد بعدم تسمية حقيقة أنه فوق في ما قول السكاكي فيكونا نسبتي لا يتيسر الكلام منها بل على انه يستدل على عدمه بمطابق النسبة ولا شك ان مطابق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكره ، حسن جليلي

مفنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والآخر كونه
اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وجهها عموم من وجه لمضادتهما
فيما صاقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا
قيل رب قد شئت بحذف حرف النداء واياء الاضافة وصدق الاول
بدون الثاني كما في قوله اذا قال الحميس نعم بحذف مبتدأ فانه
اقل من عبارة المتعارف وموهذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لصيقه يقتضي حذف المسند اليه كما في وصدق
الثاني بدون الاول كما في قوله تعال رب اني ومن العظمى ومن
اعتبار هذين المعنيين في اطلاق ايض لكنه تركه لاسيما والذهن
اليه ما ذكر في الاجاز والنسب بين الاطنائين ايم عموم من وجه
وكذا بين الاجاز والمعنى السكا وبين الاطنائين فليتأمل وقد
نعم من كلام السكاكي ان الفرق بين الاجاز والاختصار صون
الاجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة
الى مقتضى المقام وموهذا لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار
على كون اقل من المتعارف اي نعم لو قيل الاجاز اختصارا مطلقا
لازم بطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تفسير تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمقتضى الاضافي قد تحقق معاينها وتعرف
لغريبات يليق بها كالابوة والبنوة ونحوها وجوابه ان المراد
بعد تفسير تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا الفرد
من الكلام اجاز وفان اطلاقا على ما مر وهذا ضروري وليس

المراد انه لا يمكن ان يبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير
لها من البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال بجزالة الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا
لكلام ابسط من الكلام المذكور ردا الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متغايرة
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام
مقدار يقضي من البسط حتى تقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه
او اكثر جوابه ان الالفاظ قوالب المعنى والقدره على تادية
المعاني عبارات مختلفة في الطول والقصر والقص في ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هي خد اب البقاء واما المتوسط
بين الجهال والبلغاء فلم في تعميم المقام معلوم من الكلام
يجرى بينهما ينهم من الحوادث ليومية يدرب بحسب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليها مجتمعا واما البناء على البسط الموصوف فانما
هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقضي
البسط وان كل مقام اي مقدار يقضي من البسط على امر متبند
من ذلك في الابواب السابقة فلان ردا الى الجهالة ولا قرب الى
الصواب والى انهم ان يقال التفسير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له اولا الشئ اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص
اما ان يكون وايضا به اولا والناقص اما ان يكون لفائدة اولا
فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبوله واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التفسير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اولا

المراد بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والا يجاز ان يكون اللفظ
ناقصا عنه وايضا به ولا طنبان يكون اللفظ زائدا عليه
فنايذه واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير وافي بيانه كقولهم اي الحارث بن الحارثه البكر
والعيش جيز في ظلال النون اي الحق والجهالة اي فرغ عيش من
حاش كذا اي مكروءا مستغوبا اي السام وفي ظلال العقل يعني
ان اصل مراده ان العيش السام في ظلال النون جيز من العيش
الساق في ظلال العقل ولقطة غير وافي بذلك فيكون محلا
وفيهم نظر قد اشهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش
النام انما هو عيش الجهلة المحق دون العقلاء المتاملين في
عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النون كناية عن
العيش السام والعيش الساق كناية عن عيش العقلاء المحقون
في امورهم واسارا بلفظ وجه الى ان العيش في ظلال الجهل
والحماقة لا يكون الانما وان العيش الساق لا يكون الا عيش
العاقل حتى انه لو ذكر السام وفي ظلال العقل كان كالانكرا
ويجبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التظويل
وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لفائده ولا يكون
اللفظ الزايد متعينا نحو قولهم عدي ابن الابرش يدرك عند الزباد
يحد يمينه من الابرش وقد ذلت الاديم لراشه وسمه والقي اي وجد
نوه كذا واما الكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع

الحج بينهما التقدير المقطوع والراشئان عرفان في باطن الغزير
والظهير في راهبه وفي العلم الخديم وفي قدرت وقوتها الزبار
وعن الحشوا المفسد اي واحترز بقايدة عن الحشوايم وهي الزبار
لاعايده بحيث يكون الزايد متقينا وهو قسمان لان ذلك الزايد
انما يكون مفسد للمعنى ولا يكون فالحشوا المفسد كالنذري في قوله
اي كلفظ النذري في بيت اي الطيب ولا فصل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والنذري وصبر الفتى لولا لقاء شعوبه مى اسم
المسيه غير منصرف للعلميه والتايب وانما صرفها للضرورة فا
انها لا فضيله في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا اتقن بالخلود هان عليه لا فتحام
في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكما الصابر اذا اتقن بزوال الحوادث والشدايد بقاء
المرهان عليه صبره على المكروه لو توفقه بالخلاص عنه بل
مجرد طول العمر ما يهون على النفوس الصبر على المكروه ولهذا
يقال هب ان لي صبرا يوب لمن اين لي عمر نوح بخلاف البازل
ماله فانه اذا اتقن بالخلود شق عليه بزوال المال لاحتياجه اليه
دائما فيكون بذله افضل واما اذا اتقن بالموت فقد هان
عليه بذله ولهذا قيل مكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد
ولا الاكل وما يقال ان المراد بالنذري بذل النفس فليس بشئ
لانه لا يفهم من اطلاق لفظ النذري ولانه على تقدير عدم الموت

قوله والمعتبر الحروف المفروضة ولهذا لم يعتبر الالف في المقاصص والياء في مع انهما موجودان في الكتاب **قوله** والنصر على المطلوب بعارضه كون سلوك طريق البرهان مامن البلاغة **قوله** او النوعية حيثية التي عبر عنها في التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولنا ذكرها **قوله** فان قيل في هذا التكرار رد الجذر على المصدر في المعنى في مطلق رد الجذر على المصدر الذي هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما شئ الوسط اكثر من الجذر والمصدر كما يشهد به التجميع وهما ليس في الالف الكسرة وحده **قوله** فلما حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد الجذر على المصدر ويبرهن ان المراد منه نسبة التكرار اذا كانت مما رقت بنفسه رد الجذر على المصدر لم يثبت الذي هو هذا وحده بل انما هو في حسنه راجع الى رد الجذر على المصدر فيكون حاصل المعنى رد الجذر على المصدر من جهة رد الجذر على المصدر ولا يخفى ان كانت واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي والآخر اللغوي حسن جلي

قوله القتل النفي للقتل محروف في المقاصص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والافش وحروف القتل النفي القتل اربعة عشر والمعتبر الحروف المفروضة لا المكتوبة لان الاجازا ما يتعلق بالعبارة دون الكناية والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على المقترح بها وما يتبدد تكثير حيوة من التعظيم منه اي منع المقاصص اياهم عما كان اعليه من قتل جماعة بواحد فالعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو المقاصص حيوة عظيمة والنوع عطف على التعظيم اياكم في المقاصص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول ايا الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداد عن القتل لو وقع العلم بالاختصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فلم انه يقتض منه فارتدع وسلم صاحب من القتل وسلم هو من القود واظهاره اى يكون قوله ولكم في المقاصص حيوة مطرد لان الاختصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو نفي للقتل ما يكون على وجه المقاصص لا مطلقا القتل لان القتل ظاهرا ليس للقتل بل ادغله وخلق اى خلق قوله ولكم في المقاصص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من غير ان الكلام بمعنى ان المخلوع عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار محلا بالمضاحه فان قيل في هذا التكرار رد الجذر على المصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد الجذر على المصدر وهو لا ينافي في رجحان الخافي عن التكرار ولهذا قالوا الا حسن في رد الجذر

قوله ورجح ايضا ما فيه من الغرامة معارض بان قوله اين مستعمل في نوع من الزيادة حيث جعل النفي نافية لنفسه حسب الظاهر كما سيشير الشارح **قوله** ومنه من ثل الاسباب الخفية هي ان تخضع حرفان فانها ساكنة **قوله** وفي موضع واحد وهو لام النعت الاول والفت الثاني **قوله** وفيه نظر ان نفي الحيوة قد يستوفى في او اخر احوال المسند جوابا لهذا النظر بان كل من حق على الشيء مع وجوب نوع خاص من ان يقع مسند الفقه في ملاحظة الدخول المفيد للخصيص بخلاف قولك في الامر رجل حتى ان جعل من حيث ايضا على الشيء مع اقاله الاختصاص فتذكر **قوله** وتبين ان الصفة اذا كانت جملة فاعلم ان المقاصد الرشيعة والمخوف في غير ما ذكره لثالث عند في غير محله وغير محله كذا عند في الوتر في يكون ان من اركب البشوان يكون رجل والكدره فوس من ميلة مفضضا الكف وقوله ترمي صفة كبراه حسن جلي

الجذر على المصدر وان لا يورد في التكرار بان يكون كل من اللطيفين بمعنى ان واستغناي اى استغناء قوله ولكم في المقاصص حيوة عن تقدير محمد بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل النفي للقتل من تركه والمطابق اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرامة وهو ان المقاصص قتل ونفوت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن نفي الالبا للحقيقة الذي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد ويخلو عمسا حيثما عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وسوان الشيء في نفسه وفيه نظر لان ذلك غريبة محسنة وبما فيه من تقديم الجز على المستند للاختصاص مبالغه وفيه نظر لان تقدير الجز على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يعين الاختصاص واجاز الحذف عطف على اجاز القصر وهو ما يكون محذوف شي والمحذوف اما جره بجملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام وينقل به ولا يكون مستقلا عدم كان او فضله موقفا كان او جملة مضاه بدل من جملة محو واسأل القرية اياي هل القرية او مو صوف محو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الشيايا متى اصنع العامة لعمرو في الشية العقيمة وفلا طلاع الشيايا اى كما يصعب الامر اى انا ابن جلا اى انكشف امره وجلال الامور اى كشفها محذوف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف من صونها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المحذوفين او يبي كقولهم تتج منهم دون ذلك وكقولك

قوله ثبتت اخواني بني زيد فلما علمت قد ثبتت من التنبيه تنبهي الى ثلاثة مفاعيل اولها ضم المتكلم اقيم مقام فاعله واخرها الى مفعوله الثاني وبني زيد بدل من اخواني او عطف بيان لراو صفة وبني زيد محكي بالضم عن زيد في قوله الما لزيد لا لزيد الما لزيد تنبيه حاله في الواقع الثالث ولهم قد بداي صاحب في موضع المفرد اي فادى مفعول ثالثا للتنبيه وقوله فلما علمت تنبيه مفعول ثلثا للمفعول ثلثا للمفعول ثلثا للمفعول لا حل الاظم وعلينا متعلقا بظاهرها او معتد به على تنبيهه معنى الجود ويجوز ان يكون مفعول ثلثا للتنبيه معنى ظاهرها وباعون كالتفسير قوله في اخواب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعه يجوز تقديرها بشرط بعد ها ويجوز في غير بقية حسن جدي

ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لاسيما اذا لم منه اضافة غير
الظرف الى الجملة فلنفظ جلاها ههنا علم وحدوث التنوين لانه
محكي كزيد في قوله ثبتت اخواني بني زيد فلما علمت لم فريد
لان هذا الوزن ليس ما يختص بالفعل ولا في اوله زياره كزياده
المفعل وحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلم اذا اعتبر معه
صير فاعله وجعل الجملة علما فمحكي والاحكام حكم المفرد في الاصل
وعدمه او صفه نحو وكان وراهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا
اي كل سفينة صحيحه او نحوها كماله او غير معين وما يوردي الى
هذا المعنى بديل ما قبله وهو قوله نعم فاردت ان اعينها فانه
يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصبي دون المعية او شرط
كما في اخواب الانشاء او جواب شرط ما لمجرد الاختصار نحو اذا
فيلهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بديل ما بعده وهو قوله نعم وما تاتيهم من آيات ربهم لا
كان اعينها معنيين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط سني لا
يحيط به الوصف وليد نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامرا عظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتعين ويرمى بسهولة امم عند الاكبر كان المولى
اذا قال لعبد واسعه ليرتد اليك وسكت تراحم عليه من
الظنون المعترضة للوجوب لا يتراحم لوضوح مواضعه على

وكذا اذا قال السبح المسبح بالخاتين المهمتين الذي في صورته وحد وهو حال مشعور كسر السين وعدم النون وقيل هو تقدم الخيم على الخاتين المهمتين
يعني الفرح بالسبح الكسبي والفتح وهو لونه ضئيلة ونحوه فخصا فتخرج وعلى كل من الخاتين المهمتين ان يجعل
اذ المعنى الما لزيد في قوله تعالى حتى اذا جاءها نوحا ونحت ابوابا فصلها بها قبلها لان بعض الخاتين
جوز كون تحت ابوابها جزءا الشرط او اوزايت لئلا كذا المصوب كما من نظره في قوله تعالى في زيارته الا التقدير في الثالثة الاول ليس في
الوزيد وفي الثالثة والاربعة ياروي ويا غلاي وفي الخامسة لمعذب بل في قوله تعالى ان ترا الى قوله فصب عليهم رايك سوط عذاب وفي السادسة كان
ومعنى له الجدي صير على سعة فرفة احد حنفيه على الارض والحيتي ما عن بين الجبهة وشاها والسد برية الشال الثاني وهو نحو ميت الذي
صدره يا من راي عارضا لمعذب فيه فذهب المرد ومعه الى ان الحذو هو المضاف اليه الاول فالتقدير من ذراعي الاسد حدث
اكتفا بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه الثاني والاسد المذكور في الاخره ما اضيف اليه ذراعيه ليكون كالعرض
من المضاف اليه الثاني اه لو قدم وقيل ان ذراعي الاسد وجهه لم يكن لثاني مضاف اليه وما تقدم مقامه والمختار من هذا المثل هو قوله سيبويه مثل على

صير من العذاب وكذلك اذا قال المتبحر اذا قال لاتي ستاوسك
جالت الافكار له بالم تحمل له لوانا بالجواب مثالها اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليدهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترك اذ وقوا على النار ولو ترك اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترك اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند
ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها او غير ذلك
عطف على قوله جوابا لشرط اي والحذف في غير ذلك المذكور كالمند
اليه والمسند والمفعول والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالحا
نحو البر الكوبستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاني ليل لا
والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجهه الاسد ونحو يارب ويا غلا
وكجا رب القسم نحو والنحو ولبا ل عشره جوابا لما نحو فلما اسلما
وتلك للجبين وكالمعطوف في حرف المطف نحو لا يستوي منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بديل ما
بعده وهو قوله او لك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعده وقاتل
واما جملة عطف على ما مر جملة مسببة عن سبب من ذكره نحو
ليحق الحق ويطل الباطل اي مثل ما قبل ومنه قوله اي الطيب
اي اركان بنو في شبيبة فترهم واييتاه على الهرم اي فساتنا
او سبب لذكر نحو قوله نعم فقلنا له اضرب بعصاك الحجر فاجرت
منه ان قدر يضربه بها فيكون قوله يضربه بها جملة محذوفة
مى سبب لذكر وهو قوله فاجرت ومنه قوله نعم كانا الناس
امة واحدة فبغت اعداى فاختلصوا فبغت اعداى بديل قوله ليحكم بين

قوله سبب لذكر
قوله فبغت اعداى
قوله فاختلصوا
قوله فبغت اعداى
قوله ليحكم بين
قوله فبغت اعداى
قوله فاختلصوا
قوله فبغت اعداى
قوله ليحكم بين

فمن كقولهم للعرس بالرفاء والمنين هذا وعاء الخاطبة حيث يجتزون بالثاني عن الثالث وقد ورد في الحديث **قوله** او مقارنة الخطاب بالاولى تنبيه
 به على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يجد في نسخها مكان تركها الكثرة من حيث انها او الخطاب بالثاني **قوله** وقال رقايا الشرح
 اورد ان اذا صلت ما وقع منه وقد اشترى في مفتاح الباب الثالث الذي في القطب ردي في شرح الكشاف امثاله هذا التركيب بان الناس ان يقول
 مثله تقول رقايا الشرح يقول او يقال اي اصححت بدل اذا اصححت وشرنا خالف الى ما ذكره انما ردي اذا قرئ الفعل بعد مثال على تصحيفه
 الحكاية وانما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لا شاف فيما نحن فيه لا يتحسب ان المناسب لرفايت على صيغة الخطاب متروكة لا ارفاده
 وهذا ظاهر فلا بد ان يجتهد هنا وفي امثاله كونه انما لا يكون الخطاب ومع ذلك من عبارات قلعة كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف **قوله** وما يوافق ذلك
 ما في قوله تعالى فكل ينظرون الا ان ياتيهم الله وحبه المنة ان في تعليمهم حصول شئ عقيب ما بينا فيه وهو ان ياتي في النفس فان الله عز وجل
 الاخرى فكلها لثان لثان الوعدان ولذا لم يرد في الثاني العذاب منقطة الرحمة فان في المعنى الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلال
 جمع ظلال لقلعة وقلل وهي ما اظلم في القاصي شئ تفسيره هل ينظرون استغفارهم في معنى الشئ فذلك خاد بعله الا ان ثابته الله ان ياتيهم امرة

او في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 ان الله عز وجل
 قد اصطفى لكم
 النعمة فان
 لم تدينوا عليه
 فلعلكم تتقون
 ان الله عز وجل
 قد اصطفى لكم
 النعمة فان
 لم تدينوا عليه
 فلعلكم تتقون

والجواب لا بد من فعل يتلو صوبه على ما شهد به القواسم
 التخييه ويدل على بقية الشروع في الفعل نحو **بسم الله** فيقدر ما
 جعلت التسميم مبداء له اي يقدر عند الشروع في القراءة **بسم**
 الله اقراء وعند الشروع في القيام والقعود **بسم الله** اقروا فقد
 وكذا كل فعل يشترع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادله تعيين
 اقتران الكلام او الخطاب بفعل كقولهم للعرس بالرفاء والمنين
 اي امرت فان كون هذا الكلام مقارنا لامر اسر الخطاب يدل على
 ان المحذوف امرت والباء للملابسة والرفاء والالتيام والالتفات
 تتولد فالتوبة رفاؤه اذا اصلحت ما وصى منه والاطناب
 اما بالايضاح بعد الابهام ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما
 صهم والاخرى موضحة وعلما ان خير من علم واحد وليست في النفس
 فضل تكثر لما طبع اسم النفس عليه من ان الشئ اذا ذكر معها ما
 بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل له العلم به اي بالخير
 وذلك لان الادراك لثمة والحرمان عنه مع الشعور بالجهول بوجه
 ما لم فالجهول اذا لم يحصل به شعور تام فلا كم في الجهول به اذا
 حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوف النفس الى العلم به
 وتماقت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
 الايضاح كملت لثمة العلم به للعلم الضرورية بان اللذة عقيب العلم
 اكمل واقرى وكانها لذتان لثمة الوجدان ولذة الخلاص من
 الالم وما يوافق ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم
 الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذي

لأن الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشرف وفي بعض النسخ كان اعين العز والاولاد ان تولد في حجاب الجرس فان النطقين من التجديس حتى
 يحتمل ان يكون الاغراض الثلاثة يعقون هذا التركيب من شأين اثنين لا غرض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في قوله فان لا عيب
 هو لا يتصور فيه الغرضان الاخران ويحتمل ان القرآن نزل على أسلوب العرب فلا بد ان يكون شئ نفسه بحيث يبين ما لا يخطبه بل هو لا ينادي
 مع قطع النظر عن خصوص الخطاب وقد مر من غيرهم **قوله** انما ردي اذا قرئ الفعل بعد مثال على تصحيفه الحكاية وانما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لا شاف فيما نحن فيه لا يتحسب ان المناسب لرفايت على صيغة الخطاب متروكة لا ارفاده
 قضيا بالي لانه من معق وجبنا كانه قبل ولو جئنا اليه منقضا متروكا ونسوق ذلك الامر من قوله ان ما هو لا مقطوع وفيها ممة ونفسه فقطم ذكر الامر من تختم
 له هذا وان لم يرد في حال دفع لهم الصبح والماء انقطاع منهم لولا انهم بالقر **قوله** اي في الايضاح بعد الغمام لم يقل انما ردي الا انما ردي
 بعد الغمام مع انه لا ينبغي للنساق اختصارا وحسن جملتي

الذي هو مظنة الرحمة ليكون اسد لان الشواذ اجاز من حيث
 لا يحتسب كان اعم كما ان الجزا اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسو
 فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب بخير وان ذلك كانت الصاعقة
 من العذاب المستفضع لحيثما من حيث يتوقع الميث وبذلك لم
 من الله ما لم يكونوا يحتسبون بخير **قوله** اشترى في صدره فان
 اشترى في بقيده طلب شرح لشي ما له اي للطالب ومدرى ببيده
 تفسيره اي تفسير ذلك الشئ وايضا هو وهذا الايضاح بعد
 الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون
 ذلك لتخيم الشئ المبين وتظيم كقولهم تعا وقضينا اليه ذلك
 الامران ما به هو لا مقطوع مصححين وكقولهم تعا واذا يرفع
 ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل فزاعر البيت بالاضافة
 ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب ثم على احد القولين
 اي على قوله من يحمل المحض من جنس متدارك من وفاد لو اريد
 الاختصار كفي بتم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجل زيد
 كان اطنابا ابرهم فيه الفاعل اولا وقسنا ثانيا وقوله اذ لو اريد
 الاختصار مشربان للاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطنا
 ويم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي وقد
 حسنة اي حسن باب ثم سوى ما ذكر في الايضاح بعد الابهام
 ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه
 حيث لم يقل نعم زيد والاحكام من وجه حيث حذف المبتدأ
 الذي هو مصدر الاستئناف وابهام الجمع بين المتناهيين الاجاز

قولهم وبه تنهين بطلان ما قبله وجه التبيين ان هذين الظاهرين حال حيوتهما في ذلك متشبهين للزمان الذي في فيه سواء وانما في المراد للحال الشاملة فانها تفسر لكون التغير وحيداً يكون قولهم بغيره بتفصيله حال من باب التبريد بالانفعال الذي فيهم خلاف المقصود في تمام المعنى حاله وتحواله وعينه عما في ذلك التغير وحيداً من ان الحاله بمعنى الكثير يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على من كان له خال من الغلظة كقولهم رجل ذو خال في الغلظة فاجاب في الطبع والاستعداد بالخال ان الخال يكون ابراً متفرج الغم غير ضيقه فترادف ذلك بان غلظه فاحسن ثابته الخاتم لكن الخاتم اذا كان شيئاً او شيئاً به التغير متلافي ذلك بان جعل الخاتم من البرزخ الكاس في الغالب يكون متبدلاً بحيث يكون في اهل الحلال احد حتى كان في بيتها فترادف ذلك بان غلظه الخاتم لم يقبل من غلظه الخاتم فكيف عينه **ب** دفع ذلك بان وصفها لم يقبله ذلك كبره فان قالت اذا كان المقصود دفع في غير مقصود كان المبكيت من قبيل التكيل فلا معنى لاراده في الايقاع قلت ان بين الايقاع والتكيل شوا من وجه فان الايقاع اعتبار الظاهر لحواله ان يكون الظاهر في غير دفع فيهم خلاف المقصود واخص باعتبار الوقت لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذا اقسام فتساماً ميثانية فان الشارح صرح بان بين التبريد والايغال غلظاً من وجه لا واحد روي ابراهام من قبيل التكيل في الايقاع حسين جلي

من انشاء حفرة من الارض خطت للساحة مصحفاً وياقير من
كيف دأبت جوده قد كان منزله والبحر مترعاً ومنها تذكر ما قد
بباسب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجرداً عن رابطة
كما في قوله تعالى ان ربك للذين هاجروا من بعد ما قاتلوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعد ما الغفور الرحيم وكما في قوله الشاعر
لقد علم الحري البانون اني اذا قلت ما بعد اي خطيها وقد
يكون مع رابطة كما قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يجهدوا بالم يفتلوا فلا تحسبنهم بمفان من العذاب
نقوله فلا تحسبنهم تكرر لقوله لا تحسبن الذين يفرحون ليعبر عن
المنقول السكا واما بالايفال من او على البلاد اذا ابدى فيها
واختلف في تفسيره فقول موثق البيت بما يفيد لكنه يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الحنساء في مرتبة اخيها
ضحوان ضحالتا ثم ان يقتدي الهداة به كانه علم اي جمل مرتفع
في راسه نارا فان قولها كانه علم وان المقصود وسو تشبيه بما هو
معروف بالهداية لكنها انت بقولها في راسه نارا ايضا لا وزياده
للمبالغة وتحقيق اي وتحقيق التشبيه في قوله اي قول امر القيس
كان عيون الوحش حور اجانيا وارحلنا الجرع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجرع وهو الفتح الحزالي الباني الذي فيه
سواد وياض شبه به عيون الوحش لكنه ان يقول لم يثقب ايضا
وتحقيقا للتشبيه لان الجرع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا حين فيموضهما

فيعيونها كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها واما تسببه منها بالجمع
وفيه سواد وبياض بعد ماموت والمراد كثرة الصيد يعني ممّا
اكلنا كثرة العيون عندنا كما في شرح ديوان امر القيس وبه بين
بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت سائرهم في المناوذة حتى
الفت الوحوش رجالهم واخبيتهم وكدغ نومهم غير المقصود في حيث
السقطه فسيقا بكاسهم في مثل خاتم من الدر لم يهتم بتقيل خال
فانه لما جعل العلم كاسا صيغا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا
تما تخرج فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك
بان وصفه بان لم يقبله ملك متبرك فكيف غيره فلي اتمه هذا يخص
الايقال بالشعر وقيل لا يخص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد
مكتبة تيم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبوا من لا يسالكم اجرا وهم مستدرون فان قوله وهم مستدرون
ما يعم المعنى بدونه لان الرسول مستدل بحاله لكن فيه زيادة حث
على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تحثرون مهم شيئا من دنياكم
وترجون صحة دينكم فينظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل
وصون تعقيب الجملة بجملة تستعمل على معناها اي معنى الجملة الاولى
للتوكيد علم التلقيح بالتذييل اعم من الايقال من جهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره والحضرة من جهة الايقال قد يكون بغیر الجملة
وبغير التاكيد وهو اي التذييل منها بان مرهلم يخرج مخرج المثل
بان لم يستعمل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جريئاً
بالمرء واهل محاربا لا الكفر على وجهه وسوان يكون المعنى هل

اصل کتابی از قلم
میرزا محمد تقی
میرزا محمد تقی
میرزا محمد تقی

اصل کتابی از قلم
میرزا محمد تقی
میرزا محمد تقی
میرزا محمد تقی

[illegible]

لانه لتادية اصل المراد وكقيليل المد في قوله تعالى سبحانه الذي اسرى
بعبده ليلا ذكرا ليلا معان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على
تقيليل المد وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤ
في انشاء كلام او بين كلامين مضلين معنى بحمله او اكثر لا محل
لها من الاعراب لكنة سوى دفع الاعتراض ليس المراد بالكلام من المنه
اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والقران
والمراد بانصال الكلامين ان يكون الشك في بيان الاول واثبات
له او بدلا منه كالتثنية في قوله تعالى ويجعلون سد البنات سجانه
وله ما يستهون فان قوله سبحانه جمله لكنة بتقدير الفصل
وقعت في انشاء الكلام لان قوله وله ما يستهون عطف على قوله
سد البنات والنكتة فيه تثنية الله وتقدسيه عما يفسون اليه
والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قوله عوف بن محم السبيعي
يشكوك به وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد اخرجت سمعي الى
ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسر بلسان اخر فنقوله بلغتها
جمله معترضة بين اسم ان وجزها والواو فيه اعتراضه ليست
عاطفة ولا حاالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر صاحب الكفا
في قوله واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها في الاعراب
مخو الاصل اتاها والحوادث جملة فايد بها تأكيد وجوب اتباع
ثلاثه ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكر في قوله نعم والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه
اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها ابراهيم ومثل

قوله ولست بنظر الى جانب الفخاء وما بعد واني لصبار على ما يؤتي وحسبك ان الله انني على الصبر فتامل حسن جليل

ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم لانه يؤم الامام فان الواو
يجي للاباحه في نحو جالس الحسن وابن سيرين لا يرى انه لو جالسا
جميعا او واحد منهما كان مستلذا فيه نظر لانه يحكيون من باب التكيل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تنكح اذا جارك
المنافقون قالوا شهدناك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر ترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب منافقين في دعوى
الاخلاص في الشهاده وحسن دفع توهم انهم كاذبون في نفس
الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكيل او من الاعتراف عند من
يجوز كون النكبة فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالابحار
والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما ينبغي او صلا المراد او زائدا
عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالاحجار والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى لقوله اى قوله ابي تمام يصيد اى يعرض عن الدنيا اذا
عن اى ظهر سوداى سياده ونمامه ولو برزت في ذى عنبر ار
ناهد الزى الهسه والعنبر اى البكر والناهد المرأة التى تهجد
نديها اى ارتفع وقوله اى وكقول الشاعر الاخره ولست بنظار
الى جانب الفتى اذا كانت العليا في جانب الفقير اراد بالفتى سهم
اعنى الراحه وبالفقر المحنة يعنى ان السياده مع التقب والمشفقة
احب اليه من الراحه والدرع بدونها بصفه بالميل الى المعنى
مضارع اى تمام احجار بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في

في اصل المعنى مع فله حروفه والبيت طناب بالنسبة اليه ومثل
هذا الاجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواتا وان يكون طنابا وكذلك اصل هذا الاطناب وبير
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسألون
وقول الحاسبي وتكران شيئا على الناس قولهم ولا ينكر
القول حين نقوله اي يقيم ما نريد ما يقيمه من قول غيرنا
واحد لا يحسر على الاعراض علينا التقيد المهورنا واقعدا لمنا
يصفر رايهم ونقاد حكمهم وجوع الناس في المهمات الى رايهم
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية
يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم
الافعال ايضا واسه اعلم ثم علم المعنى اعلمت الله وحسن توفيقه
ومجده على جزييل نواله ويضلي على النبي عليه السلام محمد واله
وسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمجده وجوده
الفصل الثاني في اعلم البيت
قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزئيا من علم البلاغ
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه
من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في صنوع الدلالة عليه اراد بالعلم الملوك التي يعقدها على
ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومه على ما حققنا
في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقول اذ اي ادراكها او
الاقتدار بها على ما قل هو ايراد المعنى الواحد على ما ذكره القوم

قوله وقوله الخاصي وتكرار شئنا كهذا الميت من ايات قصيدته . اذ المزمع من نفس من التزم بعرضه وقبله ونحن كما انزل في كتابنا
حجما ولا فنيا بعد تحيل وبعد . اذ اسيد منا خلافة سعيد . قولنا بما قال الكرام قولك . ليعلم ان كتاب ايداه في قوله الحق اننا في قوله
قد استمرنا في الفن الاول اننا المزمع من الفن المعاني في الاول اننا في قوله الحق اننا في قوله وهو على عرضته . اورد على
هذا القريب انه يقتضي ان يمكن كل من عرف علم البيان من ان يروي معنى كان في طرف مختلفه . فيوضح ذلك انه مع ما منع فليس له ان
اوله لا زم واحد فقط والجواب ان استفادنا الابدان ان يواد الازمانا بمنتهى انكاد تصور على ما هو اصله المعقود . وسيتعلم ان المراد اعم من
ذلك وجود ما ليس له الزمان بالمعنى الاول قوله فليس المقدر على العلم بالمراد بالعلم الاول . انما هو مقتضى ان تقدير المتعلق بالمراد داعم
الى التقدير وليس لك ان ترجع هذا التقدير . على ان الازمانا وهو المعنى الاصيل للمعاني الاخرى . حقيقة معرفة اذ اصلها داعم الجوانب
مشهوره . كل منها ان يرجع عند العلم على الحقيقة للفن . فاذ اقل من ان يرجع على نشأة ان خروج على ارباب اسبق على فن من اجل العلم على اصول
والفكر اذ والادراك المتعلق بها ظاهر . لا يمكن ان يعلمون التي اعمر محصلة وان كانوا يعجزون عن تفصيلها . في الموارد . وسليته هو اعلى قدر محله

[illegible]

محمّد بن الفضل

قول ودلالة الاثر على القوة انفقنا في تمثيل الدلالة الغير المنطوية على توهين من امثلة اثارها الى المختار بها في الوضع والعقلية ثم دل على قوة القاضل الخشني
في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الامتداد المحقق في شروح المطالع وبعين من الخففين وجود الدلالة الطبيعية على الضعفية الذي قال ان
السمعة للذات الطبيعية في الرقص على وانها يدل على تأثير تلك السمات في نفس ذلك الرقص وعلى ان طبعه يقتضي ان تحل تلك الحركات ذاتها
من طبع الحيوان ولا يمتد الاموات وقس على ذلك عرفت بعض الدواعي المتألم وبخاصة عند شدة الملهة **قوله** اما ان يكون القوم موزعين فيها
او لا فقد جمعت الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى القول واحد كقولنا باعتباري مثل قولنا الفاضل من قول الجواد اناسي **قوله**
بحسب مقتضى الطبع الا انظر الى طبع اللفظ وطبع السامع كما حققه القاضل الخشني في حاشية شرح المطالع **قوله** كذلك ادى الى الوجود قبل هو فتح
الذهن وفتحها وسكون الحاد المجبة الشدة يدل على الخس والاذي يدل على الوجود في المقام لا غير **قوله** ثم عرف الدلالة المنطوية الوضعية بانها
المعق من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال القاضل الخشني في حاشية شرح المطالع مستظرفا بما عرفت من ارجح من
على ان الشفاء طريق العلم باللفظ فهو السمع وحل اوضاعه الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد وحل اوضاعه هو النفس فيثبت اما اولها فلا بد

توكل على الله لا يرد كل معنى يدل على قصد المتكلم قبل الظاهر ان يقول على معرفة اراد ان الاراد انما وقع في التعريف فالعريفات خير من اذكري التراجع
تفهم بالاراد ان معرفة الاراد ليست من الاقدار على فان قلت المعاني التي يقصد بها التعريف متناهية عزوا وان تباينت عقلا وكان الاحاطة بها
لا يتماهي عقلا كما كانت لك الاحاطة ما لا يتماهي عقلا فقلت بقصد يعلم البيان على احاطتها قلت لا لاحاطة في الاحاطة بالبيان على احاطة كاشف
بما هو العلوم فهو ساراد معنى قولنا زيد جواد اي لا وجود له بل معقول بالاراد خطأ ويقصد به لا يخرج من استحقاق المعنى فثبت ان لم يكن عالما يعلم البيان
فثبت سببا وكله منه يدل على ان كان له معرفة للملك لو عرف الاراد ان ذلك كان عالما البيان منزه ليس كذلك ان ليس الاراد المدرك من البيان حتى يكون
المعارف عالما يعلم البيان واجب بان الله في علم البيان سميت لاصلة والعلم ليس عالما الاراد بواسطة علم البيان وذلك ان علمها على الصلة باعتبار
ذلك الاراد علم البيان بل باعتبار ادراك معرفة الاراد ان ذلك هو بواسطة التعريف الذي فثبت ان لم يكن عالما يعلم البيان منزه ليس كذلك ان ليس الاراد المدرك من البيان حتى يكون
من قوله على اراد المعنى الواضح بطريق في نهاية الوضع بطريق اخر في نهاية الخلق عالم البيان مع عدم صرف التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخلق
ولا خفا في نهاية مراتب الوضع فثبت التعريف على ذلك بدون التعريف على الاراد بطريق متوسط بين النهايتين غير ساراد فلا اشكال ولو سلم فلا اشكال او وضوح

ما يدل عليه الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه
أي في المعنى الواحد للاستغراق لعرفي وأراد بالطرف التركيب و
بالدلالة الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى أن علم البيان ملكه وأمر
بقتدر به على إبراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وأراد أنه
بتركيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف أحد ليس له
هذه الملكة إبراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالمًا
بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه أورد معاني
متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معنى من البعض الآخر على معناه
لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والمعيار دون الوضوح والحقا، مثل أن يورد بالفاظ مترادفة
مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح
الدلالة وخفاها لأن كل واضح موخفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه
و معنى اختلافها في الوضوح أن بعضها أوضح الدلالة وبعضها أوضح
فلا حاجة إلى ذكر الحقا، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد خرج ملكه
الاقتضاء على التفسير عن معنى الأسد بمعارات مختلفة كالأسد
والذئب الحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في
الدلالة الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكر
هنا أولى من تعريفه بغيره إبراز المعنى الواحد كما في المفتاح وذكر
اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة
تحتل الوضوح والحقا، ويجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو

[illegible][illegible][illegible]

ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء محملاً من العلم به العلم
 بشئ آخر والاول دلالة والى الدلالة والاول كان لفظاً والاول
 لفظية والافير لفظية كدلالة الخطوط والمعقود والمضرب والاشارة
 ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة على اللفظ
 احترازاً عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
 للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة
 اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها
 القوم وضعيه وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
 والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة
 اعم على الوجود فان طبع اللفظ يقتضي التلغظ بذلك عند عرض
 الوجود او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
 المسموع من وراء الحجاب على وجود اللفظ والمقصود بالمظهر هنا
 هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية
 باختلافهما باختلاف لطباع الافهام والمصترك التقييد لوجود
 وكون سوف كلامه في بيان التقسيم مشعر بذلك ثم عرفوا الدلالة
 اللفظية بانها فهم المعنى في اللفظ عند طلاقه بالنسبة الى فهو عالم
 بالوضع واخرى وبالعقد الاخرى عن الطبيعية والعقلية لعدم
 توقفها على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في
 الجملة لا وصفه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه المضمون والالتزام واخر
 بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني
 للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول

حاصل
هذا في بعض
المنطق ما يتبين
خالف لما ذكرنا
ان يكون لنا
مما ان كان
والفظة التي
ان كان هذا
لكن المقصود
فيها من الخصائص
كلها من خصائص
الحكماء من حيث
ان الحكماء
على اعتبار
قد تم ذلك
ما بين الحكماء
بأن الحكماء
لا يميزون

[illegible]

فإنه يمكن تأدية ذلك المعنى لزوم باللفاظ الموضوع عنه فيه من حيثية وهي ان دلالة اللفظ الموضوع على اللزوم واداء دلالة
 الزوم من حيث مولاهم على اللزوم فتأدية الملزوم باللفاظ موضوعه لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية بل هي
 الزا ان يراد بالزوم التبعيه والملازم المستتبع وبالدلالة التبعيه وبالدلالة التبعيه في كل من المراتب ومبدا المعنى المستتبع في دلالة الالتزام عند أهل هذا
 الفن فتأمل حسن جابج

فإنه يمكن تأدية ذلك المعنى لزوم باللفاظ الموضوع عنه فيه من حيثية وهي ان دلالة اللفظ الموضوع على اللزوم واداء دلالة
 الزوم من حيث مولاهم على اللزوم فتأدية الملزوم باللفاظ موضوعه لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية بل هي
 الزا ان يراد بالزوم التبعيه والملازم المستتبع وبالدلالة التبعيه وبالدلالة التبعيه في كل من المراتب ومبدا المعنى المستتبع في دلالة الالتزام عند أهل هذا
 الفن فتأمل حسن جابج

المعنى أصلاً وأما قال واللام يمكن كل واحد منهما والادون ان يقول
 لم يكن واحد منهما والادون المفهوم والمقصود من قولنا مواعيد
 الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها ففقيضة المشار اليه بقوله
 والا ان لا يكون عالماً بوضع كل واحد منها وموالاتهم من ان لا يكون
 عالماً بوضع شيء فلا يكون شيء منها والادون ان يكون عالماً ببعض
 منها دون بعض فيكون بعضها والادون بعض وعلى التقديرين
 لا يكون كل واحد منهما والادون محتمل ان يكون بعض منها والادون محتمل
 وايضا كان لا يجري فيها الوضع فان قلت لو وقف فهم المعنى
 على العلم بالوضع لزوم الدوام لان العلم بالوضع موقوف على فهم
 المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يوقف
 على فهم المنتسبين قلت لو وقف على العلم بالوضع موقوف
 المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة
 لا على فهم من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال
 يتوقف على العلم السابق بالوضع وموالاته يتوقف على فهم المعنى
 في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان
 عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها او وضع من بعض لجوار ان يكون
 بعض الالفاظ الخروجه في الحال بحيث تحضر معانيها في العقل
 او في التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقريب العهد بها بعضها
 يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما تنقصر
 في استنباط المعنى المطابق من بعض الالفاظ مع سبق علمنا
 بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل اطول العهد بها وقلة تكرر

على العقل
 فلهذا لم يمتنع
 اللغز فيكون
 معقولة فيكون
 فيكون فيكون
 فيكون فيكون
 فيكون فيكون
 فيكون فيكون

تكرر اللفظ على الحسن والمعنى على العقل فاجاب ان المراد بالاختلاف
 في الوضع والاختلاف ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
 الالتزام كذلك لا هنا من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
 كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة
 المنقولة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق
 واجب قطعاً عند العلم بالوضع وممنوع قطعاً عند عدم العلم بالوضع
 وسرعة حضور بعض المعنى المطابق في العقل وبطوره انما هو
 من جهة سرعة تذكر الشائع الوضع وبطوره وهذا يختلف باختلاف
 الأشخاص والاقوات ويتاثر بالعقلية اي والايوار المذكور
 يتاثر بالدلالات العقلية لجوار ان يختلف مراتب اللزوم في الارض
 اي مراتب لزوم الاجزاء لكل في النفس ومراتب لزوم اللوازم الملزوم
 في الالتزامات في الالتزام فظاهر لجوار ان يكون شيء واحد
 لوازم مستدرة بعضها اقرب اليه من بعض لسبب تلك الوسائط
 فيكون وضع لزوم ماله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم باللفظ
 الموضوعه هذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً
 وكذا اذا كان شيء واحد ملزوم ومبدا لبعضها او وضع منه
 لبعض فيمكن تأدية ذلك الملزوم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة
 عليه في الوضع وذلك لان المعنى في دلالة الالتزام هنا سواء
 يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى في الذهن من حصول
 فيه سواء كان بلا وسط او بوسط ووسائط مستدرة وسواء
 كان اللزوم مريخاً معقلياً او اعتقادياً عارفاً واصطلاحياً مثلاً

فإنه يمكن تأدية ذلك المعنى لزوم باللفاظ الموضوع عنه فيه من حيثية وهي ان دلالة اللفظ الموضوع على اللزوم واداء دلالة
 الزوم من حيث مولاهم على اللزوم فتأدية الملزوم باللفاظ موضوعه لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية بل هي
 الزا ان يراد بالزوم التبعيه والملازم المستتبع وبالدلالة التبعيه وبالدلالة التبعيه في كل من المراتب ومبدا المعنى المستتبع في دلالة الالتزام عند أهل هذا
 الفن فتأمل حسن جابج

فظهر من التشبيه وشأنه الخوف لآه قبل السواد الاعراض على عين التشبيه الغري لشي الامم فلا يكون ما له من فاعله في تشبيهه
من ظاهره ان زحوا في تعقيب التشبيه اللغوي ليس بجذوب بل يترجم وانما اده التي طنة الاعراض على تعقيب التشبيه الاصطلاحي دون استبعاد
من كلام المصنف كما يشهد له بقوله وبني ان يراه منه ورود الاعراض على تعقيب التشبيه الاصطلاحي هو فقد على من الامثلة مستبعد من قصده
المشاركة التي لم يرم منهاها وقد منع فالت بناء على اتم عدواؤه تعالى اخذ المرمي من قبيل التشبيه وكذا قال في العيب فان تنق الامم وانهم وان سكر
بعض من انظر الى وسوء المثال تشبيها صحتها فالظاهر منه ان مثل قال زيد على الواقعة به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني وبني ان يراه
فولنا بالكلية ونحن لا ينبغي ان هذا الى اياه تعجب عن قبل لا على وجه الاستعانة به لثامه حسن جليل

وما يقال ان المعرفة اذا عرفت معرفة فهو عين الاول فليس على
اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة من مصدر قولك
دلت فلانا على كذا اذ اهديته له يعني صواب يدل على مشاركة امر لا
اخر في معنى فالاموال صوالمشبه والشئ صوالمشبه به والمعنى هو
وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لخواصنا قائل زيد
عمرًا واجاني زيد وعمر وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن
اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم اليك اموال الدلالة على مشاركة
امر لاخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستقارة الحقيقية نحو ان
اسدًا في احماء ولا على وجه الاستقارة بالكناية نحو ان ثبت المشية
اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لفت لهد بن يد اسدًا ويعني صر
اسد على ما سجي في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لاخر في معنى مع ان شيئًا منها لا يسمى تشبيهًا في الاصطلاح
خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان
اسدًا ويعني منه اسد من قبيل التشبيه بمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المصنف الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستقارة
الحقيقية والاستقارة بالكناية والتجريد ويعني ان يراد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقديرًا يخرج عنه نحو قاتل زيد
عمرًا واجاني زيد وعمرًا واما قال الاستقارة الحقيقية والاستقارة
بالكناية لان الاستقارة التخيلية ومواثبات الاظفار للمشية
في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لاخر عند المصنف
اسه لان المراد بالاظفار عن معناها الحقيقية على ما يستحق

توسعة وانت خبير بما فيمن الاضطراب قد بين الفاضل المحض وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة فيمنع ان يتغير لها وهي ان قوله ولها مرات في ارضيها
مع ان دلالة مطابقة اوجه الكلام بناء على اعتباره الشارح في شرح الفتاوى مع ان دلالة التشبيهات وضعفه لانه يحتاج كيف وقدره في شرحه المتنازع حيث
قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني في وضعفه فقط ليس كشيء فان قولك وحده كالذي مر مثله لا يزيد بهما هو غيرهم وضعا بل في
ان ذلك الوجه في غاية الحسن ومنها به البطايف لكن ارادة هذا المعنى ان ارادة المصنف فقط ليس كشيء فان قولك وحده كالذي مر مثله لا يزيد بهما هو غيرهم وضعا بل في
لا ينبغي ان يقوم بالمعنيين كلاميه في كفاية ولا يعرض عليهم ان التماثل الذي بيننا وبينهم في تشبيهه على ما ذكر اني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموصوف له انما المشابهة
وتحت القبط الذي ذكره تحت وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكر اني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموصوف له انما المشابهة
الوجه والبدن وكيف وحده يجعل كون العلاقة مشابهة مضى التشبيه ولا يستلزم وجوبها ما ذكره في نفسه في قوله في شرح الفتاوى ان ارادة هذا المعنى
منشقة على تلك المشابهة ومن ثم صح ان العلة هي المشابهة فحسن جلي

والله وجميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل
في الوجود مع انه ليس بعلّة لكل مقدم في الوجود ايضا لتوافق
الراضع الطبع ثم منه اي من الحجاز ما ينشئ على التشبيه وهو
الاستقار التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به
ضار استقاره فغير المقرض له اي للتشبيه قبل المقرض للحج
الذي احدا قسمه الاستقار لابتنائها عليه فاحضر المقصود
من علم البيان في الثلثة التشبيه والحجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتداء الاستقار عليه فلم
يجعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمه لحج الاستقار قلت
لانه اكثر مباحثه وجوه فوايد ارفع عن ان يجعل مقدمه
لحج الاستقار واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وان خيره ما فيه
من الاضطراب والاقر بان يقال علم البيان علم بحث فيه عن التشبيه
والحجاز والكناية ثم يشتمل تفصيل هذه المباحث من غير التقا
الى الابحاث التي اوردتها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث
التشبيه الاصطلاحي الذي ينشئ عليه الاستقار وهو المقصود
من المقاصد الثلاثة وما كان مواضع من مطلق التشبيه اعني التشبيه
بالمعنى اللغوي اشاروا ولا الى نفسه بقوله التشبيه اي مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستقار او على وجه ينشئ عليه الاستقار
او غير ذلك وهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالصغير لئلا يعود الى المذ
المحصر فاللام في التشبيه الاول للمهد وفي الثاني للجسر وما

قوله ونحوه بحيث لو ادرك كان صورها اعني في علمه ولا حيد وان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان يكون مطابقا لادراك الملائكة من حيث
قد يدركها الادراك عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه
فلا عيبا في حسن جلي

قوله ونحوه بحيث لو ادرك كان صورها اعني في علمه ولا حيد وان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان يكون مطابقا لادراك الملائكة من حيث
قد يدركها الادراك عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه وان كان المراد الادراك الحواس لشرطه
فلا عيبا في حسن جلي

والسك كخلق فلان في الطيب كان تخيلا من القول واما ما جاء
في الاستعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول
محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح
التشبيح بقر كما كان من المشبه والمشببه به ماهو غير مدرك بالحواس
الظاهر ولا بالقوه العاقله مثل الخيالات والوهيات والوجدانيات
اذا ان يدخلها في الحس والعقلي ثقيل للاعتبار وتسهيله للام
في الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام وان قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا فاشارة الى تعميم تفسير الحس والعقلي بقوله والمراد بالحس
المدرك هو مادته باحدى الحواس الخمس لظاهرة وهي البصر والسمع
والشم والذوق واللمس ودخل في سبب زيادة قولنا او مادة
دخل في الحس الحيواني وهو المعدوم الذي فرض محققا من امور كل
واحد منها ما يدرك بالحس كما اي كالمشببه به في قوله وكان حجر المعقول
هو من باب مجرد فطيفه اراد به شقائيق النعمان وهو ودرام في سطر
سواد واما اضيف الى النعمان لانه حتى ارضا كثر فيها ذلك اذا انقص
اي مالا الى السفلى من صواب المطر اذا انزل او تضعه اي مالا الى العلو
اعلام جمع علم وهي الراية يا قوت شتر على رماح موزن برجد فان
الاعلام اليا قوته المنشورة على الرماح البرجدية مما لا يدرك
الحس لان الحس لما يدرك ماهو موجود في المادة حاضرا عند المدرك
على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تتركب من صورها
كالاعلام واليا قوت والرماح والبرجدية كلها محسوس بالبصر والعقلي
ما عد ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بآدم

باحدى الحواس الخمس لظاهرة تدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للمعقول
فيه لكونه غير مستخرج منه بخلاف الخيالي فانه مستخرج منه ولهذا
قال اي ماهو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة وكثير بحيث لو
ادرك كان مدركا بها وهذا القيد يميز عن العقلي كما في قوله اي
كالمشببه به في قوله المراد القيس اعني في المشرك في مضاجعي ومستوية
نصف كايابا عنون تقول لا يقتلني ذلك الرجل الذي يسي عددي في
حب سلمي واحال ان مضاجعي وملاذي سيف منسوب الى شارف
البن وسهام محدد فالضال يقال من السيف اذا حده ووصف
الضال بالزرقه للدلالة على صفاتها وكونها مخلوق فان اتياب
الا عنون مما لا يدرك الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك
الا بحس البصر وما يجب التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي
الصور المرشمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس لابل الوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام اليا قوته ليست مما نادت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس فقط ولا اتياب الا عنون
وروس الشياطين ليست من المكنى الجزئية بل هي صور لانها ليست
لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك لا بها وليست
ايضا مما لم تحقق كصداقة زيد وعداوة عمر وبدا التحقيق في هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى بخياله ومفكره ومن شأنه تركيب الصور
والمكنى وتفضيلها والنصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها
كائنات له جناحان او راسان او لاسرله وهي دائما لا تسكن نوما

اما حسيه اي مدرك بالحس كالكميات الجسميه اي المقصده بالاجسام
 فما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبه في المصنعين المجوفتين اللتين
 تتلاقيان فيفترقان الى العيين من الالوان والاشكال والشكل
 هيئته احاطة بنهاية واحده بالجسم كاللأبدا ونهايتين كشكل نصف
 الدائره او ثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع او غير ذلك والمقدار
 والمقدار كمفضل قارن الذات ولغني بالكم عرضا يقبل التجري لذاته
 وبالاتصال ان يكون لاجزائه حدث مشترك يتلاقى عنده وبه احترانه
 عن العدد ويكونه قارن الذات ان يكون اجزائه المعرضه عنه ثابتة وبه
 احترانه عن الزمان والمقدار جسم تقليدي ان قبل القسمة في الطول
 والعرض والعرض وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها
 في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان
 بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع المصولين وهذا
 مختص بالحركة الالئيه وعند الحكماء هو الخرج من القوم الى العقل على
 سبيل التدرج وفي جعل المقادير والحركات من الكميات نظرا لان
 المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
 الاعراض الجسميه والكمية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبته وكانه
 اراد بالمقدار هو ايضا فهما من الطول والقصر والتوسط بينهما والحركة
 نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يقبل بهما اي بالمدركات
 كالحس والبعث المتصف بهما الشغوف باعتبار الخلقه التي هي عبارة
 عن مجموع الشكل واللون والصلابة والكمالات الحاصلين باعتبار
 الشكل والحركة والاستقامة والانعكاس والتعذب والتعذر والظاهر

تحت الشكل وغير ذلك وبالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة
رتبت في العصب المفروض على سطح باطن الصماخين تترك بها الأصوات
من الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الأصوات الحادة
والغليظة والتي بين بين والصوت يحصل من التمزج المعلوم للفرق
الذي هو أساس عفيف والقلم الذي هو قفون عفيف بنظر طمارة
المقروع للقارح والمقلوع للقالم وحجب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفها وحجب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملأته
كما في أوتار الأغاني الممتدة أو في قصر المنفذ أو ضعفه أو شدته الزاوية
كما في المزاسير المنسوبة تختلف حدة وثقلها أو بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروض على جرم اللسان من الطعوم وأصولها
شعبة الحرافة والمرارة والملوحة والخصوة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والنقاهاة أو بالشم وهي قوة مرتبة في
زائدي سقم الدماغ التشبيهيتهين بحلتي المذى من الروائح ولا
حصر لأنواعها ولا أسماءها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة
كواجبه طبيه أو مستنزه أو من جهة الإضافه إلى محلها كواجبه
المشك أو إلى ما يقارنها كواجبه الحلاوة أو باللسان وهي قوة
سارية في البدن كله بها تترك الملوسات الضعيرة من الحرارة
والبرودة والطوبى واليبوسة من الأربعة هي وأصل الملوسات
التي بها تتفاعل الأجسام الضعيرة وتستغل بعضها عن بعض فتولد
منها المركبات والأولى أن منها فليتان لأن الحرارة كيفية من شأنها
تفريق المختلفات وجمع المتشكلات والبرودة كيفية من شأنها

[illegible]

قوله وهو ما يتعلق به معنى الانوار اي يتعلق بالمعاني والمطالع له لانه متشعب عليه حكم الانوار كما ان الشجر على كونه في التمسك المذكور حكمه الضرب **قوله** شامخي والاشباح طامعون انوار
 مفعول وجعل الشجر مجي في ان مثله لانه نفسه مع انوارها كاصح الشراخ وولده لبيان الضعف الموجود في الموضوعين الحديثين فلا بد ان يقال ان هذا الضعف اعم من ان يقال
 ان الشجر مجي في الانسان الذي يحقق فيه وهذا التكليف انما هو بتقدير بيان حال التشبيه وهو مجي فيها طامعا الى التشبيه في وجه فمهم منها ان يكون الضعف
 وجعلته بلا شامخ تعسف **قوله** احدها ان يقر بالتحرك غير ما في التركيب احتياج الى التيقن واذا لا فاق في الخلق الخلق الى السد لان خلقه ليس من غير هذا الضعف فخرها عاقل
 الى التحرك فمضى الجواب في احد ما لا بد ان يفكر ما في هذا ان يفكر في الحركة فيها او في جعلها اعم من الحركة موضوع الضعف الذي هو كذا فيقول هو المراد
 بل احتياج الى ان يفكر في غيره غير ما في ان يفكر في الاضافة لانه في التمسك وهذا ايضا انما هو متعسف بوجوه ان الشجر لا يفكر في غيره فمضى الجواب في احد ما لا بد ان يفكر ما في هذا ان يفكر في الحركة فيها او في جعلها اعم من الحركة موضوع الضعف الذي هو كذا فيقول هو المراد
 تقدير الربط الى ان يفكر المصدر الغير لغوي مع المتولين ان المصدر مع الدعوى في قوله الشجر ان يفكر في غيره فمضى الجواب في احد ما لا بد ان يفكر ما في هذا ان يفكر في الحركة فيها او في جعلها اعم من الحركة موضوع الضعف الذي هو كذا فيقول هو المراد
 وان يفكر مضاف الى عان المصدر في وان يفكر على ان الاضافة لانه في التمسك لكن في قوله الشجر ان يفكر في غيره فمضى الجواب في احد ما لا بد ان يفكر ما في هذا ان يفكر في الحركة فيها او في جعلها اعم من الحركة موضوع الضعف الذي هو كذا فيقول هو المراد
 منها هو مهم الحديث نفسه واما اننا قلنا معناه ان الشجر على صفته فلا يروم ان كلاس الاقتران والتجرد في بيان الشجر واذا في قوله الشجر ان يفكر في غيره فمضى الجواب في احد ما لا بد ان يفكر ما في هذا ان يفكر في الحركة فيها او في جعلها اعم من الحركة موضوع الضعف الذي هو كذا فيقول هو المراد

الذات بقوله واحد وهي قوله سهاوي فان الكواكب اذا سهاوت
اختلفت جهات حركاتها وكان لها من زواياها تدافع وتداخل ثم انما
بالتهاوي تسطيل اشكالها فاما اذا لم تنزل عن أماكنها فهي على صورة
لاستدارة هذا كلامه وتذكر ان اسيا في حكم الصلة للمصدر معناه
انه ليس عطفاً على مشار النفع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون
الواد بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب غمراً وان يكن ان
يكون في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المشار بمعنى المصدر على ما
سبق الى الفهم والركب الحسي في اطرافه مختلفين احدهما مفرد والاخر
مركب كما مر في تشبيه الشقيق بعلاما بقوت شتره على رماح من زبد
من الهبة الحاصلة من شتر احرار حمر مبسوطة على رؤس احرار خضر
سستيله مخروطة فالمتشبه مفرد والمتشبه به مركب وعكسه كما
سجي في تشبيه نهار شمس غابه زهاراً وبليل مقرر سجي بهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن يدع المركب
الحسي ما اى وجه التشبه الذي سجي في الهيئات التي تقع عليها
الحركة اي يكون وجه التشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها التركيب ويكون ما سجي في تلك
الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غير هاهنا واصاف
الجسم كالشكل واللون قد عبر المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة
حيث كلاً علم ان ما ين ادبه التشبيه دفعة وشراً ان سجي في الهيئات
التي يقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبه على وجهين
احدهما ان يقرن بغير هاهنا واصاف في التشبيه ان يقرن هيئة الحركة

من جانب قبله فإن جانب متعلق بكل واحد من الفعلين والفاعل تشبيه المتعلق الذي هو من جانب الفعل الذي كان الظهور وان تشبيهه بان قوله من جانب متعلق بفعله تشبيهه اي ليس مقصوره الشاعر على هذا التشبيه من جانب واحد وانما ذلك التشبيه من جانب وليس الا من جانب التشبيه والتشبيه فاعلم ان قوله في حكم الصلة التشبيهية لفظ حكمه ولم ينفذ ان المصدر مشتق الى ان يخرج الصلة لاسم الفاعل ولكن ما صلت للفعل الخفيف الذي هو شئ في هذا عن المصدر حكما ان قوله يقتصر على الحاجة النوع وسر السبق اي يخرج والاخذ جميع خبره وهو فاعل السيف ونوعه من سبب شئ في الماء رسول الى سبب جعله من سبب السيف اي مضى في الصبر لا يذم قوله على ولا يتعارض و الاخذ في بعض النسخ وسنرى انما فاعله في الحرب لي شئت والاول اظهر واحتمل الحرب اشتدادها فاعلا لاختتم الناس بعضي الترتيب واحتمل صدر فلان عطفه لا يوم الاخذ في بعض النسخ وسنرى انما فاعله في الحرب لي شئت والاول اظهر واحتمل الحرب اشتدادها فاعلا لاختتم الناس بعضي الترتيب واحتمل صدر فلان عطفه لا يوم عتدم منه بغير خبره حسن جلي

الهاء اي سقوط اجرام مشرقه مستطيله مناسبة المقدر مفرقه
في جواب شئ مظلم فوجه التشبه مركب كثرى وكذا ظرفه كما حققه
الشيخ في اسرار البلاغه حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه
بالليل المشاوي كواكب لا تشبه النقع بالليل من جانب وتشبه
السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم
الصلة المصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويومهم انه كقولنا كان
شار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير
الاضال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفضلها
رصفها الا يرى ان ليلك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت
فضلها فتجعل الكلام جملتين وما يثبت على ذلك ان قوله بهاوي
كواكب جمله وقت صفة الليل فالكواكب من كوء على سبيل التبع
ليل ولو كانت مستبده بشارها لقال ليل وكواكب فهو لم يقصر
على ان اراك لعان السيوف في اثناء المجاهدة كالكواكب في الليل
بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغادها وهي تلو وتتر
وتجى وتذهب وهذه الزيادة رادت التشبيه تفضيلا لانها
لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان لليل
في جلال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للمضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والاحتفاظ وان
السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدر بعضها
بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيله فبها على هذه الدقائق

[illegible]

في كون الفعل مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
وحيثما كان التشبيه مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
في كون الفعل مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
وحيثما كان التشبيه مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه

في كون الفعل مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
وحيثما كان التشبيه مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه

بين كون الحواريين مع المؤمنين لهم حواريون محمد عليه السلام اذ حواري
الرجل صفة وخصاله وانه علم وقد يليه غيره اي قد يليه غيره
المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعب عنه بمفرد الى عليه
واما قلنا ذلك احترازا عن قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم
يعملوها كمثل الخمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لم يعب عنه بمفرد
بلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب
مثلا بحجة الدنيا كما انزلناه من السماء فاخترط به نبات الارض فاصبح
حيثما تدره الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد واحد
تعمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في تصرفها وبعثتها وما يقع بها من
الهلاك والفساد بحال النبات بحاصل من الماء يكون اخضر ناصرا
الحضرة ثم يفسر فيظهر انما كان لم يكن فان قلت فليعتبر منها ايضا
مضاف محذوف في كمال ما فيكون المشبه به بلي الكاف تقديره كما في
قوله تعالى او كصيبك هذا تقديره لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يصح
عليه خلاف قوله او كصيب فان الضمير في قوله يحملون اصابعهم في
اذا هم لا بد لها من مرجع فالصاحب الكشاف لو اطلب هذه الضمائر
مرجعا لكت مستغنى عن تقديره كقولنا في اراعي الكيفية
المنزوعة سواء في حرف التشبيه مفرد يتاخر به التشبيه ام لا الا يرى
الى قوله انما مثل الحيوان الدنيا الاله كيف ولما لمالك الكاف وليس المراد
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد واحد تحمل تقديره وما هو بين في هذا
قولنا لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بهايوم حلوها وغدا
بلا تاع لم يشبه الناس بالديار واما تشبيه وجودهم في الدنيا وسرعة

في كون الفعل مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
وحيثما كان التشبيه مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
في كون الفعل مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه
وحيثما كان التشبيه مستقرا عن التشبيه فطرا لا يمكن ان يقال لا استند الى الفعل انما ذلك لان التشبيه لا يكون كونه من نوعه بل كونه من جنسه

وسرعة زوالهم ونفائهم علولا هل الديار فيها وسرعة زوالهم عنها
وتزوالها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الصيغة اخرجنا
الى تقديره في فموجه الاحتياج الى تقديره مثل لا يقال لان المشبه
به ليس في ذات ذوي لصيب بل حالهم وصفهم لا نقول لا يلزم من عدم
تقديره مثل والاقتصار على تقديره في ان يكون المشبه به ذات
ذوي لصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة
الدنيا كما بل الجواب انما انفتح باب الحذف والتقدير في تقدير
مثل ذوي صيب ولو من الاقتصار على تقديره في ان لا نزل على المقصود
واستدلاله بالمطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارنا
نلتنا مل وقد ظهر ما ذكرنا ان من قال ان تقديره قوله كما انزلناه
كامل ما على حذف المضاف اليه فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذورا
تقديره هو ما بيننا وقد يذكر فعل يبي عنه اي عن التشبيه كما
علمت هذا استدلالا ان التشبيه وازدياده مشابهة للاسدية مشابهة
قوية لما في علم من الدلالة على تحقيق التشبه وثيقته وكما في حيث
اوضحت زيدا استدلالا ان التشبيه اذ في تعيد لما في الحسبان من الدلالة
على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث
انه صواب بل يظن ذلك ويحتمل وفي كون هذا الفعل مبتدأ عن التشبه
نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك واما يدل عليه
علمنا بان استدلالا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير
امارة التشبيه من القرب والبعد كان اصوب والمرض منه اي من
التشبيه في الاعلى يعود الى المشبه وهو اي المرض العايد الى التشبه

بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر يمكن الوجود وذلك في كل امر عسير
يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قولنا في الطب
فان نقول الانام وانت منهم فان المسك بعضهم الغزال فانه اذا
يقول ان المدح قد فاق الناس بحيث لم يتق عينه ويخلفهم مشابهه
بل صار اصل ابراسه وجنسنا بنفسه وهذا في الظاهر كما تمنع لاسبقا
ان يتامى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصه بذلك النوع الى ان
كانه ليس منها فاحتج هذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الماء ثم انه لا يعيد من الماء لما فيه من اوصاف
الشريفه التي لا توجد في الدم فان قلت ان التشبيه في هذا البيت
فليتبدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تقو
الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعضهم
الغزال وقد فاقها حتى لا يعيد منها حالك بشبههم بحال المسك ولستم
مثل هذا تشبيها مبنيا او تشبيها مكنتا عنه او حاله عطف على امكان
اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه
نوباحر في السواد اذا علم كون المشبه به دون المشبه والا لم يكن
الحال لانها مبينه او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في الثوب
والضعف والزيادة والقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب
الاسود بالقراب في شدته اي في شدة السواد ونقيرها من قوع
معطوف على بيان امكانه اي تقدير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شأنه كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن زهر
على الماء فانك تجد فيه من تقوية غير الفان له وتقوية شأنه

تانه ما لا يجد في غير لان الفكر بحسبانتم منه بالعقليات لنقد
الحسبان وقرط الف النفس بها الا يركن ان اذ اردت وصف يوم بالقرط
فقلت يوم كما طول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما
يجده في قوله **و** يوم كطل الرمح قصر طوله **و** دراز قننا واسطلاك
المزاهر **و** وكنا اذا قلت في وصفه بالقصر **يوم** كما صر ما يصور وكلم
البصر وكأنه ساعة لا يجد فيه ما يجد في قولهم **ايام** كما بهم اللفظ
وقول الشاعر **ظلمنا عند باب في يوم** يوم مثل سافرة النياب
وكنا اذا قلت فلان اذا هم بشئ لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خطاه
على امضاء عزمه فيه ولم يستغله عنه بشئ فالسامع لا يصادف
فيه من الاربعه ما يصادف من انشاء قوله اذا هم التي بين غيبه
عزمه **و** كبح عن ذكر المواقف جابها **هذه** الاغراض الاربعه **بعضي**
ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان
يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العباد
ان كلاما من الاربعه يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكان
انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه
عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكنا بيان حاله لا يقتضي الاكون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان العزم مجرد
الاشعار بكونه اسود وكنا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم
بل هو يقتضي كون المشبه على قدر مقدار المشبه به في وجه الشبه
لا يزيد ولا ينقص ليعتبر مقدار على ما هو عليه **وهذا** قالوا كما

[illegible]

قوله موثقة متفرقة في ادعاء السواء المتولدة من اذله وادعاء السواء وجهها وزنها التقاطع فصب على نظريته **والله شري** قدام جملته السعيدة وقت حاله في القابل
معنى كان وفي غاية التقاضي حاله في القابل من قبل احد حده حاله في المستند في قدام احد احوال المشي اوجز من غيره وانما في رغبة في النظر بان يكون
شلا في النصف الثاني ويكون في المقرب الى المشرق والافالم في الفلك السادس والثاني في الخامس وقدرت في المشرق قاله الفراء
لنفسه في شمع من كلام المولدين والاداء الفجر **والله** فانه لو قيل في المخرج كما لم يصب به في ان تشبيه المشي في المشي السعيد وانما
الهيئة الثانية من حصول شئ اخر الذي خلف شئ اخر في الكون **والله** في سبيل ان تشبيه المشي في المشي السعيد وانما
القول القائل والمذهب المعتزل اراد بالحل القوي والمجزل القوي لانه في اللغة يعني غير كذا في حسن تخلي

٢٢١ وكل تشبيه الشاة الحبل في الحبل لان الشاة والماء الوحدة والثاني والثالث وكانا الذين كبر انما يستفاد من الصفة فهو وجه في الراجح ربه
وهي ان تقع من الارض والظاهر من قوله فنقصت اخضرها لانه حل في الذهب على النبات اما بما زاد من سواد او سقاء حسن

حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها **تشبيه المركب بالمركب** قد يكون
بحسب يحس كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقول
وكان اجرام النجوم لو امحاء درر نشرون على بساط ارضه فان
تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ارضه تشبيه
لكن ابن هرون التشبيه الذي يريد الهية التي تلاءم القلوب
سروا وعجبا من طلوع النجوم متلفة متفرقة في اديم السماء
وهي ذرة قازر في الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله
كنا ما المزعج والمشتري قد امه في شام الرقة مضروفا بالليل
عن دعوة قد اسرجت قدامه شمع فانه لو قيل المزعج كضرب
من الدعوى لم يكن شيا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يمين لكل جزء من اجزاء
الطرفين بما يقابله من الطرف الاخر لا بعد تكلف ونسفا كما في قوله
تلك مثلهم كمثل الذي استوقدنا الاية فان الصبح ان هز من
التشبيه من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شئ
يقدر تشبهه به وهو القول القائل والمذهب المعتزل وان جعلتها من
المعززة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المناق بالمستو
نارا واطهاره الايمان بالاضادة وانقطاع انتفاعه بالنطفاء
النار وفي الشك شبه دين الاسلام بالصبي ما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من البعد بالوعيد بالعدو والبرق
وما يصيب الكفرة من الافزع والبلايا والفتن من جهة اصل الاكلا
بالصواعق واما تشبيه معز بركب كما من تشبيه الشقيق بالعدو
ياقوت منشور على راح من بزرجه **تشبيه معز** وهو الشقيق

الشقيق والمشب به مركب من حق امور كما ترى وكما تشبيه الشاة الحبل
بحار ابتر مشقوق الشفة والحوافر ثابت على راسه نحو غطاء وكف
بين المركب والمعز المقيد اجمع شئ الى التامل فالمشب به في قولنا
هو كالراقة على الماء انما هو الراقة بشرط ان يكون رقة على الماء وفي
تشبيه الشقيق والشاة الحبل في هو المجمع المركب من الامور
المعززة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المقنع تشبيه
الشاة الحبل من تشبيه المعز بالمعز كتشبيه السقط بغيره الذي
وتشبيه الزنبايا المنقود بالنور وتشبيه الشمس في المراء في كف
الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حجاب كانهما بوقعة اجمت بحوليهما ذهب
ذائب وقوله كان منار النفع وقوله وكان اعلام النجوم وقوله كان
المرج من تشبيه المركب بالمركب انما الى ان كلاما من المشبه والمشب
به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المعز بالمركب
وكان ما ذكره المم اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الحبل بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المعززة
المختلفة بخلاف الشاة الضعيف واما تشبيه مركب بمعز كقوله
كقول ابي تمام يا صاحبي تقصينا نظركا اي بلغنا اقصى نظركا
واجتهدا في النظر يقال تقصينا اي بلغت قصا كذا في الاساس
تريار جوع الارض كيف تصور اي تصور مجدنا النار يقال هو
اسم صورة حسنة فتصوره تريارها اسما اذا شمس لم يستر
عنه قد شبه اي خالطه ربه الذي حضها لانها انضرا واشد حرة

قوله ولا يبالون فيه فذلك في التمثيل ان لا يكون الوصف متحققا احتيا في التمثيل اربعة مناهج وما ذكره الزمخشري اعين الكل قوله فذلك ما هو
وجهه في لغة ظاهره هو الحق وقوله وجهه من الشرح وان كان ظاهره هو وجهه فذلك في التمثيل اربعة مناهج وما ذكره الزمخشري اعين الكل قوله فذلك ما هو
الوجه في لغة ظاهره هو الحق وقوله وجهه من الشرح وان كان ظاهره هو وجهه فذلك في التمثيل اربعة مناهج وما ذكره الزمخشري اعين الكل قوله فذلك ما هو
الوجه في لغة ظاهره هو الحق وقوله وجهه من الشرح وان كان ظاهره هو وجهه فذلك في التمثيل اربعة مناهج وما ذكره الزمخشري اعين الكل قوله فذلك ما هو

استحبابه فهو وصف مركب من متقدم وليس بحقيقي بل هو عايد الى المتأخر
وكذا قوله نعم مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية وما شبه ذلك
فالتمثيل بتفسيره اخذ منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكتاب
فيجعل التمثيل مراداً للتشبيه وقوله الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور وادام يكن التشبيه عقلياً يقال انه
ينضم التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيل وضرب مثل وان كان عقلياً
جاراً لاطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرباً للاسم مثلاً كما يقال
ضرباً للنور مثلاً للقران والحيق للعلم واما غير تمثيل وهو مجاز
اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
من متقدم وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه ويكون وصفاً
حقيقياً فتشبيه التزييا بالصفوة والمنور تمثيل عند الجمهور وليس
بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم امر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انما عجل وهو ما لم يذكر وجهه فتمت اي من الجمل ما هو ظاهر
وجهه او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر بهمه كل احد هو
زيد كالاسد ومنه حتى لا يدركه الا الخاصه كقول بعضهم هم
كالهلقه المفرغه لا يدري من طرفها اي هم متساوون في الشر
يتمتع بقيس بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الهلقه
المفرغه متناسبه الاجزاء في الصورة يتمتع بقيس بعضها طرقات
وبعضها وسطا لكونها مفرغه مصمتة الجوانب كالدائرة مثلا
ما لم يكن مصمتة للجوانب فان موضع الانقياع منها يكون طرفا ونقطة
وسطا وكذا جازاه ان هذا قول الاماريه فاعلمت ان الحرف حين

قوله فيها الكلمة قاله صاحب الكشاف ان جعل بعد هذه الالف ان كان قوله الله تعالى وان كانت صفات كذا اشكاله في نظرون في ذلك قاله في التفسير
الكلمة حتى جعل الالف على الغليب وله ايراد لغتال الغليب وان كان ظاهره من بابها وتعل بعضهم ان هم من الجواب في الاما في معنى في التفسير فانه القاب واهر اعاد
قوله بريح النسيم انما هو الجواب والرفاع على انها صفتان لا سببية وخفاها في الفوارس الجوز على انهما لا يمتثلان للوصف بل هو جواز على ما على
سببية ما كانهم انما علم كلهم على صفة الحكاية والتكليف في الزمان وادها في اي من الجمل ان قلت ذرا من وعده بتمثيل الحقل والمفصل والوجه
لحق صفة الجمل انما هو الجواب والرفاع على انها صفتان لا سببية وخفاها في الفوارس الجوز على انهما لا يمتثلان للوصف بل هو جواز على ما على
سببية ما كانهم انما علم كلهم على صفة الحكاية والتكليف في الزمان وادها في اي من الجمل ان قلت ذرا من وعده بتمثيل الحقل والمفصل والوجه
لحق صفة الجمل انما هو الجواب والرفاع على انها صفتان لا سببية وخفاها في الفوارس الجوز على انهما لا يمتثلان للوصف بل هو جواز على ما على
سببية ما كانهم انما علم كلهم على صفة الحكاية والتكليف في الزمان وادها في اي من الجمل ان قلت ذرا من وعده بتمثيل الحقل والمفصل والوجه

والا فاعلم ان
الاشياء التي هي
اصحابها ايضا
قد اتفقوا على
ذلك المصاحف

حين مدحت فيها الكلمة وهم بريح الكامل وعمان الوهاب ليس
الحفاظ واسن الفوارس اولاد زيدا العنسي وذلك لانها سالت
عن بيتها ايهم افضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت
سكتهم ان كنت اعلم ايهم افضل منهم كالحلقه المفرغه وقال الشيخ
عبد القادر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما ساله عنهم
وايض منه اي من الجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا
واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات الجمل لامن تقسيمات مطلق
التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه حتى اي من الجمل
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه
ايما الى وجه التشبيه نحو زيدا اسد فنقولنا زيدا الما صل اسد يكون
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشتر بالشيء
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من الجمل ما ذكر فيه وصف المشبه
به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولنا هم كالحلقه
المفرغه لا يدري من طرفها فان وصف كالحلقه يكونا مفرغه
غير معلومة الطرفين مستغر بوجه التشبيه كما مر ومنه قوله
النافعه الذي يشكاه فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم
يبد منها كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي احي تمام في الحسن بن سهل سبج
الميسر والليل عند فني كثير ذكر الرضي في ساعة الغضب
صدقت عن اي اعرضت ولم تصدق مواهب عني وما وده ظني فلم
يحب كالنبت الحسنة وافانك اي تانك ديفقه يقال فعله في

قوله ولذا قيل النظر في الأول حقا اذ ربما يستحق بها القبح ويستحق بها الحسن **قوله** فلان لم يكن النظر ولم يتبعه بقاها من الفرس اذا تاهوا في الفرس
قال معان محاربي النظر المرفق وان وجه غير خفي فاما ان كان وجهه كغيره فاما ان كان وجهه كغيره فاما ان كان وجهه كغيره فاما ان كان وجهه كغيره
المشبه به انظر من عليه ما به جعل اول ظهور وجهه في عينه على سبيل الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى عانة تعالته حضور المشبه به
عند حضور المشبه وجعل ثانيا على حضور المشبه عند حضور المشبه لظهور وجهه في عينه على سبيل الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى عانة تعالته حضور المشبه به
من المشبه الى المشبه به من حيث ان تصديق ان ذلك المشبه به هو الذي في عينه فيكون ظهور وجهه في عينه على سبيل الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى عانة تعالته حضور المشبه به
نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور على لظهور وجهه المشبه به فلا تدل في وجهه بحث لان الظاهر ان كونه كذا ان علة التصديق المذكور على
الوجه نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بكونه كذا ان علة التصديق المذكور على الوجه نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بكونه كذا ان علة التصديق المذكور على
الحضور بقاء كافي الفعل المستفاد من الفعل بالكلية والكلام على ثامن حسن جليل

اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك اذكر
الحواس فان الروية فصل اول الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا وكذا
قبل النظر الاول حقا وفلان لم يعم النظر ولم يعمه وكذا يدرك
من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك من الامور الشا
بلا يدرك في المرة الاولى وقليل عطف على امر اجلي اي وكذا
وجه المشبه قتل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن
اما عند حضور المشبه بقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتمشيه الحرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه
المشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الحرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون التكرار اي تكرر
المشبه به على الحسن اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحسن كصورة القمر فغير
مختلف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحسن كصورة القمر فمختصفا
كالشمس اي كتمشيه الشمس المرادة المعلوم في الاستداده والاستنا
فان في وجه المشبه تفصيلا اما كالمراة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمعارضه كل من القرب والتكرار بالتفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه المشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
والتكرار على الحسن سيما لظهوره المودي الى الاستدال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على
الحسن في الثانية معارض للتفصيل التليل لان كلاما من القرب والتكرار

قوله ربما يفضي الى دهر اي يضيء يقال قضيت الامور في قوله لانه من الطرفين ومنهما ينتقل الى فان قلت فالمراد ان ظهور وجه
المشبه به يندرج حضور المشبه كاعلام يندرج حضور المشبه به قلت لان المشبه به من التشبيه لئلا يخل بين الطرفين وظهور وجه المشبه
وعلم انما يستدل به الى المشبه به حسن جليل

والتكرار يفضي سرعه الانتقال من المشبه الى المشبه به في وجه
المشبه به كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للاستدال كما سبق في
العلم الاول واما بعيد **عرب** عطف على قوله اما قريب منزل وموحدا
اي هو المشبه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر بعد ما ظهر اي حقا وجهه في دلي لاي وعدم الظهور
يكون لامر من اما كثره الفصل لقوله والشمس المرادة في كفا الاش
فان وجه التشبيه فيه هو الهيم المذكور فيما سبق وقد عرفت ما
فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الذي المراده الدائمة الاضطراب
الاعيان يستأنفنا مالا يكون في نظره مقبلا او تدرأ او لمذور
حضور المشبه اما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر من تشبيه
البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندرج حضور المشبه مطلقا
يكون لكونه ومما كانا بيا للاغوال او مركبا خاليا كاعلام يات
منشور على رصاع من زبرجد او مركبا عقليا مثل الحمار يجلس اسفلا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او قلته تكرر اي تكرر
المشبه به على الحسن لقوله والشمس المرادة في كفا الاش فان
المراة في كفا الاش ليست ما يتكرر على الحسن لانه ربما يفضي الى
دهر ولا يتفق لانه يرى مراة في بدا الاش وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه المشبه لانه من الطرفين ومنهما
ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان
اولا لم يطلب ما يشتركان فيه بالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس
بالمراة في كفا الاش من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه

فقد لم باعتبار متعلق الاختلاف أنه لا شئ ان لم باعتبار طرف مستحق الرتبة المعنى وعلى الرتبة كانه هذا ال اعتبار فلا حاجة الى ان يشر
 بكلام المشايخ من اعتبار متعلق الاختلاف الدال على سباق الكلام ولعل من لا يدرك من هذا وجه النظر فقامل **قوله** شدة الى ان يشر
 المراتب الاربع من تقدير **قوله** واما مجموع وجهات لم يشر الى الظاهر والمغيب الحقيقة لانه يحسبها لا يكون مما ضرورية ان التشبيهية
 لا يكون الا في اخص وصف المشبهة واشهرها احسن جليلي

وان حذف الوجه والاداء فاعلاها والا فمقسطه وهذا هو المقصود
 في هذا المقام فلذا قلنا واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار
ذكر اركانها او بعضها فنقول باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه
 سوف الكلام لان اعلى المراتب ما يكون بالنظر الى قوة مراتب
 مختلفه كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف
 المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه وادائه
 فقط اي بدون حذف المشبه بخون زيد اسدا ومع حذف المشبه
 نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي لا على بعد هذه المراتب
 على ان تم للتراجيح في اربعة حذف احدها اي وجهه او ادائه
 كذلك اي فقط او مع حذف المشبه بخون زيد كالاسد ونحو كالا
 في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسدا في الشجاعة نحو اسد
 في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا تقع لفظه اي لغير المذكور هما
 الاثنان الباقيان لخون زيد كالاسد في الشجاعة او كالا سدا في
 الشجاعة عند الاخبار عن زيد والمربتان الاوليان متساويتان
 في القوة والآخران متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية
 متوسط بينهما وذلك لان القوة اما مجموع وجه الشبه من حيث
 الظاهر او باجرا المشبه به بانه هو هو نظرا الى الظاهر مما اكمل
 عليها كالا وليين وهو في غاية القوة وما خلاهما كالا فبين فلا
 قوة له وما اشتمل على احدهما فقط من متوسط في القوة والضعف
 ثم لا يبعد ان يعرف بين الاربعة المتوسطه بان حذف الاداء اقوى
 من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر

الظاهر يعني هما بحث وهو الفرق بين قولنا لعني اسدي
 ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسدا واسدي الاخبار
 عن زيد حيث يبدل الاستقارة والتشبيهات وتحقيق ذلك انه
 اذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينه دالة على تشبيه لشيء وبمعناه
 فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
 كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
 استقارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا
 ومع قاسم المشبه به ان كان جزءا عن المشبه او في حكم الجزئية باب
 كان وان والمنقول المشابهة الباب علت والحال والصفة فلا يفرق
 يسمى تشبيها لا استقارة اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواضع
 كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما جرى عليه او نفيه عنه فانما
 قلناه زيد اسدا بوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو
 متمتع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبهة من الاسد فيكون
 الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بانه يسمى تشبيها
 لان المشبه به اما جنى به لافادة التشبيه نحو لقيت اسدا فان الاثبات
 بالمشبه به ليس لاثبات معناه بشيء بل بوضع الكلام لاثبات الفصل
 واقفا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصه التشبيه
 مكنونا في الصيغة لا يعرفنا لا بعد نظر وتأمل واذا افرقت الصورتان
 هذا الفرق ناسبان يعرف فيهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
 احدهما تشبيها والاخرى استقارة وهذا خلاصة كلام الشيخ في
 البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الشك

[illegible]

فانظر امر دعى حى الى اس عليه وانه
واما انا كان كان متاد فالمقتضات
بحسب دسه فغير كان مختلف الكاد
احد فانه ولو كان ما فاعني فالت
لغايه الاصلق والماء صفه شمس و
حاز استعواء للكون وبعثا كاد
منه الحبيب فله الحبيب دوى
كاد اناب الى غول مثلا والفتش
عن كوه خلاف لاضواء لم يوجد

[illegible]

حتى يكون اطلاق اللفظ
 البديع الموصوف بما ذكره
 على راجح من زبرجده
 قولك ان اغر وكان هو
 معناه فان المار او بار
 مثل المصنف في الابدان
 الدماء وهدى نيل الشغل
 وهدى ما ذكره كشاف من
 به الفاصل المحشي في الجمل

سره وحده حصوله انك تدعى حدوث شي هو من الجنس المذكور لانه
اخضع بصفة عجيبة لم يتوهم جواز ما علم يكن لتقرير التشبيه وفي معنى
مثلا قولنا دم الاسد اظهر خصا به صفة عجيبة اخضع بها الاسد
المذكور ولا يضر جوارها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا
معنى لتقرير التشبيه هذا حصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح
انه اذا كان المشتبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استقاراه
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستقاراه ان شاء الله
الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني في مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي مما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة
ايضا لما بينهما من شبه تقابل لعدم والملكية حيث اشتمل الحقيقة على
استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
ولهذا قدم تعريف الحقيقة لان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون
لم حقيقة كما هو مذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع لم يفرغ الـ
على ما وضع لم في الجملة فالقرن للاصل مناسب وقد يقيدان بالتشبيه
ليتميز عن الحقيقة والمجازا لعقيليين الذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا القيد ليلابقهم انه مقابل للسرعي والعرفي بالمعتمد
بالعقلي يضرنا في ما في الاسناد والمطلق الى غيره سوى كان لغويا
او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فصيل بمعنى فاعل من حتى الشيء
اذ اثبت او بمعنى مفعول من حقت الشيء اي اثبتته نقلا الى الكلمة
الثابتة او المشتبه في مكانها الاصيل ولنا فيها للنقل من الوصف
وعند صاحب المفتاح الثالث للتأنيث على الوجهين اما على الاول

الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعل يدرك ويثبت سواء جرى على موصوف
اولا نحو جبل طريف وامارة ظريفه واما على الشك فلا ينبغي لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسميه صفة لموصوف غير مجاز على موصوفها
وقيل بمعنى مفعول انما يستعمل فيه المذكر والمؤنث اذا جرى على موصوف
نحو جبل قتيل وامارة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتاثير ارجح
وفما للابتناس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى
ما في هذا من التكليف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي معنى وضعت تلك الكلمة في الاصطلاح به
التخاطب اي وضعت له اصطلاح به يقع التخاطب الجار والمجرور متعلق
بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل واحتراز بالمستعمل
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كالاستسمى مجازا
بقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما استعمال في غير ما وضع له
غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتابين يدين فان لفظ
الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس
بجاء والكلمة المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لاي اصطلاح التخا
ولا في غير كالاسد في رجل السباع لاد الاستعداد وان كانت موصوفة
بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحتراز بقوله في الاصطلاح التخاطب عن المجاز الذي
استعمل فيما وضع له في الاصطلاح اخرجنا اصطلاح به التخاطب كالصواب
اذا استعملها المخاطب بعينه لشرع في الدعاء فانها يكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع

الفصول

[illegible]

قوله ان تصدق منها وتفضل الى المقصود بها الضمير منها راجع الى اليد وفيها الى التسمية صرح في شرح المفتاح الى الذي قصد بالضمير وهو المنع عليه
 فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر في راجع الى اسم الموصولة اليها على علمه ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنع لئلا يدخل الاستقار من المنع ومن
 الى ان لا يزم فيكون الكلام موصوفاً بالتعريف لا بالتعريف المحض باللفظ احسن وهذا قد ذكرنا في اواخر الشرح الذي اوجبه تفصيلاً لمصلحة استعمال السد وان اريد
 حقيقته عرفت في التبريد فظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنع فليست كـ و اما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام تفصل اليك في هذه الناحية ومعنى
 تتكافأ فادما و غيرهما في اللفظ لا في المعنى وفيه على وجهه والزمه العبد في معنى سبب لزمهم اذا فهموا حقهم وفيه لا بد
 اليد والارادة انما اسطر انما ليس للباقي من مقتضى وجهه كونه الحرفين من باب التشبيه لا الجواز المرسل فاصولان العلاقة في التشابه وات
 عدم كونه استقاراً ولكن كونه طريقاً حسن جلي

فهما اي التشبيه به المشبه مستقار منه ومستقار له واللفظ اي لفظ
 المشبه به مستقار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارضة من التشبه
 به لاجل التشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المتشابهة كاليد
 النعم وهي موصوفة للجارحة المحض من لكن من شأن النعم ان تصدق
 منها وتفضل الى المقصود بها فاجارحة المحض منه بمنزلة الصلة
 الفاعلية لها وايضا بها ينظر النعم في بمنزلة الصلة الصورية لها
 ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنع مثل كثر يادي فلان عندي
 وجبت يدي لذي ونحو ذلك بخلاف السعة اليد في البلد والقدر
 اي وكاليد في القدر لان اكثر ما ينظر سلطان القدر في اليد
 وبها يكون الافعال الدالة على القدر من البطش والضرب والقطع
 والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله المومنون تتكافأ وادامهم
 ويسعى بينهم ادنامهم ويد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم
 مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكلا يتصور
 ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضها وان يختلف بها الجهد في التصرف
 كذلك سبيل المومنين في تقاضهم على المسترئين لان كلمة التوحيد
 جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استا
 من يسي على ما قلنا عن من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول
 اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستقار عليه محل من القبول
 وههنا كذلك اذا لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والرواية في
 المراده ان المزود الذي يحمل فيه الرادي الطعام المتخذ للسفر
 والرواية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزاولة والعلاقة كون

قوله يعني ان في هذه التسمية جازا رساد ويمكن ان يوجد ايضا جازا في المضاف اي بن وجو الجاز المرسل وطرفه وهذا هو الظاهر من النصاح في
 لتساخي فان قلت الجاز مصدر يسمي صفة للجواز كما ان التسمية ان كانت فلا تشابه في الموصوف المرسل هو الجاز المعنى المصطلح ونصيفه المعنى المصطلح في تصريف
 بل نفس الجاز المعنى المصطلح يطرأ على استعماله في تصريف من يوزن الكتاب المشبه به كالمصنف في تصريف وهو الشخص الذي كتب الكتاب في الجاز في تصريف
 القوم ياد وارثاتهم اي ربيتهم والطلبه الجمع الروايات ولا يخرج من الاصابع الا ثلثة الفقه واحد الا نامل وفيه من الاصابع خمس جلي

كونا لبعير جازا لها لما ذكر المرسل عنه امثله اراد ان يشبه الى عدة الخ
 العلاقة على وجهه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون بمزا
 اعتبرت الحرب بوجهها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزو من الجزئيات لان مية
 الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب في
 العلاقة ولم يتوقفوا على ان تشبه احادها وجزئياتها متلاجات
 بحيث ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب لاجب ان يسمى المطلق
 اليك على النبات وهذا معنى قولهم الجاز موضوع بالوضع النوعي لا
 بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المتغيرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى
 خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق
 اليد على النعم والقدر بعلاقة السببية الصورية واطلاق الرق
 على المزاولة بعلاقة الجوارح فيقال ومنه وفر الجاز المرسل تسمية التي
 باسم جزئيه يعني الا في هذه التسمية جازا مرسل وهو اللفظ الموضوع
 لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء الا ان نفس التسمية جاز في البناء
 متاح كالمعين وفي الجارحة المحض في الرية وفي الشخص الويد
 والعين جز منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة فيكون اكل
 رية لان غيرهما من الاعضاء مما لا يعني شيئا بدونها صارت العين كانه
 الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له من اختصاص
 بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على النعم
 وان كل منهما جز منه وعكسه اي منه عكس المراد يعني تسمية الشيء
 باسم كله كالاصابع في الا نامل في قوله تعالى يحملون اصابعهم في ادانهم
 من الصواعق ولا نعلم جز من الاصابع والعرف من المبالغة كانه حصل

جميع الاصناف في الاذن ثلثا لاسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعيننا العيثاي النبات الذي سببه العيث
او تسمية الشيء باسم سببه نحو امطرت السماء نباتا اي عيثا لكون
النبات مسيبا عنه واراد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم
السبب فقولهم فلان اكل الدم وطاهر انه سهل ولا من تسمية السبب
باسم السبب اذ الدم سبب الدبر والعجاذة قال في تفسيره اي الدبر
المسببة او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو
عليه في زمان المضائق والنوالتا هي مواضع اي الذين كانوا يتكلمون
قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك
الشيء اليه في زمان المستقبل نحو اني اراي اعصر جزا اي عصيرا
او تسمية الشيء باسم محله نحو نبيدع ناريه اي اصل نارية الحال
فيه والناري المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يؤول في ذلك
الشيء نحو واما الذين ابصت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم الفاعل نحو واجعل لي لسان صدق
في الاخرين اي ذكر احسانا واللسان اسم لالة الذكر ولما كان في الاخير
نوع خفاء صرح به في الكتابان قلت قد ذكر في مقدمه هذا الفن
ان مبني الجار على الانتقال من المزمع الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد الضرر فكيف في ذلك فبعض في جميعها
الضرر بوجه ما اما في الاستقار وظاهرا لان وجه الشبه انما هو
اخص واصناف الشبه به فيثقل الذهن من المشبه به اليه لاحاله
بالاسم مثلا انما يستقار للرجل الشجاع لا لزيد او عمر واو على القوس

الحفوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى السجاعة وما جازمه
فيظهر ما مر ادكلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير ما يقصده الفعل بالمعنى الموضع
له في زمان سابق ولا حق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما نزل
او بالقوة مجاز بالقوة كالمسكوك للخمير التي اريقت وانا كان ذلك الغير
ما يقصده المعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه
في الجملة وان لم به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى
لازم المعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه
في الجملة ولا يشترط ان يلزم في تصور صورته والزوم مرات ذهني
محض كاطلاق البصير على الاعمي ومضم الى الزوم خارجي بحسب المعاده
او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقران للبعض
والرفيق للعبد وخارجا عنه والزوم بينهما قد يكون بحصول ^{هما} الجزاء
في الآخر كالحال والحل او سمييه احدهما للآخر كالمجاز بينهما او يكون
احدهما شرط للآخر كالحال والحل او سمييه احدهما بجميع ذلك يشتمل
على لزوم وهذا يشترط في اطلاق الجز على الكل استلزام الجز للكل
كالرفيق والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بهما بخلاف اليد ف
لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الرتبة فليس
من حيث انها انسان بل من حيث القرب وهذا المعنى لا يتحقق بدون ^{العين}
فانهم وباجمله اذا كان بين الشئين علاقة فلا محال يكون انتقال الذهن
من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى الزوم في هذا المقام والاستفا
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي مضدان اطلاقه على المعنى المجازي

[illegible]

فإنه فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مستعاراً وإن لم يكن مستعاراً لم يكن مستعاراً على شيء واحد كما إذا قلت
رأيت شجرة زياً فإذ رأيت شجرة أشجار يجوز أن يكون ذلك اللفظ بطريق الاستعارة وإن لم يكن بطريق المجاز كقولك رأيت شجرة زياً
بما أن اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن
بين أي شيء وبين أي شيء واللفظ الواحد لا يلتزم في هذا أن يكون مستعاراً بل هو مجازي لأن بين أي شيء وبين أي شيء
فإن كان اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن

ليس تشبيهه بمعنى الحقيقة فإذا أطلق نحو المستعمل على شفة الإنسان
فإن رأيت تشبيهها بمشعر الأبل في اللفظ هو استعاره وإن رأيت
إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسل على الألف من غير قصد إلى
التشبيه لمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز
أن يكون استعاره وإن لم يكن مجازاً مرسلًا باعتبارين قد بقيت
بالحقيقة وبهذا التقيد يتم عن التحليل والمكثي عنها وأما
تحقيقه لتحقيق معناها أي ما عني بها واستعملت في حشا أو فلا
بأن يكون ذلك المعنى أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويشار إليه
حاشية أو عقليه فيقال أن اللفظ في التسمية نقل عن سماء الأعلى
فجعل اسمها لهذا المعنى على سبيل الإعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى
الموضوع له فالحكي كقوله أي قول زهير بن زبدي سلى لدى سد شاكلي
السلاح أي قام السلاح وكذا شاكلي السلاح وشاك السلاح بالفتح
والحذف مقدر أي قدف به كذا إلى الوقايح وقيل قدف بالهمز
وروي به فسار له جسامه وباله تمامه لم ليد اصفران لم تقلم
ليرة الاسر ما تلبس من شعره على منكبيه والتقليم صالفة القلم وهو
المقطع فالاسر هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حشا وفي
أي والمفلي كقوله تعالاهنا الصراط المستقيم أي الدين الحق وهو
ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلاً لا حشاً وذكر صاحب المفتاح في
قوله نعم فاذنهما اسد لباس الجوع أن الظاهر من اللباس عند اصحابنا
الحمل على الخيل وإن كان محتمل عندي أن يحمل على الحقيقة وهو
يستعار لما بينه الإنسان عند جوعه من انتفاع الكون ونفيه

فإن كان اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن

من انتفاع الكون وثأته الهيئة الانتفاع تغير اللون من حزن أو فرح والانتفاع مثل وجوده والرفاهة البقاء يقال فلان وث الثناء أي مسبه أو أي مسبه
فإن كان اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن
فإن كان اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن

ونفيه ورثاثة هيته وفيه بحث أن كلام صاحب الكشاف مشعر
بأنه استعاره تحقيقه محتمل أن يكون عقليه وإن يكون حشيه لأنه
قال تشبه ما عشي الإنسان والتبشير به من بعض الحوادث باللباس لا شأ
على اللباس والحادث الذي عشيته محتمل أن يكون حشيه بالضرر الحاصل
من الجوع فيكون عقليه والتبشير بالانتفاع اللون ورثاثة الهيته فيكون حشيه
كما ذكره السكاكي وبالحكمة ليس المشبه موضوع بل الأمر بالحادث عند
تقوم كونه تشبيهاً لا استعاره غلط قال الكم فاستعاره ما تضمن
تشبيهه معناه بما وضع له وأمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فعلى هذا لا يخول قولنا ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لفظ
المستعمل فيما وضع له وإن تضمن تشبيهه شيء به نحو زيد اسد وزابت
زيداً اسداً ورأيت به اسداً لأنه إذا كان معناه غير المعنى الموضوع
له لم يقع تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على أن ما في قولنا ما تضمن عباره عن المجاز أي مجاز تضمن تعينه تقسيم
المجاز إلى الاستعارة وغيرها وأسدي الاستعارة المذكورة ليس مجاز
لأنه مستعمل فيما وضع له وفيه نظراً لا أسلم أن اسداً في قولنا زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً
واستعاره كما في رأيت اسداً يري بقرته عمله على زيد ولا دليل لهم
على أن أداة التشبيه هنا حذوفه وإن التقدير زيد اسد فإن
قلت قد استدرك صاحب المفتاح على ذلك بأنك إذا قلت زيد اسد
أو قمت اسداً على زيد ومعلوم أن الإنسان لا يكون اسداً وجب المصير
إلى التشبيه بحذوف أداة قصد إلى المبالغة قلت لا أسلم وجوب المصير

فإن كان اللفظ الواحد يطلق على معنيتين مختلفتين في النوع والجنس ولا يلتزم في هذا أن يكون اللفظ مستعاراً بل هو مجازي لأن

[illegible]

754

[illegible]

قوله فانه نفا من يعرف يعرف كعلم يعلم واصلها فون سقط النون بالمازلة قاله عاف الحارط عامر وشراي كرهه فوسل لانه على ان جواب هذا السطر
عاريون ونحوه فان قلت لا يجوز ان يكون النون حقيقته بان ينصرف نحوهم الى امر فقلت المضاف يدعي الاختصاص الشرعي وليس بها امران كما
العدل والايان وامتناعه على النيران على الزمان فلتأخذ هذا الموضع وتنبه الاستعمال في استيفاء من ينصرف الى فعله اي نقصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع المصير
الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس حسن جلي

لانه يقتضي الشخص من الاشتراك والجنس يقتضي العموم ويتناول
اذا تضمن العلم نوع وصفه لسبب شتاره بوصف من الاوصاف كحاتم
فانه يتضمن الانصاف الجود وكذا نادر في العلي وسجان في المضاحه
ويقتل في الفهمه وججوزان يشبه شخص حاتم في الجود ويتناول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للبحر اسوا كان ذلك الرجل المهموم من
طى او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشمس سوا كان متعارفا
او غير بهذا التناول يكون حاتم متناولا للمعنى المتعارف والمجهول
والفرد الغير المتعارف وهو من ينصف الجود كاستعماله في غير
المستعارف يكون استعماله في غير الموضوع له فيكون استعاره نحو
اليوم حاتم او قرينه اي قرينه الاستعاره لانها حجاز لا بد لها من
قرينه ما هذه عن اراده المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت
اسد اري واكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينه كقول
وان نفاقوا اى تكروا العدل والايمان فان في الايمان نفاقا اي
سيوف فالتج كمثل النيران فتعلق قوله نفاقوا بكل من العدل
والايمان قرينه على ان المراد بالنيران السيوف لانه لا تتم على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف
لذلك على او معان ملتزمه مربوط بعضها ببعض يكون الجميع
قرينه لكل واحد ولا يخفى صحة كونه قريبا لقوله او اكثر كقول
اي قول الجري وصاعقه روي بالجر على اصفار رب وبالرفع على
انه مستدأ وهو صوف يقول من يضل اي يضل سيف الممدوح وخبره
قوله تنكح من انكح الى انكح الباء في قوله بها كالتقدير والمضى

قوله على رؤس الاقرب خمس حجاب الاقرب خمسة قرن وهو اكثر في العرب خمس حجاب على تنكح وهذا البيت للزكوري بكاء المندى منها عيسى على العدى
سوا السيف في بيتي فنادى واصب التي واحد استاذك الى صناعته والفتن سمع قنا وهو الممدوح والفتن سمع قنا وهو الممدوح والفتن سمع قنا وهو الممدوح
الا صايع نفس لا صايع عازا خيل على الجمع قلما فيمن او شاة الى قلته كقايه في الحرب وقتلته انما ذمها ولا يخفى ما فيها من العجب وعما بعد من قول المصنف آه
يعني قوله في لا يتنازع وجوبا لادنى المستفاد ومنه والحي لا يطير وانما قال اولي ولا يحكم يكون كلام المصنف مختصا بالاحتمال ان يكون مراده ويقام الاستان
بين الارض والحياء المتقدي فالمراد من الحديث في كلام ما هو مصدر النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم لا يقتضيه

والمعنى ريت صاعقه من حد سيفه نقلها على رؤس الاقرب خمس
حجاب ان انا مله الحجب التي بي في الجود وعموم العطايا حجاب
اي نصبها على كفايه في الحرب فتملككم بها والمراد رؤس الاقرب
جمع الكثرة بقرينه الممدوح لان كلامه من صيغه جمع الكثرة والعلة فيها
للاعراب استعار السحاب لا تامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقه
وبينها من ضل سيفه ثم قال على رؤس الاقرب ثم قال خمس حجاب
تذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر في جميع ذلك انه اراد بالتحا
الانامل وبقي الاستعاره تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي
باعتبار الطرفين بمعنى المستعار منه والمستعار له فسمان لان
اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شئ ما يمكن نحو احببناه في او من
كان ميتا فاحببناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معنا
الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ
وهذا اول من قول المصنف والجود والهداية مما يمكن اجتماعهما
واما استعاره الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اقتفاء الميت للضلال فلهذا قال نحو احببناه في او من كان ميتا
فاحببناه ولستم هذه الاستعاره التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ
دقايقه لما بين الطرفين من الاتفاق واما من عطف على قوله
اما يمكن كاستعاره اسم المعدوم للموجود لعدم غناه عن المعنى
التي هي لا شفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك

ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممكن وكذلك استقاراه الموجود
من عدم وقد اذا بقيت آثاره الجلية التي تحي ذكره وتسير في الناس
اسمه وكذلك استقاراه اسم الميت للحي الجاهل والعاجز والنائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ كالمصنف القيدان
ان كانا قابليين للشدة والضعف كان استقاراه اسم الأسد للـ
اولى فكل من كان اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستقار له
اسم الميت لكن اقل علما او اضعف قوة لان الادراك
اقدر من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة بعيني
الحركات الارادية مسبوقه بالادراك واذا كان الادراك اقدر
واشد اخضا صا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوان
وتقربا الى مندها وكذا في جانب الاستدراك من كان اكثر علما او
اشرف كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلاف
لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجمل والقدر
والجزول لم يستقر اسم احدهما للاخر بل المقصود بان اذا اطلق اسم
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستقاراه التي لا يمكن اجتماع طرفيها
في شئ عناديه لقائنا الطرفين ومنها اي من العناديه الاستقاراه
التهكمية والتعليجية وهما ما استعمل في منزه اي الاستقاراه التي
استعملت في منزه معناها الحقيقية او بقيضه لما قراي تنزيل القضا
او التافض منزلة التناسب بواسطة تلخيص او تفهيم على ما سبق

سبق تحقيقه في باب التشبيه عزو ينسبهم لعباد اليم اي انذرهم
استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور الخبز به للانداد
الذي موضعنا بدخاله في جنسها على سبيل التكميم وكذا قولك ريت
اسدا وان تريد جيانا على سبيل التلويح والظرافة والاستهزاء والاستقاراه
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يستعمل في
التشبيه وجها رهنا جافا فسان لا ياتي اي الجامع اما داخل في معنى
الطرفين المستقار له والمستقار منه نحو قولهم جز الناس رجل
ممثل بعمان فربما كمالهم هيعة طلالها او رجل في تنفة في
غنمة حتى ياتي الموت قال جاراه هيعة الصيحة التي يفرغ منها
واصلها من عام يهيم اذا حين والضعف راس الجمل والمعنى خيرا لسان
رجل اخر بعمان فربما واستعمل للجمل في سبيل السهولة او رجل اغترل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل برعاهها ويكني بها
في امر معاشه ويميد له حتى ياتي الموت استقار الطيران للعدو
والجامع داخل في معنهما فان الجامع بين العدو والطيران يطرح
المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في سررا البلاغة
والفرق بينه وبين نحو بليت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما جنس واحد ومولود من مظهر المسافة واما الاختلاف السريع
وحقيقته فله محلل المسكنات وذلك لا يوجب اختلاف في الجنس
ثم قال والفرق بين استقاراه الطيران للعدو واستقاراه المرسل للعدو

وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من نعم ان القرينة
هو ذكر البعثة فيه نظر لان البعثة لا اختصاص له بالموت لانه يقال
بعثة من بؤمه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا شرهم والقرينة يجب
ان يكون لها اختصاص بالمستقارلة واما مختلفان عطفت على اما
عقليان اي احدا الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستقار
منه نحو فاصدع مما توفران المستقار منه كسر الزجاجة وهو
حسي والمستقار له البليغ والجامع التائيد وهما عقليان والمعنى
ابن الامر ابانة لا تنحى كما لا يلتم صدع الزجاجة وكذلك قوله تقا
ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطه بهم كما ضرب
الحنية او القبة على من فيها و جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لا تنتم
ضربة لارب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستقار منه
ضرب لقبه على الشخص وضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستقار
له تثبيت الذلة واصاها بهم والجامع الاحاطة والضرورة وهما عقليان
والاستقار تبعيه تفرجيه ويحمل ان يشبه الذلة بالقبة والطين
ويكون القرينة اسنادا لضرب المعنى على اليها فيكون استقارته
بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستقار
له نحو نالما طفي الماء حملناكم بالجارية فان المستقار له كثرة الماء
وهو حسي والمستقار منه التكبر والجامع الاستكثار المفرد وهما
عقليان والاستقار به اعتبار اللفظ المستقار فثمان لانه اي
اللفظ المستقار ان كان اسم جسد ومو يادل على نفس الذات
الصالح لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف

[illegible]

الأوصاف فاصليهما أي فالاستقارار أصليهما كاستقارار الرجل النحيف
وقيل إذا استعير للضرب لشديداً ولاولاً اسم عين والثالث اسم معنى
وكذا ما يكون متناً وأباً اسم جنس كالعلم نحو بيتنا اليوم حائماً والأصقبية
أي وإن لم يكن اللفظ المستقار اسم جنس فالاستقارار بتبعه الفعل
وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأصل
التفضيل واسم الزمان والمكان والألحاف والحروف وإنما كانت بتبعه
لان الاستقارار تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاراً كالشبه به في وجه الشبه
وأما يصلح للموصوفه الحقائق أي الأمور المتقرره الثابتة كقولهم
جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقرره بواسطة دخول الزمان في مفهومها
أو عروضة لها ودون الحروف وهو ظلم وأما الموصوف في نحو
تجماع بأسل وجواد فياض عالم تخير مخذوف أي رجل تجماع بال
كذا ذكره القوم وهنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحة
غير متنا والاسماء الزمان والمكان والألحاف لأنها تصلح للموصوف
نحو مقام واسم وجلس فنيح ومنبت طيب وغير ذلك لا يقع
أو صافا البتة وهي أيضاً قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق وهذا صواباً لأن
الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لاتفاق
باسم الزمان والمكان والألحاف فان المقتل مثلاً اسم المكان باعتبار
وقوع القتل فيه فحينئذ يكون الاستقارار فيها أصلياً لا بتبعه

[illegible]

فستعمل على التفتيش بجلد من المصادر واما في هذا قسمه المصرب مثلا الى اقسام لا يبرح من الزمان لا ينبغي على المتأمل لهذا عرض الزمان الصفات بخلاف المصداق
المراد بغير عرض الزمان الصفات ولا تلبث عليه ولا تدرك العرف الطارفي على كل الوضع لا في لا بحسب العرف فقط ولا في كل نفس المصدر قد مر
من القائل المحكي في شوقه زيادة الاختصاص على ان قال تحقيقه في شدة الماد كذا في راجع اليه في قوله في الحروف وهو كما مر لا يندلج وادخل في ذلك ملاحظات
الآخرين من كونها أصلا كما حققه القائل المحكي فيهما بحث واما في معنى الحروف في بعض اقسام العبادات المطلقة لا ينبغي فيه تحريك المرسل ايضا اذ لم يعمد في
في التبع في المرسل منه الله تعالى ان قال في بعض الحروف في معنى الحروف في بعض اقسام العبادات المطلقة لا ينبغي فيه تحريك المرسل ايضا اذ لم يعمد في
في الحروف في بعض اقسام العبادات المطلقة لا ينبغي فيه تحريك المرسل ايضا اذ لم يعمد في

[illegible]

قوله انه شبه مرتبة الصفاق والحرق على الاقطار بترتيب العلة القابلية عليه فان قيل هذا والحاصل بعد ذلك النفع واليحق انما هو في ترتيب العلة القابلية عليه فان قيل هذا هو الصحيح لاستدعاء التثنية الجامع ولا يظهر فائدة التثنية في ذلك ومما فرق بينهما في الاولين ما قال في الاولين كلامي من ان مرتبة التثنية في الحرق غير مضبوطة حسب

ومن غير مستقيم على مذهب المص لا ان التشبيه يجب ان يكون متركا
في الاستقارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في
الباب ان التشبيه في التبعيه لا يكون في نفس مضمون اللفظ
فم هذا موجه على ان يكون استقاره بالكايه في نفس الجر ولا
اضم في النفس تشبيه العداوه مثلا بالقله الغايه ولم يصح
بغير التشبيه ودل عليه بذكر ما يحضر بالتشبه به وهو لام
القليل فلا يكون من الاستقاره التبعيه في شئ وكنا يصح على
مذهب السكاكي في الاستقاره بالكايه لانه ذكر المشبه اعني
العداوه واريد المشبه به اعني العله الغايه اذ عا بقرينه لام
القليل بتحقيق الاستقاره التبعيه في ذلك انه شبه رتب
العداوه والحزن على الالتقاط بترتب علته الغايه عليه ثم
استقل في المشبه اللام الموضوعه للدلاله على ترتيب العله الغايه
التي هو المشبه به فجرت الاستقاره اولاه في العليم والعرضيه وبيعتا
في اللام كما مر نظقت الحال تضار حكم اللام حكم الاسد حيث استقرت
لما يشبه العليه والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك
فيما دخل عليه الحرف فلا استقاره مكنيه والحرف قرينه وهو اختيار
السكاكي كما اذا قدر في نظقت الحال تشبه الحال بالانسان المتكلم
ويكون نظقت الحال قرينه وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعليم والظرفيه وما اشبه ذلك فلا استقاره بتبعيه ومدار
قرينتها اى قرينه الاستقاره التبعيه في الاولين اي في الفعل
وما يشق منه على الفاعل نحو نظقت الحال بكذا فان النطق الحقيقه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فوالله جميع الحق لما في الامم البيت لعبد الله بن المتز بن النضر بن العيص بن الرشيد ربيع بعد خلق الغنم بالله ولدت بالرقية وكان بها ولد واحد
يعمر في الكرم والفضل وقد اكرمته حرة الدواب فاضرب ابنه واما بن خادفة الاولاد فهاهنا من الهاد فوالله ما خلق قوما هم في العرب اعظم افعالا
لشرب العيشة الا ما بين العرب والارمن اطلق الوقت ربيع في استناده الحياء وبعدها والجملة بعدهم افعالا فحدث بها فافضلها على
الوجهين بالظفر والنفاء المتز بن علي الواسطي كان له نافع مستحق للثابت والعامة لا يخلو حسن كاسه في ريش الخضر النواوي فاعل خير
الاستاذ الجازي والمراد جريان الوادي فيها بالدم فطور المسروقين الفقيه **٢٢** مفر ٣٣ من بيت الطيف بن زفر اذا احسنت ابدوا كسر الف
قصمت واذا فحت مدوت والجامع بين امرئ الطير افعال الشايبان **٢٣** مفر ٣٤ من بيت الطيف بن زفر اذا احسنت ابدوا كسر الف
والنفا بين طلوعها ليست لكل زمان بوسا ولا يست صيرت في بوسا فخذ الزمان اذير الكلام وبني القفا اذير الكوسا وغرور سكر
الدموع وهو راوي اسر القوسا واذا السماع البيت من الدهر حذته والمعنى فيم التوب والعصر العفة واذا نحن التوب مدوت وهي بغير الله مقصودت
بني الرحيل ما من بوسا اي استندت حاجته فينا مني والسماع بجميعهم كسر السين الذي في الدون وان سوطية وما زانك وجواب الشرط محذوف وعلما

الحقيقي لا يستدل بالاحوال والمفعول نحو جمع الحقول في امام قتل النحل
واحى السمكها فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالاحوال
والجود ونحو قولنا لفظي لم تلق قومه ثم تلاخوتهم منعشة
تجزي الدمل لوادي تقر بهم هذمات نقد بها ما كان خاطئ عليهم
كل بناء اللهم من الاسند القاطع فاراد بالهذمات طعنات
منسوبة الى الاسند القاطع او اراد بنفس الاسند والنسب للبالغ
كاخرى والقذا القطع وزباد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني
اعنى الهذمات قرينة على ان تقر بهم استقارة وقد يكون المفعول
بجيت يصلح كل منهما قرينه لقول الحبري واولى المسامح اما نطقت
بيانه يقول الحرون السوسا فان تعلق اقربى بكل من المسامح والبيانه
دليل على انه استقارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر
فان ذكر العذاب قرينة على ان يستقاراه او الى الجمع اعنى على
والمفعول والمجرور نحو قولى حربى فلان اعناق الاعادى السيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر نفق ارباب
زنا من الحزن مره اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح
لان المجرور اعنى الاجفان متعلق بسرى لا بنفري وما ذكره الثاني
من انه قرينه على ان سرى استقارة لان السرى في الحقيقة ليس
بالليل فليس متشقا لان المقصود ان يكون الجميع قرينه لاستقارته
واحد واما قال مدار قرينتها على كذا الجواز ان يكون القرينه غير
ذلك كقراين الاحوال نحو قلت زيدا اذا ضربته ضرا سديلا واما
القرينه في الحروف فغير منضبطه والاستقارة باعتبار اخر غير

[illegible]

فإنه مطلقه وهي لم تقترن بصفتين ولا بتدريج مثل الفاضل المحض في شرح الفتح لا يستلزم المطلقه بقوله فثبت انظر في نظرك
 وتبين فان من فثبت الشيء بالشيء بالكسر فثبت اي علق فيه فهو ملزم بالاستقار منه والاول ان يقال اهكثت برب فثبت الله تعالى ان جملة
 من فثبت الخبيث عليه على من فثبت استلزامه في عدمه الاطلاق الى المكنة هذا في قول المحقق ان فثبت من فثبت الفرض من الاول فثبت ان فثبت
 الاستقار واعتد ان المسكوك في ذلك في لفظه انما هو في اللفظ لا في المعنى فثبت في كلامه واعتد ان الوصف الضمير المحقق
 لنفسه لا يعمد اليه فكان تخصيصه للصفة والتفريق بالذكر بيا على الاطلاق لا المحصر فثبت في كلامه يعني ان فثبت فثبت ان فثبت
 المعنى ان المتألفين ياخذون ما لا يحد من غير عمل ولا حقيقة فيتمسكوا بحسن حيلهم

اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن
 بشئ بلازم المستقار له او المستقار منه او قترت بما يلازم المستقار
 له او قترت بما يلازم المستقار منه الاول مطلقه وهي ما لم يقترن
 بصفة ولا تدريج كلام ما يلازم المستقار له والمستقار منه
 نحو عندك اسد والمراد بالصفة المعنوية لا اللفظية الخفي على
 ما مر في بحث القصر والتشابه مجرمة وهي بما قترت بما يلازم المستقار
 له كقوله اي قول كثير غير الرداء اي كثير العطاء استقار الرداء
 للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلحق عليه
 ثم وصفه بالغير الذي يلازم العطاء دون الرداء بخبرك للاستقار
 والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
 في الضحك اخرا فيه غفلت لضحكته رقاب المالك يقال غلق الرقبة
 في يد المرنم اذا لم يقدر على تفككه يعني اذا تبسم غفلت رقاب
 اماله في ايدي السائلين وعليه قوله تعا فاذا قم السه لباس
 الجوع والخوف حيث لم يقل فكما لان الترشيع وان كان الخ
 لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس
 فكان في الاذقة استقار يشبه الاصابه بخلاف الكسوف وانما لم
 يقل طعم الجوع وانه وان لا ام الاذقة فهو مفوت لما يفوت
 لفظ اللباس من بيان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
 عموم الملابس فان قيل المستقار له هو ما يدرك عند الجوع من
 الضر واستقاع اللون ورثائه الهيبة على ما مر في الاذقة لا تسكب
 ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذقة اصابته بذلك الامر

فإنه مطلقه وهي لم تقترن بصفتين ولا بتدريج مثل الفاضل المحض في شرح الفتح لا يستلزم المطلقه بقوله فثبت انظر في نظرك
 وتبين فان من فثبت الشيء بالشيء بالكسر فثبت اي علق فيه فهو ملزم بالاستقار منه والاول ان يقال اهكثت برب فثبت الله تعالى ان جملة
 من فثبت الخبيث عليه على من فثبت استلزامه في عدمه الاطلاق الى المكنة هذا في قول المحقق ان فثبت من فثبت الفرض من الاول فثبت ان فثبت
 الاستقار واعتد ان المسكوك في ذلك في لفظه انما هو في اللفظ لا في المعنى فثبت في كلامه واعتد ان الوصف الضمير المحقق
 لنفسه لا يعمد اليه فكان تخصيصه للصفة والتفريق بالذكر بيا على الاطلاق لا المحصر فثبت في كلامه يعني ان فثبت فثبت ان فثبت
 المعنى ان المتألفين ياخذون ما لا يحد من غير عمل ولا حقيقة فيتمسكوا بحسن حيلهم

الامر الحادث الذي يستقار له اللباس مكانة قيل فاصابها
 من الجوع والخوف والاذقة عندهم حرج مجرى حقيقة لشيوعها
 في البليات والتباديد كما يقال ان فلان البوس والضر واذقة العناء
 والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استقار
 احدهما بقرينه وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
 من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استقار له اللباس
 والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والام بما يدرك
 من طعم المر والبشع حتى وقع عليه الاذقة كذا في الكتاب فعلى
 هذا يكون الاذقة بمنزلة الاطفار للمنية فلا يكون ترشيعا
 والثالث مرشحه وهي ما قترت بما يلازم المستقار منه نحو اولئك
 الذين اشترى الضلالة بالهدى مما ربحت تجارتهم فانه استقار
 الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فزع عليها ما يلازم الاشتراء
 من الربح والتجارة ويظهر الترشيح بالصفة قوله حاو رت اليوم
 جوا اذا غرا متلاطم الامواج وقد جتمعتان اي التحريد والترشيح
 كقوله لدى اسد شاك في السلاح هذا تجريد لانه وصف بلازم المستقار
 له اعني الرجل الشجاع مقذف له ليدرك اظفاره لم تقم هذا ترشيح
 لان هذا الوصف ما يلازم المستقار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
 ابلغ من الاطلاق والتحريد ومن جملة الترشيح والتجريد لاشتماله على
 تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستقار مبالغة في التشبيه
 فترشيحها وتزيينها بما يلازم المستقار منه تحقيق ذلك وتقويه
 ومنه اى معنى الترشيح على تناسي التشبيه واعدا ان المستقار

فإنه مطلقه وهي لم تقترن بصفتين ولا بتدريج مثل الفاضل المحض في شرح الفتح لا يستلزم المطلقه بقوله فثبت انظر في نظرك
 وتبين فان من فثبت الشيء بالشيء بالكسر فثبت اي علق فيه فهو ملزم بالاستقار منه والاول ان يقال اهكثت برب فثبت الله تعالى ان جملة
 من فثبت الخبيث عليه على من فثبت استلزامه في عدمه الاطلاق الى المكنة هذا في قول المحقق ان فثبت من فثبت الفرض من الاول فثبت ان فثبت
 الاستقار واعتد ان المسكوك في ذلك في لفظه انما هو في اللفظ لا في المعنى فثبت في كلامه واعتد ان الوصف الضمير المحقق
 لنفسه لا يعمد اليه فكان تخصيصه للصفة والتفريق بالذكر بيا على الاطلاق لا المحصر فثبت في كلامه يعني ان فثبت فثبت ان فثبت
 المعنى ان المتألفين ياخذون ما لا يحد من غير عمل ولا حقيقة فيتمسكوا بحسن حيلهم

قوله حتى يظن الجهره اللام في وطن له لا ينشأ أو دخلت على الماضي بقدر وقدر يظن رخص هذا الظن بالجهره لما اعتدوا على الجهره في اللفظ
يخفى عليه لظن ان حاجته الى السماع وانما غرضه من يعلم ان الله اعلمه علمه ووجهه متصفا بجميع الكمال فلا ينبغي ان يجهل املا - حسن جلي

عن المستفاد منه لاشي مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي
يستفاد له علو المكان ما يبنى على علو المكان لقوله اى قول في تمام
من مقصده يرفى بها خالد بن يزيد الشيباني ويداها وهذا البيت
في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهره بان له حاجة في السماء
اي استقرار الصعود لعلو القدر والارتفاع في مدارج الكمال ثم يبنى
عليه ما يبنى على علو المكان والارتفاع الى السماء فلو ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث
المسافة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه ونحو اى نحو البناء
على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه ما من من
المتجيب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس التي
عنه اى عن التجيب في قوله لا تجعوا من على خلافة لانه لو لم يقصد تنا
التشبيه وانكاره لما كان للتجيب والى الذي عنه وجه كما سبق الا ان
مذهب التجيب على عكس مذهب الهوى عنه فان مذهب التجيب اثبات
وصف يتبع بثبوت المستفاد منه ومذهب الهوى عنه اثبات نفسه
من خواص المستفاد منه ثم اشار الى زيادة تقريره وتحقيق هذا
الكلام بقوله واذا البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه
به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايم اصل من
جهة ان العرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات الذي
ومهم من استبعاد تشبيه المشبه باملا والمشيبه به فرع اقوى عن
المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستفاد وهو غلط لانه

لانه لا معنى للبناء على الاستفاد مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا
منه في الايضاح ويدل عليه لفظ المتنازع وهو قوله واذا كان من اعم التشبيه
والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كاي قوله اى قول
المعيار الا حلف من الشمس مسكنها في السماء فعز امر من غرضه حملة
على العزاء وهو الصبر العزاد غير جميل فليست تسطيع اى انت اليها
اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك لتزولا وبحث
تقدير الطرف على المصدر قد سبق في شرحه الذي اجده في محله اى
هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع مجرد
الاصل كما في الاستفاد اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلافا عنه وجاز الحديث مع المشبه به
فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو الجواز المفرد واما الجواز
المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي يشبه بمعناه الا
اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل
وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترق بهذا من الاستفاد
بالمفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستفاد
في المفرد والمركب وحاصل ان تشبيه هذا الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى شرطي ان الصورة المشبهه من جنس
الصورة المشبهه بها فيطلق على الصورة المشبهه اللفظ
الذات بالمطابقة على الصورة المشبهه بها كما يقال المتردد في
امراى اى ان تقدم رجلا وتوخر اخرى كما كتب وليد بن يزيد لما
بويج الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فقا

قوله وما ذكرنا من في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالتشبيه وذلك على لفظ المتنازع وهو قوله اى قوله ان المراد بالبناء على المشبه
لكن تحت من الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه اى قوله ورسالة لفظ المتنازع ومن قوله اى قوله ان المراد بالبناء على المشبه
الكلام واذا كان مع ذلك فلا يخفى كما ذكر في قوله من قوله المشبه به كذا في المشبه فان قلت لا تشبهها اى على ما ذكرنا ايسر لوجوه ان هذا الصبر متصفا
هي على غير الحقيقة قلت قوله في قوله الفواذ غير جميلة بل على ان الصبر يرجع الى الحقيقة وايضا شرط ضمير قوله ان يكون صابرا وان كانت استوكرة في الحقيقة
تفقد التأكيد وكذا المشبه في البناء على كل احد ما اى ان المراد بتقديم رجلا وتوخر اخرى فان قلت اى في شرح المتنازع ينبغي ان يكون له رجل
الخطوة لان المتروك الذي يتقدم رجلا لا يخر اخرى بل فلكل الرجل اولى ثم الخطوط خطون الى قدام وخط الى خلف ويرى حيث اسأله فلا يرد المراد
بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفا ايضا ومن الذين ان هذا من جهة التزود والتمسك بالثبات فلا يغيره من جهة في الخط لا يعلو من خلف
ويكون لان الخطوط انما تحصل بتقدم الرجل لانها حاصلة من ترويه من ترويه فان رجلا اخرى وامرأا ثانيا فلا يغير من المشبه اى في المشبه به من ترويه
الشواخيبر كما لا يخفى على من اصاب على ان المتنازع لا يكون ان واحد من اثنين على شئ واحد فالوجه ان يقال ان من صفة ترويه ولعمري عدم رجله من دون المشبه

قوله وما ذكرنا من في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالتشبيه وذلك على لفظ المتنازع وهو قوله اى قوله ان المراد بالبناء على المشبه

२०४

1

فأما الاستعارة فجوز تشبيهها بالبرق المناسبة قد يقال فاستعار بناء على أنه شبه الاستعارة في صفة وهي دغلا ودخل المشبهة بالجنس المشبه به قوله وإذا المنيعة المشبهة أظفارها إذا شرب طيب وانعشبت مفتحة فصار دغلا على وجهه إذا غلبت برأ والفتية جزء الشرط والمنتهى لا يصل من صفى الشئ إلى غيره من الصفات بها لانه مقدار من جعل معاداة المعاداة والنقيض والعقود كلها بمعنى وهي شئ يقول على شئنا نصيبان صونا لخصه عن الدين أو الجحش على عهدهم

بيانها والثالث ما ورد في الملم وما كانا عنده امر من معنى غير
داخلين في تعريف المجاز أو مرادها فضلا في دليل بحث الاستعارة
تتبع الأقسامها وتكميلاً للمكان التي تطلق هي عليها فقال وقد
يضم التشبيه في النفس أي في نفس المتكلم فلا يصح بسنن من ركا
سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به و
الشيء وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الإركان وتركها
قلت ذلك مما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به
غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه أي على ذلك التشبيه
في النفس بما يثبت للشيء امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حاشا وعقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فسمى
التشبيه أي المصغر في النفس استعارة بالكناية أو مكنيا عنها
أما الكناية فلا تسمى بصرح به بل بما دل عليه بذكر خواصه ولولا
وأما الاستعارة فجوز تشبيه خالصة عن المناسبة ويسمى اشار ذلك
الامر المختص بالمشبه به للشيء استعارة تخيلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله وقوامه
في وجه المشبه ليحتمل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص
بالمشبه به المشبه بالمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه المشبه
في المشبه به بدونه والكناية يكون قوام وجه المشبه في
المشبه به فاشارة الى الاول بقوله كما في قوله في ريب الهدي
وإذا المنيعة استعيرت أي غلفت أظفارها الفيت كل تسمية لا تنفع
القيمة المعرزة التي تجعل معادة بمعنى إذا على الموت مخلد في شئ

فأما التشبيه المجازي المشابه لظواهر الحلاوة والفق والشما والفرج بيلة العدد وريب الدود وروادته والنضوضع والكوكب والنضضراب نور وادعيات
ذي فضيلة البقية اسم من الغيت على فذل اذا رجته حسن جدي

شي ليزه ب به بطلت عنده الحيل ركاية ملك لا في ريب في عام
واحد خمس سنين وكانوا بين هاجر والى مصر فقام بقصيدة منها هذا
البيت ومنها قوله اوردى بني واعقبني في حصرة عند الرقاد وعبرة
لا تفلح حتى اذا الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يومئذ
فلما راه معاوية قام وتجلد وانشده تجلدي للشامتين اديهم
أي لريب الدهر لا تضغضغ فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور
وحال اذا المنيعة التبت لبيت شبه في نفسه المنيعة بالسبع في اغتيال
النقوس بالهتر والغلبه من غير تفوقه بين نقاع وضرار ولا رقة
لمحرم ولا بقاء على ذي فضيلة فابنت لها أي المنيعة الاظفار التي
لا يكمل ذلك الاعتقال في أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنيعة بالسبع استعارة بالكناية واثبات
الاطفار للمنيعة استعارة تخيلية واشارة الى الشكا بقوله وكما في
قوله لا امر ولقد نطق بشكوك من مفضاه فليسان حال الشكا
انطق شبه الحال بالسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا
هو الاستعارة بالكناية فابنت لها أي الحال للسان الذي به
قوامها أي قوام الدلالة فيه أي في الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخيلية فلي ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنيعة حقيقة
مستعملة في المعنى الموضوع لم وليس في الكلام مجاز لغوي وأما
المجاز هو اثبات شئ لشي ليس هو له وهذا على كاثبات الاثبات
للمربع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
امر ان مصنوعات وما افلاان المتكلم وتلا زمان في الكلام لا تحقق

قوله فيترك كون الكلام خلفاً اي مضطرباً ووجوبه لا اضطراراً وقوله الفهم من المتعلق هو قوله على الصق القولين والمتعلق وهو قوله لغيره لا الجنبين ان في بنو هاشم قاله الصالح الصحيح وهو المتعلق وبين المحفوظ عليه هو قوله والاعطوف وهو لا يستعمل بحقيقه ويمكن ان يرجمه كلامه السامع في وجوده بنحو ضلاليته عن الاستعمال وهو ان يقال الاحتراز بالعقد المتعبر عن الاستعمال فقط يقتضي ساقطه بالدرجته فقول الاستعمال انما الاستعمال الى الال الترتيبية لا ان الاستعمال في الاستعمال في اللفظ والموضوع على قوله الاخ الذي يبين الاحتراز عليه وعلى هذا ما روينا من مثله **حسن جليل**

التقدير بقولنا من غيرنا ويل هذا من المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده
المسكاي لكن عبارته فاقصره عن ذلك لانه قال ولما ذكرت هذا القيد
ليخرجه عن الاستقار ففى الاستقار قدرك الكلمة مستقلة فيما وضعت
له على اصح القولين ولا نسجها حقيقة بل مجازا لغويا لئلا يدعى
اللفظ المستقار موضوعا للاستقار على ضرب من التاويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستقلة فيما وضعت له لا بقوله
ليخرجه عن الاستقار وليس يصح لما سبق من ان الاختلاف انما
في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستقلة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على كونها مستقلة فيما وضعت له في الجملة ولو
اريد اوضح بالتحقيق وهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج
بقوله من غيرنا ويل فلنامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليخرجه عن الاستقار
فيترك كون الكلام قلعا وعرواى اسكاي اجماع اللغوي ^{المستقلة} الكلمة المستقلة
في غير ما هي موضوعه ^{المستقلة} له بالتحقيق استقار في الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها مع ترتيبه مانع عن ارادة معناها في ذلك النوع والباقي
قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للمصدر المستقلة
معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه ^{المستقلة} له في اللغة والشرع والعرف
غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس لما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في
اصطلاح به الخطاب مع انه واضح ^{المستقلة} واول على المقصود اقامة المصنف
مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع

[illegible]

مع قسمة مائة عن اربعة اى اربعة معناه في ذلك الاصطلاح
السكاكي بقيد التحقيق اي قيدا الوضع في قوله عزما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستقارة التي هي مع مجاز لغوي
على ما مر من انها مستقلة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلوله
تقيدا الوضع بالتحقيق ثم تدخل هي في التعريف فلا يصدق عليها انها
مستقلة في عزما وضعت له هذا وضع لكن عبارته في هذا المقام غلظة
لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستقارة وهذا
لان احتراز عن خروج الاستقارة لانه عدم خروجها فيجب ان يكون
الازالة مثله في قوله تعالى لا يعلم وقال ايضا وقولي استقالاتي
الغيب بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا كان انفق كون
الكلمة مستقلة فيما وضعت له الا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللفظ العنايط في فضلات الانسان مجازا او
صاحب الشرح لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الداء
في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف
يخرج الاحتراز عنه فلا بد من حذف صواب اي احتراز عن خروج
ما انفق او نحو ذلك در ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يستق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد مر الوضع بتبيين
اللفظ بارأ المعنى نفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز ^{المعنى}
بارأ معناه بقرينه ولا شك ان دلالة الاسد على رجل الشجاع
ومتيته بانائه انما هو بواسطة القرينة بح لاجابه الى قيس الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم

العبد المذنب
 انما يصل الى
 هذا الموضع
 بغيره
 فلا يحسن
 ان يترك
 هذا الموضع
 بغيره
 انما يصل الى
 هذا الموضع
 بغيره
 فلا يحسن
 ان يترك
 هذا الموضع
 بغيره

قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذا أطلق بغير قيد الى انما لا يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي والفرق بين المذكورين في الدلالة على كونهما
 اذ لو لم يوجد المبدأ والادعاء فليس هذا وقيل انما يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول
 الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 بالوضع معناه المذكور في المعنى الذي يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 المذكور عن الحقيقة وجعل الادعاء بياناً له واستدل باللفظ الحقيقة ومنه يظهر انه لو قيل بالنسبة الى انما لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 اراد به توقف الثاني على نفسه سؤالا كان بوسطه ام لا فتا مثل حسن جليلي

الا ان مراد زيادة الايضاح لا يتم لحد وان اراد ذلك فقوله لا يخفى
 عن كذا وكذا مبني على تجوز وشماع واجيبنا لا مسلم ان الوضع عند
 الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
 يصلح للاحرار عن الجواز المرسل لا عن الاستقارة لان تعيين اللفظ
 في الاستقارة بآراء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وتصيب القربة انما
 هو لتعيين الدلالة فلا ينافي في الوضع كما في المشترك فان المستقيم
 يدعي ان افراد الاسد قسمان مقارون وغير مقارون وتصيب القربة
 انما هو لتعيين المقارون لتعيين المراد اعني غير المقارون لا لتعيين الابد
 مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استقارته ولا كذا
 عليك ضعف هذا الكلام وارجو ان يرضى ما ذكره السكاكي بان التقييد
 باصطلاح الخطاب وما يوردي معناه كما لا بد منه في تعريف الجواز
 ليدخل فيه تحفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب يعرف الشارع في
 الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا يخرج عنه
 نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن موضع
 له في الاصطلاح ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل
 وانه مخض باخراج الاستقارة فاهل هذا القيد في تعريف الحقيقة
 محل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن
 بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به الخطاب ليعبارة المفتا
 اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة
 الى نوع حقيقة او الى نوع مجازها المراد واما على الاول فظاهر
 واما على الثاني فممكن ان يكون الحقيقة ما خذ في تعريف المجاز وما يقال

قوله لا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذا أطلق بغير قيد الى انما لا يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي والفرق بين المذكورين في الدلالة على كونهما
 اذ لو لم يوجد المبدأ والادعاء فليس هذا وقيل انما يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول
 الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 بالوضع معناه المذكور في المعنى الذي يتناول الوضع عند اطلاق الوضع الادعائي لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 المذكور عن الحقيقة وجعل الادعاء بياناً له واستدل باللفظ الحقيقة ومنه يظهر انه لو قيل بالنسبة الى انما لا يتناول الوضع الادعائي الذي يكون متناول الوضع المتأويل بل مراده انه عرض للمفهوم
 اراد به توقف الثاني على نفسه سؤالا كان بوسطه ام لا فتا مثل حسن جليلي

وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه الكافي عن ذلك
 فيه بد كونه في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
 فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف
 الوضع بلام الهمزة اعني عن هذا القيد لا يتناول الوضع الادعائي الذي
 استعملت الكلمة فيما هي موضوع له بذلك الوضع لا الوضع الذي
 وقع به الخطاب لانه لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضاً حتى يحدد
 الموضوع في قوله فيما هي موضوع له بالوضع الذي فيه وقع الخطاب
 ولا ينبغي بعضا التعريف سوى هذا بل الجواب بان الامور التي تختلف
 باختلاف الاصناف لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث
 هو كذلك وهذا القيد كغيره ما يحذف من اللفظ لاسيما في الدلالة
 اليه من العلم بكونه اضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات
 الكليات المحسوسة والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم
 ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد اية قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا
 لكن يجب تعيين كلاً من المعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
 فيما هي موضوع له من حيث انها موضوع له اي مع قطع النظر
 عن امر اخر لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف كغيره ما يقصد به هذا
 المعنى مثل ما يقال ان تعليق الحكم بالوصف مستقر الجحيم كما في قولنا
 الجواز لا يجب سائلك اي من حيث انه جواز فالمعنى ههنا ان الحقيقة
 هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث انها موضوع له
 يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
 لان استعمالها اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوع له

قوله وهذا غلط الخ فترى ان حصل كل الجيب ان قوله من قرينة مع نصب التكلم قرينة وطرا قاله اذ لا ينصب في الغلط والنصب فعل الاختيار في سبق القصد والارادة ولا قصد للناظر الى ان نصب استرته قرينة ترك جازم اذ لا بد من معنى القرينة في مادة لا يستلزم في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلية في تعريف الجازم وان لم يدخل في جميع اقسامه من ان اللفظ انما استرته في معنى غير ما وقع له ونصب القرينة كمن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد فيها قرينة لا بد من معنى القرينة في تعريف الجازم وان لم يدخل في جميع اقسامه من ان اللفظ انما استرته في معنى غير ما وقع له هو الغرض المتعلق والاصناف العرفية في تعريف الجازم وان لم يدخل في جميع اقسامه من ان اللفظ انما استرته في معنى غير ما وقع له فالغلط سواء كان قرينة او بدو ونها وطرا ايضا استرته في تعريف الجازم وان لم يدخل في جميع اقسامه من ان اللفظ انما استرته في معنى غير ما وقع له الى من الكلمة استرته عن الراجع الى حكم الكلمة كافي في تعريف الجازم وان لم يدخل في جميع اقسامه من ان اللفظ انما استرته في معنى غير ما وقع له ومدان ان يجب اللفظ حركه لاجل حذف كلمة كثر من مضاهي اولها لثبات كلمة مستغنى عنها استثناء وانما كما كلف في قولك ليس كمنه في قوله والذين التاف احيى المتضمن للفاصلة اختراجه عن استعمال المتيد في المطلق كالمرس في انفا لسان حسن جلي

والا لما اخرج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لا يرد للموضوع له
لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك التعيد في تعريف الجازم ايضا لان قيل
اولا الاصل موزون التعيد وما ذكرناه انما هو اعتذار عن تركه وثانيا
انه لو ترك في تعريف الجازم لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال الجازم في غير الموضع
لم ليس من حيث انه غير الموضع لم بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة مع قرينه مانعه عن ارادة الموضوع له فلهذا جازم ترك
في تعريف الحقيقة دون الجازم فليست اولى واعتراف بان تعريفه
للجازم يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح
واجب ان يخرج بقوله مع قرينه مانعه عن ارادة معناها اذ لا يجب
في الغلط قرينه على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارة
الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب يبيّن
قرينة قاطعة على انه لم يرد الفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي الجازم للقرينة الراجع الى
معنى الكلمة المتضمن للعائد الى الاستقار وغيرها لانه ان تضمن
المبالغة في التشبيه فاستقار والافتقار استقار وعرف السكا
الاستقار بان تذكر احد طرفي التشبيه وترتيبها اي بالطرف
المذكور الاخر الى الطرف المتزك من غير ادخال المشبه في جنس
المشبه به كما تقول في الحمام اسودت وتزيد به الرجل الشجاع
مدعى انه من جنس الاسود فتثبت له ما يختص بالمشبه به وهو
اسم جنسه وكما تقول انشبت المنيه اظفرها وانت تزيد بالمشبه

قوله في ان كان لك ينبغي ان السبع كذا ينبغي ما وان يكون لظفار او لظفر كذا حال المستغنى في ينبغي قوله وكلامه في وجه المسئلة هو الذي في نسخة
الفصل الثالث وفقره انشاج حلا صيرت قوله والمشي قد برزت من الاطراف الخ ولا ينبغي وجها شعرا وان السبق هو الاظفار في ينبغي في كلامه ما في نسخة
ذات مروي في القسم الرابع الاستقار بالكتابة كما عرفت ان توك المشبه بزيادة المشبه به في الاظفار لك نصب قرينة بنصبها في ينبغي انما على ان السبق هو
المشي وينبغي في الشاخر بن قوله ان شاء الله تعالى حسن جلي

بالمشي السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص بالمشبه به في
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسب اسم الاسد كما اكتسبه
الحيوان المفترس والمشي قد برزت مع الاظفار في معرض السبع
مما في ان كان لك ينبغي كما موشان العاربه فان المستغنى بزيادة
مع العاربه في معرض المستقار منه لا يفتاوتان الا بان احدهما
مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور
او المتزك مستقارا منه ويسمى اسم المشبه به مستقارا ويسمى
المشبه مستقارا له وهذا كلامه وهو ان على ان المستقار منه
في الاستقار بالكتابة هو السبع المتزك والمستقار هو لفظ
السبع والمستقار هو المشبه وكلامه في مناسبة التشبيه كان مشرا
بان المستقار هو الاظفار مثلا وسجي من كلامه ما في جميع ذلك
ففي الجمل قد وقع منه على زعم القوم حبط في تحقيق الاستقار
بالكتابة وقسمها اي قسم السكاكي الاستقار الى المصريح بها
والكني عنها وعنى بالمصريح بها ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه
سواء المشبه به وجعل منها اي من الاستقار المصريح بها تحقيقه
وتحليله وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيق
والتحليله ما يكون على القطع وموقد ذكر قسم اخر وسماها المحتملة
للتحقيق والتحليل كما ذكرنا في بيته هير ونسب التحقيق بما رى بالكون
المشبه المتزك متحققا حسا وعقلا وعدا التمثيل على سبيل الاستقار
كما في قولك انك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيق
حيث كان في قسم الاستقار المصريح بها التحقيق مع القطع ومن

ومن الامثلة استقارة وصف احدى الصورتين من صورتين متفرعتين من امور بوصف صورة اخرى في بحث ان الاستقارة اياها من اللفظ الدال على الصورة المشبهة بالامر
كالمثل عليه ظاهرا اجمالا وان تأوله ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكنية المعنى فلا ينافى هذا التأويل في قوله لوصف صورة اخرى لا يست
المستعار له يكون نفس المشبه لا اللفظة اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى ابيان فكانت الاستقارة لفظ الصور الاولى لبيان الصور الاخرى تكون اللام
في قوله لوصف الاخرى دالا على ان الصورة لا تستعاره وحسب

الامثلة استقارة وصف احدى الصورتين من صورتين متفرعتين من امور لوصف
صورة اخرى ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المشا
للافراد فلا يصح مع من الاستقارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان ساقى للحوار يريد على تنافي الملزومات والالزام اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللام عند وجود الملزوم وجوابه
انه عند التمثيل قسما من مطلق الاستقارة لامن الاستقارة التي
هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستقارة مفردا
ان يكون كل استقارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوانا او
غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وما يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستقارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلية
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
المعاني وضمين لها والمضمين للمعاني قسمان استقارة وغير
استقارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلية المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد التسمية واجيب بوجوه اخرى لان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة انه فلا يستعجل كل الكلمة
في تعريف المجاز على اللفظ ليعلم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ محال في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من
غير قسمة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستقارة وغيرها هو المجاز

ذلك الثاني اننا نسلم ان المعاني المحسوسة هي تلك التي يكون لها في الحقيقة عين الشارح في شرح الكشاف وهي قولنا ان معنى المشبه على مشبه
للمعنى الحالة بل وصف صورة من هذه الامور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف مستلزم للتركيب المشا
للافراد فلا يصح مع من الاستقارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان ساقى للحوار يريد على تنافي الملزومات والالزام اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللام عند وجود الملزوم وجوابه
انه عند التمثيل قسما من مطلق الاستقارة لامن الاستقارة التي
هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستقارة مفردا
ان يكون كل استقارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوانا او
غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وما يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستقارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلية
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
المعاني وضمين لها والمضمين للمعاني قسمان استقارة وغير
استقارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلية المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد التسمية واجيب بوجوه اخرى لان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة انه فلا يستعجل كل الكلمة
في تعريف المجاز على اللفظ ليعلم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ محال في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من
غير قسمة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستقارة وغيرها هو المجاز

المجاز في المفرد سلكنا ذلك لكانا نعلم ان المراد بالكلية ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع الوضع وبالنسبة الى المركب في التعريف لانه ليس
له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخص والنوع فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع باراء المعنى المجازي وصفا نوعيا على
ما بين في علم الاصول لكن لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استقارة منبذ على التثنية العقلية والتثنية التمثيلية
قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى تلكم منهم كمثل الذي استوفد
نارا وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استقارة
تمثيلية فهذا انما يصح لو كان كلام المص حيث ادعى استلزام المركب
ولا يصح توجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقة مثل
قولنا انك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس بما عبر
عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصل والحاصل ان لم يستلزم المركب
لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في التأكد ان اضافة الكلمة
الى شي او تقييدها واقتراحها بالشي لا يخرجها عن ان يكون
كله فالاستقارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقرون
بتأخر اخرى والاستقارة هو التردد بين كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عن هو غاية
في الحداقة والاستقارة للقطع بان لفظه تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصل والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصل اعني صورة تردد ومن يقوم ليد هي فتارة

هذا هو المعنى
المراد بالكلية
ما يعم المفرد
والمركب
فان اريد
بالوضع
الوضع
وبالنسبة
الى المركب
في التعريف
لانه ليس
له وضع
شخصي
وان اريد
ما هو اعم
من الشخص
والنوع
فقد دخل
المجاز
في تعريف
الحقيقة
لانه موضوع
باراء المعنى
المجازي
وصفا نوعيا
على ما بين
في علم
الاصول
لكن لا نسلم
ان التمثيل
يستلزم
التركيب
بل هو
استقارة
منبذ على
التثنية
العقلية
والتثنية
التمثيلية
قد يكون
طرفاه
مفردين
كما في
قوله تعالى
تلكم
منهم
كمثل
الذي
استوفد
نارا
وفي
فيه
نظر
لانه
لو ثبت
ان مثل
هذا
المشبه
به
يوقع
استقارة
تمثيلية
فهذا
انما
يصح
لو كان
كلام
المص
حيث
ادعى
استلزام
المركب
ولا يصح
توجيه
كلام
السكاكي
لانه
قد عد
من
الحقيقة
مثل
قولنا
انك
تقدم
رجلا
وتؤخر
اخرى
ولا شك
انه
ليس
بما
عبر
عن
المشبه
به
بمفرد
ولا
مجاز
في
مفرد
من
مفرداته
بل
في
نفس
الكلام
حيث
لم
يستعمل
في
معناه
الاصلي
والحاصل
ان
لم
يستلزم
المركب
لم
يستلزم
الافراد
ايضا
وهذا
كاف
في
التأكد
ان
اضافة
الكلمة
الى
شي
او
تقييدها
واقتراحها
بالشي
لا
يخرجها
عن
ان
يكون
كله
فالاستقارة
ههنا
هو
التقديم
المضاف
الى
الرجل
المقرون
بتأخر
اخرى
والاستقارة
هو
التردد
بين
كلمة
مستعملة
في
غير
ما
وضعت
له
وهذا
في
غاية
السقوط
وان
كان
صادرا
عن
هو
غاية
في
الحداقة
والاستقارة
للقطع
بان
لفظه
تقدم
رجلا
وتؤخر
اخرى
مستعمل
في
معناه
الاصلي
والمجاز
انما
هو
في
استعمال
هذا
الكلام
في
غير
معناه
الاصلي
اعني
صورة
تردد
ومن
يقوم
ليد
هي
فتارة

قوله وأما قوله أي تمام البيت لا يستحق ماء الملام فإني سميت قد استعدت ماء في الصنارة وفي الشوق وحرارة يقال على صب أي حاشق ولم يستعد الشوق
عن ما ومعنى البيت لا ينبغي أن يكون على شيء كما في قوله مستعدت ماء في الصنارة وفي الشوق وحرارة يقال على صب أي حاشق ولم يستعد الشوق
بلدات وأما قوله أي تمام البيت لا يستحق ماء الملام فإني سميت قد استعدت ماء في الصنارة وفي الشوق وحرارة يقال على صب أي حاشق ولم يستعد الشوق
قارون وقال البيت لا يستحق ماء الملام فإني سميت قد استعدت ماء في الصنارة وفي الشوق وحرارة يقال على صب أي حاشق ولم يستعد الشوق
والأشياء عند تواضعه على طائر السمير ويخفي من بين يديه في شبيهة ذلك وتواضعه بأحد من الطائر على طريق الاستعانة بالكناية ويضاف للجناح
اليد في بيته لها فانه من الأمور الملائمة لها أن تستعبد بها على أنه يجوز أن يخل الأية على الاستعانة بالتمثيل حيث لا يكون قد شبيهه حتى يجلي

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيخرج أخرى وهذا ظاهر
عند من لم يسم في علم البيان وتفسير السكاكي الاستقارة الخيلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو أي معناه صورة وهيئة
محضه لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في
قوله الهدفي واذ المنية انشبت اظفارا فانها لما شبيهت المنية
بالسبع في الاعتقال اخذ الوهم في تصويرها بصورتها أي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمها أي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اعتياله السبع للنفس به
فاختراع لها أي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم
اطلق عليها أي على المثل يعني على الصورة أي مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فتكون استقارة نظرية بحجة لانه قد اطلق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهم
شبيهه بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية
والخيلية عند لا يجبان تكون تابعة للاستقارة بالكثرة
ولهذا مثل لها بخواظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال
الشبيهة بالانسان المتكلم وزعم الحكم الشبيهة بالناقصة
في هذه الصور بالتشبيه ليكون الاستقارة في الاظفار فقط
من غير استقارة بالكناية وقال المصنف بعد اذ لا يوجد
له كمال في الكلام وأما قول في تمام لا يستحق ماء الملام فإني
السكاكي انما استقارة تخيلية غير تابعة للمكي عنها وذلك
بانه توهم الملام شيئا شبيها بالماء فاستقار له لفظ الماء لكنه

قوله أو قد يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه ذلك ان الوهم يسكن في الملام كما ان الماء يسكن في الارواح كما في الامثال وفيه نظر من ماذكر
ليس يتناسب المقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي همتا ان حرق على ماله متين أصلا لا بالملام ولا بشيء غير ذلك فكيف جعل ما ذكره وجه التشبيه وقدرنا
الى البيت الذي ذكره من السبع ووجه تشبيهه اذ لا ينبغي ان يكون كما ينبغي في وعاشق علامت في قول سور وفيه مناجاة الملامه ووجه ذلك ان السكاكي في هذا
فليأمن الوهم على ان يسكن غليل الارواح لا يلام وصف المشبه بالمكروه ويخالف تفسيره في تشبيهه بنفسه غير لما أجيب ان السكاكي في هذا
العين خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بعدد التعاليد لغز حتى يفتن من عليه وفيه تغير في تفسيره العجز ويبدل الاضطراب في البيت من بين
حاجة وبدون فإني لم أعدت بها كما لا بد من قول جلال الدين ان في شرح الاضواء في تشبيهه على قول السكاكي ما إذا جنى من المشبه والمشبه
به في الاستعانة بالكناية كما هو في الاظفار المنية والسبع مشبه فلان فان الاظفار المنية كما يشك على قول السكاكي ما إذا جنى من المشبه والمشبه
والجواز وما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لانه الاظفار حقيقة وأما الخور في اعتبارها للمنية ولما فيها من كماله والحوادث ان السكاكي
ان يبدل في مثل الاظفار الخور ان يقال التعذر بظواهر المنية وكذا الاظفار السبع كما في البيت في نظرنا من محسن جليلي

لكنه مستبعد وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد
شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استقارها بالكناية ثم أضف
الماء اليه ليكون استقارة تخيلية أو يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا
يكون من الاستقارة في شيء وعلى المقدور ان يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه
ولادلاله للفظ على هذا وفيه أي في تفسيره الخيلية بما ذكره
أي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدخل
عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان القسيف فيه انه لو
كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستقارة توهم لا تخيلية
وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخيلا لا توهم
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا وايضا انهم يقولون ان للوهم
قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكوة وعند
استعمال الوهم مخيلة ويخالف تفسيره الخيلية تفسير غيره
أي غير السكاكي الخيلية يجعل الشيء للشيء يجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال
صورة مقوية شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استقارة
نظرية تخيلية واستعمال اللفظ من غير ما وضع له وعند غيره
الاستقارة اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغيره مستعمل

ولما كان اللفظ الذي هو من خواص المشبه في عينه وهو ان لا يشترط في الاستعارة بالكناية ويعتدون فيها باللفظ فالامر
مشكل لان الترتيب في اللفظ المشبه هو بحسب المنة فلو كانت اللفظة التي هي اللفظ المشبه في عينه هي اللفظ المشبه في عينه
الى احتياج يكون وجهه اخرى فصار هذا وقد ورد في جواب المذكور بان خاصية المشبه به في اللفظ المشبه به في عينه
عند السكالي فلا يشترط الاحتياج الى الترتيب في اللفظ المشبه به في عينه وان كان المشبه به في اللفظ المشبه به في عينه
على ان يحذف اقران اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه
الا فترى الحقيقة في عينه وهو ان اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه
اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه
اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه
المستفاد من التشبيه ولا يبين على ان اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه في اللفظ المشبه به في عينه

فاعتباره في احد هادون الاخر حكيم وما يدل على ان الترتيب ليس من الجار
والاستقار ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استقار للمعنى والاعتصام استقار
للوثوق بالمهاد وهو ترشح لاستقار الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المص مطابقة الفرق بين التخييل والترشح وجوابه ان اللفظ
الذي هو من خواص المشبه به لما قرب في التخييل بالمشبه كالمية
مثلا حملناه على الجار وجعلناه عبارة عن امر متوهم يكون اثباته للمية
وفي الترتيب لما قرب بلفظ المشبه به لم ينجح الى ذلك لانه جعل المشبه
به هو هذا المعنى مع لوانه فاذا قلنا رأيت سدا فيترس اقرانه
ورأيت جارا لا طمر مواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافرا
الحقيقي والجار الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المية فانها
جار عن الصورة المتوهم لتضع اضافتها الى المية فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترتيب خارجا عن الاستقار لانه اعلمها قلنا فرق بين
المقيد والمجوع والمجوع بالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه
لا المجوع المركب منها وايم معنى زيادته ان الاستقار تامه بدونه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكالي بالاستقار المكنى عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
على ان المراد بالمنية في قوله واذا المية انشئت اظفارها هو السبع
باردا السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع بقرينة امانة
الافطار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المية فقد ذكر الله
اعنى المية واريده المشبه به اعنى السبع فالاستقار بالكناية

المراد بالمنية في قوله واذا المية انشئت اظفارها هو السبع
باردا السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع بقرينة امانة
الافطار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المية فقد ذكر الله
اعنى المية واريده المشبه به اعنى السبع فالاستقار بالكناية

فلهذا اعترفنا بحقيقة الشيء اكل اعترافنا بنوعه فيلحقه وصفه في لا يتغيرا معا وتورس اكل فعله شأن المنة في قوله مراد اللفظ السبع في عينه لان المشبه به المنة في عينه
ولهذا كان صحيح معنى الاستقار والسبع اسم الامة المطلقة في ارضي واسان فكيف يجتمع ادعاء التراف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالمنة اذنا متصفا الى حسن تجميع

بالكناية لا تلتك عن التخييل لان اصنافه خواص المشبه به الى المشبه
لا يكون الاعلى سبيل الاستقار وورد ما ذكره السكالي في تفسيره
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستقار بالكناية كلفظ المية
مثلا مستعمل فيما وضعه لتحقيق المقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا يجر بالاستقار لبيت كذلك لانه منزها بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتزيد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي بالمفسر بالكلية
المستعمل في غير ما وضعه بالتحقيق واصنافه نحو اظفار التي
جعلها قرينة الاستقار امامي قرينة التشبيه المصغر في النفس
اعنى تشبيه المية بالسبع وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه
لوانه بالمنية معناها الحقيقي لما معنى اضافته الاظفار اليها والا
فلا دخل له في الافتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التقى
عن هذا الافتراض حيث ورد سولا وهو ان الاستقار يقتضي ادعاء
ان المستقار من جنس المستقار منه وانكار ان يكون شيئا غيره
ومعنى الاستقار بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والا اعترافا
بحقيقة الشيء اكل من المقترح باسم جنسه ثم اجاب بانا نقول ههنا
باسم المشبه ما نقول في الاستقار المصريح بها بمعنى المشبه فكأنه
هناك التجماع معنى لفظ الاسد باركاب تاويل كما مر حتى يتبين ان
لنا التقى عن التناقض بين ادعاء الاسدي وضم القرينة لما افد
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك يدعى هنا اسم المية اسما للسبع
مرادفا لفظ السبع باركاب تاويل وهو ان تدخل المية في جنس
السبع للبالغة في التشبيه جعل اراد السبع قسمين مستقار فاعترافا

متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضح كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظي المنية والسبع حقيقة واحد ولا يكونان مترادفين
فنتهياء لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع المقترح بلفظ
المنية قلت لعلنا جميع ذلك لانه لا يقتضي كون اللفظ المنية مستغلا
في غيرها وضع له على التحقيق من غيرنا ويل حتى يدخل في تعريف الجاز ويخرج
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما اذا جعلنا اسم الرجل الشجاع من
جنس اسم الاسد بالتاويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذلك اذا جعلنا اسم المنية لاد فالاسم السبع بالتاويل لم
استعماله في الموت بطريق الجاز حتى يكون استعاره بل هو حقيقة
فليتأمل ويلحظه ان كل واحد من هاتين المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا
يفتح ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاه لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل
جازا وكذا ما قيل ان المراد بالمنية المشبه به اي السبع وهذا ما لا
يكن استعاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعاء في الغير المتعارف لان الادعاء في انما هو عين المشبه الذي
المنية وموظاها بل الجواب باننا قد ذكرنا ان قيد المشبه به في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق
من حيث هي موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية
في الموت في مثل قولنا انشئت المنية لظننا استعمالها فيما وضع
له بالتحقيق من حيث هي موضوعة له بالتحقيق بل من حيث هي جعل مرادفا

السبعية ما فيه وجهه على انقل عنه رحمه الله ان ما ذكر على تقدير استعمله لا يبيد الا علم مع كون المنية حقيقة بناء على التقاء قيد المشبه به وقيد مجازي اللفظ وتما في غيرها
وضوح وهو المتعارف في الجاز عندهم ونهنا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ استعمالا في حقيقة او كناية عن ان يكون مجازا وذلك لان اللفظ انما يعرف بمجازي اللفظ
لا يصح في غيره فلام حق انما لا يميز بينهم بوجه الجاز كما لا يكون استعماله في الموضوع من حيث هو موضوع للمجاز في تعريفه بل يعرف به بوجه رقيق لا شك في انما
يجب عليه في النسخ هذا في التي اعلمه وقال اعطاه الله يا خذ هذا اي لهما والواحد حد فارق حسن جلي

فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور
ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع لم كما في مثل
قولنا دنت منه فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف
لم والموت فردا من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع
والموت فردا من افراد فلينهم هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه
على ما فهموه وفيه وما فيه الحق ان الاستقار بالكتابة هو لفظ
السبع المكتوب عنه بذكره رقيقة الواقعة موقعه لفظ المنية المرادف
له ادعاء والمنية مستعاره والحيوان المقترن مستعار منه على ما
سبق والسكاكي حيث فسر الاستقار بالكتابة بذكر المشبه بمرادف
المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيت جعلها من اقسام الجازا
اللفظي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستقار في الاستقار
بالكتابة هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه
صرح في آخر بحثه بالاستقار التبعيه بان المنية استقار بالكتابة عن
السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الاشكال وفي عرض لفظ الجاز
العقل بان الربيع استقار بالكتابة عن لفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استقار
بالكتابة حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستقار
معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء في
كلامه في بحث الاستقار بالكتابة وحيت يدفع الاشكال بمرادف

فولس ولائس ليس كلام السكاكي ما اولادون قول الاستعارة التخييلية ليست في بطلان في الحال لا المعنى الاصل لان الحال عند استعارة التخييلية
 عند حين يكون ذكر التشبيه بزيادة تشبيه لا يحق الاستعارة ولا عقول واستعارة في بطلان بطلت الحاله اذا جعلت حقيقة التخييل ان يحق على
 احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتنى في تعريف الاستعارة بالكتابة فيكون ان كان التشبيه بزيادة التشبيه في ان كانت تلك التخييل ان يكون على سبيل
 التخييل فيكون السكاكي في الاستعارة بالكتابة لا يفكر في الاستعارة التخييلية على ما عليه سبيل كلامه الا يجب وهذا هو في ان الكيفية المستعارة التخييلية قد
 صرح فيها بان التخييل في حد ذاته في قولنا اظفار المنيه التشبيهية بالسمع واما ثالثا فلا بد من صرح السكاكي بان بطلت في بطلت الحال امر
 وهو في كلفا التشبيه وهذا صرح في ان الاستعارة التخييلية عند وبالجملة جميع ما ذكر في هذا القالب في حال الصريح كلامه المتناهي في بطلان بطلت الحال امر
 كلامه في حال الدين في شعر الاستعارة ان المراد اتفاقا محض علم البيان قبل قول السكاكي ان ليس في عرف اجماعهم كما بين في علاه صرح في الجواب ان الفصح
 يخلف اجماع البنايين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية محض وهو غير مسلم كما اشار اليه ما يبي في اول شرح المعنى حيث روي في حال نقل من الجواب عن جديان
 الالف المقترنه الفاء فيه للتوسط وان الذي للترتيب بان وخرق اجماع الفاعل حسن جديان

المكي عنها عن التخييل ان التخييل مستلزمه للمكي عنها على العكس
 كما فهمه المصنف فاذ قلنا نطق لسان الحال وادنا باللسان الصوري التخييل
 للحال التي هي بمنزلة اللسان للسان فلا بد من استعارة المتكلم
 للحال فمنها استعارة مكي عنها وتخييلها اما اذا قلنا نطق
 الحال فالمكي عنها موجودة دون التخييل فانهما من قسم المصريح بها
 ولا يصح بالمشبه به في نطق الحال هذا كلامه ولا سائر كلامه
 السكاكي واما الجواب من يقول بالذات عن كلامه احد من غير ان ينظر فيه
 اذ في نظره فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكي عنها
 للتخييل اتفاقا غير السكاكي فهو لا يقوم وليلا على ابطال كلامه
 لانه يصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكاوي في قوله تعالى
 يقضون عهدا من في التمهيد استعاره بالكتابة وتشبيهها بالجميل
 والنقض استعاره لا بطلان التمهيد وهذا امر محقق عقلا لا وهما
 فيكون فريضة الاستعارة بالكتابة استعارة تحقيقه لا تخييل
 وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
 عدم اتفاق المكي عنها عن التخييل انما هو من مذهب السلف وعند
 لا لزوم بينهما املا بل يوجد التخييل بدونها كما ذكر في اظفار المنيه
 التشبيه بالسمع ومي ترجع بدون التخييل كما صرح به في الجمان
 المعقلى حيث ما قال ان فريضة المكي عنها اما امر مقدور وهي كالأظفار
 في اظفار المنيه ونطق في نطق الحال او امر محقق كالانيات في
 قولها انت اربع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند فان قلت
 هذا يصلح ابطال الكلام المص لا في جميعها لكلام السكاكي لانه قد صرح

فان لا يفرق بين لفظ التخييل لفظ الان المعنى في التشبيه فطما وانا ذكر ان الشارح المني على القلة لا يوزن عليه ان يبين في الفصح المني في التشبيه
 اما في جملته كما في الخطب الشريف والاسود حيث بين بقرته من الجواب ان ذكر وجه تشبيهه كما رأت اسوان السجادة من هذا الاستعارة في صرح في بطلان
 مع ذلك تشبيهه بامثال الشارح المني في التشبيه فوله قد ذكر ان لا يفرق بين لفظ التخييل لفظ الان المعنى في التشبيه فطما وانا ذكر ان الشارح المني على القلة لا يوزن عليه ان يبين في الفصح المني في التشبيه
 المشبه به في لفظ السجادة في تشبيهه بالكتابة في التشبيه فوله قد ذكر ان لا يفرق بين لفظ التخييل لفظ الان المعنى في التشبيه فطما وانا ذكر ان الشارح المني على القلة لا يوزن عليه ان يبين في الفصح المني في التشبيه
 الجمل عيسى ان استعارة قلنا باستعارة الاستعارة في هذا المثال يتجاوز عن تشبيهه بالكتابة الى تشبيهه بالسمع وذلك في قوله تعالى ان يكون عود السهم
 الرابحة من شرائط حسن الاستعارة في كلامه ان اتمام الرابحة المذكورة في السابق في كلامه من الاستعارة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة
 الاستعارة والمديح في تشابه حسن الاستعارة في صور اتمام الرابحة المذكورة في السابق في كلامه من الاستعارة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة
 تشبيه العرس وكلامه ان لا يحقق في اللفظ اتمام الرابحة يكون المستعار متوافقي في وجه التشبيه الذي في ذلك اتمام الرابحة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة في تشبيهه بالكتابة

صرح بان نطق من قبل الومي كالأظفار فيجعل ان يفكر لا موهي فيه
 بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعيه لم ينفى
 من كلامه انه يمكن رد التوكيد المشتمل على المكي عنها اذا اعتبر في المكي
 عنها والتخييلية نفس المص مثالا في نطق الحال كما جعل تشبيه
 الحال بالمتكلم استعارة بالكتابة واثبات النطق لها استعارة تخييل
 ويكون نطق حقيقة مستعمله في المعنى الاصل كما هو مذهب في الاظفار
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعيه وكذا يمكن ذلك على مذهب
 السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد المشمال والظفار
 المنيه **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة
 الحقيقية والتخييل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن
 التشبيه كما ان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه
 بافاد ما علق به من العرض ويحذف ذلك ما سبق في باب التشبيه
 وذلك لان مبناها على التشبيه فينبغي ان يكون في الحسن والفتح وان
 لا يتم راجحة لفظا اي وان لا يتم كل من الحقيقة والتخييل
 راجحة التشبيه من جهة اللفظ وهذا قلنا بان نحو رايته سدا
 في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اتمامها راجحة التشبيه
 يطل العرض عن الاستعارة اعني ادعاء دخول التشبيه في جنس
 التشبيه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه
 به اقوى في وجه التشبيه بدليل قول الشاعر في التشبيه
 صدغيك بالمسك ففاعدت التشبيه نقصان ما يحكي ومن
 رغم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقه غير معقده بضم

فإنه حتى أخذوا حتى كانا نعرفهما كلاهما من غير أن نعرف أحدهما ولا الآخر **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 البتة ولا يبيح التشبيه كمن صرح بأن كل ما يتألف من شيئين لا يشبه أحدهما فلا يشبه أحدهما ولا يشبه كليهما فلا يشبه كليهما ولا يشبه شيئاً من أجزائه فلا يشبه شيئاً من أجزائه
 دون التي لا يشبه أحدهما ولا يشبه كليهما ولا يشبه شيئاً من أجزائه فلا يشبه شيئاً من أجزائه **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 غالب الاستقار تابع للمكيه ومبني على التشبيه فيها أعني اختراع المصون الوهم على التشبيه المكني في المكني والناظر لا يكون لها حكم بنفسها ولا يتم
 كونها بغيرها ولا يمكن السكافي أن حسن التخييل بمراتبه جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عند استقار تعينه مبنية على التشبيه **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 التخييل قال في قوله تعالى وجاء ريك فالتحريك الأصلي في الكلام لقوله ريك هو الجرح والرفع الجرح وصرح أيضاً بأن المصنف في العرف من قول ريك إلى وسائر العرفية
 والجرح كمثل جرح واما قاله ظاهر بيان المناهج لا يمكن تأويله إلا بالرفع المرفوع من حيث هو مرفوع وعلمنا أن يقال المراد أن الرفع حكمه جرح في الجرح كمثل جرح واما
 العرف الجرح في الجرح المعنى كما أن الجرح أصلي كما أن العرف الأصلي هو العرف في العرفية وذلك على التأويل سابق كلام السكافي وسأفصح كما يظهر من مظهره وفي وجه
 ضمان قول السكافي وهو ظاهر في الخلف في شعره أن وجه الاعتراض الجرح ظاهر في الخلف مطلقاً ولا شك أن وصفه في مثل قول العرفية غير صالح اللهم
 يكن من العرفية ويجعلها من أولها المكنية فقد يشبهها لأنهم لم يدخل في وجه التشبيه فلهذا لا بد عليها فضلاً عن حسن جليها

أو تفرع كلام ملايير لحد الطرفين فقد أخطأ لأن الموشح من الحسن
 انواع الاستقار لم تجرد ناقصة الحسن التشبيه إلى المرتبة كما مر
 ولذلك أي ولاجل شرط حسنه ان لا يتم راحة التشبيه لفظاً بوجه
 ان يكون التشبيه أي ما به المتشابه بين الطرفين جلياً بنفسه أو ب
 عرفاً واصطلاح خاص لا يصير كل منهما العاراً أي تمييه في المراد
 يقال العرف في كلامه ادعوى مراده ومنه العرف الجرح العار كمثل طب
 وارطاب يعني بصير العاراً إذا روي شرابط حسن الاستقار واما
 اذا لم تراعى كالموشح راحة التشبيه فلا يصير العاراً لكن يفوت الحسن
 كما لو قيل في الحقيقة رأيت اسداً واريداً انساناً الجرح في التمثيل
 رأيت اسداً مائة لا تجد فيها راحله واريداً الناس من قوله عليه السكا
 الناس كابل مائة لا تجد فيها راحله وفي لغات يجمعون الناس
 كالابل المائة ليت فيها راحله الراحله البعير الذي يركله الرجل
 جملاً كان أو ناقه يريدان المرضي المنجب في غرة وجوده كالنجيبه
 التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون ليت
 مع ما في خبرها في محل الضرب على الحال كأنه قيل كالابل المائه
 غير موجودة فيها راحله وهي جملة مستأنفه وبهذا ظهر ان التشبيه
 اعم محلاً بمعنى ان كل ما يتألف فيه الاستقار التحقيقي أو التمثيل
 يتألف فيه التشبيه وليس كل ما يتألف فيه التشبيه يتألف فيه
 الاستقار التحقيقي والتمثيل لجواز ان يكون وجه التشبيه
 خفيفاً فتصير تمييه والعاراً وتكليفاً بالاطلاق كالمثلين
 المذكورين ويقبل به أي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه من النظر

فإنه حتى أخذوا حتى كانا نعرفهما كلاهما من غير أن نعرف أحدهما ولا الآخر **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 البتة ولا يبيح التشبيه كمن صرح بأن كل ما يتألف من شيئين لا يشبه أحدهما فلا يشبه أحدهما ولا يشبه كليهما فلا يشبه كليهما ولا يشبه شيئاً من أجزائه فلا يشبه شيئاً من أجزائه
 دون التي لا يشبه أحدهما ولا يشبه كليهما ولا يشبه شيئاً من أجزائه فلا يشبه شيئاً من أجزائه **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 غالب الاستقار تابع للمكيه ومبني على التشبيه فيها أعني اختراع المصون الوهم على التشبيه المكني في المكني والناظر لا يكون لها حكم بنفسها ولا يتم
 كونها بغيرها ولا يمكن السكافي أن حسن التخييل بمراتبه جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عند استقار تعينه مبنية على التشبيه **وقد ثبت الاستقار** أي تعينه الاستقار إذا تعذر عين الكلام كما مر على قول الحسن لا تعينه الاستقار
 التخييل قال في قوله تعالى وجاء ريك فالتحريك الأصلي في الكلام لقوله ريك هو الجرح والرفع الجرح وصرح أيضاً بأن المصنف في العرف من قول ريك إلى وسائر العرفية
 والجرح كمثل جرح واما قاله ظاهر بيان المناهج لا يمكن تأويله إلا بالرفع المرفوع من حيث هو مرفوع وعلمنا أن يقال المراد أن الرفع حكمه جرح في الجرح كمثل جرح واما
 العرف الجرح في الجرح المعنى كما أن الجرح أصلي كما أن العرف الأصلي هو العرف في العرفية وذلك على التأويل سابق كلام السكافي وسأفصح كما يظهر من مظهره وفي وجه
 ضمان قول السكافي وهو ظاهر في الخلف في شعره أن وجه الاعتراض الجرح ظاهر في الخلف مطلقاً ولا شك أن وصفه في مثل قول العرفية غير صالح اللهم
 يكن من العرفية ويجعلها من أولها المكنية فقد يشبهها لأنهم لم يدخل في وجه التشبيه فلهذا لا بد عليها فضلاً عن حسن جليها

الطرفين لا يحسن الاستقار ويتعين التشبيه ان اذا قرى التشبيه
 بين الطرفين حتى اتحد كالمعلم والنور والشهم والظلم لم يحسن التشبيه
 وقيمت الاستقار لتلا يصير كتشبيه التي بنفسه فاداممت
 مسئله تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نوراً وكذا
 اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في علمه ولا تقول كان في ظلمه
 والاستقار المكني عنها كالتحقيقيه في ان حسنها برعايه جهات
 حسن التشبيه لانها تشبيه مضمرة والاستقار التحليلي حسن
 بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعه للمكني عنها عند المص
 وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقه كما مر فحسنها تابع لحسن
 متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعه
 للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعه لها
 وقيل بحسن الحسن البليغ غير تابعه لها وهذا مستقيم بما دللنا على
 ان يقول لما كانت التحليليه عن استقار مضمرة مبنية
 على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعايه جهات حسن التشبيه ايتم كما
 ذكر في التحقيقيه والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمه كما توصف بالجار
 نقلها عن معناها الاصل كذلك توصف بالجار نقلها عن اعرابها
 الاصل الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
 من الجاز من الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في المرفيه
 والرفع في ريل لانه قد نقل عن محله اعني المضار واما في الجاز
 بان ياده فلا يحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجرح في
 ليس كمثل الجاز والمقصود في فن البيان سوا الجاز بالمعنى الاول

الان قال في
 هذا العرف
 كان في
 ريك الى
 نقلها عن

الكنايسة فكل
 وفيه جنان المال
 احوال المؤمنين
 وورثته في
 النعمة اياي
 فوجهي في
 والى اثار الفاضل
 فلا راي في احد
 الخشي مني
 وهو ابراهيم
 النبال اصاب
 في الجاهل
 فاني في
 عن شمس
 مني ومنا
 مني فوان
 بالسمك
 قتل
 في

سید

۲۷۴

اخ موزيد نفيت هذا اللام واللام في اللزوم اي ليس زيد اخ
 اذ لو كان لامخ لكان لذلك الاخ موزيد فكذا يقتل ان يكون
 مثل اسم مثله واللام في مثله تثا اذ لو كان لم مثل لكان هو مثل مثله
 اذ التقدير انه موجود والسما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
 قد قالوا مثلك لا يخل فنقول الخل عن مثله والمرص بغيره عن انه
 فسلكوا طريق الكناية فقصوا الخل الى السا لانه لا يخلو ان يخلو عما يماثله
 وعني يكون على احضار وصف فقد تقوى عنه كالمقرون قد ايعت
 لذاته وبلغت اثره يريدون ايقاعه ويلو عن خ لا فرق بين قوله
 ليس كانه شي وبين قوله ليس كمثل شي الاما نطويه بالكناية
 من فايدتها وها عبارتان معتقتان على معنى واحد وسوي
المماثلة عن ذاته ومحو قوله تقابل بزيادة مبسوطتان فان قصنا
 بل موجود من غير ضرورة ولا بسط لهما لانها وقعت عبارة عن
 الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيما لا يدل ولك
 يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثله فان كان اكد في الزيادة
 مما لا يوجد في حكم الاعراب كافي قوله او كصيب من السماء اي كمثل
 دوي صيب وقوله فمارحه من ادهي فرحه فالكلمة لا تنصرف الى الجار
 قال صاحب المفتاح وراي في هذا النوع ان يعيد ملحقا بالمجان
 او مشتبا به لاشترائهما في التقدير عن الاصل الى غير الاصل لان
 يعيد جازا وهذا لم يذكر احد شاملا له لكن العهد في ذلك على السلف
 وفيه نظر لانه لو اراد بعدد من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا
 نزاع له في ذلك سواء على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم

فإنه أعيى ذكر اللام وإرادة المزوم الأصب لبيان كلام المصنف أن يقول أعيى ذكر المزوم وإرادة اللزوم وما ذكره أبا ياناق أصل السكاكي . حسن جلي

فوله و ارادة العيني جازية لا ارادة المعنى الحقيقي في الكتاب هو ان الكمالين من حيث لها كماله لا ماني ذلك كما ان الجازية نافية لكن قد يستدل في الكتاب على ارادة
 خصوص الماده كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرنا في سابقنا على ارجاء الكلام لا على تنص الظاهر على ان قوله ان الكمالين نفي لا اعلو من المعنى الحقيقي في قوله
 ما اورد في التلويح على ان لا بد من الكمالين في المقصد بقصير المعنى الاصل في ذلك ان السامع لا يتقبل عنه الى الكمالين عند يكون المرضع من قوله في الكمالين من حيث التصغير
 دون التصديق بليس بشي الا لا بد من الجازية ايضا من مقصود المعنى الحقيقي في المعنى الجازية التي لا تنفي على الكمالين التصغير في قوله ان الكمالين من حيث التصغير
 في الكتاب دون الجازية في قوله و لا يلا جاء الامم منه و صاعلة ان لفظة سواد جعل الاصل المعنى وهو باعتبار الغالب كحققناه في الفقرة الاولى **قوله** ان
 معنى قوله من حيث المعنى من حيث جاز ارادة المعنى الظاهر على حمل الكلام على حرف المضاف ولا حاجة اليه لانه ان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهتا الفارق
 مستفادة من ارادة المعنى حسن جليلة

جعلوا من اسام المجاز اللغوي مقابل للحقيقة المفسرة بتفسير يتناول
 وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستملا
 في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي
 نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع
 واضح للملاحظة بين السك والاول فقط انه لا يتناول هذا النوع
 من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصل والادخل في تعريف السكا
 ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليها
 كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا راي
 يتقدمه الكتاب في اللغة مصدر قولك كنت بكذا عن كذا وكنت
 اذا تركت الضريح به ونسي في الاصطلاح مطلق على معنيين احدهما
 معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم واردة الملزوم
 مع جواز ارادة اللامرايض فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه والثاني
 نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف قوله الكتابية لفظا اريد
 به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازم
 كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
 ان يراد حقيقة طول التجاد ايضا فظهر انها تتخالف المجاز من جهة
 ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كإرادة طول التجاد
 مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى
 الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايته اسدا في احكام ان يراد بكلمة
 الجحش ان المفرد لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينه مانعة عن ارادة
 المعنى الحقيقي فلما انتفى هذا انتفى المجاز لاستغناء المردوم باستغناء

بانسقاء اللانوم وهذا معنى فلوهم ان المجاز ملزم قريه معاندة
 لا رادة الحقيقة وملزم معاندة لشي معاندة لذلك الشيء ولا لزم
 صدق الملزم بدون اللانوم وهنا بحث وهو ان المعنى من التعريف
 المذكور ان المراد في الكناية هو لزم المعنى وارادة المعنى جارية لا
 واجبه وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة ^{المعنى}
 فلا يتبع في قولك فلان طويل الجراد ان يواد طول بخادة مع ارادة
 طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي وان كانت جارية للفظ بحجة قولنا فلان طويل الجراد
 وان لم يكن له جراد فقط وقولنا جبان الكلب ومزولا لفصيل وان
 لم يكن كلب ولا فصيل وقى موضع اخر من المفتاح يصرح بان المراد
 في الكناية هو المعنى ولا زمة جميعا لانه قال المراد بالكلية المستقلة
 اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
 فلا دلالة الحقيقة والسكالمجاز والثالث الكناية والحقيقة
 والكناية يشترط ان يكونها حقيقيتين وتفتقران في المقصود
 وعدم النسخ وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة
 ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة الالكاف
 اصل وارادة المعنى تتبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمر ولهذا
 يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه ^{يقول}
 بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة حرمان
 ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
 والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى

قرآن و فيه ما فيه يعني ان هذه غاية بعيدة لا منهم من اللفظ شامل حسن جليل

مع جوار ارادة لازمه فليس يصحح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني رسول الله
الموضوع له ويلزم للمعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفروق السكا
وجزه بين الكايبه والجزان بان الانتقال فيما ابي في الكايبه من اللان
الى الملزوم كالانتقال من طول الجاد الذي هو لازم لطول لقامه
الير وفيه اى في الجزان من الملزوم الى اللان كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم البنت الى البنت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللان مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللان من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل ما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
ومتوحيهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة ايقاظ القرينه
قلنا لا سبق اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون من المجاز ايضا كذلك
وح ابي اذا كان اللان ملزوما ما يكون الانتقال من الملزوم الى اللان
كما في الجزان فلا يتحقق الفرق والسكا كما في ايضا معزبان اللان
مالم يكن ملزوما لا متنع الانتقال عنه لانه قال مبني الكايبه على
الانتقال من اللان الى الملزوم وهذا ينوقف على مساواة اللان
للملزوم وح يكونان ههنا لا يمين فيصير الانتقال من اللان الى الملزوم
بمضرة الانتقال من الملزوم الى اللان فان قيل مراده ان اللان
من الطرفين من خواص الكايبه دون الجزان او شرط لها وانه قلنا
لا نسلم ذلك والدليل عليه بل الجزان مرادهم باللان ما يكون
وجوده على سبيل التبعيه كطول الجاد التابع لطول لقامه وهذا
جزان لا كون اللان اخص كالصاحك بالفعل للسان فان الكايبه

۲۷۵

[illegible]

الكتابة ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ومرتبط ويزاد به ما هو متبع
ومردوف والمجان بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كما في
الغيت في البنت واستمال البنت في الغيت وهي أي الكتابة ثلثة
اقسام الاولى أي القسم الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكتابة
يعني الاولى من الكتابة المطلوب بها غير صفة ولا نسبة لثمتها أي من
الاولى عامي ومعنى واحد وموان يتفق في صفة من الصفات اختصا
بوصف معين غرض فتذكر تلك الصفة يتوصل بها الى ذلك
الموصوف كقولنا الصار بين جبل ايضن محترم والطامنين مجامع ^{مفان} الا
المخضم القاطع والصفن الحقد ومجامع الاسفان معنى واحد كتابة
عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهوان توحذ صفة فتقسم
الى انم اخر واخر ليصير جملة ما يختص بموصوف فيتوصل بذكرها
اليه كقولنا كتابة عن الانسان حي مستويا لقامه عريض الاظفار
ويسمى هذا خاصة مركبة بشرطها أي شرط هاتين الكتابةين
الاختصاص بالمركبي عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص ^{حصل}
السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريته والثانية اعني ما
هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر ان خبر
القريته في القسم السكاكي يكون الانتقال بلا واسطة والبعيد
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكتابة التي هي
معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليم عن الواسطة لظهور
ان ليس الانتقال من حي مستويا لقامه عريض الاظفار الى شي بشرة
الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهول الماخذ

فان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبمعنى
لقولهم كثيرا المراد وكناية عن المضاف فانه ينتقل من كثرة الاراد
الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا
كل ميم في منها عايد الى كثرة التي قبله الى كثرة الطبايح ومنها اي كثرة
الأكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الصيغان بكسر الصاد جمع صيغة ومنها
الى المقصود وهو المضاف وجب قلة الوسايط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الاسئلة فانها
اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها تسعة اي
اثبات امر لامر ونفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المتنازع ان المطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر لادواجه
هنا لقولهم اي قولهم زيادة الاعجم ان السماحة والبرية اي كالهمزة
والتي في قبة ضربت على ابن الحشر فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشر بهذه الصفات اي بثبوتها له سو كان على طريق المحر
ام لا فنزلنا القصرح باختصاصه بان يقول انه مختص بها او نحو
محرور معطوف على ان يقول اي بمثل القول ومنسوب معطوف
على مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من
العبارة لانه على هذا المعنى كالامانة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشر والسماحة لابن الحشر
او سمح ابن الحشر جعل السماحة له او ابن الحشر سمح كما ان اختصاص
الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها
او اسنادها الى الموصوف او ضمها لا يرى ان طول لقائمة المكنى عنه

عنه بطول الجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل الجاد ومسند الى
ضميره في قولنا طويل الجاد وكذا في كثير المراد وغيره كذا في المتنازع
وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا من المحررت القصرح
باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في ضم
تسمها على ان محلهاد وضمه وهي تكون فوق الحيز تحتها الرؤساء
مضروبة عليه اي على ابن الحشر واما احتياج الى هذا الوجه وروي
في الدنيا كثير من فاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت امر
في مكان اجل وحيزه نقدا ثبت له ونحوه اي قولنا يارب في كون
الكناية لنسبته الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به وتعمل
عليه قولهم المجددين ثوبيه والكرميين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كفي عن ذلك بكونها بين برديه وثوبيه وفي هذا
اشاره الى دفع ما يؤولهم من ان قولهم المجددين ثوبيه والكرميين
برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل الجاد فبما ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كامانة الجاد اليه وليس كذلك
لان اسناد طويل الى الجاد نصريح باثبات الطول للجاد وهو
قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة الجاد الى ضمير زيد
كان نصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير مصرح وليس قولنا المجددين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد
للتوبين فضلا عن النصريح بذلك حتى يكون النصريح باضافة
التوبين الى ضمير نصريحا باثبات المجددين يعود اليه النصريحة
هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان

فلا بد ان يصور في انتقال من الملزوم الى اللازم لانها لا تنفك عن ان ليس بين الخاطب وغير لزوم يعتبر في الكناية او المجاز حسن جاري

المخاطب وحده يكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا يكون كناية
وهما بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التقرين قد يكون
مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكناية وقال الشاعر العلامة معناه ان عبارة التقرين
قد تكون متشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز
من جهة استعمال نداء الخطاب فيما هي موصوفة له وليس مجازا اذ لا
يتصور فيها انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون متشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موصوف له مراد منه غير الموصوف له وليس كناية
اذ لا ينقص فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر
وقد نظر لانه مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه
يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة محجوبة من غير ان يكون
حقيقته في ذلك المعنى ولا مجاز ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز
والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصد السكاكي تحقيقه
ان قولنا ادتي فستركلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
بسبب لا يذكر ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الاذى
فان استعملته وادرت به تهديدا لمخاطب وغيره من المودين كان
كناية وان اردت به تهديدا لمخاطب بسبب لا يذكر بعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الاذى اما تحقيقا واما فرضا وقد يروى
كان مجازا انصل اطبق اللفظ على ان المجاز والكناية ابلغ من
الحقيقة والضرر لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم هو

نوع ان الاستعانة بالمعنى التشبيهي اكثر من الغلبة فالمعنى من الغلبة من البلاء فلو كان من على ما نقل عن البرد ولا خفي من حواشيها اذ التفسير من جميع
الاشكال الزائدة كان فعل واستعمل وعجزها فاما ما في المتن من ان المعانيات تارة نقول المذوق تارة نقول المذوق تارة نقول المذوق
الاستعانة اصل التشبيهي ان كان قلت لا دخل للتقرين فيكون اصل الاستعانة التشبيهي او يمكن ان يقال لا تشبيه في الاستعانة اذ لا تشبيه
الاصطلاح فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في الاستعانة التشبيهي فان قلت قوله اصل التشبيهي فيقول جزم التشبيهي والاصل في ذلك زعم لا يبر
والمراد انه لا تشبيهي فيه بالفعل انما التشبيهي عليها فظهر ذلك ولكن هذا الزعم او ردنا في تحقيق تناقض علم البيان واليه المستعان ولا يمكن ان يكون حسن كبر

منه كدعوى الشيء بجميه فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم
لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر واما الاشكال
في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايم على ان الاستعانة
التحقيقية والتشبيه ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقة واما قيدنا الاستعانة بالتحقيقية والتشبيه
لان التشبيه والمكنى عنها ليست من انواع المجاز قال الشيخ عبد
القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعانة والكناية ابلغ ان
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافا بل لانه
يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافا فليست منيرة قولنا رايت
على قولنا رايت رجلا وهو الاسد سوآ في الشجاعة ان الاول فاد
زيادة في مساواة للاسد في الشجاعة لم يفد لها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تأكيد الاثبات تلك المساواة لم يفد لها الثاني
بل الفضيلة هي ان الاول فاد تأكيد الاثبات تلك المساواة لم يفد
الثاني وليست فضيلة قولنا كثيرا ما د على قولنا كثيرا ما د
افاد زيادة لقراءة لم يفد لها السبب بل هي ان الاول فاد تأكيد الاثبات
كثرة القراء لم يفد لها السبب واعترض المصنف ان الاستعانة اصلها التشبيهي
والاصل في وجه التشبه ان يكون في المشبه به اسم في المشبه وظهر
فقولنا رايت اسدا يفيد للم شجاعة اسم مما يفيد لها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والكناية يفيد شجاعة
شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادته في نفس المعنى لا يفيد خلافا ثم اجاب بان مراد الشيخ ان التشبيهي

كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب شي من
الصورة فهذا يتحقق في قولنا رايته اسدا بالنسبة الى قولنا رايته رجلا
كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايته رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا
رايته رجلا مساويا للاسد ورايداعليه في الشجاعة ولا يتحقق ايض
في كثير الزاد وكثير القري ونحن ذلك وهذا ومنه بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع
زياده في المعنى مثلا اذا قلت رايته اسدا فهو لا يوجب ان يحصل
زياده في الواقع زياده شجاعة لا يوجبها قولنا رايته رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع
انا قاطعون بان المذهب من الخبر ان هذا الحكم ثابت ومعنى وقد
بيننا ذلك في بحث الاسناد والخبري والدليل على ما ذكرنا ان ذلك لا
يقبل فية قولنا رايته اسدا على قولنا رايته رجلا مساويا للاسد
الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثانية
من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكن عنه بمعنى اخر
ولا يتغير معنى كثره القري بان يكن عنه بكثرة الزاد فهذا لا يتغير
معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعل اسدا وهذا صريح فان
المراد ما ذكرنا لكن المصير اما يلفظ في استنباط المعاني من عبارات
الشيخ لا فتقاروه الى تأمل وافر **الفصل الثالث** علم المديح وهو علم
يعرف به وجوه تحسين الكلام اي تصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفصيلها بقدر اللطافة في وجوه تحسين الكلام اشارة الى وجوه
المذكور في صدر الكتاب في قوله وتبينها وجوه اخر توضح الكلام حسنا

في الفن الثالث

حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
وبعد رعاية وصوغ الدلالة اي بالخلق عن التقيد بالمعنى للتبيين
على ان هذه الوجوه انما تعد بحسنة الكلام بعد رعاية الامرين والا
لكان كتمليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد معلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين من زوايا
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلق عن التقيد وغير
ذلك ما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة وغير
داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احراز
عما يكون داخلا في البلاغة وغير ذلك مما يتبين في علم المعاني والبيان
واللغة والصرف والخلق لا يدخل فيها بعض ما ليس من الحسنات
التي هي لبلاغة الكلام كالخلق عن التناظر مثلا مع انه ليس من علم
المديح ومما يوجب تحسين الكلام من ان معنى اي راجع الى
وجوه تحسين بحسب العرفه والا صالمة وان كان بعضها لا يخلو عن
تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبذلك بالمعنى
لان المقصود الاصل والعرض الاولي هو المعاني والا لفاظ نوابغ
وقال بها فقال اما المصنوع فالمدح منه في الكتاب تسعة
وعشرون منها المطابقة ويسمى الطباق والمقناد ايض والطين
والتحاف ايض ومما يجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوه
المترادفين على محل واحد يجهها غاية الخلاف كالسواد والبيضاء
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناظر في الجملة وفي

لها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان الآفة تولى على زيادة تعلق من له تعالى في شأن عباده بشيئهم على الخيرات ما وقع ولا يجزيهم على الشر لا بعد الاعتقال والتمسك به حسن جليلي

بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسوا كانت
تقابل تضاد او تقابل الاحباب والسلب وتقابل العدم والمك
او تقابل المضايقة وما اشبه شيئا من ذلك على ما يجي من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو قولهم
ايضا ومم رتود او فعلين نحو مجي وميت وعرفين نحو هما
كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على
معنى الضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا
ينبغي بطاعتها ولا يتضرر بمعيستها غير ما يخصص الخبز بالكسب
والشر بالاكسبالا ان الاكساب فيه اعتمال والشر تشبيه النفس
وتجذبا اليه فكانت اجدا في تحصيله واعمل او من نوعين عطف
على قوله من نوع والتعشيه تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم
مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف في كل الموضع صواب اول فقط
نحو او م كان ميتا فاحيائه فان الموت والاحياء ما يتقابلان
في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والسك بالفعل ومواى الطبا
من بان طباق الاحباب كما وطباق السلب وهو ان يجمع بين
نفي مصدر واحد احدها مثبت والاخر نفي واحدها امر والاخر نفي
فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من
الحق الدنيا والشك في نحو ولا تحسن الناس و احسن في ومن الطبا
ما سماه بعضهم تدحيجا من ربح الارض المطرا اذا رزقها وقسوة تارة بان
يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لفقد الكناية او التورية واد
بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطبا

قوله قدى ثياب الموت الميت ترى اي جعلها رداء لنفس المستدرس ما راق من الدنيا سر وخضره من وقع خضره وخضره لا يجور عن حقيقة سنده من ان يتوالت
على الصم فان ما قبله قد عرفت والموت ليس مجرد رداء بل سنده في الاكفالة الاجرة وما بعده كان بني هاشم ان بعدوا فترجم سماء خضرين بين يديهم
فلقوا بالحري في هذا اعلم العيش الاخصر ووقع في القناعات هذا بعد قوسا زور المحبوب ان صنف خضر العيش كناية عن نوع صنفه ونسبه فان كل نفس
طري بوضعت بالخصر وان زور اذا خرفت والعذر جانب الراس ربة لمرل عليه والا زور في الخالص العداوة الشدة يعاقب ان من صنف العداوة والعداوة
الزور في لونه من اء واهم الا واهل الزور والزور في السند من سمي كل من ستر ربي وان لم يكن ذلك با زور في شئ من الايضاح لخلل اللزوم
الاشياء والموت الاضطر الشدة في ثياب الخمر السند اي اشتد لا قيل زاد الموت لا خمر القتل قوله مثل السبيبة والزرور قبل ما وجبه خاف حرا
لأنواع الطباق لانه داخل في تعريفه لان من في اللزوم شفاف للزور من صنف المتكوريين تناف في الجملة فيكون طباقا لا طباقا وقد طباقت عند ما من معنى قوله في الجملة
بوجود ما من وجوه السند في الاربعة وهذا الامر ليس كذلك في المثال الذي وليس كذلك في المثال الذي قد سئل عما لا بد من عيبه بل من احدهما وطوره اذ حيد
فكون طباقا بالطباق هذا الوجه وان خبير بان هذا الجواب انما يرد على الاعتراض من المصنف واستعان انما هو فلا لونه من السند في قوله من الاربعة من لم يشر

الطباق لما بين الموتين من التقابل صريح المص بانه من اقسام
الطباق وليس قسما براسه من المعنى فتخرج الكناية عن قوله اي
قوله في تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد
تردى ثياب الموت ثم لما اقي له اي لتلك الثياب الليل الاوى
من سند من حفره اي ارتدى الثياب المتلطف بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سند من حفر
من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمر والحضرة والمضمر من الاول الكناية
عن القتل ومن الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من
الكناية قد بلغ من الرصوع الى حيث يستقنى عن البيان ولا ينفيه
الامر لا يعرف معنى الكناية واما تدريج التورية فكقول الحريري
فما عجز العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر واسود يوي الاك
وابيض يودي الاسود حتى ردى في العدم والارفة فيا جذا الموت
الامر فالموت القريب المحبوب الاصفر هو الانسان لم يصفه في البعد
من الذهب وموا الماد منها فيكون تورية ويجوز به اي بالطبا
شيان احدهما الجمع بين المعنيين يتعلق احدهما بالتقابل الاخر
نوع تعلق مثل السبيبة والزرور نحو قوله تعالى اشدا على الكفا
رما يجهنم فان الرعدة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسبية عن
الدين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمة جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضله فان ابتداء الفضل وان
لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقتوا فادخلوا نار الان داخلا النار يستلزم الاخر

الهجر اذا لا يعرف احد يقول بالمرأ وجه في مثل قولنا اذا جاني زيد فسلم
 على جلسته وانتم عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبدل
 وموان تقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يبرز ذلك المقدم
 على الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا
 ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتاخر ما قد
 واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تقا وتختي النساء
 واسه احق ان تختاه وقول الشاعر سريخ الحارس لم يطمعه
 وليس الى داعي الندى سريخ ولا تعكس فيه ويقع العكس على
 وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيفه اليه ذلك الآخر
 حتى عادات السادات سادات العادات فان العكس فيه قد وقع
 بين العادات وموان في الكلام وبين السادات وهو الذي
 اضيفه اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قد قدم العادات
 على السادات ثم عكس فتقدم السادات على العادات ومنها
 اي من الوجوه ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج
 الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
 بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فتقدم الميت واخر الحي وهما
 متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين
 لفظين في طرفي جملتين نحو لا من حل لهم ولا من يحلون لهم وقد
 وقع العكس بينهما ومن حيث تقدم من على هم ثم عكس فاخر من
 من هم وهما لفظان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة
 كما قلت طرفي جملتين في القنون وينهاه رواه شياي والجنون فنون

فنون فحين تقاطعت القنون وحظها بتبين لسان القنون جنوبه
 ومنه اي من المعنوي الرجوع وموان العود الى الكلام السابق بالنقض
 اي بنقضه وباطاله لنكته كقوله اي قوله زهير فقط لداري التي
 لم يعمها قدم بل وغيرها الارواح والديم دلا الكلام السابق على
 ان تطاول زمان وتقدم المهد لم يعمها لداري ثم عاد اليه ونقض
 بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكته وهي اظهار الكآبة والحزن
 والحيرة والدهش حتى كانت اخبارا ولا يعلم بتحقيق ثم رجع اليه
 عقله وافاق بعض الافاقه فنقض كلامه السابق قائلا بلا عفا
 القدر وغيرها الارواح والديم ومثله فاق بهذا الدهر لا بل
 لاهله ومنه اي من المعنوي التزييه وتسمى الايهام ايضا وي
 ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا
 على قرينة خفيه وهي ضربان مجردة وهي التزييه التي لا تجامع
 شيئا مما لا يميز المعنى القريب محلي رحن على العرش استوى فانه
 اراد باستوى معناه البعيد وهو استوى ولم يقرن به شيء مما
 يلازم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرتحة عطف على عزم
 وهي التي تجامع شيئا مما لا يميز المعنى القريب المسمى به عن البعيد
 المراد ان يلفظ قبله نحو لا سماء بينناها بايد فانه اراد بايد معناه
 البعيد اعني القدره وقد قرن بهما ما لا يميز المعنى القريب اعني
 الجارحه المخصوصه وهو قوله بينناها او بلفظ بعد كقولنا
 اي الفضل عياض يصيف بريقا باردا والقرالة من طوى المدي
 خرفت فاقترن بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها

في لفظه معنيان قبل اراد به الزاوه على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والقريب ان اخذ بالاذن كما بينا فيما سبق من قوله اول العزلة من العزلة
 معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كائن احدى من ملامه شعره قوله انوار على الخلل في القنون فنون في الامم من اسماؤهم والمشتاء
 وهو انسب والمدي الزمان حسن جلي

جملات القنون

٢٤٠

اللف وهو مزبان لانعاما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف الثالث
لما قبله وهكذا على الترتيب وليس معكوس الترتيب كقول اي قول
ابن جوش كلف السلوات حقف وعض وغزال الخطا وقارورة
فالخط للفران والقدر للعض والردف للحقف وسوالفك من الرمل
شبه به الكفل في العظم والاستدراج او لا يكون كذلك وليس بخطا
الترتيب كقولك من شمس واسد وبمخرجوا وبها وبشجاعة والثالث
وسوان يكون ذكر المسند على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل
الجنة الامن كان هوذا او نصارى فان الصيغة في قالوا لليهود ^{ري} والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر بالكل منهما ما
المذكور في اجمالا مساو للفريقان ولت ان تجعله قول الفريقين فانه قد
لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا
معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان تالف جنهما في هذا
الباب هو المسند المذكور او لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال سوان تلف بين السيلين في الذكر ثم تبينهما كلاما مستملا
على متعلق باحدهما ومتعلق باخر من فريقين اي قالت اليهود
لن يدخل الجنة الامن كان هوذا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الامن كان نصارى فلف بين الفريقين في القولين اجمالا لعدم
الانقباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقول
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة
هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شي وقالت النصارى
ليست اليهود على شي وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه

وعدمه وهذا نوع اخر من اللفظ لطيف المسلك ومما يذكر مستند
على التفصيل ثم يذكر بالكل ويؤتى بعده ذلك المستند على الاجمال لمثل
او مقدر فيقع التثنية بين اللفظين أحدهما مفصل والاخر مجمل وهذا
معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشرف فقلت ذلك وعليه قوله
تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة
من ايام اخرين يثبت اليك اليسر ولا يريد بك العسر وتكملوا العدة
وتكبروا الله على ما هداكم ولعلمكم شكروك قال صاحب الكتاب الفاعل
المعمل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة
وتكبروا الله على ما هداكم ولعلمكم شكروك سرع ذلك يعني جملة ما
ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المحض له لمواعاة عرفة ما انظر
فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا عدة الايام لاعتاد
العدة وتكبروا علة ما علم الله من كيفية القضاء والخروج عن هذه
الفطر ولعلمكم شكروك اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسر
وهذا نوع اخر من اللفظ لطيف المسلك لا يكاد يهتدي اليه
الا النقيب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال من
انه يحمل الاول من تفاصيل المعملات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يحمل شيئاً من العمل واجتماع اليه وتكبروا علة ما علم من كيفية
القضاء ومما لم يذكر من تفاصيل المعملات مما ذكره في بيان
تطبيق العمل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التقضي عنه
بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعملات

قوله وقد يقال ان قوله وتكملوا علة الامر بمراعاة العدة يعني في الامر بقضاء حسن جلي

ليس لانه باستقلاله مطلق بشئ من الملل المذكورة بل هو بقرينة
وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ^{شاهد}
بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجرحا قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر
هو الترخيص وامر المرخص بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام
اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليل كيفية القضاء فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلثة اياما امر المرخص بمراعات العدة
والثاني تعليل كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع
على الامر بصوم الشهر فجعل كلاما من الملل واجبا الى واحد من هذه
الثلثة وقد يقال ان قوله وتكملوا علة الامر بمراعات العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر ثلثة اياما على ان العدة هي الشهر
كله في الشاهد وعدة ايام الا فطار في المرخص له وفيه نظراذ
لا معنى لتقليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر
على انه لا ريب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله وتكملوا علة
الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وموامر المرخص له
بمراعات عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وموانع
بين مقتدر في حكم وذلك المستقدر قد يكون اثنين كقوله ^{تكملة}
المال والبنون ربه الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي
المتاهية علمت يا مجاشع بن مسعود ان الثباب والفراخ
والجنه اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا
ووجدا وجدة اي استغنى عنه المراد من وجدة هي مائة عساق

قوله ولما ان يقول ان ذكر الامانة مع من هذا القيد الخ فان قلت قد ذكرنا هذا القيد في قولنا ان لا ياكلان ارجاءا من الكبر في هذا القول كقول
الثبات وهذا فغير كمال الولاية من قبيل التخصيص الشف على انا قد ما لكل اليقين ينزع ان الامانة يحمل لم يحصل حتى يصور في التبيين قلت
من حيث ان اصل اسم الاشياء ان يتاخر احسان حسيه مقبلة لما روي به فان اشتبه المال على السامع لم يضره فقد التبيين في حق الفقهاء الشريف حسن جلي

صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وموايقاع
تباين بين امرين من نوع في المدح وغيره كقوله اي قول لو طوطا ما نوال
العام وقت الربيع كقول الامام ابو سحابة فتوال لا مير بدرة عين
مى عشرة الاف درهم وتوال للعام نقطة ماء ومنه اي من المعنوي التخييل
ومن ذكر مقتدر ثم اضاف ما لكل اليه على التبيين بهذا القيد يخرج
عند اللف والنشر وقد امله السكاكي فيكون التقييم عنده اهم من
اللف والنشر لقائل ان يقول ان ذكر الامانة يعني غرض هذا القيد
اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يدرك فيه ما لكل اليه حتى
يعينه السامع اليه ويرده عليه فيستدل فانه دقيق كقوله اي قول
المتكلم لا يقيم على صميم اي ظلم يرا به الصغير راجع الى المستثنى منه
المقدر العام لا يقيم احد على ظلم يرا ذلك الظلم بذلك الاحدا
الاذ لان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في
الظاهر وان كان في الحقيقة مستندا الى العام المحذوف غير المحي
المير الحار الوجني والاهل ومواظباته من هذا الذي
غير المحي على الحنفية اي الذي هو بوطر منه هي قطعة باليد وذات اليد
يشع اي يدق ويستق راسه فلا يرفق اي لا يرفق ولا يبرم له احد
ذكر المير والى تدمر اضافة الى الاول لا يربط مع الحنفية والى السكا
الشيخ على التبيين فان قلت هذا ودامتساويان في الاشارة
الى التريب كل منهما يحمل ان يكون اشارة الى العدة والى الورث
فلا يحقق التبيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نسلم التساوي بل في حرف التبيين اي كما ان التريب فيها قل انه

قوله وهو ان يتنوع من امر هذا لا يتنوع امر واحد في العرف يقال في العسكر الف رجل وفي انفسهم الف وفي الكمال عشرون باب وعرف في نفسه عن ابواب
والبلد الذي ذكرت مأخوذة من استعمال البلقاء لانهم لا يتعاون ذلك الابلقاء في سلكه اشياء كما جمع شرف ورجل الفم حسن جلي

ومنه اي من الممنوي التجريد وسوان يتنوع من امر ذي صفة امر اخر مثله
فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة بمبالغة كما
فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كأنه بلغ من الامتصاص تلك الصفة الى حيث يصلح ان يتنوع منه
موصوف اخر بتلك الصفة وسواي التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريد به نحو قولهم في من فلان صدق جسيم في الصحاح جيبك
فربك الذي تهتم لاهله اي بلغ فلان من الصدقة حرام مع
اي مع ذلك الجردان يستخلص منه اي من فلان صدق اخر مثله
اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريد به الداخلة على
المتنوع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتكذب به البحر بالغ في الصفا
بالسماحة حتى انتزع منه مجاز في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريد
والباء التجريد به على حذف مضاف بمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت بلفظه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به
اسد لقيت بلفظه ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا في من
فلان صدق جسيم لغزات المبالغة في تقدير حصول في من حصوله
صدق فليست من مبالغة ما يكون بدخول ياء المعية والمصاحبة
في المتنوع منه نحو قوله وشوها من شأها الوجوه محو وفوس
شوها صفة محو يراود بها شمة اسداقها وقيل اراد بها
فوسا بفتح الوجه لما اصابها من شدايد الحرب فقد واي تنوع
في الصارح الوعى اي مستغنى في الوعى وصوال الحرب يستلزم
اي لا يلبس لاهله وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل

قوله انما اذا جئناك بالجنات اي اضطررت وجئناك اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي عنت فان اردت انما ارتفعت عن حزن او فقلت
جاشت مكانا اي الرمي مكانك شجرتي بالجنات اي شجرتي من آلام الدنيا بالقتل حسن جلي

مثل المنيق صوال الفحل المكر عند اهله المراد من رجل البعير شخصه
من مكانه وارسله اي قد ولي ومضى من نفسي لا يبرح كمال استفاد
للحرف بالغ في اضافة بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستقدا
اخر لا يبرح ومعها ما يكون بدخول في المتنوع منه نحو قوله تعالى
هم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكمة انتزع منها دارا
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تنبى بالامرها ومبالغة
في اضافتها بالشد ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله
اي قول قياده من مسلمة الحنفي فليس بقيت لارطن بوزة نحو
اي تجع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف مضمون
بارحلى ونحو موت مضروب بان مضمر كأنه قال لا ان يموت كريم
يعني بالكريم نفسه مكانا متنوع من نفسه كريمة مبالغة في كرمه
ولذلك لم يقل اذا موت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر
فضل الربك واخراد لا معنى للانتزاع فيه وقيل قد برة او
مى كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريد به
وفيه نظراذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا
قوته عليه وبهذا يسهل ما قيل انه اراد في البيت نظر الالة
من باب الالتفات من التكلم الى المعية لانه اراد بالكريم نفسه
ومر بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لكمة كالقول في بظاول
ليك بالاعداء والضح في قوله امر لها اذا جئناك وجاشت
مكانك شجرتي واستريح ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله

في قوله ودع هذين هذين اسم الزنا قوله فلما استدرجته اي يكون خبر الكلام بالوجه النافذ على حسان بوجوه من كونه في الشرح ووجوه الكثرة
 هذا قال يمين والمؤمنين قائل وكانوا اجاب ان قوله يمين وعنه الخبر الشارح فاق قلت قد صرح الشارح في قولك ان علي بن ابي طالب خرج كاي
 ان صيغت جمع القلت تستعار لجميع الكائنات والممكن وهذا دفع استندال التاثير على حسان باستعمال جميع القلت في الوعدان قلت يمكن في الاستدلال
 ما هو ظاهر ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة حسن جلي

يا خير من كذب المطي ولا يشرب كاسا بكف من جلاء اي يئزب الكاس
 بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب من الكاس بكفه على
 طريق الكناية لانه اذا انقضى عنه الشرب بكف الجحيل فقد اثبت له الشرب
 بكف كبريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكبريم وقد خفي هذا
 على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان لنفسه فهو تجريد والا
 فليس من التجريد في شيء وانما صكنايه عن كون الممدوح غير جحيل
 ولم يعرف ان كونه كناية لاينا في التجريد وانه ان كان الخطأ لنفسه
 لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبه الانسا
 نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله
 في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابن ابي
 لا حيل عندك فتهديها ولا ماك فليس هذا لفظ ان لم يسعدا كال
 اراد بالكال القتي فكان انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في
 فقد الحيل والمال والحال ومثله قوله الاعشى ودع هذين هذين
 الركبتين وهل تطيق واما ايها الرجل ومنه اي من المعنوي
 المبالغة المقبولة لان الممدوح لا يكون من الحسنات وفي هذا
 اشارة الى رد على من زعم انها مودة مطلقا لان خبر الكلام ما هو
 محج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قوله حسان واما الشعر
 لما لم يرد منه على الجاسر ان كيسان وان محققا فان اشعر بيتات قائم
 بيت يقال اذا استدرجته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا
 بل الفضل مقصود عليها لان احسن الشعر كذب وخيل الكلام ما هو
 فيه وبهذا استدرك لنا بانه على حسان في قوله لنا الجفنا

ولم غير متناه في اي غير بالغ في اي التمايز في طلق واحد الطلق من العين الشوط يقال عوان من طلقا او طلقان اي شوطا او شوطين او
 من ايام اعرف النام في القوس اي استوفى فيها قوله ونبتعه الكرامة حيث ما لا قبل هذا ليس خراب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويج فيكون ان يرد
 الرجل جاره كما لو جازل جهة وهو شايع عند لا خيارا صاحب البرق فاقول ان الكلام على ان ليس بشيء اذا لم يشر لنا باللفظ دم لا للزهديت حسن
 بان لفظه تتبعه هو الذي يبين لا غراف كاد من غير ان لا يخرج حسن جلي

الجفنا الغر لم يبق بالفضي واسيا فاقطرت من مجدة دماء حيث
 استعمل جمع القلة اعني الجفنا والاسيا ف ذكر وقت الضحى و
 وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسيلن ويقضن او نحو ذلك
 بل المذهب المصني ان المبالغة منها مقبولة ومنها مودة فالمصنعا
 الى تفسير المبالغة مطلقا في تقسيمها ليعين المقبول من الممدوح
 ولنا لم يقبل وسي بل قال والمبالغة ان يدعي لو صف بلوغه في الشدة
 والضعف جوا مقبول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي
 ذلك لئلا يقطن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
 والضعف وتذكيرا لغيرها اعتبار عوده الى احد الامرين وتخصيص
 المبالغة في التبليغ والاعراق والغلو لان المدعي ان كان ممكنا
 عقلا وعادة فتبلغ لقوله اي قوله مرئ القيس يصيف فرسا
 له بانه لا يعرف وان نجا المد وفادى عدا في الصحاح العدا بكم
 الموالاة بينا الصديقين يصير احدهما على اثر الاخر في طلق واحد
 ثور وبجدة اراد الثور المذكور من البقر الوحشي وبالجحى الانثى
 منها دارا كما متنا بغيره فلم ينضج بما في غسل جروم معطوف على ينضج
 اى لم يعرف فلم يغسل ادى هذا الفرس ادرن ثورا وبقرة وحشيين
 في مضمار واحد فلم يعرف وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا
 لاعادة فاعراق كقوله ويكرم جارنا مادام فينا وبتعه الكرامة
 حيث مالا ادعي ان جاره لا يعمل عنده الى جانب الاو من بين سل الكرامة
 والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ومتبع عادة وهما اي التبليغ
 والاعراق مقبولان والاى واذا لم يكن ممكنا عقلا ولاعادة

قوله وسقطت السقطت شارب كما في ضمير شي ابي حزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قول سرى رفق المعنى بعد ذلك فباب براقه نصف السلال
الوجه طائفة من الليل والبرق معرق المنان وهي بريق الشام وراثة من ضمير معين والرجال بالحاء الميم على وجه رجل سقطت سنا كراجه سناك
وهو طرف الحافر والعشير كسر العين العيار كما ذكره ولا تنفع فيه العين وسنها ما انشج يخرج المزلزل لاداة الهزل خلاف الجرد وهو الكوارح الذي
لا يراى الا المطاير والصقور وليس هن من صقور الخلافة المتطاع يقال فلان خليع العذارى بوزن السكندر ما يريه وليس له مانع من الصدوق والصواب المأخوذ
من قول الولي عند المتبري من الجنون خلعت عذارى من جنى الماطل وان جنى الماطل وان جنى الماطل مسح جيلبي

لاستعاضة ان يكون ممكنا عادة مستعاضة عقلا فقلوا لقوله اي قول لي
نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخالف
المظف التي لم تخلف ادعى انه تخاف من المدح المظف التي لم تخلف
وهذا محتج عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو واصنافها
ما ادخل عليه ما يقرب الى الصحة نحو لفظه يكاد في قوله تعالى
يكاد زيتها يضي ولولم تمسه نار وعليه بيت السقط شارب كما
وافراشا وابلا و زاد وكاد ان ينجو الرحالة ومنها ما تضمن نوعا
حسانا من الجمل كقولها اي قول لي في الطيب عقدت سنا كراجه
الضمير ان الجياد اي عقدت سنا كراجه تلك الجياد فوق رؤسها
عثر اي عثرا لو تتبع تلك الجياد عنقا وموضع من السير
عليه اي ذلك المثير لا مكنيا اي امكن العنق ادعى ان العيار المثل
من سنا كراجه قد اجتمع فوق رؤسها من امكانها متكاثا بحيث
صار ارضا يمكن ان تستير عليها تلك الجياد وهذا محتج عقلا
عادة لكنه تخيل حسن وقد اجتمعا اي ادخاى ما يقرب الى الصحة
وتضمن نوع حسن من التخيل في قوله اي قول لقاضي الارجا في
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الهيب في الدجى وسدت باهرا
الهن احباني اي يوقع في خيال الشهاب حكمه بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان احب ان يصي قد شدت باهرا بها الى الشهاب
لطول سمره في ذلك الليل وعدم انطباقها وانطباقها وهذا
امر محتج عقلا وعادة لكنه تخيل حسن ولفظه تخيل ما يقرب
الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزال والخلاعة كقول اسكوياك

فتنكر النعمان من ذلك اي تغيبوا لئلا تنكر فتتكر اي غيب فتغيبوا وسنجع النجع المنزلي طلب الكلا في وضعه المراد هنا طلب معرف
نائل حسن جليبي

بالاحسن ان غرمت على الشرب غذا ان دامن العجب ومنه اي من العجب
المذهب الكلاي ومواريد حجة المطلوب على طريق اهل الكلام وهناك
يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب نحو لو كان فيها الله
الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطلا لان
المراد به عز وجلهما عن النظام الذي عليه فكذا المذموم وسوق
الاله وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلا
ليس في القرآن وكذا انه اراد بذلك ما يكون بوهانا وهو العباس
المؤلف من المقدمات اليقينية العظيمة التي لا يحتمل النقيض بوجه
ما وتقدم الاله ليس قطبي الاستلزام للفساد وانما هو من المظهر
الصادقة وقوله اي قول لنا بعه من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مرجع ال جفنه بالشام فتكر النعمان من ذلك
حلفت ولم انتز لفسك ردية مي ما يري بالانسان ويقلقه وار
بها الشك وليس راء الله للمر مطلب اي اعظم المطالب الخلف
به اعني الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواجب
اعش ومن عش اذا خان والكذب واللام في لئن كنت توطن القسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكني كنت امر لي جانب ما الارض فيه
اي في ذلك الجانب واراد به الشام مسترا اي موضع يزد فيه
لطلب الرزق وسنجع مراد الكلاء واراد به مذهب ملوك اي في
ذلك الجانب ملوك واحزان اذا مدحتهم احكم في اسرارهم واقربهم ملك
اي يعملون في حكا في مواهم مقرنا منهم وفيهم امثالهم عندهم كما فعل
انت في قوم ارا ان اصطنعهم راحت اليهم ثم لم يرد فيهم لك وبنو

قوله اي الاعادة اسهل عليه اذ لو كان قد انصف به فلكل الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الامور باليتناسل الى الابد
لما تواتر في مقاديرها ورايتها معقبة اليها واما القدرة التي هي في قدرها على السوء لا تصور عنها كذا كانت بالاهوية وانه الانسان بقوله
ولا المثل الا على قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه وقد ضرب لكم مثلا قبيحا يسع ويسيء وفضلها في عليا الى الحق وقيل اهون بمعنى خفيف حسن جلي

بهي لا ينبغي ولا ينبغي على مدح الجفنه وقد احسن الى كماله قوله
مدحوك وقد احسن اليهم فكان مدح او تلك لك لا تعد بنا لك
مدح لمن احسن اليه ومنه المحج على صورة التمثيل الذي يسميه
الفتحا قياشا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال
لو كان مدح لاجفنه دنيا كان مدح ذلك القوم لك ايضا دنيا
لكن الملازم باطل فكذلك المدح ومما ورد على صورة القياس لا فائدة
قوله ثم رسوا الذي يبيد الخلق ثم يبيده وسواهون عليه اي
الاعادة اهون واسهل عليه من البداء كل ما سواهون فهو ارجل
في الامكان فالاعادة ارجل في الامكان وقوله ثم حكايه فلما قيل
قال لا احب الا فلين اي القرا فلور في ليس بافل فالقرا ليس
ومنه اي من المصنوي حسن التقليل رسوا ان يدعي الوصف على مشا
له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف وقه
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبره
هذا الوصف علة له في الواقع والاما كان من محسنات الكلام لمدح
نصف فيه كما نقول قتل فلان اعاديه لدفع ضرره وبهذا يظهر
فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون
الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمح ارباب المعقول يطلقون
الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان
يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع ومما يفسد
لان الصفة التي ادعى لها علة مما سببه اما ثابتة قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولا ان لا يظهر لها في العادة

العادة علة وان كانت لا تخلف في الواقع عن علة كقوله اي قول اي
الطيب يحل ان يلم يشابه نائلك اي عطا لك السحاب وانما محتم
اي صارت محتمه بسبب نائلك وتوقده عليها فصبها المرحا
اي فالمصوب من السحاب موعر فالحس فزولا المطر من السحاب
صفة ثابتة له لا يظهر له علة في العادة وقد علة بانه عرفها
الحادثه بسبب عطا المدح او يظهرها اي لتلك الصفة علة
غير علة المذكورة ولو كانت علتها هي المذكورة علة حقيقية فلا
يكون من حسن التقليل كقوله اي قول اي الطيب عليه قتل اعاديه
يتقي اخلاف ما ترجو الذباب فان قتل الاعدا اي قتل الملوك
اعداهم انما يكون في العادة لدفع ضررهم حتى يصفو لهم ملكهم
عز من نعمهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه وبجته
ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لا غدا
للحرب عزت الذباب ترجوان يتبع عليها الرزق من قتلهم وهذا
مبالغة في وصفه بالجو وبضم المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تحييل اي تنهاه في الشجاعة حتى تظهر لك الحيوانات
من الذباب وغيرها فاذ اعاد الحرب رجبت للذباب ان تناول من
لحم اعدائه ويتضمن ايضا مرجه بانه ليس من يبرف في القتل طامع
للغنيظ والحق اي لميت قوترا المضييه متصفه بربليه الاواط
ويتضمن ايضا تصور اعدائه عنه وفرط امانه منهم وانه لا يحتاج
الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير ثابتة التي اريد
اثباتها اما يمكنه كقوله اي قول سلم بن الوليد يا واثيا حسنا

ثم حتى يلج الجبل في سم الغياط اي يدخل المومثل في غم الحزن وهو العير في المومثل في ضيق المسكر وموت قبة البريه حتى جليبي

قوله الا ان صدرى البيت الغز الصبر البلقع الارض القفر التي لا شجر بها ^١ وفي القفر بغير العين المجهلة وهو في الغن جعل الشيء زرعاً لغريب وقد روي بالعين الحمد
وهو الاراضة والصبر فيه نسبة هذا القسم من ذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم الذي صلب من المتعلق الاول على الثاني ^٢ ولو اخبرنا عن خوفنا غلام زيد
راكب وابوه اهل الظاهر ان دورا حيا الى قوله على وجهه يفرح فالوجه ان يحذر ما ذكر من خوفنا غلام زيد لراكب وابوه ولكن قد وقع في كثير من المخططات اعتبار
للمخ المتخوف من خوفه الى الذي ذكر فان حكم التثنية لا بعد المتعلقين الركوب والاخر الركوب ^٣ احدهما يستقام لاجل البيت السقا
بفتح السين الخوض وباني قوله كما وما وكم زائد لا يمتنع لما من العذر في قوله تعالى فيها رحمة من الله لنت لهم اي رحمة تكون الزمان هاجرا وبالكاف
وما بعد اعني شئ من التكلم في موضع التثنية على الثاني ويجوز ان يكون مراد على الابتداء وما بعد حين ^٤ لا والله لا يخرج من مشربهم مملأ من
الكثير تاثيرا لئلا يخرج من الرواية وحده ^٥ واسم فذل بشرط الا يصعب من رحلة البشري في حذو نظم على من ويقيم بها المقصود من تحيد المشقة اذ ان
احد ثنائي قوله واسمكم السادة جمع اس من الاسي الحق والصبر هو المداواة والسلاج والكم للراحة والجمع كقولهم ^٦ قد فرغ من امره فجمعهم
ارادوا لتفرج التثنية الصوري والتبعية في الذكر كما ينبغي عنه لفظ الوصف الا ان صفاء الزمان من الكمال مستخرج في الواقع على صفاء الزمان مستقام

بدا الحجة مثل ما جدد وقال بعض النقاد فلهذا البيت نوع فقالوا
 اراد بحبيب نفسه ولا أدري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير
 انه تضديه الملاحه المطلق القصيده وصوفيه الا ان صدرى من
 غزالي بلاغ عسيرة شافتي الديار البلاغ ومى في بعض النسخ
 من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغزوي على هذا الوجه
 في تحتها للديار البلاغ فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي
 فقدته السحاب في تلك الديار ومنه أى من المعنوي التفرع
 صواب ثبت لفظ امرهم بعد بانه اى ثبات ذلك الحكم
 لمطلق له اعز على وجه يشعر بالتفرع والتعقيب وهو احتراز
 عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب قوله اى قول الكبت
 من قصيده يمدح بها اهل البيت - احلامكم لسقام اجمل تايده
 كما دأبكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون بحوث
 للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلبه كل حور الفاس
 فيأخذ من ذلك شبه جنون لاجل انسانا الاكلب فلا دأب
 له ابحج من نزههم ملوك يعنى اسم ارباب العقول اراجحه وملوك
 واشراف وفي طبعه قول الحامسي بنات مكان واساة ظلم وماكم
 من الكلب الشفاء فقد فرغ على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام
اجمل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكلب ومنه أى من المعنوي
 تأكيد المدح بما يشبه الذم الظفر في هذه التسمية على الاعمال الطلب
 والافتد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
 لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان

١٠
 لعلنا انزلنا
 من السماء ماء
 فاصنعنا من
 ذلك الثمر نخل
 وجوزا ونجعله
 لعلنا انزلنا
 من السماء ماء
 فاصنعنا من
 ذلك الثمر نخل
 وجوزا ونجعله

ان المكن لم ان نكحوا ما قد سلف فلتكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والعرض المبالغه في تحريمه ولستم تأكيذا لشي مما يشبهه
نقيضه وهو مران افضل مما ان يستثنى من صفته ثم منفيه
عن الشيء صفة مدح لذات الشيء تقدير دخولها فيها اي دخول
صفة المدح في صفة الذم كقولهم اي قولك للمبالغه في الدنيا ولا
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من فلان اي كسور في حدها والوا
فل من فراع الكنايا اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفيه
قد استثنى منها صفة مدح موان سيوفهم وذات فلان اي ان
كان فلان السيف عيبا فابنت شيئا منه اي من العيب على تقدير
كونه منه اي كون فلان السيف من العيب وهذا زيادة توضيح
للمعقود ونضرب به الامثلة من مهور من بناءه على الشرط المذكور
ومواي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كتاب
عن كمال السجاعة فهو اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق
بالمحال كما يقال حتى يتبيض القمار وحتى يلج الجدل في سم الخطا
فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشيء بيمينه لان قد علفت المطم وهو
اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير كون
عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت
للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما قرر

[illegible]

قوله هو البدر بالانه المجد والخرق عزراخرى مرتفع مثل الضخام الاسود والوالد جمع وابو المطر الشديد حسن جليبي

ان نخرج كرم جل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربا لغير
وصوان يوجب بالاستثناء مفرغا ويكون العامل بما فيه معنى
الذم والمستثنى بما فيه معنى المدح نحو ما تنقم منا الا ارضا
بايات ربنا اي ما تنقم منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها ومن
الايمان بايات الله تعالى يقال بقم منه واستقم اذا عابه وكبره
وعليه قوله نعم قل يا اهل الكتاب هل تقولون منا الا ارضا
باسم وما ترون لنا فالاستقحام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو
كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال
عليه لفظ لكن في هذا الباب اي بانه كبر المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المادح كما في قوله اي قوله في الفضل بديع
الزمان الممداني بديع خلف بن احمد السجستاني هو البدر بالانه
الجزاخر سواء انما الصراخ كنه الويل فان الاولان استثناءان
مثل قوله بيدك من قرينش وقوله كنه الويل استدراك يفيد
من التاكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء
منقطع والافيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه
المدح وصو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح مستفيضة
الشي صفة ذم له بتقدير حو لها فيها اي دخول صفة الذم
في صفة المدح كمقلت فلان لا يجز فيه الا انه ليس من احسن اليه
وثانيهما ان يثبت للشي صفة ذم ويعقبها اداة استثناء يليها
صفة ذم اخرى لم تملك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والى كان من وجه واحد وتحقيقها على

قوله انه مذهب الاعار دون الاموال الشخص صيغ الذكر وان لم يكن مستلزما للثبوت ما عدا ما لا ينفك منه ذلك الذوق لمسام في كلام اللغاة قيل وفي البيت وجه
اخر من المدح وهو انه لم يحو مذهب الاعار بل ثبتت الى المعنى الذي هو هذا الاستثناء حتى يبقى في الدنيا عذوبة ولا يعل كال الشاة عذوبة في الجوارح فالاستثناء
الواحد في هذا المدح احسن ما درج به الشاعر فقد مرر لان التاكيد مدح بها فاجاب بان مستعوض الشاعر عن الزات مدح الوتر وشخصية بلوزا وفي هذا الاستثناء
يكون شكرا للزمان فيه مدح بانه بقرصيه وفي نفسه حسن جليبي

على قياس ما قرى بان منه الضرب الا عني استثناء المفعول نحو لا تجن
منه الاجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو سوا جامل
لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وصو المدح بشي على
وجه يستتبع المدح بشي اخر كقوله اي قولك في الطيب بهت من الاما
ما لو حسنته اي محنته تهنيه الدنيا بانك خالد مدح بالنهاية
في الشجاعة اذا كثر قتلاه بحيث لو رث امارهم لخلد في الدنيا
على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث
جعل الدنيا مهنة بخلوته ولا معنى لهنيه احد بشي الا فائدة له
فيه قال علي بن عيسى الرعي وفيه اي في البيت وجهان اخران من
المدح احدهما ان يثبت الاعار دون الاموال وهذا مما ينبغي عن علمي
الهمه والى ان لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه قصد
بذلك الاصطلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنيته الدنيا انما هي
تهنيه لاهلها فلما كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا
سرور بخلوته ومنه اي من المعنوي الادماج يقال دمج الشيء
في الشيء اذ الفة فيه وسوان يضمر الكلام سبق معنى مدحا كان
او غير مدح معنى اخر منصوب مفعول ان ليضم وقد اسند الى المفعول
فهذا المعنى السكا يجب ان لا يكون مصحبه ولا يكون في الكلام اعراف
بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر اي دهرنا اسعافنا في
نفسنا واسعفا فممن يحب وكبره فقلت له فقال فممن المتحبه
ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادع شكوى الزمان في التهنيه فقد
سوى لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدحها ولو جعل التهنيه

قلت لا ادب في المعروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
 بل من كلمتين والتقسيم للمركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى
 التجنيس فروا والا فهو اما متشابه او معروق مخرج بذلك في الاصل
 ففي عبارة الكتاب نتائج هذا اذا كان اللفظان متفقين في النوع
 الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فهو
 اربعا قسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
 في انواع الحروف وفي اعدادها وفي هيئاتها وفي ترتيبها لانها
 لو اختلفت في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع
 والعدد مثلا او في الهيئته او في العدد فقط لم يعد ذلك من باب
 التجنيس لعدم التشابه بينهما فلذلك حصل المذكور في الاقسام
 الاربعه فقال فان اختلفا ومن عطف على الجملة الاسمية اعني
 قوله فالتمام منه ان يتفقا او على مقدار هذا ان اتفقا فيما
 ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين في هيئته الحروف فقط
 واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس مخرج في الاخر
 هيئته احد اللفظين عن هيئته الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
 جينه البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما
 لفظ الجدة والجدة من التجنيس لللاحق ونحوه او نحو قولهم جبه
 البرد في كونه من التجنيس الحرف وكون الاختلاف في الهيئته
 فقط قولهم اجامل اما مفرط او مفرط لان لاء من مفرط وان كان
 مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط
 مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدود يرتفع الشا

اللسان عنها دفعة واحدة حرف واحد حرفا واحدا فكانت
 في الصورة واحد زبدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
 المشدود في هذا الباب في حكم المحقق فلى هذا الراء في مفرط حرف
 مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئته فقط وسوان
 الفاء من الاول ساكن ومن الكا مفتوح وهذا نوع اخر من الاختلاف
 غير الاول وغير قولهم البدع شرك المشرك وقد يكون هذا الاختلاف
 في الحركة والسكون لقولهم البدع شرك المشرك فان الشين من
 الاول مفتوح ومن الكا مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الشا
 ساكن ان اختلفا في اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين
 في اعداد الحروف وان يكون حرفا احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا
 حذفوا ازيدا تفقا في النوع والهيئته والترتيب سمي التجنيس ايضا
 لنقصان احد اللفظين عن الاخر ومن سته اقسام لان الزايد
 اما حرف واحد واكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول وفي
 الوسط او في الاخر ولهذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما
 بحرف واحد في الاول مثل والنقت المساق والساق الى ريك يوبد
 المساق وفي الوسط نحو جدى جهدي وفي الاخر كقوله اى قول
 ابي تمام يدرون من ايد عوا من عواصم تأيم نضول يا سيف
 قواصب من في من ايد صفة من صوف حذوف اى يمدون
 سواعد من ايدوا وزيادة على مذهب الا خفش او للتبعيض مثلها
 في قولهم من عطفه وبجمله هو الواقع موقع مفعول يدرون
 وعواصم جمع عاصيه من عصاه مزبه بالسيف وعواصم من عصاه

كل فقه في فنون وعلوم وادب ثلاث مسائل متبها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول او في الوسط او في الآخر وهو ثلثة لان الحرف لا يخرج الا عن هذه الثلاثة ان لفظة حرف كلام المصنف راجع الى الحرف الذي في قوله منه الحرفان اولا التذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلامه ان الحرف الذي في قوله منه راجع الى الحرفين ولا خفي فساد المعنى لكن الله ان يقال منه انما هو حاصل المعنى وان اختلف وجه التغيير في اللسان والمكان فليس له وهو يحيى ويحيى كفى ان الكون البيت فالمعنى الشيء يد الظاهرة من دس برس وبرس بالضم والكسر والشدة الراية لا يتبين فيه اثر يحدث به قل خفا اي خفا عنا فتا ال حسن جلي

حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواض من قضيه اي يبتد للضرب يوم الحرب اي باضاربات للاعداء احاميات للاولياء صاكتا عن الاقربان يسوف حلكه بالقتل قاطعه ومما تسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرقا وجه حسنه انه يوسف قبل ورود اخر الحكمة كالجيم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت اق بها تاكيدا للاول وحتى اذا عكس اخرها في نفسك ودعا سمعت ان ضرب عنتك للتلوم وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما بالكر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاقتضا واحد وهو ما يكون زيادة في الآخر بقولها اي قول للمختصة ان البكاء من الشفاء من الجوى اي معرفة القلب بين الجوارح ومما تسمى سرا الذي يكون الكثير من ذيل وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المجانسين في انواع الحروف فبشرط ان لا يتم الاختلاف بالكثر من حرف واحد والا بعد بينهما التشابه فيخرجان عن التعاقب كل فقه بضرب كل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرف اللدان وقم بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سعى هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة انواع لان الحرف لا يجوز ان يأتي الاول مخوفا سعى ويكون كسيرا ليل وامس وط بوق طاس او في الوسط مخوفا وهو يكون عنه ويكون عنه او في الآخر مخوفا مستعود بنواحيها اخر ولا يجوز ما بين المدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سعى لاحقا وسوا ايضا اما في الاول مخوفا ويل كل مخوفا

لان في عدم تقارب الفاء والميم السقوط في نظر قد يحجب عن ان المراد من تقارب المخرج هنا قصر المسافة بين المخرجين وان ان اختلفا بين وليس بين مخارج الفاء والميم تقارب في المعنى لان الميم من ظاهر الشفة والفاء من باطن الشفة السفلى اطراف الاسنان وانت حسبان ان المخارج تقارب على عدم اتخاذ مخرج الاول طول المسافة بين مخرجيها فليشمل حسن جلي

مخرج لونه الذي لا يله الهوى الكسروا والظمن وشعاع اسمعها في الكسرة من اعراض الناس والظمن فيها وتأ فعله تدلى على الاختلاف لا يقال تخلكه ولعنه الا للكثر المستعود او في السطح مخوفا لكم بما كنتم تفوحون في الارض من بغير الحق ومما كنتم تفوحون الاول لان يقل بقوله تعالى انه على ذلك الشهيد وانه حيا الجبر شديد لانه في عدا تقارب الفاء والميم السفوي بين نظرا او في الآخر فاذا اجاء هم امر من الامر وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلفا لفظا المجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قد في احد اللفظين من الحروف ما هو مخرج في اللفظ الاخر سعى هذا النوع يجمع القلب صوت لان ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من التي والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سعى قلب الكل وان سعى قلب البعض والها اشار بقوله مخوفا فم لا يلازم حق عدا قال الاحق حاصل فيه للاجابة فتج ورجعت منه للاعدا حق ويسمى قلب كل مخوفا الهم استر عن ما تا وامر وعلتا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمجانسين الاخر في آخر يسمى تجنيس القلب ومع مقلوبا مجانسا لان اللفظين كانا مجانسا لبيت بقوله لا ج انوار أهدى من كفه في كل حال واذا اولى احد المجانسين سوا كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكر بآ الظاهر دون المضمر المجانسين الاخر يسمى جناس مزدوجا ولما كل وا مردا مخوفا وجئت من سببا ببنا يقال وهو قوله مطلب

فان لم يزلوا هم عزك عزك ان قبل هذه الكلمات ما كتبه علي كرم الله وجهه الى معاليه رضي الله عنه فصارى ذكر ابي نهابة وعلى الفقه في العمل
 كقولهم في مسعود متى يعود الخ في كل من الابد لا يخفى فان في مسعود ثلاث سمات بعد الميم وكذا في متى يعود الخ في كل من الابد لا يخفى فان في
 مسعود ثلاث سمات بعد الالف كافي ليس تخفيفه واثبت بتخفيفه فكل من الثلاثة لا يخفى
 للاخوه حسن جاني

شيئا وجد وجد وقولهم البند بغير النعم غمر وبغير الرسم سم
 ومثل عواصم عواصم وتواصم تواصم وكقولك حسامه للاولاد
 وللاعداء وفتح وحف وقديقال التجنيس على توافق اللفظ
 في الكناية ويسمى تجنيسا خطئا كقولهم نعم من الذي يطعمني
 ويسقيني اذا امرت فهو يفييني وقوله عليه السلام عليكم
 بالابكار فانهن اشد حبا واقل جوار وكقولهم غرك عزك فصار
 فصار ذلك ذلك فاخش فاخش فقلت فقلت بهذا وقد
 بيد في هذا النوع مالم يظفر فيه الى اتصال الحروف وانقطاعها
 كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستضمر جنة المسمى بضم
 حيه وقيل لما صل استضم ثقة ايش تخفيفه فقال ثبت
 بتخفيفه ويحتمل ان يجانس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقا
 مو توافق الكلمتين في الحروف والاصول مرتبه والاتفاق في اصل
 المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
 والسا ان يجمعهما الى اللفظين المتشابهة وهي بالشيء الاشتقا
 وليس بالاشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما
 يوجد في الاخر من الحروف والكلمات لا يرجعان الى واحد في الا
 نحو قال في لعلكم من القائلين فان قال من القول والقائلين
 من القلي ونحو قوله تعالى انا قلتم الى الارض ارضيتم بالحق الدنيا
 وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق
 الكبير موالاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل
 القمر والرقم والرق ونحو ذلك والارض مع ارضهم بالحروف الدنيا

وهارون اذا ما قلنا الالف في قلبه لا يشاء وقلب هارون الفون قبل وتامدان هارون اذا ما قلنا يجعل النعم شيئا
 لغوا المصراع الثاني قد يجاب بان لو كان الحشو المصراع الاول صدان بالنسبة اليه كان حشو المصراع الثاني يتم صدان بالنسبة اليه فاصل حسن جاني

الدنيا ليس من هذا القبيل ومن ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الانثا
 وهوان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله خلقت لحيد موي
 باسمه وهارون اذا ما قلنا ومنه اي من اللفظي رد البحر على الصدر
 وهو في النثر ان يجعل اصد اللفظين المكررين لغوي المتفقين في اللفظ
 والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او
 المحققين بهما اي بالمجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما
 الاشتقاق او شبهة الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معنا
 واللفظ الاخر في امرها اي في اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
 احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو تخشى الناس واسم حق
 ان تحشاه والكا ان يكونا متجانسين نحو سائل الليم يرجع وس
 سائل الاول من السؤال والكا من السيلان والثالث ان يجمع
 اللفظين الاشتقاق نحو استغفر وارحم انه كان عفارا والرابع
 ان يجمعهما شبهة الاشتقاق نحو قال في لعلكم من القائلين
 في النظم ان يكون احدهما اصد اللفظين المكررين او المتجانسين
 او المحققين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
 الاول او حشو او اخره او صدر المصراع المصراع السكا واعتبر
 صاحب المصراع قسما اخر وهوان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
 السكا نحو في علمه وحلمه وزهره وعمره مشتهر مشتهر وراي
 المصركه اولي دلا معنى فيه لرد البحر على الصدر اذ لا صدارة لحشو
 المصراع السكا اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام
 وهوان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشو او اخره

قوله كقول سريج الى ان العلم لا يورث من غير ان يات مصنف له فيه وليس الى داع الذي سريج قوله اقول لصاحبي والعيس الخ العيس كالعيس واليسين
المجمل الذي هو الذي يات بها شي من الشعر واحداها عيس والاني عيسى وهي بالفتح تعوي هو ياي معنى يحد را والميفة والقار من عيان
والجاراء الماشاة حسن جباري

او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او
تجانسان او لفظان هما يصير شي عشر حاصله من ضربا ربعة في
ثلاثة وباعتبار ان المحققين قيمان لانه اما ان يجمع ما الاشتقاق
شبهة الاشتقاق يصيب الاقسام ستة عشر حاصله من ضربا ربعة
في اربعة لكن المصلم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بالامثلة
الاشتقاق فهذا الاعتبار او دلتلة عشر مثالا اما ما يكون التثاق
مكررين فما يكون احدا للفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في
صدر المصراع الاول قوله سريج الى ابن الم بطم وجهه وليس
الى داعي المدي بسريج وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول صير بن عبد الله العسيري قوله من شيم
عرا نجد فابعد المشية من عوارع وهي درة ناعمة صفراء
طيبة الراجحة ومن صرع من عرار رفح على انه اسم ما ومن زابده
ومن شيم منقول قول في قوله اقول لصاحبي واليهش تهورى بنا
بين المنيقة فالصغار يعني اجارى رفيقي وابانه فضتنا والعا
سترع بين هذين الموصفين وقوله في اشارة ذلك متلفظا
استمتع بشيم عرار نجد فاننا نعلم انه اذا امسنا الحز وجنا من
ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام قوله ومن كان بالببيض الكراع قوله مع كعب
ومنى اجارى حين يبر وثريها للهو ومغزها مولا فمارت
بالبيض يعني بالسيف والقواضب القواطع مغزها وما يكون اللفظ

قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المعجمة فيكون نصبا على التثنية وقدرى بكسر الهمزة المعجمة بمعنى الشاغة
نصبا على المصدر اي ملازمة شاة لعل على الحال حسن جباري

اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان يكن الامع ساعه
قليل فاني نافع في قليلها قوله اما على الدار التي لو جرتها
بها اهلهما ما كان وحشا مقيلا قوله الامام النزيل والفرج
على الشي الاقامه عليه وانصب معرج على انه جز لم يكن واسمه صميم
الامام وقليل صفة موكن لان القلة تفهم من اضافة التفرج
الى الساعه ويحتمل ان يكون لا تفرجها قليلا في ساعه فيكون الصفة
مقيده وقليلها فاعل نافع او موصف قوله نافع جزه واليهش في قليلها
للساعه اي قليل التفرج في الساعه يعني قف على الدار التي لو جرتها
ما سوله ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها
وان لم يكن اما مكها بها الاتفرج ساعه فان قليلها ينفعني ويشفي
غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر
البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاصي قوله
قوله رعا في ايار كان من ملاسك سفاها سوا حقه وقلة العقل يدعي
الشرق قبل كما دعا في من الدعا وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول النعالي فاذا البلابل جمع ببلل وموالتا
المروان فصحت بلغاتها فانف البلابل جمع ببلال وموالتا
يا حسنة ببيان جمع ببلله بالضم وموالتا يكون فيها الحز والاحتار
السرب والمقصود بالتثنية موالتا بلا الكساة بالنسبة الى الك
واما بالنسبة الى الكا فهو هذا الباب على مذهب السكاكي
دون المص وما يكون المتجانس الاخر في المصراع الاول مثل قوله
اي قول الجوري قوله مشفوقايات الشافي اي القران فان الجوري

المثاني من القرآن ما كان أقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب
مثاني لانها تنفي في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لان
ايه بابيه العذاب ومفتون بزات المثاني بنفاته اوتار المزامير
التي ضم طاق منها اي طاق الواحد تنفي مفضل من النبي وما يكون
المجاني من الاخر في صدر المصراع الكامل قوله اي قول القاضي
الارجاني ملتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي
فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمجانسين فما يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول
البحراني صرايب ابتدعتها في السماء فلست اري لك فيها ضربا
فالصرايب جمع مزبده وهي الطيعة والسجدة التي ضربت الرجل طبع
الرجل عليها والضرب المثل واصلة المثل في ضرب القداح ونحوها رجحان
الى اصل واصدق الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يحزن عليه لسانه
فليس على مني سواه بحران اي اذا لم يحزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ
ما يعود مزوره اليه فلا يحزنه على غيرة ولا يحفظه ما لا ضرر له فيه
فيحزن وقران ما يحجمهما الاشتقاق وقوله اي قول ابني الصلاء لو
اختصرتم من الاحسان زديكم والعذب من المآثر بهجر للا فاطي الحضر
اي البروق يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال
الى واقع احد المحمدين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الكاسر الالحاق اعني ما يحجمها شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدرغ الوعيد

قوله في النوى أي أقدم العر الأول البعيد والثاني معنى الكثير والبال العظم **قوله** وتزلج الحري ولاح لحي الحري العنان الخ أي طير السحاب
يوس على حري العنان الخ أي منع فيه الهوى فبعد **قوله** ومصططه استجيب المعاني المصطلح بالشئ القوي فيه الناصح به وتضعف المعاني اقتصادا
الفاظها وتبين عبارتها وتبين المعاني ونحو ذلك الأسير وكثير البيت المذكور وكما قادي فيها وقادوا ضمن الجفون والجفان فغير جوارح الخ
البصر وقادي أي مطعم للصيغان وأما الأول الجفن لكثرة قراءته البالي وأما الثاني الجفان لأنه أهم ما فيها وجعلها خافية حسن جلي

الوحيد فاعيدك ضايري. اطين اجنحه الذباب يطير فلا يزور
ما يحجمها الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قولك في تمام من مرثيه محمد بن بهشل حين استشهد. نوى
في النوى من كان يحجب به الورد. ويعبر صرف الدهر بـ اليه الغمر. وقد
كانت البيضا القاصبة اي السيوف القواطع في الوعى بـ نوى اي قولك
بحسن استعماله اياها في الان من بعد بن محمد ابتز اى لم يتبعه
من يستعملها استعماله فيغير الهمز ما يحجمها الاشتقاق وكنا
البوازي والبتز واما الامثلة الثلاثة التي ملى اهلها المصراع
ما يتبع احد المحققين الذين يحجمها شبه الاشتقاق في اخر البيت
والمحلق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري. ولاح يلحى
جرى العنان الى ملهى فسحقاله من لاج لاح. فالاول ماض يلى
والاخر اسم فاعل من لجاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول في قوله مصطلح بـ تلخيص المعاني ومطلوع الى تلخيص طاني
فالاول من معنى يعني والثاني من عنان يعني ومثال ما وقع الملحق
الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري فمذ كانا النزبان
من افاضني الان مشواه في النوى فالنوى وادى من الشروه واكثر
ياتي ومنه اي من المعنى السبح وسوق قد يطلق على نفس الكلمة
الاخر من الفقه باعتبار كونها موافقة الكلمة الاخر من الفقه
الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقها والى هذا اشار بقوله
وموافقا لوالفاح صلتين من النش على حرف واحد في الاخر
ومو معنى قول السكاكي مولى السبح في النش كالصافيه في

فيسمى بمغفور بالكم لان جوف الله وقار الاله يراي لا تخافون الله عطيه حسن جليلي

الشعر وفيه بحث لان القافية موصوفة في احوال بيت اما الكلمة
براسها والحرف الاخير منها او غيره ذلك على تفصيل المذاهب ولا
يطلق القافية على نواتي الكلمات من واخر الايات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاجماع حيث قال انما هي في المنزلة كالقول
في الشعر الالفاظ المتقاطعة عليها في واخر الفقر ومما التي يقال
لها المواصل ولما ذكرها بلفظ اجمع واحاصل انه لم يرد بالاجماع
معنى المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى السكاكي معناه ان
هذا مقصود كلام السكاكي وحصوله يعني كما ان المتوافق في
الالفاظ المتوافقة في واخر الايات لذلك الاجماع هي اللفظ
المتوافقة في واخر الفقر وكما ان التقفية ثمة توافقها فذلك
الجمع بمعنى المصدر هما توافقها وتواي السبع ثلثة اضرب
مطروفاً واختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لم لا سرجون
سد وقاراً وقد حطمت اطوار فالوقار والاطوار مختلفان وزناً
والاي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى
القرنتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القر
مثل ما يقابل اي يقابل ما في احدى القرنتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على حرف الاخر فترسيم نحو قول الحريري
هو يطبع الاجماع بحرف لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
لجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابل من الاولى في الوزن
والتقفية وانما لفظه فهو فلا يقابلها بشئ من القرينة الثانية
ولو قيل بذلك الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقاً لما

قوله وذلك بان يكون احدى ما في الترتيبين او اكثره في نظر لانه بقى قسم اخر استعمله كلام المصنف والافزار وان يكون نصف ما في احدى الترتيبين وما في الآخر القسمية الاخرى مختلفتين في الوزن والتقسيم مشددا والاية المذكورة من هذا القبيل الاختلاف سر وكتاب في الوزن والتقسيم وما لفظا فيها قد يغايرها شئ من العوض الاخرى ذلك ان يقول لما ذكر اعني قوله ودوران كون الحق على سبيل التثنية وانما هو والعسم الذي ذكرت بدلالة الاية عليه الاكواب جميع كواب وهو كواب لا عرف له ان كواب الصاي لا بد من كذا اعني الحق اصدره احمد انه الذي لا بد من كذا اعني من حيث

لما يقابل من الأولى والآخرى وان لم يكن ما في إحدى القريتين
ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي وذلك
بان يكون ما في إحدى القريتين أو أكثر وما يقابله من الأخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو في حاسر من روعه واكوا
صنوعه أي في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا والتقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك
الحاسد والصامت ولا يكون لكل كلمة من إحدى القريتين مقابل
من الأخرى نحو أنا اعطيتك الكثرة فضل لربك وانحر قال ابن
الاثين السجع يحتاج إلى أربعة شرائط اختيار مفردات اللفاظ و
اختيار التاليف وكون اللفاظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل
واحد من القريتين ذات معنى آخر والا كان نظولا كقول النضا
لا تذكره الاعين بأحظاهم ولا تحده الاسن بالفاظان ولا يحلفه
المصون بمرورها ولا يرمده الدهر بمرورها والصلوق على
من لم ير للكفر اثر الاطسة ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور المصور وكرمه الدهر ولا بين محو الاثر وافتا
الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر خضوع
وطمح منصود وظل مردود ثم أي بعد ان لم يتساو قرائنه
فلا حسن ما طالت قريته الثانية نحو والجزم اذا سوى ما صل
صاحبكم وما غوى او قريته الشا نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى قريته اخرى قصصها قصصا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان

قوله لقول تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا الا له الاله والادوة الالهية والار القاطع قوله في سوره محفود في محفود السور الذي قال له الفاعل كذا وحفود
الذي لا شوا له كان حفودا في نظم شوكه والطلم على الموز وله نور كشر طيب الرائحة ومن السدي بحرف شيبه طلم الذي وكل له من احلى العمل والمفرد الذي يحد
المحل من اسفل الى اعلاه فليست كساق بارزة في السحاح فمفرد متاعه مفرد الكسر ومع بوضعه فوق بعض فظل موداي مستلدا مستلدا مستلدا مستلدا
قوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة نذكره اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقول ذهب السيات عني انه لفرح بخوره حسن جاني

ستسان بين كقولهم نعم فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تهرب والسكا ان يكون السكا اطول من الاول لا طولا يخرج عنه عن
الاعتدال كثيرا والا كان فيجاء كقولهم نعم وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
لقد جئتم شيئا اذا سكا والسميت ينطقن منه وتنشق الارض وتجر
الجبال هذا فان الاول ثمان لفظا والسكا تسع وله في القرآن غير
قطر ويستثنى منه مكان على ثلث فقر فان الاولين يحبان في غير
واحد نزيات في الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يحسب
لها كقولهم واصحاب اليمين في سدر محفود وطلح محفود وطل
مدود فهذه الثلاثة كل منها من لفظين ولو جعلت الثلاثة منها
حس لفظات او ستا كان حسنا وان كانت ان يكون الاخر اقصر من
الاول وهو عندي عيب فاحسن لان السمع قد استوفى امره في
الاول فاذا جاء السكا فصار يبقى الانسان عند سماعه كن سويد
الانتهاء الى غايه فيعزرونها ثم السمع اما قصير او طويل والقصر
من احسن لقرب الفواصل المسجورة من جميع اصابع وايضا من اقرب
من الطويل مسكها لان المعنى اذا اصبح بالفاظ قليلة عشر من طاء
السمع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة
الى عشرة وما زاد عليها ومن من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون ثمانية من احدى عشرة الى اثني عشرة اكثره خمس عشرة
لفظة كقولك واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاله فالايه والى
احدى عشرة والثانية ثلثة عشر والاصح مبينه على كون
الاصح اى واحسن فواصل القران لانا العزم من السمع ان يترافج

قوله واثرى بيدي اى صارت بارحة وفي حسن جاني

بترافج بين الفواصل فلا يسم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء
على السكون كقولهم ما بعد ما سوفات وما اقرب ما سوفات فانه
لوا عبر الحكم لغات السجع لان التام من فوات مفتوح ومولات مكسور
منون وهذا غير جاز في القوافي ولا واف بالعرض اعني ترافج القوافي
واذا اريتهم يحسبون الكلام عن واضاعه باللامد واج فيقولون اينك
بالعذايا وبالعبايا اى بالعذوات وهما في الطعام وعزاي اى
امراي واخذ ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكبا
بالاخر جائف اللغه فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يبقا في القرآن
اجماع لان السجع في الاصل مدبر احكام ونحوها بل يقال فواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال القرآن
الاها وقيل السجع غير محصور بالترتيب بل يجري في النظم ايضا وفي
من النظم قول ابي تمام على به رستدي واثرى بيدي وقاض
به عتي هو الماء القليل واصله في الماء واثرى به رستدي
اى صارت فراوي وهذا عبارة عن النظر بالمطلوب واما ما ذكر
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مصارع متكلم من اوريد الزند
اخرجت ناره فقلط وتصفيف الضامير في به يعود الى ضمير المذكور
في البيت السابق وهو قوله سا حذرنا ما حبت واني لاعلم ان
قد جعل ضمير من احد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاحتصاص بالنثر ما يسمى الشنطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة واحدة لاحتها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله
سجعه ينبغي ان ينصب على المصدر اى يجعل كل من شطري البيت

ان لا يتساوى في الفاصلتان في التقفية البتة ويجبان ان يكون بينهما وبين
السجع تباين ويجعل التميز بينهما يشترط فيها التساوي في الوزن ولا
يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتضادتهما في مثل سر در نوحه واكواب من موعده وصدق
الموازنة بدون السجع في مثل غمارق مصفوفة وزباني مشوشة و
بالمعكس في مثل ما لكم لا تزجون الله وقاروق قد خلقكم اطوارا وامثالا
ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة متى تساوى فواصل
الشعر وسدس البيت ومجزة في الوزن لان في الحرف ايضا كما في السجع لكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فبني على انه يشترط في السجع
تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما
في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي شعر اذا
تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية ان كان ما في احد
القرنين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احد القرنيين مثل
ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله
في التقفية او لم يكن فخص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة في الوزن
بمنزلة الترميز من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
المعشرة بما فسر به المماثلة ما يختص بالشعر او رد لها مثالا من الشعر مثالا
من الشعر تيسر على انها تجري في الشعر والظن جميعا ولا يختص بالظن
على ما هو من هذا البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالشعر كما يسبق
الى الوهم من قوله متى تساوى الفاصلتين فقال نحو وايتناها الكفا
المستبين وهديناها العراطة المستقيم وقوله اي قول في تمامها

نحو قوله البحر في البحر لما جرد البحر من جفافه وزكيا وزنه للاسد والفرس في البحر وادغم الاسد نوره والجواب ان لفظ القافيتين مشددة
لان القافية لا تكون الا في البيت فلو لم يحققها اقامه الوزن حسن جدي

مها الوحش اي بقرا الوحش لا ان هاتا او انس اي هذان النساء يا سربك
ويجد شك ومها الوحش يوافقنا الخط الا ان تلك القناد وابل القناد
نواضير لا بدول فيها الظاهر ان الابه والبيت مما يكون اكثر ما في احد
القرنيين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
في ايتنا ما وهديناها وكذا في هاتا وتلك ومثالي السجع قول البحر
فاجم لم لم يجد فيك مطماة واقدم لم لم يجد منك مرياه ومنه
اي من اللغطي القلب وموان يكون الكلام بحيث اذا قبلته وابتدأت
من عرفة الاخير الى الحرف الاول كان حاصل بعينه وهو هذا الكلام
وقد يكون في النظم وقد يكون في الشعر اما في النظم فقد يكون بحيث
يكون كل من المصراعين قبل الاخر كقوله انا انا الاكاه صلا لا انا وقد
لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قبل مجموع كقوله اي قول القفا
الارجاني مودته تدور وكل مولد وكل مولد تدور واما
في الشعر فاما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في ذلك ودين فليس
واحرفا مشددة في هذا الباب في حكم المحفلة لان المعبرين وسواهم المكثرون
ومنه اي من اللغطي التشريع ويسمى التشريع وهذا القافيتين ايضا
ومن بناء على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من
القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه محبة في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين
وقفت لانهم يفسرونه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين
على بحر واحد ومن يبن من بحر واحد على اي قافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين شعر بذلك فليست كل قافية اي

فإن لم يرد في الكلام في حق من هو المراد من الكلام البليغ على عدم ذكره في فن البلاغة لا فائدة لهذا جعل في الإيضاح ما يرجع
إلى تحسين الخط ولا إلى تحسين الكلام في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة
أن يترك في فن البلاغة ما لا يرد في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة
حتى لا يفسد في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة

نوابغ للالفاظ وذلك ان المكافاة اذ ارتكبت على بحيثها طلبت لانتها
الفاظا يليق فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ متكلفة
مصنوعة وجعل المكافاة تابعة لها كان ظاهرا موه على باطن صورة
ولما بر حسن على منظر قبح وغيره من ذهب على فضل من خشب فيجني
ان يجنب عما يغفل عنه بعض المتأخرين الذين لم يشغفوا بمراد شي من
الحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من الحسنات و
يحملون الكلام كانه غير مسبق لافادة المعنى فلا يبالون
بجفاء الدلالات وركاكة المعاني كالمصنف من اهل التفسير
بادنا من جمعه ويحرم من اصول الفن الثالث ولقيت اشياء يذكرها
في علم البدع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اجماله
ويجب تركه لغيره له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما جرح
الى استحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
المتكلمين ما تليين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصول وصلون
يؤيد بكلام يكون كل من كلامه متصلا بحروف كقول الحارث بن عزة
فَتَنَّتِي جَنَّتِي جَنِّي جَنِّي بَعْنُ عَيْ جَنِّي ومثل المقتطع
وصوفا الموصول كقول لوطوطا وادرك ان زربت وارود
دثاود دثاود دثاود ومثل الخفيفا وهي الرسالة او القصيدة
التي يكون حرف واحد في كلمتها منقوطة باجمعها وحرف في اخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحارث بن عزة الكرم بيتك من حبش مودك
يزن الى اخر الرسالة ومثل الرطبة وهي التي احده حرف في كلمة

فإن لم يرد في الكلام في حق من هو المراد من الكلام البليغ على عدم ذكره في فن البلاغة لا فائدة لهذا جعل في الإيضاح ما يرجع
إلى تحسين الخط ولا إلى تحسين الكلام في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة
أن يترك في فن البلاغة ما لا يرد في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة
حتى لا يفسد في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة ولا إلى تحسين الخط في فن البلاغة

سها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يحذف
الكاتب والشاعر شيئا من رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد
بعض حروف المعجم والكلمات الا ان لم في التحسين فقط مثل التزويد
وسوان نقلوا الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى شغلها بغيرها بمعنى
اخر كقولهم تتكلمون مثل ما اوتيت من الله اسما علم وكقولهم
من يلق من اهل علامة هرقا يلقي السباحة منه والذي خلقا
وقولهم في خواص صفات لا تتل الا حزان ساحها لو مسها حجر
مسته سارة ومثل التقدير ويسمى ساقا الاعدا ومواقيع
اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو
تقيب صفات متواليها ما لا يعدم الفائدة في ذكره لكونه
داخلا فيما ذكرنا من مسائل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وسوان ترى
في كلامك خفا دلالة فتاتي بكلام بين المراد ويوضح فانه
داخل في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورد في المحسنات او كونه مشتلا على تحليل مثل ما يراه
حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه يجي مع
الاجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني
ما لا بأس بذكره لاستتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل
المقول في لسقات شعري وما يقتضيه من القول في الابتداء
والخلص والانتها والمصروف من الفن الثالث بذكر هذه الاشياء
وعقد لها خاتمة وفضلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وليت خاتمة الكتاب خارجة عن

ان النظم على
البحر الجليل
شأنه في
الخطبة

الفتون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم **خاتمة** في نبرات
الشريعة وما يفتل بها اي بالسرقا مثل الاقتباس والتضمين
والمقد والحل والتعليق وغير ذلك مثل القول في الابتداء والخلص
والاستنهاك اتفاق القائلين ان كان في العرض على العموم كالمعنى
بالشجاعة والسفا وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يمد
سرقه ولا استعانة ولا اخذ ونحو ذلك مما يودي بهذا المعنى
لنقره اي لنقر بهذا العرض العام في المقول والعادات ونحو ذلك
فيه المضيح والاعم والساعر والمخيم وان كان اتفاق القائلين
في وجه الدلالة على العرض وموان يذكر ما يستدل به على اثبات
وصف من الشجاعة والسفا وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والتخا
وكذلك هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاصها
تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل
عند رده العفاة اي السائلين وكوصف الخليل بالعوسج
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي في معرفته
وجه الدلالة على العرض لاستقراره فيها اي في المقول والعادات
كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر وهو الاول اي بالاشارة
في هذا النوع من وجه الدلالة على العرض كالانفاق في العرض
العام في انه لا يمد سرقه ولا اخذ اقوله وهو الاول جزء كقول
فان اشترك الناس وهذه الجملة الشارعية جزء لقوله وان كان
وجه الدلالة والآي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يفتل
اليه كاصد كونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعي فيه اي في

في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين المقاب
فيه بالتفصيل فيه وان احدها فيه اكمل من الاخر وان كان زاد
على الاول او نقص عنه ومما لا يشترك الناس في معرفته من
وجه الدلالة على العرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا يقال
الا بفكر والاخر عام يقرر فيه بما اخرج من الابتداء الى الغاية
كما قر في باب التشبيه والاستقارة من قسمها الى الغريب الخافي
والمبتدك المعاني ما مع البقاء على الابتداء ومع الضرف فيه
ما يخرج من الابتداء الى الغاية كما في الامثلة المذكورة ثم اذا
نقر هذا فاخذ والسرقه اي ما يسمي بهذين القسمين نوعان
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ
كله او بعضه او جزء عطف على قوله اما مع اللفظ او يؤخذ
المعنى وجزء من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يؤخذ المعنى وجزء والضرر الاول قسمان لان الماخوذ
مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما ان يعبر بالنظم او بدونه
فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير
تغيير لنظري كيفية التركيب والتأليف الواقع بين المفردات
فهو من موم لانه سرقه محضه ويسمى نسخا ونحالا كما حكى عن عبد
الله بن الزبير انه فعل بقول من بنى او من اذا انت لم تصف خال
ساحبك الضفد ولم توفه حقوقه متوجيا المعدل ولم توجب له
عليك مثل ما توجب له لنفسك عليه وجزء على طرف الجوان ان

فوقه وقيل انها جمع لها وهي الهيئة المطلقة في أقصى الموضع على الحيات مثل عطيات **قوله** وكذا قول القاصي الراجي الرواية في اسرار صنعة المعلوم
فوقه على كبر الادل عن فاعله وان روى على صنعة الجهر على مستند الجار والجور وقوله في الدال على المصدرا واسم زمان او وقت فودع في الاسم كبر الادل
الاول ايضا مؤخر العيون وقابله اي رتب بها هذا قابله وسطحين سطحين حال من ضمت فيهما فاعلم بالسطح للجلد ادام في الحرف ولا فسر من كسرها
اي ملاها قيل قوله الزنجدي اقول لان فيه صنعة المراجع في السؤال والجواب كقول القاصي في جوابه وان بعض النقول في قول القاصي في قوله
النا انق واورد في قوله اذن اقول ما فيها الحق بخرق قال على ذلك فقلت فاسمع قال صفة قلت بوعلى قال صفة قلت في شئ واجبت بان
كون المراجعة من الحسنات البديعة على نزاع ولما لم يتركها المصنف ولو ثبت في انما ثبت في السؤال الكرم والجواب المقادير في معنى النظم اي انا
مقيم النظم واراد بالظن كحل وهو القلق والامان جميعا امينه والقلق لا صلا لا يدركه الجواب للعطاة **قوله** في الطيب وان عندك في لغا اذ راج وقت
الدار ما امتد من خواصها محبت اي انا محبة حسن حلي

المراد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنقوس لو تحيرت في الطريق
الى اهلاها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الغراف
وقوله في الطيب ولا معارفة الاحباب ما وجدت **قوله** لها المنيا الى **قوله**
سبلا الصير في لها المنيا و هو حال من سبل وقيل انه جمع لها وهو
فعل وجرت صنيعت الى المنيا وروي يد المنيا فقد اخذ المعنى
كله مع بعض اللفاظ كالمنية والغراف والوجدان ويدر بالنقوس
الارواح وكذا قول القاصي الراجي لم يكن الا احد يشترقكم لما
استالى موبع هو ذلك الدار الذي روعتم في مسمي المنية من
مدي **وقوله** جار الله في رتبة استاده وقابله ما هن الدار التي
ستاقطها عينان سمطين **قوله** فقطعت هن الدار التي قد جئنا
بها ابو مضر اذ في ستاقط عن عيني **قوله** ابعده من الذم انما هو
على تقدير ان لا يكون في الكنا دالة على السرقه بانفاق العزك
والقافية والام هو من هو جرد القول في تمام مقيم النظم عبدك
والاماني وان قلقت كافي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا
ومن جرد اوله احدثي وراوي **وقوله** في الطيب والى عندك بعد
عز لعاذ وقلبي عرفنا لك غير فادي **قوله** حيث ما اتيتك كافي
وصيفك حيث كنت من البلاد **قوله** وما فرغ من الضرب الاول من النوع
الظاهر من الاخذ والسرقه شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوضح
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله
وان اخذ اللفظ يسمى اخذ المعنى وحده الما من الم اذا قصد في اسله
من الم بالمتزل ذات له وسحقا وهو كسط الجلد عن الشاة ونحوها

ونحوها واللفظ المعنى بمنزلة الجلد فكأنه كسط من المعنى جلدًا والبس
جلدًا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا
يعني ان الكا اما ابلغ من الاول ورويه او مثله او لها اي اولها
وهو ان يكون الكا ابلغ من الاول كقول في تمام من الصير للثا
الصير اي الاحسان وهو مبتدأ جزء الجملة الشرطية اعني قوله ان
تجلى فخر وان تبت اي يبطو فللدرث في بعض المواضع انفع وقوله في
الطيب ومن اخبر بطو سيبك اي تاخر عطاك عن اسرع السحب في
المسير اجرام اي السحاب الذي لا ما فيه يقول لعل تاخر عطاك
هي يدل على كبرها كالسحاب ما يسرع منها ما كان جهما لا ما فيه
وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فينت اي الطيب ابلغ لاستماله على
بيان للمقصود ضربا للمثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان
يكون السكا في دون الاول كقول الجري وادانا لى ايلم في الذ
اي في مجلس القاصي بانرا فاناس كلامه المصقول المنقح قلت
لسانه في عضبه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقوله في
الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت على ما هم في الطمن
قوله من الشجر قضبانها ورمضان المراج استنها واحدها من
بالضم والكسر يعني لغز طمضا استند رماهم ونفادها كان السهم
عند النطق جعلت اسنة على رماهم عند الطمن صارت الاسنة
في المقادير كالسهم فينت اي الطيب وزييت الجري لانه قد
فاته ما افاده الجري بلفظي بالى والمسقول من الاستقار **قوله**
حيث اثبت النطق والصقاله للكلام كاثبات الاظفار للمنيه

وقوله رحمة الباع الرحب الواسع والباع قديم البذر قوله مدي جعفر في الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقوله اي تمام بعد ان فيحت لان تمام
يشتمل على الاستغناء بالانابة عن المبتدئين في شئ من الخارج جاز ما وثق استقامت كونه الجوز محمدا والصي من مائة كرا لا لم يستقل ان يكون
والبيت الذي لم يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا القسم الثالث بل هو القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين شبيها ببيت الشاعر
بالمرأة شبيب وبالكسر شيبا اي شيب بها حسن جليلي

من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعاره بالكناية وانما
اي تلك الاقسام وموان يكون الكمال الاول كقول الاعراب
اي زياده ولم يلك المزايا التي لا يروى وما ان كان كرههم
سواءا السايمة والسوام والسوايم الابل الرابعه ولكن كان اذا
ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع وجهها اي سخن قول
اشجع يبع جعفر بن يحيى وليس باوسهم في المعنى الضمير انهم
الملوك في البيت قبله يروى الملوك مدي جعفر ولا يصحون كما
يصح ولكن معروفه اي احسانه او سخ وكقول الاعراب في مريد ابن
له والصبر محمد في المواطن كلها الاعلى فانه مدحهم وقول اي
تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر جان ماء فاصبح يدعى حارنا
حين يجرع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة وانما عثر
الظاهر فانه ان يتشابه المعنيين اي معنى البيت الاول ومعنى
البيت الثاني كقول جرير فلا يمنع من ارب ي حاجه لحاتم الفهم
جميعه سوا ذوالعمامة والحرار لا يمنعك من الحاجة كون سوا
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سوا في الضعف
وقوله اي الطيب في سيفه لم يذكر حقيق بي كلاب وقيابل
العرب له ومن في كفه منهم قناه لمن في كفه خضاب فتقير
عن الرجل يدي الغمامه كقير اي الطيب عنه بمن في كفه منهم
قناه وكذا التقير عن المرأة بذات كمان ومن في كفه خضاب
ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احدي البيتين شبيها
مدحيا او هجاء او افتخارا وغير ذلك فان الشاعر اذا صدق

وقوله اي المعنى المختلس تبال غلت التي واختلست اي استلبته قوله سلبا على صفة الجمل قوله وهذا تشبيه ويزعم وفي بعض النسخ
ان لم يبلغ هارون كثر افضال الفتن للبركي وقرط احسانه في زمانه عار على من اوصفت بالمتكبر والارواح من حاسب قاتل ابو نواس عن الامام شافعي
لما روى امام الهدى عند احتقال المجلس لما شذت على بابك من قريه فليست مثل الفتن والواحد ليس من ابيه فليست كالبنت وامرهم من اهل البيت
وتخلع عليه لا احتقال لا اجتماع والاشد لاجتماع واذا جعلتها للطف وبحث الحايه بما في لطف من اهل البيت فليست كالبنت فليست كالبنت

صدى الى المعنى المختلس لقطه احتقال احسانه فغير لقطه ومنه عن
نوعه من المنسب والمذبح او غيره ذلك وعن غيره وعن قاضيه ومن
اي من غير الظاهر النقل وموان ينقل المعنى الى محل اخر كقول جرير
سلبا اي شيبهم واشرفت الدمار عليهم محروكا هم لم يسلبوا الا الدمار
المشرفة صارت بمنزلة شيبا لهم وقوله اي الطيب بمنس الخبيث عليه
اي على السيف وهو محرو عن غيره فكما ناصو محمد لان الدم اليابس
صار بمنزلة غده فقل المعنى من القتل والحرى الى السيف ومنه
اي من غير الظاهر ان يكون معنى السكا اسهل من معنى الاول كقول
جرير اذا عصبت عليك بي ميم وجئت للناس كلهم عضابا لانهم
يقعون مقام كلهم وقوله اي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع
العالم في واحد والاول يختص بعض العالم وموان الناس وهو يسلهم
وغيرهم روي انه لما بلغ هارون المرشيد كثرة افضال الفضل
البركي وقرط احسانه في زمانه عار عليه عزة افضت به الى التكبيل
والامر بحبسه فكاتب اليه ابو نواس من هذه الابيات قولا هارون امام
الهدى عند احتقال المجلس احسانت على مالك من قريه فليست
مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامرهم ومنه اي من غير
الظاهر القلب وموان يكون معنى السكا انقيض معنى الاول كقول
ابي الشيص احدا ملامه في موان الذين جبال الذكر فليست
اللوحة وقوله اي الطيب احبه الاستفهام للاستفهام والاستفهام
راجع الى القيد الذي هو كمال اعني قوله واحبهم ملامه كما يقال
انقلى ولنت محدث معبر اذا جعلت الواو المحال اما على تجويز

قوله ونعم معنفت نعم مبداه احبب حواء اي عطاه مفعول معنفت لعن سائل قوله وقد ظلت عقبان اعلامه حتى ان المعقبان الراية وهو العلم النجوم
شبه الكتاب من الطير لغيره كما في الصحاح وقال الخليلي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعنوية من الذهب وغيره على غير الاعلام والمعقبان الثاني
جميع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يقرب الاربع يرفعه من مسطحة فيرفسه ما اذ تسمع صياحه والمهر الطعام في فم يبتق او يبتل
ان يقال قوله حتى كانها من الجيش لانه معنفت فاعلم ان قوله ان كانها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم فليس جليبي

تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو في اي البعض وعلى تقدير المثبت
اي وانا احب واذ جعلتها للمعطف لانكار راجع الى اجمع بين
الامر من اعني محبة وحجة الملازمة فيه بمعنى لا يكون الا واحدا
ان الملازمة فيه من اعدائه وما يكون من عدو والجيب يكون مضمونا
لا يجوز فافهمنا نقيض معنى بيتا في الشيص والاحسن في هذا النوع
ان يبين السبب كما في هذين البيتين لان يكون ظاهرا كما في
قوله في تمام ونعمة معنفت جردا على اذنيه من نعم السماع
وقوله في الطيب والجراحات عنده نعمات سبقت قبل سببه بسو
اراد ابو تمام ان المدوح يستلزم نعمات السائلين ما فيه من غايه
الكرم وبهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل
عطاه المدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجوده من الجود لان عاداته
ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يوجد بعض المعنى
ويضاف اليه ما يحسنه كقول الاقوع وتري الطير على اثارنا اي
غير اي عيانا ثقة حال اي وثاقه على ان المصدر اقيم مقام
الصفة او مفعول له من المفعول الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي
كايه على اثارنا لو توفى واعتمادها ان ستمار اي سظم من نحو
من نقتلهم من القتل وقوله في تمام وقد ظلمت اي القى عليها الظل
عقبان اعلامه حتى يعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذارو
نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمدا
على انها سظم لحم قتلاه حتى كانها من الجيش لانها لم تقابل
بمعنى ان رايات المدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظلة بالبقاء

قوله كما يحيى من ابن ميار ميان اسم امرأة والنهل غلامه الوجه كما تروا لافترا من الخمر والهند السيف المطبوع من جرد الهند والخطبة اسم شعر في قصص
وقيل لزماته حسن جليبي

بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتل لانه اذا خرج للفر من سائر
العقبان فوق راياته لاكل لحم القتل فتلحق ضلالتها عليها فان ابا تمام
لم يلم بشئ من معنى قوله الاقوع راى عين من معنى قوله ثقة ان ستمار
بمعنى ان ابا تمام انما احتد بعض معنى بيتا الاقوع لاكله وان الاقوع اذا
يقول راى عين قريب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت تتجمله لا
مرئيه راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الضربه وهذا يؤكد
المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعداء
ثم قال ثقة ان ستمار جعل الطير وثقة بالسيره لاعتبارها بذلك
وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ مما افاده قوله الاقوع
راى عين وقوله ثقة استمار لا يقال ان في قوله في تمام ظلمت لما
بمعنى قوله راى عين لا وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها في الجيش
لانا نقول هذا مستح اذا قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جحر السماء
بحيث لا يرى اصلا لكن راى ابو تمام طيه اي على الاقوع زيادات محسنة
لبعض المعنى الذي اخذه من الاقوع وهو ستمار الطير على انهم يقول
الاستهام يقال ويقتل ويقتل في الدماء نواهل وباقامت مع الرايات
حتى كانها من الجيش اي اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
يتم حسن الاقوع اي قوله لانها لم تقابل لانه لو قيل ظلمت عقبان
الرايات بعقبان الطير لانها لم تقابل لم يحسن هذا الاستشاد
المستقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
مظنه انها ايضا تقابل مثل الجيش فحسن بالاستدراك الذي هو
رفع النظم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلمها على الرايات

قول فاستغنى عما غنى من الخرج مكرري وفي من واستغناه من الخرج منه اي سال الاعفاء حسن جليلي

ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهن الزيادة يتم
حسن الاول معنى البيت الاول اعني بتساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا
اولا صورا لما في الايضاح وعليه التقويل واكثر هذه الانواع
المنكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع
ما يخرج من حسن التصرف من قبل المتابع الى حين الابتداء وكل ما كان
اي كل نوع من هذه الانواع يكون استدخفا بحيث لا يعرف ان الكا
ماخوذ من الاول لا بعدا عما رويته ومن يتأمل كان اقرب الى القول
لكونه بعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداء والتصرف هذا
المنع الذي ذكره في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل من الاساي المذكورة وغير ذلك
ما سبق كله انما يكون انما علم ان الكا اخذ من الاول بان يعلم انه كان
يحفظ قوله الاول حين نظم ان بان يخرج من عن نفسه انه اخذ منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة بحسب ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ
والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل قوله اخذ اطر اي عجم على
سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكي عن ابن قتادة انه استدل
لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيت به لعل اهتر اهتر المصنعي
فقل له ابن يذهب بك هذا الخطيئة فقال ان علمت اني شاعر اخطا
وافقتة على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان بن عبد الملك
اخذ باسارى من الروم وكان الفرزدق وحاضرا فادعوا سليمان بضرب
واحد منهم فاستغنى عما اعني وقد اشير الى سيف غير صالح للفرزدق يستعمله

قول فكان لا يستعمله لان ذلك سيف الاظالم او ابن ظالم لان ذلك سيف الملم يكن حاد او صالحا للضرب كان من صلبه من يور باله
وزيادة اظالم لم تكن الضرب يستعمل ظما على القنز استعمل سيف الاظالم بعد في الضرب واربع المني والدمع الحرس والدمع الحرس والدمع الحرس
لا يستعمله واغاد السيف جعله في غلة اي غلة ذروا في ما ان يهاب زينة اي ما ان يهاب زينة اي ما ان يهاب زينة اي ما ان يهاب زينة
الاحطال بغير ميناها تخرج عليها الرجال والمقادير جمع منهم على التباس او جمع منهم على غلة ذروا في ما ان يهاب زينة اي ما ان يهاب زينة
مدح لهم لان وقت حل القادوم وقت الاحتياط فاذ كان حالهم وقت الاحتياط فاذ كان حالهم وقت الاحتياط فاذ كان حالهم وقت الاحتياط
دام اسم رجل واغرب اي الى شئ غريب بن ج حسن جليلي

ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف اي عنوان سيف مجاشع يعني
نفسه فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب
بسيفه المروي وانفق ان بنا السيف ففعل سليمان ومن حوله فقال
الفرزدق ان يجيب الناس ان اضحك سيدهم خليفه الله يستغنى به المطر
لم يرب سيفي من رجب ولا ديس من الاسير ولكن احرا القدر ولم يقدم نقشا
قبل مهاج اليدين ولا الصمصامة المذكورة ثم اغد سيفه وسوى يقول
ما ان يهاب سيدا اصبنا ولا يعان حار مارينا مولاي يعان شاعر اذ ان
ثم جلس يقول كا في ابن المارعة يعني جريرا قد هجا في سيفه ابن عزان
سيف مجاشع ضرب ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام واضرب
وحضر جريير فخر الجرح ولم ينشد الشعر فابنا يقول بسيفه اي عنوان
سيف مجاشع ضرب ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاجب سليمان ما شأ
ثم قال جريير امير المؤمنين كا في ابن العتيق يعني الفرزدق قد اصابني
فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تقتلهم اذا انقل الاعناق حمل المعازير
شعر اخر الفرزدق بالهجودون ماعده فقال مجاشع كذاك سيف
ينوبهاها ويقطع احيانا منا طالقنايم ولا تقتل الاسرى ولكن تقتلهم
اذا انقل الاعناق حمل المعازير وهل ضربه المروي عاجلة لكم ابنا
عن كليب واذا مثل دادم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل
قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا النعم بذلك فضيل
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب من نسبة الغير الى المقصود وما
يقصده اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والقصص والمقدور وكل والتلج بتقديم اللام على الميم فزجحه

قوله ان كنت ازمنت فقل ازمنت بنفسه فقال ازمنت لادرك ولا يقال ازمنت على السر بخلاف المزمع فانه يتعدى وعلى وقيل يتعدى بنفسه على كانه
بحسب مقتضى وجهه الاول وهو مذهب السكاكي والثاني مذهب النجاشي والثالث مذهب الجرجاني والرابع مذهب الخليلي

اذا ابرص ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرفات الشعرية ان في
كل منهما اخذ شي من الاعراض ما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام شراكا
او تضاميا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريق ان ذلك
الشي من القرآن والحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعارا به من
القرآن او الحديث وهذا اختراع عما يقول في شأن الكلام قال الله
تعالى او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا او مثل في الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما مستورا ومنظوما فالاول كقول الحريري فلم يكن الا على
البصر او صوابا حتى اشهدوا واغرب والثاني مثل قول الاخر
ان كنت ازمنت اي عزمت على هجرنا من غير ما هو من قبضه جليل وان كنت
بنا عزنا بحسبنا الله وانتم والثالث مثل قول الحريري قلنا شأنت
الوجوه وفتح اللعك ومن يريهم فان قوله شأنت الوجوه لفظ
حديث على ما روي عنه لما استدرك بيو حنين اخذ النبي عليه السلام
كنا من الحمى نرى بها وجوه المسلمين وقال شأنت الوجوه اي تحت
بالضم من البقي نقبض الحسن وقول الحريري وفتح اللعك اي لعن
الليث وقيل البعد من فجه الله بفتح المعين اي ابعد عن الجرح واللعن
مثل قول ابن عباس قال الجحيم لان ربي سي الخلق فدأره من المدا
ومى الخالدة والملاطفة ومير المعقول المريب قلت دعنى وجهك
اجنه خفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام خفت اجنه
بالمكاره خفت النار بالشهوات يقال خفته بكذا اي جعلته محققا
محاطا يعني ان وجهك اجنه فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا

لا بد لطالب الجته من مشاق التكليف ومواري الاقتباس من ان احدها
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصل كما تقدم من الامثلة الاربع والثاني
خلافه اي نقل فيه المقتبس عن معناه الاصل كما تقدم من الامثلة الاثني
والثالث خلافه اي نقل فيه المقتبس عن معناه الاصل كقول الحريري
ابن الروي لمن اخطأت في مخرج ما اخطأت في معنى اقتضت حاجا
بواذ غير ذي نافع فقول بواذ غير ذي نافع مقتبس من قوله تعالى حكاية
نبي في اسكت من ذريتي بواذ غير ذي نافع عند بيتك المحرم لكن معناه
في القرآن واد لاما فيه ولاينات وقد نقله ابن الروي عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع من لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صحيح
الوجه دخل الحماة خلق راسد تجرد الحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب
الملاحة طيورنا وقد جرد موسى لثني بين راسه فقلت لقد اوتيت
سؤلك يا موسى ولا بأس بغيري سير في اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقنية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفات بعض
اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الله راخويا وفي القرآن
انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن للشعر شيئا
من شعر الغير بحيث كانا وما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبية
عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبية وبهذا يميز عن الاخذ
والسوقه ولوقال كان قوله من شعر الغير من شعرا كان احسن
ليتناول ما اذا ضم الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى كقوله يلفظ
اليه لندرت في اشعار العرب ما نصير البيت مع التنبية على انه

وجريان دمعهم على التتابع بجران الخيل السوابق فزار على ابي الطيب
بهذا التورية والتشبيه ولا يضر في المقيمين التفسير الميسر
فقد تضمنه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في معنى يهدى آء
القلب قول المعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو بن جلا وطلاع الشايبا متى يضيح المعامدة ترفو فالبيت لحم
بن وبل واصله انا ابن جلا وطلاع الشايبا متى اضح المعامدة ترفو
ففيه الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وعصوا
اي وقصوا في الغلط في حقه وخطوا من ربه ولم يعرفوا مقدره
وفيه تفهم وهذا وصفه واراد به القوي على طريق التعميم وربما
يبنى تضمين البيت استقانه وتضمين المصراع فادونه ابداعا
لان الشاعر السكا قد اودع شعره شيئا من شعر الاول سوا بالنسبه
الى شعره قليل مغلوب ورفق لانه رافق شعره شعره الغرير واما
العقد فهو ان ينظم نثر كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لاعلى طريق
الاقباس وقد عرفت ان طريق اقباس سوان يضمن الكلام شيئا من
القران او الحديث لاعلى انه منه فالنثر الذي قصد نظره ان كان غير
القران والحديث فنظره عقد على اي طريق كان اذ لا يدخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول ابن المتاهيه ما بال من اوله نظفه وجيعة واخرى
يخر حال اي ما باله مفتحا عقد قول على معنى انه عنده وما لا يرام
والنثر واما اوله نظفه واخره جيعة وان كان قرانا او حديثا فانما
يكون عقدا اذ لا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقباس ولم
يتغير تغييرا كثيرا او كثيرا شيئا من القران او الحديث

او الحديث وح لا يكون على طريق الاقباس كقول الشاعر انك في
بالذي استقرضت خطاه واشهد معشر اقد شاهدوه فان الله
خلاق البرايا بعث لجلال هيئته الوجوه يقول اذا ناديتهم بزنا
الى اجل فمسي فاكتبوه وقال الامام الشافعي رحمه الله عدة اخرج عننا
كلمات اربع قالن خير البريه اتوا الشبهات وارعدو دمع مالميس
بمينك واعلمن بينه عقد قوله عم احلال بين والحرام بين شيهما
امور متشابهات وقوله ارعدو في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
سلام المرزكه مالا يعنيه وقوله انا الاعمال بالنيات واما الحل
فهو ان ينظر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه محتارا لا يتقار
عن سبك النظم وان يكون حسن الموضع مستقرا في محله غير قلق
كقول بعض المغاربة قانه لما فبحته فعلاته وحظلت فخلاته
اي صار عمار فخلاته كالحظوظ في المراه لم يزل سوا الظن بيباده
اي يقوده الى تحصيلات فاسده وتوهمات باطله ويصدق مع
نقده الذي هو بيباده اي بيارده ويراجعه فيعمل على مقتضى
نقده حل قول ابي الطيب فاسا فعل المراسات ظنونه وصرف
ما يعتاده من نوم يشكو اسيف لدوله واستماعه لقول العذير
اي اذا فتح فعل الانسان فبحته ظنونه فيسوق ظنه باوليائه وقد
ما يحظر بقلب من التوهم على اصاغره واما التليج مع بتقدسيم
اللام على الميم من محه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما نسهم يقول
في تفسير الايات في هذا البيت تليج الى قول فلان وقد ليج
هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التليج بتقدسيم

في واقع الشبهات يسكون المشابهة وكما انما الواحد الذي لا يفرحها وحدها قوله بعض النقاد جميع مغزى ونشأ في لغة وفوق عن
لغة النسيه قوله على اصاغره متعلق بالزهر والضمير الجرح وراعيه الى الاشياء والاضافة لادنى التلخيص والمراد باصاغره هذه الذين يكونون تحت
آية ومن هم ان قوله على اصاغره حاله من ما يحظر على معنى صدق ما يحظر بقلبه من حسن التوهم كايضا على اصاغره التوهم بتقدسيم شبيه

فإنه حقيقة أنهم قد جعلوا الهوى الخوف للهوى الذي جعله الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة
والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً
وهذا الدليل على أن الله تعالى قد جعل في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً

الميم على اللام فهو مصدر ملج الشاعراذا الى بشي ملج وقد ذكرناه
في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشاعر العلأ
حيث سوى بين التلج والتلج وشرها بان يشار الى قصة او شعر
ثم صار الخط مستمرا واحدا من هنا لعدم التمييز وهو ان يشار
في نحو الكلام الى قصة او شعر او مثل ساير من غير ذكره اي ذكر تلك
الصفة او الشعر او المثل فالصير لواحدا من القصة والشعر واقفا
التلج ستة لانه اذا ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل ساير اما في النظم
فالتلج الى اقصه كقوله اي قولنا في تمام لحقنا باخرهم وقد
هو الهوى قلوبا بعد ناطرها وهي وقع فذرت علينا الشمس
والليل ايم بتمس لهم من جانب آخر فطلع تضاضوها صبح الد
وانطوى ليحبتها ثوب الكجاء لسماء الجنع فواسه ما ادري احلام
نايم المتبانام كان في المركب بين سبع الصيرة اعزاهم ولم للاجبه
المزحلين وان لم يحرمهم ذكر في للمقط وحام الطير على الماء دار حوله
وهو مغيره نضاً ذهبه وازالة الصيرة في ضوؤها وبهجتها الشمس
الطامعه من الحذر الدرجة الظلمه انطوي انظم الجنع دولونين
وقوله احلام نايم استظام لما راى واستغراب اشارة الى قصة
يوشع بن نون في موسى م واستيقاقه الشمس اي طلبه وفوق
الشمس فانه روي انه قاتل احيارين يوم الجمعة فلما ادبرت
الشمس خاف ان يغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحمل
قتالهم فيه فدعا الله فزال الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلج

فإنه حقيقة أنهم قد جعلوا الهوى الخوف للهوى الذي جعله الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة
والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً
وهذا الدليل على أن الله تعالى قد جعل في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً كما جعل الله تعالى في قلوبنا من الخوف من النار والجنة جميعاً

والتلج الى الشعر كقوله لعمرو معي كرمضاً ارض مضاء اي حارة برمص
فيها القدم ان تحرق النار يتلظى ارق من قله اذ ارجعه واخفى من خفي عليه
تلفظ وتشتق منك في ساعة الكرب للام لا ابتداء وعمرو مبتدا
جنه ارق ومع الرضا حال من الصيرة في ارق والنار عطف على الرضا
ويتلظى حال من النار اشارة الى البيت المشهور المسجري المستقب
بعمر عند كرمته الصيرة لوصف اي الذي يستقيت عند كرمته
وكا المسجري من الرضا بالنار وهو روضه وجاس بن مره وهذا البيت
قصه وهي ان البسوس زارت اخنها الهيله وهي ارجاس بن مجارها
من عمر بن نزيان لم ناقة وكليب قد حيا ارضا من العالميه فلم يكن بها
الا ابل جساس ناقة اجري ترقى في حيا كليب فاكروها كليب فزماها
فاقتل امرها فوات حتى ترك بنتا صاحبا ومزهاها في شجر ما وابنا
وصلحت البسوس واذا له واغريته فقال اجساس ايها الحرة اهري
فواسه لا عرفن فخلاصوا على اهلكه منها فلم يزل جساس يتوقع غرق
كليب حتى خرج يتابعه عن احمي فباع جساسا خروجه فخرج على فرسه
واستبعه فزى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمر واخني بشريه ما فاجح عليه
فقيل المسجري بعمر والبيت ونسب لشريين فقلب بكر اربعين سنة
كلها لتقلب على بكر وهذا قيل اسام من البسوس والتلج الى المثل كق
عمر بن كنون ومنه ذلك خط القتاده واسار الى المثل
الساير دون عليان القتاده والخط ودونه خط القتاده ففهر
للامر الشاق قاله كليب اذا سمع قول جساس لا عرفن فخلاصوا فله يعرف
بمخله يسمى عليان والخط ان تمزيك على القتاده من اعلاها الى

قوله كافي ساوري في المسارعة والواحدة والصلبة الخيمة الدقيقة والرقش جمع رقش وهي الخيمة التي فيها يتأوى سواد ويأمن بالأماني بالغ قوله ان البان المثل الخ المثل
الشرف من اطل عليه اي شرفه ولم يتبدل ولما كانت الصلابة الخيمة او بطلت العين اي قد رقت الصلابة فصب على التبيين **قوله** تكش الخ تكش اي قصوت من
الكش وهو صوت الا في جملته لاس خمد ويصيح ويصرى من يصرى الغلج خمد حسن جلي

اسفلها حتى تنشر شوكتها واما في المنش والتلج الى القصه والى الشعر
كقول الحريري فتبليلة نابغة واحزان يعقوبية اشار الى النابغة
فتب كافي ساوري في صلبه من الرقش في ايناها السهم نافع والى قصه
يعقوبية كليم والتلج الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تقن
اولادها اشار الى المثل الحق من الهرة تاكل اولادها ومن التلج ضرب
شبه اللغز كرويانيان عتيقا والى شريك القميري ما في الجوارح اجب
الى من البازي فقال القميري وخاصة اذا كان بصيد لفظا اشار
الى القميري الى قول جرير ابا البازي المثل على منير ايتج من السماء لها انضبا
واشار شريك الى قول جرير **قوله** عليم بطرق اللوم اهدى من القفا
ولم يسلط طرق المحارم **قلت** وروى في جمل من بني عمار بن حل على عبد
اسد بن يزيد الهلالي فقال عبد اسد ما ذا القينا البارحة من شيوخ الحار
ما تركونا نياما واد قول الاخطل تكش بلا شيوخ عمار وما فعلها
كانت شري لا تيري صفادع في ظلمة ليل تجاوب **قوله** فدل عليها
صوتها حية الجري **قوله** فقال اصلحت اسه اصلوا البارحة برقا وكافوا
في طلبه اراد قول القائل لكل هلاكي من اللوم برقع ولا بن يزيد برقع
وجلال **فصل** في الخاتمة في حسن الاستعداد والتحصيل والانتها **ينبغي** المتكلم
شاغرا كان او كاتبا ان يتاخر في فعله من المتأخر في الدارين من
تتم الاثني والامن يقال تاتون من الرخصة اذا وقع فيها متبعا لما
يؤتاه اي يجبه في ثلثة من اضع من الكلام حتى يكون تلك المواضع
الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التناثر والنقل
واحسن سبكها بان يكون في غاية البعد من التقيد والتقديم ^{الناشر}

والتاخير الملتبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الحزالم والمستانه
والدقة والسلاسه ويكون المعنى مناسبة الالفاظ من ميزان يكي
اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل بصاغان صياغة عارة
وتلاوم **قوله** صحيح معني بان يسلم من التناقض والامتناع ونحو لغة العرف
والابتداء الدخول ذلك وما يجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ
الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المود
وملاينات الاستقطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما
تفرغ السمع فان كان عند باحث السبك صحيح المعنى اقبل على الكلام
فوي جميعه والاعراض عنه ويرفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فلا ابتداء الحسن في تذكر الاحبه والمناسك لقوله اي قول امر القيس
فعاينك من ذكرى حبيب **قوله** بسقط اللوى بين الدحول
لخول السقط متقطع الرمل حيث يدق واللوى بل معوج ملق
الدخول وهو مل موصفان والمعنى بين امرأ الدخول فبصير الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والام يصح الفاء وقنع بعضهم في هذا البيت
لما فيه من عدم التناسب له وقف واسق قد وبكى واستبكي وذكر
الحبيب والمنزل في صفت بيت عزب للفظ سهل السبك لم يتقوله
ذلك في المصفا لكاتبه الى فيه معان قليلة في الالفاظ غريبة
فباين الاول فاحسن من هذا بيت لنا بفة طبعي لهم يا ائمة ناصب
دليل اقاسيه بطي الحواكب **قوله** اي وحسن الابتداء في وصف
الربار كقول ابيهم السلي قمر عليه حية وسلام خلعت عليه عجاها
الايام في الاساس خلعت عليه اذا منع نوبه فطره عليه وفي ذكر الربار

لما فيه من الحسن والدلالة على براءة الشاعر كقول أي قول في عام
 في عبادة بن تاجر بقول في قوس اسم موضع قوي وقد أخذت من
 السري أي أخذ منه أي أثر فيه ونقصه والسري مصدر هتاد است
 ليلا ويقال سري سريه واحدة والاسم السري بالهم والسري بمعنى
 العرب يوت السري والهدى وهم ابواسد توها انما جمع سريه وهو
 كان هذا العز من منه الجمع ويقل في المصدر كذا في الصحاح وعلى
 المهرية القود الحظي جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنقوش
 المهرية من عيران أي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة
 الظهور والاعناق والواحد قودا يقول قوي واحال ان من
 اوله السري ومسيرة المطايا بالحظي قد اشرت بنا ونقصت من قول
 فقوله وعطى المهرية عطف على السري لا على قول من اعني ان السري
 اخذت منا واخذت من خطي الابل على ما توهم ومفعول يقول قول
 مطلع الشمس يعني ان نورنا فقلت كذا ردع للمقوم وتبينه ولكن
 مطلع الجود واحسن التلخيص ما وقع في بيت واحد كقول في الطيب
 نودهم والبين فينا كأنه قنا ابن ابي الهيثم في قلب فيلق وقد
 ينقل منه أي ما شئت فيه به الكلام إلى ما يلايه ويسمى ذلك
 الانتقال الانتصاب وهو الانتفاع والارتحال وهو أي الانتفاع
 من سب العرب اجاهلية ومن يلهم من المحضين بالحق والظلم
 المجتدين ومن الذين ادركوا اجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
 في الاساس ناقة تحضه جبع نصف دنها ومنه المحض الذي ك
 اجاهلية والاسلام كما قطع نصفه حيث كان في اجاهلية والانتصاب

والانتصاب وان كان مذهب العرب والمخضرين لكن الشعر الاسلامي
 ايضا يتبعونهم في ذلك ويخرجون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم
 التلخيص كقول أي قول في تمام وهو الشعر الاسلامي في الدولة
 العباسية لولا ان اسنان الشيب خيرا جازية الابرار في اهل الدنيا
 جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما يلايه
 فقال كل يوم يبدى مرورا لليالي خلقا من أي سعيد عريانا ومنه
 أي من الانتصاب ما يقرب من التلخيص في انه يشوبه شيء من الملاية
 كقولك بعد حمد الله اما بعد فافى قد فعلت كذا وكذا من الانتصاب
 من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام اخر من
 غير رعاية ملاية بينهما لكنه يشبه التلخيص من جهة انه لم يأت
 بالكلام الاخر بخارج من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله بل
 اتي بلفظ ابتداء ما يمكن من غير حمد الله فافى فعلت كذا وكذا
 فضاء إلى ارتباط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو أي قولهم
 بعد حمد الله ما بعد فصل الخطاب قال الاثير والذي اجمع عليه المحققون
 من علماء البيان ان فصل الخطاب هو ما بعد لان المتكلم يفتتح
 كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج
 منه إلى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله
 اما بعد ومن الانتصاب الذي يقرب من التلخيص ما يكون بلفظ
 هذا كقولك بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطايعين لشراب
 انتصاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعد الحال ولفظ هذا
 اما جز مبتدأ وحذوف أي الامر هذا او مبتدأ محذوف والجزء هذا

قوله لولا الله الشيب خبر قد يقال لا يتعين كون هذا من الانتصاب لان اول الكلام قد الشيب ويحتمل ان يكون ابن سعيد شيبا فيكون مناسبا
 اول الكلام واعتنى على المصنف بان كلامه يدل على ان تمام من المحضين بل لم يذكر له اجاهلية او احيب ان مراده ان الانتصاب مذهب العرب والمخضرين
 وهنا لا بد ان يسلك الاسلوبين ويتبعهم في ذلك والزا اورد ميت إلى تمام كقولك سقت بقا عال مرهم وسند في الفارسي طوب وعرض حكام ان علم
 داسلمين تامل شك خاص واوا علم ان المصنف لم يتعمد ذكر حسن المطلب وهو ايضا ما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وشعره ان يخرج المتكلم إلى التلخيص
 بعد ذلك روي في الكلام تنقيد وسبيل ما كقولك انك تعلم والى التلخيص فانه قد تم الوسيلة التي هي المبدأ على المطلوب الذي هو الانتصاب
 لانه سلك الالطف به كما يفعل ذلك عند المحضين الى المولود والكبار وحسن جلبي

كما ذكر وقد يكون الخبز هو كوكب مثل قوله نعم حيث ذكر عماما من الانبياء
 وادان يدرك عقيقه اخيه واهلها هذا ذكر وان للمفسرين بحسن
 قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفضل الذي هو احسن
 من الوصل وهي علاقته وكبدته بين الخبز من كلام الى كلام اخر ثم
 قال ذلك من فضل الخطاب الذي هو احسن من مقام من التخلص منه
 اي من الاقضاء الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة ^{تنقل}
 من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يترك
 الحديث الاخر فجاءه من هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين
 من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتألف فيها الانتهاء
 فيجب على البلغ ان يحتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن
 خاتمة لانه اخر ما يسمع السمع ويرى في النفس فان كان مختارا
 حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جزم ما وقع فيما سبق من التقدير
 كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة القهقهه وان كان مجلا
 ذلك كان على العكس حتى ربما اسناه الحاسن المورده فيما سبق
 كقوله اي قول اي نواس في الحصيد بن عبد الحميد واي جدير اي يلق
 اذا بلغت بالمتى اي جدير باليقين بالاطاني ووات بما املت منك
 جدير فان نزل اي لفظي منك الجليل فاصلة اي فانت اهل لا
 ذلك الجليل والافان في عاد من ذلك في هذا المعنى وشكوك لما صد
 عند من الانفا الى الحديث واول من المطالبات السابقة واحسنه
 اي احسن الانتهاء والاذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق
 بما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقية الدهر ما كف اهلها وهذا

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | Hacı Beşir Ağa

Yeni env. No.

Esk. Kay. No.

592

۵۰

بمجمع او
۲۰